"المُجتمعُ المَدنيُّ" بَينَ الوَصفيِّ والمِعياريّ
تَفكيكُ إِشكاليةِ المفهومِ وفَوضَى المَعَاني

ناديا أبو زاهر

مواطـــن، المؤسســة الفلســطينية لدراســة الديمقراطية
رام الله – فلسطين

٢٠٠٨

"Civil Society" Between the Descriptive and the Normative: Deconstructing a Conceptuel Muddle

Nadia Abu Zahir

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine
2008

ISBN: 978-9950-312-38-8

This book is published as part of an agreement of cooperation with the Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ ٢-٩٧٠+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ ٢- ٩٧٠+
البريد الالكتروني: muwatin@muwatin.org
٢٠٠٨

صورة الغلاف: للفنان سالم الدباغ

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هنريخ بول – ألمانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديـــا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن ـ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هذه السلسلة

تهدف هذه السلسلة إلى التعريف بنتائج عدد من رسائل الماجستير التي قُدِّمت في الجامعات الفلسطينية لنيل درجة الماجستير، وتتناول موضوعات تعنى بها **مواطن؛** المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وبخاصة تلك الرسائل التي حصلت على منح في المسابقات السنوية التي بدأتها المؤسسة منذ العام ١٩٩٦، والتي هي جزء من برنامجها.

كما تهدف هذه السلسلة إلى تشجيع نشر رسائل الماجستير، أو بعض منها، وبخاصة تلك التي تسهم في إلقاء الضوء على ظواهر مجتمعية محددة وتساعد في تفسيرها وتبيان أسبابها، أو تشكل إسهاماً جديداً وإضافة نوعية في حقل من حقول العلوم الاجتماعية، وبخاصة تلك المتعلقة بالتحول السياسي والاجتماعي والمؤسساتي والقانوني نحو دمقرطة المجتمع الفلسطيني أو المجتمعات العربية، ومقومات ذلك.

وتعرض مقترحات الرسائل التي تتقدم إلى المسابقة السنوية التي تعقدها مواطن، والتي يعلن عنها في الصحف المحلية، إلى لجنة تحكيم تضم باحثين ومختصين في مجال هذه المسابقات، ليتم بعد ذلك اختيار عدد محدد منها لغرض الدعم الجزئي، ومن ثم إمكانية نشرها بعد التحكيم.

وفي كل الأحوال، تبقى هذه الرسائل بعد نشرها إسهاماً طلابياً في مرحلة محددة من مسيرتهم العلمية، حتى لو تميز بعضها بموجب المعايير المتعارف عليها للإسهام العلمي في الجامعات المرموقة.

الناشر

المحتويـــات

تمهيـد ٧
مـقدمـة ٩
لمحة تاريخية حول نشأة مفهوم المجتمع المدني ١٧

البـاب الأول: الجدل العالمي حول مفهوم المجتمع المدني ٥٣
الفصـل الأول: توظيف المجتمع المدني لخدمة أهداف مختلفة متعلقة بدور الدولة والاقتصاد ٥٩
الفصل الثاني: توظيف المجتمع المدني لخدمة مشاريع "عولمية" و "عالمية" ٨٥

الباب الثاني: فوضى المصطلحات والتوظيف الحكومي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ١١٧
الفصـل الأول: الفوضى في استخدام المصطلحات المرادفة لمفهوم المجتمع المدني أو المختلفة عنه ١٢٣
الفصل الثاني: التوظيف الحكومي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والوجه الحقيقي للمساعدات ١٤١

الباب الثالث: الجدل العربي حول مفهوم المجتمع المدني ١٧١
الفصـل الأول: الجدل حول المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية ١٧٧
الفصل الثاني: توظيف المجتمع المدني لخدمة "مشاريع" متعلقة بأغراض أيديولوجية ١٩٥

الباب الرابع: الجدل الفلسطيني حول مفهوم المجتمع المدني ٢١٩
الفصـل الأول: خصوصية الحالة الفلسطينية والجدل حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" ٢٢٣
الفصل الثاني: الجدل حول تعريف المجتمع المدني ومكوناته ودوره بالنسبة للحالة الفلسطينية ٢٦٧
الخـــاتمـة ٣٠٣
قائمة المصادر والمراجع ٣١٩

تمهيـد

جاء هذا الكتاب محصلة لما يقارب العام من البحث والتقصي في العديد من الدراسات التي تناولت مفهوم المجتمع المدني، الذي يُعد واحداً من أكثر المفاهيم خلافيةً بين الكتّاب والمفكرين، من أجل معرفة السبب الكامن وراء فوضى معاني هذا المفهوم. الحقيقة أن هذا الكتاب كان أصلاً أطروحتي في الماجستير في برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت، وتم عليها إحداث تعديلات في الحجم والمحتوى. لقد اخترت مفهوم المجتمع المدني تحديداً للبحث فيه بعد أن درست مساقاً جامعياً حول هذا المفهوم على أيدي أستاذي الدكتور جورج جقمان، وهو الذي أشرف على أطروحتي وشجعني على اختيار هذا الموضوع، والفكرة الأساسية التي قام عليها هذا الكتاب كانت بإيحاء منه. فقد تابعني منذ الكلمة الأولى التي كتبت بها هذا الكتاب، واستمر في متابعتي حتى اللحظات الأخيرة من نشره.

أذكر عندما قررت اختيار المجتمع المدني لكي يكون موضوعي للبحث في أطروحتي، قال لي أحد زملائي: "ما الجديد الذي ستضيفينه إلى هذا الموضوع وقد كُتبت حوله مئات المؤلفات من الكتب؟". إلا أنني وعندما أخبرت ما قاله لي زميلي للدكتور جقمان وكان يملؤني الإحباط، أعاد إليّ الحماسة أستاذي مرة أخرى بقوله: "ربما ما قاله زميلك صحيح إن هناك مئات من المؤلفات حول موضوع المجتمع المدني، إلا أنه وعلى الرغم من هذا الكم من المؤلفات لا توجد دراسة واحدة بحثت في الموضوع الذي ستبحثين فيه، فعملك سيكون عملاً أصيلاً، وأنا على قناعة بأنك

ستضيفين إضافة نوعية إلى المكتبة في هذا الحقل من الدراسة". لقد زاد كلامه هذا من إصراري للغوص في هذا الجدل حول الموضوع، على الرغم من تشعبه الذي يشبه الخيوط المتشابكة والمعقدة. لذا، فربما أنني لن أستطيع إيجاد كلمات شكر تكفيه حقه، فلولا علمه الواسع وسعة اطلاعه في موضوع "المجتمع المدني"، وقدرته على التوجيه والإرشاد، وتحفيزه الدائم لي بالبحث والتقصي والتحليل، وتشجيعه المتواصل لي، لما تمكنت من إنجاز هذا العمل.

يبدأ الكتاب بتناول لمحة تاريخية عن نشأة المفهوم في الفكر السياسي الحديث، ومن ثم باب يتناول الجدل العالمي حول المفهوم، يليه آخر حول التوظيف الحكومي للمجتمع المدني، وثالث يعالج الجدل العربي حوله، وأخيراً يتناول الكتاب الجدل الفلسطيني حول المفهوم. وقد قمت بإلقاء أجزاء كبيرة من الكتاب على مسمع لجنة الإشراف أثناء مناقشتي لأطروحتي، وقد أفادتني كثيراً الملاحظات التي أبداها كل من الدكتور نديم مسيس، والدكتور مجدي المالكي، عضوي اللجنة، لهذا لن يفوتني أن أتوجه إليهما بجزيل الشكر والتقدير، لما بذلاه معي من جهد دؤوب ومخلص في مراجعة أطروحتي. كما أفادتني كذلك الملاحظات القيمة جداً التي قدمها الدكتور باسم الزبيدي الذي لا يفوتني أن أتوجه إليه بعظيم امتناني على ملاحظاته القيّمة.

ناديا أبو زهر

مقدمـة

مما لا شك فيه أن مفهوم "المجتمع المدني" من أكثر المفاهيم رواجاً في عصرنا الحالي، فحظي باهتمام الباحثين والكتّاب والمفكرين كثيراً، فزخرت المكتبات؛ سواء العالمية أم العربية بالكتب التي تتناوله، وأصبح موضوعاً قائماً بذاته يُدرَّس في الجامعات والمعاهد، وتُعقد حوله المؤتمرات والندوات، وشيدت مراكز للبحث لدارسته، وهناك العديد من المجلات التي تخصصت في النقاش حوله، وتتداول استخدامه وسائل الإعلام والمثقفين والسياسيين.

وعلى الرغم من هذا الاهتمام في هذا المصطلح، فإنه يبقى من أكثر المفاهيم خلافية، فليس هناك اتفاق حول ماهيته؛ أي ما هو تحديداً المقصود بالمجتمع المدني؟ فلو حاولنا أن نبحث عن تعريف له فلن نجد له تعريفاً واحداً، بل سنجد تعريفات مختلفة عدة، حيث لا يوجد اتفاق بينها حتى لو وُجد بعض التقاطع. ولا يقتصر اختلاف الكتّاب حول تعريفه، وإنما يختلفون حول مكوناته وشروطه ودوره أو استخداماته، فتعدد استخدامات المفهوم تزيد من فوضى معانيه، وهو ما عبّر عنه بعض المؤلفين، مثل بنيامين بارت (Benjamin Bart) عندما قال: "كلما ازداد استعمال مفهوم المجتمع المدني في السنوات الأخيرة، يقلّ فهمه" (O'Connell, 1999:10). وكذلك يختلفون حول المصطلحات التي يتم استخدامها، والتي يعتبرها بعضهم مرادفة له، ولا يعتبرها آخرون كذلك، فعمت فوضى في معانيه وفوضى في استخدام المصطلحات.

وصل الأمر ببعض الكتّاب حداً إلى اعتبار أن مفهوم المجتمع المدني يحيط به "الغموض" و"الضبابية"، بل وإلى وصفه بأنه مفهوم "زئبقي"؛ أي كالزئبق الذي لا يمكن الإمساك به. ومن الواضح أن وجود هذا "الغموض" وهذا الخلاف حوله، يؤدي إلى تشتيت القارئ بين وجهات النظر المختلفة، فيتيه بين من يعتبرها صحيحة أم خاطئة. لكن وعلى الرغم من وجود العديد من الإشارات التي تُظهر بأنه مفهوم "غامض"، أو "ملتبس"، فإنه سيتضح لمن اطلع على الأدبيات الوفيرة حوله أنه يندر وجود محاولات لسبر عمق الجدل المحيط به.

في الواقع إنه لأمر محيّر ومثير للتساؤل كيف أن مفهوماً بهذا الشيوع والانتشار ووجود هذا الكم الهائل من الكتابات التي تتناوله، ما زال "ملتبساً" ومتعدد المعاني والدلالات، وكيف أنه لا توجد دراسة واحدة تفصيلية ومنتظمة (systematic) تعالج هذا الجانب الواضح والمبهم في الوقت نفسه. لذلك، سيكون المسعى الأساسي لهذا الكتاب تعبئة هذا النقص بالذات، لكي نعرف لماذا هذه الفوضى في معاني مفهوم المجتمع المدني: فهل المفهوم المختلف عليه، مصطلح وصفي لنوع خاص من التركيب المجتمعي، أم نمط لسلوك مجتمعي معين، أم نموذج لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني؟ ربما أننا لن نجد في أيٍّ من الكتابات التي تناولته إجابة عن هذه التساؤلات. فعلى الرغم من أن المكتبات تزخر بمؤلفات عديدة حوله، فإن الغالبية العظمى منها تحمل أطروحات محددة أو رؤية معينة حول ما ينبغي أن يعنيه، فتحاول أن تثبت وجهة نظرها المتعلقة بالمجتمع المدني، أو بما تفترض بأنه ينبغي أن يكون عليه. وبالتالي، كانت تخوض في النقاش الدائر حوله أو تنحاز لموقف معين.

في خضم هذه الفوضى في معاني المفهوم، و"ضبابية" الرؤية التي تكتنفه في وقت يتعمق فيه الاختلاف حوله عالمياً وعربياً وفلسطينياً، سنسعى لفهم السبب الكامن وراء هذه الفوضى، نظراً لمركزية هذا المفهوم في الأدبيات المعاصرة المتعلقة "بالتحول" إلى الديمقراطية في دول مختلفة من العالم، ولشيوع استخدامه في الكتابات الأكاديمية

والسياسية التي تُعنى بالقوى الفاعلة في المجتمع، ودورها في التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولأنه واحد من أهم القضايا المطروحة التي يتم النقاش حولها.

قد يبدو للوهلة الأولى أن "الضبابية" أو "الغموض" وحتى "الزئبقية" التي وصف بها بعض الباحثين مفهوم المجتمع المدني بسبب تعدد معانيه، ملاصقة له ويصعب توضيحها. إحدى الأطروحات الرئيسة في هذا الكتاب تسعى لإزالة الكثير منها، وتوضيح السبب الكامن وراءها، ويمكن القيام بذلك إذا استطعنا أن نفهم كيف يتم توظيف المفهوم لتحقيق "المشاريع" أو "الأهداف" المختلفة؛ سواء السياسية أم الأيديولوجية أم الفكرية، أم الاجتماعية المختلفة أم غيرها من الأهداف التي يتم توظيفه من أجل تحقيقها. ولن يكون بمقدورنا إنجاز هذه المهمة دون الاعتماد على تفكيك النصوص المختلفة التي تناولت المجتمع المدني، من خلال تحليل الكيفية التي عالجته بها، وعلى أي أساس يتم الاستناد إليها، من أجل معرفة المواقف الفكرية المتباينة منه، ومعرفة السبب الذي يؤدي إلى تلك المواقف، ولاستكشاف الافتراضات المضمرة أو الكامنة، وتبيان أسبابها، وربط ذلك بالأهداف **المعيارية** للكتّاب المختلفين، أي ما يعتقدون أنه ينبغي أن يكون عليه تحديد مدلول هذا المفهوم. فمفهوم المجتمع المدني كما يجيء في الكتابات المختلفة حوله، على الرغم من اللغة الوصفية المستخدمة في أغلب الأحيان لوصف معناه ومكوناته، هو مفهوم معياري عند أغلب الكتّاب، أي أنه يحدد ما ينبغي أن يكون لهذا المفهوم من مدلول، حتى لو صيغ بلغة وصفية. فتفكيك النصوص وتحليلها سيساعدنا على استجلاء القيم والأهداف الكامنة وراء هذه اللغة الوصفية، التي هي معيارية في الأساس.

على هذا الأساس، سنسعى إلى توضيح كيف يؤدي تعدد الأهداف و"المشاريع"؛ سواء المعلنة أم المضمرة إلى التباين في كيفية استخدام مفهوم المجتمع المدني، وكيف يؤدي تباين استخداماته إلى الاختلاف حول تحديد مقوماته، وشروطه، ومكوناته، التي يفترض الكتّاب أنه

ينبغي أن يتكون منها المجتمع المدني، وأي منها يتم اعتباره أكثر أهمية من غيره، وكيف ينتقون من نشأته في بعض الأحيان، فيتشكل في ذهن كل كاتب معيار أو مقياس معين يقيس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه؛ أي تحديد الدور المفترض أن يقوم به، والشروط التي ينبغي توفرها لوجوده، والمكونات التي ينبغي أن تكون ضمنه، وأيها الأكثر أهمية من غيرها.

إذا كنا سنسعى إلى تحليل الافتراضات الكامنة وراء الجدل حول مفهوم المجتمع المدني وفوضى معانيه، فإن هذا لا يعني أننا سنخوض في النقاش الدائر حوله أو ننحاز لموقف معين أو نساند وجهة نظر معينة، وإنما سنعمد إلى تحليل وجهات النظر المختلفة بصورة علمية تحليلية منطقية وموضوعية غير منحازة لجهة، أو متخذة موقفاً مسبقاً، كي تكون نظرتنا للجدل خارجية. فالنظرة الخارجية ترى المشهد كاملاً دون أن تكون منحازة لموقف معين، على عكس النظرة الداخلية المنخرطة في الجدل التي لا ترى حقيقة سوى تلك التي تدافع عنها. فكثير من الكتّاب الذين بحثوا في المفهوم أو عالجوه، بدت دراساتهم غامضة لانخراطهم في الجدل، فانحازوا لوجهة نظر معينة أو موقف معين، أو انتقوا من تاريخ نشأة المفهوم ما وجدوه يسعف وجهة نظرهم، أو يناسب طموحهم، أو مشروعهم السياسي أو الفكري أو المجتمعي. هذه أمور قد تكون مشروعة، بمعنى أنه لا حكم قيمياً عليها في هذا الكتاب. لكن إمكانية تحليل أسباب الخلاف بين الكتّاب بصورة موضوعية، ستساعدنا في فهم السبب الكامن وراء الاختلاف حوله بشكل غير منحاز، على عكس الدراسات الأخرى التي تقع فريسة سهلة للخوض في غمار الجدل، وأحياناً تعميقه بدل أن تساهم في تحليل أسبابه. فهذا المنحى للدراسة، من شأنه أن يؤدي في المستقبل لمعالجات أكثر موضوعية للمجتمع المدني، وأكثر فهما لأسباب الخلاف حوله. فلأسباب غير واضحة، لم نجد خلال مراجعتنا لكثير من الأدبيات معالجة مثل هذه للموضوع، وبهذا نأمل أن نستطيع إضافة إسهام جديد للمكتبة العربية، وربما أيضاً بشكل أعم لحقل الدراسة، كما نأمل أن يكون هذا الإسهام إضافة نوعية وليست إضافة كمية فحسب.

على الرغم من أن بعض الكتّاب حاولوا أن يبحثوا في إشكالية المفهوم وفي أسباب التباينات والاختلافات حوله، فإنهم غالباً يذكرون أسباب الاختلاف حوله دون أن يعطوا تفسيراً يوضح السبب الكامن وراء هذا الاختلاف، فالغموض المتعلق بالمفهوم لا يتعلق فقط بتحديد أسباب الخلاف وإنما بتفسيرها، فعدم التنبه إلى السبب الكامن وراء فوضى معانيه، قد يؤدي ببعض الكتّاب إلى الدعوة إلى الاستغناء عن "تعبير المجتمع المدني"، فدعوة بعضهم للاستغناء عن المفهوم قد يكون سببها عدم تنبههم إلى أن المجتمع المدني تم توظيفه أو استخدامه لتحقيق أهداف و"مشاريع" و"جداول أعمال" مختلفة، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإشكالية حوله وزيادة التباس معانيه. وعلى الرغم من وجود دعوات كثيرة للاستغناء عن المفهوم، فإن مجرد الدعوة للاستغناء عنه لم تغير من حقيقة استمرار تداوله والنقاش حوله واستخدامه لتحقيق أهداف مختلفة، فهذا الموضوع يستلزم الدراسة والتحليل والتفكيك بموضوعية. وينبغي التنويه هنا إلى أننا لن نسعى بأي حال من الأحوال إلى تقديم تعريف جديد لهذا المفهوم أو رؤية جديدة لما يعنيه أو ينبغي أن يعنيه؛ لأن هذا ليس هدفنا. وإنما سنحلل السبب الكامن وراء فوضى معانيه من خلال مراجعة عدد من الأدبيات والدراسات في الفكر السياسي الحديث؛ لهذا لن نتطرق إلى الأدبيات التي عالجت الموضوع قبل ذلك، كما فعلت دراسات أخرى مثل دراسة فيرغسون على سبيل المثال، التي تحدثت عن تاريخ المجتمع المدني، وحاولت أن ترجع أصوله إلى أفلاطون. لأن الموضوع الذي نناقشه يتركز على معرفة السبب الكامن وراء الجدل حول مفهوم المجتمع المدني وفوضى معانيه وتحليله في العصر الحديث، ولا يعود بالجدل إلى عصر فكري أسبق.

كما تجدر الملاحظة إلى أننا لا ندّعي –خلال سعينا إلى فهم السبب الكامن وراء فوضى معاني مفهوم المجتمع المدني من خلال تحليل المشاريع والأهداف المختلفة التي يتم استخدام هذا المفهوم لتحقيقها– بأننا نستطيع حصر جميع هذه الأهداف أو "المشاريع" التي قد تختلف من كاتب لآخر، أو من سياسي لآخر، ومن حكومة لأخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى، كما قد تختلف باختلاف الظروف السياسية أو

الاجتماعية، وإنما سنوضح طبيعة التوظيف من خلال بعض الأمثلة. وسيساعدنا في فهم كيفية استخدام مفهوم المجتمع المدني بطرق مختلفة، تحليل خصوصية السياق أو المضمون التاريخي أو المجتمعي أو السياسي، وفي بعض الأحيانِ الأيديولوجي (الفكري). لأن الكيفية التي يُستخدم بها ترتبط أحياناً بأهداف ومصالح ومشاريع تتناسب مع الظرف التاريخي أو المجتمعي أو السياسي أو الأيديولوجي، وتغير الظروف التاريخية أو الاجتماعية أو السياسية يؤثر على تغير الأهداف أو المشاريع. ويمكن القول، تبعا لذلك، إن معاني مفهوم المجتمع المدني تعددت وتنوعت باختلاف "مشاريع" أو "جداول أعمال" الدول والحكومات التي يوظّف من أجل تحقيقها، أو باختلافِ أهداف الكتّاب التي يسعون إلى تحقيقها باستخدامه. فأصبح مجنداً لخدمة أهداف متنوعة عديدة، إما على مستوى وطني وإما على مستوى عالمي، وأحياناً لتحقيق أهداف فردية للكتّاب. فكلما ازداد توظيفه واستخدامه لخدمة "مشاريع" مختلفة، يتسع الجدل حوله وتزداد فوضى معانيه.

تؤثر خصوصية المنطقة أو الحالة على كيفيةِ استخدام المفهوم وتنوع الجدل حوله، حيث يختلف استخدامه أحياناً باختلاف طبيعة تركيبة مجتمع ما وحاجته عن غيره. فخصوصية الحالة الفلسطينية –على سبيل المثال– في ظل غياب دولة ووجود سلطة فلسطينية على الرغم من استمرار وجود الاحتلال وتشتت الشعب الفلسطيني، تؤدي إلى وجود جدل حول المجتمع المدني لا يوجد مثله في المجتمعات العربية. كما أن خصوصية المجتمعات العربية الخاضعة لأنظمة سلطوية واختلاف تركيبتها عن غيرها من المجتمعات غير العربية، تؤدي إلى اختلاف النقاش فيها حوله عن غيرها، وخصوصية مجتمعات الدولِ الصناعية ذات الأغلبية الحضرية وحاجتها من توظيفه تختلف أحياناً عن غيرها من المجتمعات الناميةِ. لذلك، عمدنا إلى تناول الخلاف حول موضوع المجتمع المدني تبعاً لخصوصية النقاش إلى ثلاث حلقات رئيسية: الحلقة الأولى متمثلة بالجدل العالمي حول المفهوم، والحلقة الثانية متمثلة بالجدل العربي، والحلقة الثالثة متمثلة بالجدل الفلسطيني.

سنعمل على توضيح كيف تنعكس خصوصية الحالة أو المنطقة التي يناقش المفهوم فيها على كيفية استخدامه واختلاف النقاش حوله. فالجدل المثار حول المفهوم في المنطقة العربية يختلف عن ذلك المثار في الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية، كما أن الجدل الدائر المتعلق بالحالة الفلسطينية لا يوجد مثيل له نظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية. وفي معالجتنا للنقاش الفلسطيني المثار حول المفهوم، لن نكتفي باستعراض كيف يختلف الكتّاب حول "المجتمع المدني الفلسطيني" كما فعلت دراسات أخرى، وإنما سنبين لماذا يختلفون، وسيساعدنا على ذلك طرح سيناريوهات محتملة الحدوث من شأنها أن تغير من خصوصية الحالة الفلسطينية، مثل إعلان الدولة الفلسطينية، أو حل السلطة الفلسطينية، لمعرفة إمكانية تأثير حدوث مثل هذه السيناريوهات على مستقبل جدل الكتّاب حول "المجتمع المدني الفلسطيني". وتكمن أهمية طرح مثل هذه السيناريوهات في هذا الوقت بالذات، كونها تأتي في مرحلة خاصة يمر بها المجتمع الفلسطيني، ومن الممكن أن تفضي إلى حدوث تغيرات سياسية قد تؤثر على مستقبل جدلهم حوله.

لمحة تاريخية حول نشأة مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث

مقدمة

يثار جدل كبير بين الكتّاب حول مفهوم المجتمع المدني، ويصعب فهم أسباب هذا الجدل دون معرفة كيف بدأ تداوله، وكيف تم استخدامه بطرق مختلفة عبر مراحل فكرية متعددة منذ بداية نشأته، دون أن يكون له تعريف موحد؛ ذلك لأن اختلاف رؤية المفكرين والفلاسفة الأوائل للمفهوم الذين ساهموا في تطور استخداماته، انعكست على اختلاف رؤية الكتّاب له في العصر الحالي. فعدم الاتفاق حول ما يعنيه المجتمع المدني أو الاختلاف حول استخداماته بدأ مع هؤلاء المفكرين الأوائل، الذين اختلفوا في رؤيتهم له وكيفية استخدامه، وهذا الاختلاف غالباً مع جاء منسجماً مع الظروف التاريخية التي عاصروها وحاجتها؛ فاختلافهم حول المفهوم في كل مرحلة جاء ليعبر عن حاجات تخصّ تطوّر المجتمع في زمن معين أو فترة معينة عاصرها كل منهم.

كان اختلاف الفلاسفة الأوائل حول رؤيتهم للمجتمع المدني من الأمور التي ساهمت في زيادة فوضى معاني المفهوم في عصرنا الحالي، وذلك لأن الكتّاب المعاصرين غالباً ما ينتقون من مراحل تطور استخدامات المفهوم التاريخية التي ساهم فيها هؤلاء الفلاسفة، حيث ينتقي الكاتب

من نشأته ما يتناسب مع رؤيته له وما يتناسب مع المشروع الذي يريد أن يحققه باستخدامه. فالكاتب عندما يفعل ذلك يكون قد قام بعملية معيارية انتقائية، فقرّر الانتقاء من نشأته ليبني عليه رؤيته حول ما ينبغي أن يكون عليه، ولا يكون بهذه الحالة يصف نموذجاً معيناً من التركيب المجتمعي الموجود، أو يصف سلوكاً مجتمعياً محدداً.

تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن تأريخ المفهوم لا يعني أننا نستطيع الإحاطة الشاملة بكل المقتضيات المعرفية والتاريخية التي ارتبط بها، فهي غاية يصعب أن تقوم بها دراسة واحدة أو باحث بمفرده، ولكننا نسعى لرصد أبرز مراحل تطور استخداماته التي ارتأينا أن نضعها بها من منظور جديد. فعلى الرغم من أن هناك دراسات كثيرة عالجت نشأة المفهوم، فإن ما يجعل دراستنا مختلفة في معالجتها للنشأة، أنها تعالج كيف استخدمه الفلاسفة والمفكرون بطرق مختلفة، بما يتناسب مع حاجة المرحلة التاريخية التي عاصرها كل منهم؛ لذلك اختلفت رؤية المفكرين الذين ساهموا في تطور استخداماته لاختلاف رؤيتهم حول كيفية استخدامهم، التي اختلفت غالباً مع اختلاف حاجة كل مرحلة عاصرها هؤلاء.

ينبغي التنويه إلى أنه وإن كنا قد وضعنا المراحل في تصور معين، فإن ذلك لا يعني أن المفهوم يقتصر عليها دون غيرها، أو على المفكرين الذين وردوا خلالها دون غيرهم، وإنما نعتقد أن هؤلاء المفكرين كان لهم الدور الأكبر في تطور استخدامه عبر المراحل التاريخية التي عاصروها. كما ننوه إلى أن المرحلة المعاصرة والأخيرة التي سنتناولها خلال هذه اللمحة التاريخية لنشأة المفهوم تختلف عن غيرها من المراحل الأخرى التي سنتناولها، فعلى عكس غيرها من المراحل التي ساهم في تطور استخدام المفهوم خلالها مفكر أو فيلسوف معين، فإن هذه المرحلة ساهمت في تطور استخدامه خلالها أحداث تاريخية معينة. كذلك ننوه إلى أننا لن نبحث في جميع المقتضيات المعرفية لتطور استخدامه، وذلك لأن التأريخ للمفهوم ليس موضوع دراستنا الذي نبحث فيه، ولا نهدف

كذلك إلى رصد جميع الاستخدامات المختلفة له، وإنما سنتناول أبرز التطورات على استخداماته من وجهة نظرنا، لما يخدم أهداف دراستنا فقط. لذا، سيكون هدفنا خلال هذه اللمحة التاريخية عن نشأة المفهوم معرفة كيف اختلفت رؤية الفلاسفة الذين ساهموا في تطور استخداماته، وكيف جاء استخدامهم للمفهوم معبراً عن حاجات مرحلية تخصّ تطوّر المجتمع في زمن معين؟ كذلك سيكون هدفنا معرفة كيف ساهمت المرحلة المعاصرة لعودة إحياء مفهوم المجتمع المدني، في تشعب الجدل حوله لظهور استخدامات جديدة له؟

مرحلة الظهور الأول لمفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث، وتطابقه مع المجتمع السياسي في القرنين ١٧ و١٨

تعتبر التجربة التاريخية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية في القرنين ١٧ و١٨ بمثابة الظهور الأول لمفهوم المجتمع المدني (Lipset, 1995: 240). فكان من أهم ما تمخض عن هذه الحقبة الزمنية ظهور نظرية "العقد الاجتماعي" التي لا يزال هناك نوع من الإجماع على أنها أساس نشوء المجتمع المدني. ومن أبرز من أرسى مبادئ هذه النظرية فلاسفة أمثال توماس هوبس (Thomas Hobbes) (١٥٨٨– ١٦٧٩)، وجون لوك (John Locke) (١٦٣٢– ١٧٠٤)، وجان جاك روسو (Jean-Jacques Rousseau) (١٧١٢– ١٧٧٨). والفكرة الرئيسية التي كانت تدور حولها هذه النظرية هي كيفية انتقال المجتمعات من "حالة الطبيعية" إلى "المجتمع السياسي أو المجتمع المدني"، حيث لم يكن قد تحدد الفصل بين "المجتمع السياسي" والمجتمع المدني لدى فلاسفة العقد الاجتماعي، لاسيما عند لوك وهوبس بعد، وكان هناك تطابق بين كلمة "دولة" أو "المجتمع السياسي" مع المجتمع المدني عندهما.

لن نخوض في الاختلافات التفصيلية للحالة الطبيعية التي تصورها كل من هؤلاء الفلاسفة الثلاثة التي لن تخدم أهداف دراستنا، لكن ما يعنينا، أنه وعلى الرغم من الاختلافات التي كانت بينهم فإنه كان

هناك إجماع على أن أساس الشرعية السياسية هو التعاقد. وبذلك كانت الفكرة التعاقدية الطوعية هي الفكرة الأساسية التي بني عليها المجتمع المدني، وجعلته منافياً للمجتمع الطبيعي (أي من خلال الفكرة التعاقدية تم التمييز بين حالة الطبيعة والحالة المدنية). فاستخدم المجتمع المدني وحتى القرن الثامن عشر، كما يعتقد بعض الكتّاب، للدلالة على: "المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة التي تأسست على عقد اجتماعي. فكان حسب صياغاته الأولى كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة الفطرية إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى، فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً" (الصبيحي، ٢٠٠٠: ٢٠).

وعلى ما يبدو، فإن هذا الاستخدام للمجتمع المدني جاء ليعبر عن حاجات مرحلية تخصّ تطوّر المجتمعات الأوروبية التي لم يكن نظامها الاجتماعي في تلك الحقبة الزمنية، عادلاً، إنما كان نظاماً يقسم المجتمع إلى طبقات متفاوتة في الثراء، ويعاني من التمييز الطبقي، ويقوم على أساس تقسيم ملكية الأراضي والممتلكات العينية، بحيث يميز بين مالكين وتابعين لهم (أو بعبارة أخرى سادة وعبيد). وقد شرع لهذا النظام تصور أيديولوجي، صاغه كل من رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس الذين طوروا نظرية "الحق الإلهي للملوك"، أو نظرية "حق الملوك المقدس"، التي تتلخص في أن الملوك يتمتعون بحق مقدس قائم على أساس أن سلطتهم مطلقة لا شيء يقيدها، ولا يجوز أن تكون موضع اعتراض أو تذمر من المحكومين، لأنها مستمدة من الله. ولكي يتم البحث عن دحض لنظرية "الحق الإلهي للملوك" في محاولة لعزل النظام السياسي عن فكرة "الحق الإلهي المقدس" في الحكم، ولإظهار أن الإنسان سابق لوجود أي نظام افتراضي، دعت الحاجة بهؤلاء الفلاسفة للرجوع إلى الحالة الطبيعية، وهي كما يناقش سعيد بنسعيد العلوي: "حالة افتراضية، وهمية، تفضي بأن الإنسان كان يعيش في حالة أولية سابقة على ظهور المجتمع. فالإنسان قد مر بحالتين: حالة كان عليها قبل أن "يدخل في المجتمع"، فكان يعيش في

الطبيعة بموجب قوانين هذه الأخيرة وحدها، وحالة ثانية لاحقة أصبح عليها بعد أن انتقل إلى العيش "داخل المجتمع" ويسلك وفقاً لأوامره وضوابطه" (العلوي، ١٩٩٢:٤٨).

بالإضافة إلى أنه يوجد خلاف بين الفلاسفة الثلاثة على تصورهم للحالة الطبيعية، كان كذلك اختلاف بينهم على كيفية تصورهم للانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية. وعلى الرغم من إجماعهم على أن التعاقد، الذي يؤدي إلى الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، يتم بموجب اتفاق حر وإرادي بين الناس، فإن هذا التعاقد كان يفضي إلى نتائج مختلفة بينهم. وحتى نعرف سبب ذلك، لا بد أولاً من تحديد أبرز الاختلافات بينهم فيما يخص التعاقد والانتقال إلى المجتمع السياسي أو المجتمع المدني، ومن ثم معرفة الظروف والحاجات المرحلية التاريخية المختلفة التي أدت بدورها إلى اختلاف رؤية كل من هؤلاء الثلاثة لهذا التعاقد الذي أفضى بالتالي إلى نتائج مختلفة بينهم.

هوبس وتصوره لدور المجتمع المدني

نتائج التعاقد عند هوبس، كما تناقش فريال خليفة، كانت تفضي إلى نظام حكم الفرد المطلق، حيث يشرع حقوق الحاكم ويؤصلها قانونياً ليصنع حاكماً مطلقاً (خليفة، ٢٠٠٥:٤٩). أما الحكم المطلق الذي تصوره فهو مدعم بقوة السيف، ومبرراته في الحاجة إلى قوة السيف بسبب الحاجة إلى الأمن، ونستطيع أن نلمس ذلك من خلال قوله: "لأن قوانين الطبيعة (مثل العدل، والإنصاف، والتواضع، والرحمة، وباختصار أن نعمل للناس ما نحب أن يعملوه لنا) بحد ذاتها، ودون الخوف من قوة تفرض مراعاتها، مناقضة لعواطفنا الطبيعية التي تحملنا على التحيز، والكبرياء، والانتقام، وهكذا. والعقود دون السيف مجرد كلام فارغ، وليس بمقدورها توفير الأمن للإنسان بتاتاً" (Hobbes, 1950:139).

من أجل أن يتحقق الأمان من وجهة نظر هوبس، فلا بد من خلق الدولة أو "التنين" الذي يسميه الدولة أو "المجتمع" وباللاتينية (civitas). فحسب تعبيره: "يتم خلق ذلك التنين الذي لا يعدو كونه إنساناً اصطناعياً، وإن كان أكبر قوة وأعظم شأناً من الإنسان الطبيعي، الذي يهدف إلى حمايته والدفاع عنه. في هذا الكائن، السلطة السيادية هي الروح الاصطناعية التي تعطي الحياة والحركة لكل الجسم، الحكام وبقية موظفي القضاء والتنفيذ هم المفاصل الاصطناعية". وبالنسبة له، فإن خلق "المجتمع" أو "الدولة" يتم بناء على تعاقد إرادي بين الناس، ويكون من صنع البشر أنفسهم، وليس من صنع الله، ونستدل على ذلك من خلال ما قاله: "العهود والمواثيق، التي تم بواسطتها في البدء صنع أجزاء هذا الجسم السياسي، تشبه مجتمعة ذلك الأمر الإلهي "ليكن هناك إنسان"، الذي صدر عن الله عند خلق الكون. ولوصف طبيعة هذا الإنسان الاصطناعي، يتوجب النظر إلى مادته، وصانعه، وكلاهما الإنسان" (Hobbes, 1950:3).

إذن، هوبس شرع لنظام حكم الفرد المطلق، وإن كان هذا الحكم جاء بناء على تعاقد إرادي بين الناس ومن صنع البشر أنفسهم وليس من صنع الله، من أجل حماية الأفراد والدفاع عنهم، وتحقيق الأمن لهم؛ أي بمعنى آخر، فإن هوبس ينظر إلى المجتمع المدني بأنه ينتج عن التعاقد الذي تصوره، وهذا التعاقد يفضي إلى "التنين" أو الحكم المطلق، وبذلك يكون ينظر إلى دور المجتمع المدني أو يستخدمه من أجل حماية الأفراد والدافع عنهم وتحقيق الأمن لهم. وحتى نستطيع أن نفهم مبررات هوبس لهذا الدور المناط "بالمجتمع" أو "الدولة"، ولكي نفهم لماذا جعل الدولة كائناً اصطناعياً (من صنع البشر) وليس إلهياً (من صنع الله)، قد يساعدنا في ذلك معرفة العوامل والظروف التاريخية التي أحاطت به.

على ما يبدو، فإن الظروف السياسية والعوامل الدينية التي رافقت حياة هوبس منذ ولادته وحتى أواخر أيامه، كان لها أثر كبير في تحديد طبيعته وتكوينه الفكري، وبالتالي أثرّت على رؤيته للدور الذي توقعه

من "المجتمع". فالقرن السابع عشر الذي عايشه كان يتميّز بعصر الثورات والحروب، فبعد حرب الثلاثين سنة (١٦١٨ – ١٦٤٨)، نشبت الحرب الفرنسية الأسبانية التي استمرت حتى العام ١٦٥٩. في هذا الوقت بالذات، كانت بريطانيا تشهد حروبها وثوراتها الأهلية الخاصة بين الفئات الدينية والسياسية المختلفة. فكان الدافع وراء اعتبار هوبس أن "المجتمع" أو "الدولة" كائن اصطناعي وليس إلهياً، الحاجة المرحلية في ذلك الوقت المتعلقة بضرورة تحديد مصدر السلطة السياسية ومصدر الشرعية والسيادة، والتأكيد على أنها بشرية (دنيوية) وليست إلهية (دينية)، في محاولة لعزل النظام السياسي عن فكرة "الحق الإلهي المقدس" في الحكم، ولدحض نظرية "الحق الإلهي للملوك" التي أشرنا إليها سابقاً. ونتيجة ما قاله إن كل سلطة مدنية من أصل مجتمعي دنيوي وليس دينياً، فقد أدانته جامعة أكسفورد في العام ١٦٨٣ لأنه لم يسند السلطة إلى الحق الإلهي، فاعتبرته بذلك مخالفاً لسلطة الكنيسة.

هناك من يعتقد أن هوبس شرّع لنظام الحكم المطلق، بسبب الظرف التاريخي الذي كانت تمر به أوروبا بشكل عام وبريطانيا بشكل خاص، لأن المجتمع كان في طور الانتقال من التشظي إلى الوحدة، ومن الملة إلى الأمة، ومن الفوضى إلى الانتظام مع تفتح مفهوم الوطن والمواطنة. فيما وجد هناك من اعتبر أن دفاعه عن الحكم المطلق الأول كان تأييداً لحكم آل ستيوارت في إنكلترا، حيث كان هوبس معلماً للملك شارل (شريف، ٦:١٩٨٠). وبغض النظر عن اختلاف التفسيرات أو التبريرات التي قدمها الكتّاب حول رؤية هوبس للمجتمع المدني، فإن ما يهمنا هو معرفة أن هوبس نظر إلى المجتمع المدني على أنه ينتج عن التعاقد بين البشر وليس عن "إرادة إلهية"، واستخدمه من أجل تحقيق الأمن وحماية الأفراد، وجاءت نظرته إلى المجتمع المدني منسجمة مع حاجة الظروف المرحلية التي عاصرها.

يتبين لنا من خلال هذا العرض أن المجتمع المدني بالنسبة لهوبس، الذي كان يتطابق في تلك المرحلة مع مفهوم المجتمع السياسي ينتج

عن التعاقد بين البشر وليس عن إرادة إلهية، ونظر إلى دوره في حماية الأفراد وتحقيق أمنهم، ورؤيته هذه جاءت منسجمة مع حاجة المرحلة التاريخية من أوروبا التي كان يعاصرها لدحض نظرية "الحق الإلهي للملوك"، في محاولة لعزل النظام السياسي عن فكرة "الحق الإلهي المقدس"، وللتأكيد على أن مصدر السلطة السياسية ومصدر الشرعية والسيادة في الحكم بشرية (دنيوية) وليست إلهية (دينية). وجاء ذلك منسجماً مع حاجة الظرف التاريخي الذي كانت تمر به أوروبا من حروب وثورات، وتحديداً بريطانيا موطن هوبس.

لوك وتصوره لدور المجتمع المدني

اختلفت رؤية لوك للمجتمع المدني عن رؤية هوبس له، فالمجتمع "المدني" أو "السياسي" الذي تصوره لوك، والذي ينتج عن التعاقد يناهض الحكم المطلق، ويشرّع للشعب رفضه لهذا الحكم والثورة عليه، فمن وجهة نظر لوك: "حين يتحد عدد من الناس في مجتمع واحد، بحيث يتنازل كل واحد عن سلطته في تنفيذ قانون الطبيعة ويسلمها للجمهور، عندها فقط ينشأ مجتمع سياسي أو مدني" (Locke, 1959:164). فإذا كان هوبس قد جعل دور "التنين" أو المجتمع المدني ومهمته التي خلق لأجل تحقيقها حماية الأفراد والدفاع عنهم، فإن لوك يرى أن دور المجتمع المدني أو مهمة الحكومة المدنية، إضافة إلى حماية الأفراد أيضاً حماية ممتلكاتهم وتنظيمها، والدفاع عن الدولة من العدوان الخارجي في سبيل الصالح العام، وهو ما أكد عليه من خلال قوله: "السلطة السياسية، في نظري، هي حق سن القوانين بشأن عقوبة الموت، وبالتالي، جميع العقوبات الأدنى منها، وذلك من أجل تنظيم الملكية وحمايتها، وهي أيضاً حق استعمال قوة المجتمع في تنفيذ مثل هذه القوانين، وفي الدفاع عن الدولة من العدوان الخارجي. كل هذا سبيل الخير العام فقط" (Locke, 1959:122).

يفضي التعاقد عند لوك إلى نتيجة مغايرة لتلك التي يفضي إليها التعاقد عند هوبس، فإذا كان التعاقد عند الثاني يفضي إلى نظام حكم

مطلق لا يمكن الثورة عليه، فإن التعاقد عند الأول يفضي إلى نظام مقيد يمكّن الناس أن يكونوا في حل من هذا التعاقد، وبالتالي يقر حق الثورة، وذلك في الحالات التي عبر عنها من خلال ما قاله: "إذا حاول المشرعون القضاء على ملكية الناس، أو استعبادهم، أو فرض سلطة اعتباطية عليهم، فإنهم بذلك يجعلون أنفسهم في حالة حرب مع الناس، الذين يتحررون عندها من واجب الطاعة ويلجأون إلى الملاذ المشترك الذي زودهم الله به ضد العنف والقوة. حين يعتدي المشرعون على هذا المبدأ الأساسي للمجتمع، ويحاولون (بدافع الطموح، أو الخوف، أو الغباء، أو الفساد) تركيز سلطة مطلقة في أيديهم (أو وضعها في يدي أي شخص آخر) على حياة الناس وحرياتهم وممتلكاتهم، فإنهم بهذا الخرق يفقدون حقهم في السلطة التي وضعت في أيديهم من أجل أهداف مناقضة لذلك، وتنتقل [السلطة] إلى الناس الذين لهم الحق في استعادة حريتهم الأصلية، وإقامة سلطة تشريعية جديدة (كما يرون مناسباً) لتأمين سلامتهم، وهي الهدف الذي من أجله أقاموا المجتمع" (Locke, 1959:188).

إذن، لوك ناهض الحكم المطلق ونقضه بغية استبعاد خطر الاستبداد، وذلك من خلال السلطة المقيدة بموافقة الشعب وبالحق الطبيعي، ومن خلال تشريعه حق الشعب في الثورة على الحكم الجائر أو الفاسد. وقد جاءت رؤيته للمجتمع المدني منسجمة مع الظروف التاريخية التي عاصرها، وقد يساعدنا على فهم لماذا جاءت أفكاره مشرعة للشعب في حقه بالثورة، ولماذا ناهض الحكم المطلق، ولماذا جعل دور المجتمع المدني أو المجتمع السياسي حماية الملكية وتنظيمها والدفاع عن الأفراد، إذا استطعنا معرفة الظروف التاريخية المحيطة به، والحاجة المرحلية التي دعت إلى طرحه مثل هذه الأفكار.

تباينت وجهات النظر حول الأفكار التي طرحها لوك في مناهضته للحكم المطلق، وتشريع حق الثورة التي تجسدت في كتابه مطارحتان في الحكم المدني، فهناك وجهة نظر ترى أن أفكاره كانت ضد ما طرحه

هوبس في تشريعه للحكم المطلق، فجاءت أفكاره دفاعاً عن ثورة ١٦٨٨ الكبرى، وبخاصة تبرير التغيير في مسار التتابع المتسبب بهذه الثورة (Locke, 1959:ix). وهناك وجهة نظر أخرى تقول إن المطارحتين موجهتان ضد فيلمر (Filmer) وليس ضد هوبس كما كان يعتقد بعض الكتّاب، حيث يرى فيلمر أن: "الرجال ليسوا بالطبيعة أحراراً" (Locke, 1959:10). فجاء رد لوك على فيلمر بقوله: "جميع الناس، أحرار، متساوون ومستقلون بطبيعتهم، ولا يجوز إخراج أيٍّ منهم من هذه الحالة وإخضاعه للسلطة السياسية للآخرين دون الحصول على موافقته" (Locke, 1959:168).

سواء أكانت أفكاره رداً على أفكار هوبس أم رداً على أفكار فيلمر، فإن رؤيته في النهاية اختلفت عن رؤية هوبس للمجتمع المدني، واختلفت كذلك بالنسبة للدور الذي يعتقد أنه ينبغي أن يلعبه المجتمع المدني، كذلك فإن نتيجة تعاقده كانت ضد الحكم المطلق الفردي المستبد، فجاءت أفكاره منسجمة مع ظروف عاصرها في ذلك الوقت في إنجلترا، حيث ظهرت دعوات للتصدي للحكم المطلق بغض النظر عمن يشرع له، بهدف إحداث التغيير في نوع الحكم السائد في ذلك الوقت في إنجلترا. فقد دعت مجموعة من المطالب السياسية في تلك المرحلة التي عاصرها، بوجوب لجم السلطة المطلقة التي كانت تتفاقم في وجه نوازع آل ستيورات الأتوقراطية، فعاصر لوك ثورة ١٦٨٨، وكان من المؤيدين لها.

أما فيما يتعلق برؤيته لدور المجتمع المدني في الدفاع عن الملكية وتنظيمها، فجاء ذلك أيضاً منسجماً مع ظروف المرحلة التي عاصرها، فكان لوك من المؤيدين للطبقة البرجوازية الصاعدة، حيث ظهرت في تلك الفترة أفكار مقاومة للأيديولوجية الدينية، في محاولة من تلك الطبقة البرجوازية لبناء سلطتها ودولتها الجديدة، ولتقويض دور الكنيسة التي تحكمت في مختلف مجالات الحياة، فوجدت في سلطة الكنسية وفي نظرتها التقليدية حجر عثرة أمام التقدم والرقي. وبدأت

تظهر أفكار جديدة لتعكس فكراً سياسياً عبّر عن هذه الحقبة الجديدة؛ أي سلطة البرجوازية التي ترفض الحكم الفردي، وتدعم الملكية. وكان لوك من أبرز مفكري هذه الحقبة التي تمثلت بظهور الطبقة البرجوازية، وانسجاماً مع مصالح هذه الطبقة ورؤيتها، جعل جميع الحقوق تبدأ من الحقوق الفردية التي توجد بواسطة الاستثمار في العمل. وعندما تصور الحالة الطبيعية جعل الملكية سابقة على خلق "المجتمع المدني" أو "المجتمع السياسي"، فعندما يتم خلق المجتمع المدني يكون له دور في حمايتها.

مما سبق يتبين لنا أن لوك اختلفت رؤيته للمجتمع المدني الذي ينتج عن التعاقد بين الناس عن ذلك الذي تصوره هوبس، كذلك اختلف الدور الذي تصوره للمجتمع المدني عن ذلك الذي تصوره هوبس، فالمجتمع المدني بالنسبة إليه يحمي الأفراد وممتلكاتهم وينظمها، ويدافع عن الدولة من العدوان الخارجي في سبيل الصالح العام، وجاءت نتيجة تعاقده مشرعة للثورة ضد الحكم الاستبدادي. وجاءت رؤيته له منسجمة مع ظروف مرحلية عاصرها، لها علاقة بخصوصية تلك المرحلة التاريخية من أوروبا، وتحديداً إنجلترا، فتشريعه حق الشعب بالثورة ومناهضة الحكم المطلق جاء منسجماً مع حاجة تلك المرحلة التي تمر بها إنجلترا، فكان لوك من مؤيدي ثورة ١٦٨٨، وكان من الداعين للتصدي للحكم المطلق بغض النظر عمن يشرع له، بهدف إحداث تغيير في نوع الحكم السائد في ذلك الوقت في إنجلترا؛ حيث دعت "مجموعة من المطالب السياسية إلى وجوب لجم السلطة المطلقة التي كانت تتفاقم في وجه نوازع آل ستيورات الأتوقراطية. وجاءت رؤيته لدور المجتمع المدني بحماية الأفراد والملكية وتنظيمها منسجمة مع ظروف عاصرها في تلك الفترة، حيث كان من مؤيدي الطبقة البرجوازية الصاعدة التي كانت تسعى لبناء سلطتها ودولتها الجديدة ولتقويض دور الكنيسة التي تحكمت في مختلف مجالات الحياة، وكانت البرجوازية ترفض الحكم الفردي وتدعو إلى حماية الملكية.

روسو وتصوره لدور المجتمع المدني

إذا كان هوبس قد شرّع الحكم المطلق خلال العقد الاجتماعي الذي تصوره، وإذا كان لوك قد شرّع الثورة لمناهضة الحكم المطلق خلال عقده الاجتماعي الذي تصوره، فإن روسو اختلف تصوره للعقد الاجتماعي عنهما، وحتى وإن كانت أفكاره قد اعتبرت بأنها مشرعة للثورة الفرنسية كما كانت أفكار لوك المؤيدة لثورة ١٦٨٨. فروسو حسبما قال في كتابه **العقد الاجتماعي**، أراد أن يبحث فيما إذا يمكن أن تكون قاعدة ما للإدارة شرعية وأكيدة، وذلك بتناول البشر كما هم والقوانين كما يمكنها أن تكون. وهو يحاول أن يقرن ما يسمح به الحق بما تفرضه المصلحة لئلا تفترق قط العدالة عن المنفعة (روسو، ١٩٧٣: ٧٨).

حتى يستطيع أن يحقق ما حاول البحث عنه بإيجاد أساس للإدارة الشرعية، وضع تصوراً للعقد الاجتماعي، الذي سيلجأ الناس إليه، حسب اعتقاده، لأن حالة الطبيعة لا تستمر، فالجنس البشري من وجهة نظره سيهلك لو لم يغير طريقة وجوده في الحالة الطبيعية. وينتج المجتمع المدني (أو السياسي أو الدولة) بإيجاد شكل من الاتحاد بالنسبة له عن طريق تعاقدهم، لكن ولأنه يخشى، عند الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، أن يفقد الفرد حريته التي كان يمتلكها في الحالة الطبيعية، اشترط أن لا يفقده هذا التعاقد حريته التي تمتع بها في الطبيعة، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال قوله: "إيجاد شكل من الاتحاد يدافع ويحمي كل القوة المشتركة، شخص كل مشارك وأمواله، ومع أن كل فرد يتحد مع الجميع، فإنه لا يطيع إلا نفسه ويبقى حراً كما كان من قبل" (روسو، ١٩٧٣:٤٨). ويمكننا القول إن روسو وضع تصوره للعقد الاجتماعي الذي ينتج عنه مجتمع مدني (مجتمع سياسي أو الدولة) كي يبحث عن إيجاد أساس للإدارة الشرعية، وحتى يحقق ذلك فقد جعل للمجتمع المدني دوراً في حماية كل القوة المشتركة التي تشكله والمتكونة من اتحاد الأفراد على أساس الحرية والعدالة والمساواة.

لقد وضع روسو شروطاً للعقد، وجميع هذه الشروط اختصرها في شرط واحد؛ ألا وهو التنازل الكامل من جانب كل مشارك عن جميع حقوقه للجماعة كلها. ويعلل ذلك: "بما أن كل شخص، بدءاً، قد قدم نفسه بأكملها، وأن الحالة متساوية بالنسبة للجميع، وبالنظر إلى تساوي الحالة بالنسبة للجميع، فلا مصلحة لأحد في أن يجعلها مكلفة للآخرين". ويعتبر أنه إذا استُبعد من الميثاق الاجتماعي ما ليس من جوهره سيتقلص إلى العبارات التالية: "يسهم كل منا في المجتمع بشخصه وبكل قدرته تحت الإدارة العامة العليا، ونلتقي على شكل هيئة؛ كل عضو جزء لا يتجزأ من الكل". ويرى أنه بدلاً من الشخص المفرد لكل متعاقد ينتج عن هذا التعاقد الاتحادي في الحال هيئة معنوية وجماعية مؤلفة من عدد من الأعضاء بمقدار ما للجمعية من أصوات، وهي تستمد من هذا الفعل نفسه وحدتها وذاتها المشتركة وحياتها وإرادتها.

كما يرى أن هذه الشخصية العامة التي تتكون على هذا النحو من اتحاد جميع الأشخاص الآخرين كانت فيما مضى تأخذ اسم الـ "مدينة"، وتسمى الآن حسبما يقول، جمهورية أو هيئة سياسية يطلق عليها أعضاؤها اسم دولة عندما تكون سلبية. واسم عاهل عندما يكون دورها إيجابياً وقوياً لدى مقارنتها بأشباهها. أما المشاركون، فهو يرى أنهم يتخذون بصورة جماعية اسم الشعب، وفرادى بالمواطنين كمساهمين في السلطة السيادية، وبالرعايا بصفتهم خاضعين لقوانين الدولة (روسو، ١٩٧٣: ٤٨-٥١).

إذن، أراد روسو أن **يبحث عن كيفية تحقيق إدارة شرعية وأكيدة**، وحتى يستطيع أن يحقق ما يبحث عنه، وضع تصوره للعقد الاجتماعي، فالعقد الاجتماعي الذي يستطيع أن يحقق إدارة شرعية هو الذي يستطيع أن يحقق مبادئ العدالة والمساواة والحرية والسيادة، لذلك كانت هذه المبادئ أساسية لعقده الاجتماعي، وهي المبادئ التي سعى إلى تحقيقها من خلاله. فسعى إلى **تشريع العدالة** في عقده عن طريق دفاعه عن

القوانين التي يمكن لها أن تحقق من وجهة نظره العدالة في ظل المجتمع المدني (السياسي) الناتج عن تعاقده، ونلمس ذلك من قوله: "..لا بد إذاً من اتفاقات ومن قوانين لربط الحقوق بالواجبات ورد العدالة للانطباق مع هدفها. ففي حالة الطبيعة، حيث يكون كل شيء مشتركاً لا أكون مديناً بشيء لأولئك الذين لم أتعهد لهم بشيء ولا أعترف بما يكون للغير إلا بما يعود عليّ بالنفع. لكن الأمر ليس كذلك في الحالة المدنية، حيث تكون جميع الحقوق محددة بقانون" (روسو، ١٩٧٣:٤٢). أي أن العدالة تتحقق أكثر في الحالة المدنية بالنسبة إليه، لأن القانون في الحالة المدنية يكفل الحقوق، في حين أنه في حالة الطبيعة لا يلزم الفرد بشيء للآخرين، ولا يعترف لهم بشيء إلا بما يعود عليه بالمنفعة.

كما سعى إلى **تحقيق الحرية**، ونلمس دفاعه عن حرية الإنسان التي أراد من خلال العقد الاجتماعي التأكيد على التشريع لها، حيث يقول إن: "الإنسان ولد حراً، إلا أنه مكبل في كل مكان بالأغلال. على ذلك النحو يتصور نفسه سيد الآخرين الذي لا يعدو أن يكون أكثرهم عبودية. فكيف جرى هذا التغيير؟ أجهل ذلك. ما الذي يجعله شرعياً؟ أعتقد أنني أستطيع حل هذه المسألة" (روسو، ١٩٧٣:٣٥). وحل هذه المسألة في تصوره يكمن في العقد الاجتماعي، كما نلمس أيضاً تمسكه بالدفاع عن حرية الإنسان من قوله: "إن تخلي الإنسان عن حريته هو تخلٍ عن صفته كإنسان، عن حقوقه في الإنسانية، بل عن واجباته، فليس هناك أي تعويض ممكن لمن يتنازل عن كل شيء. إذ أن تنازلاً كهذا مناف لطبيعة الإنسان، وانتزاع كل حرية من إرادته هو انتزاع كل أخلاقية من أفعاله. وأخيراً إنه لاتفاق باطل ومتناقض أن نشترط من جانب سلطة مطلقة، ومن جانب آخر طاعة بلا حدود" (روسو، ١٩٧٣:٤٢).

سعى أيضاً في عقده الاجتماعي إلى **تحقيق المساواة**، وذلك من خلال النظام التشريعي، ونلمس ذلك من قوله: "إذا بحثنا فيما يتكون بالضبط أعظم خير للجميع الذي يجب أن يكون غاية كل نظام تشريعي، لوجدنا أنه ينحصر في هذين الغرضين الرئيسيين: الحرية والمساواة، الحرية

لأن كل تبعية خاصة هي مقدار من القوة ينتزع من هيئة الدولة. والمساواة لأن الحرية لا يمكن بقاؤها دونها" (روسو، ١٩٧٣:٩٧). فهو يعتبر أن ما تدعوه المسيحية شراً، يكون في المجتمع هو اللامساواة واللاعدالة، مؤكداً على أن الشر ليس صفة فطرية في ذات الإنسان، لأن الشر موجود في الدولة واللاعدالة في النظام الذي يسيطر على المجتمع. لذا، فإنه يرى أن الاستفادة من الطبيعة وتسخيرها، والقيمة الزائدة، وتطور الملكية، أسباب جامحة خلقت اللامساواة ما بين الإنسان. النظام السياسي الذي يبنى على نحو جيد من وجهة نظره، يستطيع أن يجعل المجتمع المدني حالة من المساواة أعظم من الحالة الموجودة بينهم على نحو طبيعي. أما السيادة التي سعى روسو إلى تحقيقها من خلال عقده الاجتماعي، فاعتبر أنها لا تتجزأ، وعدم تجزؤ السيادة بالنسبة إليه يعود إلى أنها غير قابلة للتنازل.

اختلف الكتّاب حول رؤية روسو بالنسبة للمجتمع المدني، فعلى سبيل المثال يعتقد أحمد زهير أن: "المجتمع المدني لدى روسو هو نظام من صنع مجموعة بشرية، حاولت الخروج من الحالة الطبيعية إلى الحالة الإنسانية المبنية على القوانين الوضعية المهيكلة للمجتمع، وبالتالي صار المجتمع منظماً، ولا دخل للطبيعة فيه، وهو مبني على الحرية" (زهير، ٢٠٠٥). في حين يعتقد عزمي بشارة أن المجتمع المدني لدى روسو هو المجتمع صاحب السيادة، القادر على تشكيل إرادة عامة ليتماهى فيها الحاكمون والمحكومون (بشارة، ١٩٩٦:٣٩١). كما اختلفت تفسيراتهم حول السبب الذي دعا روسو للمناداة بالمساواة، وأحد هذه التفسيرات ذلك الذي يراه أندريه هوريو، فهو يرى أن الموضوع المسيطر عند روسو على الرغم من تعقيد فكرته هو موضوع المجتمع ذي الحزب الواحد، وأنه ينبذ الأحزاب والشيع والفرق، لذلك فهو يعتقد أنه سبق الاشتراكيين وبالأخص ماركس في المناداة بالمجتمع ذي الحزب الواحد. وأنه أثّر في عصره أكثر مما أثّر الاشتراكيون أو الشيوعيون. كما يعتقد هوريو أن روسو يدافع عن فكرة المجتمع ذي الحزب الواحد بواسطة المساواة، ويدعو إلى المساواة ليس فقط في الحقوق فحسب، بل مساواة

فعلية في الظروف الاجتماعية أيضاً. ويعتقد أيضاً أن الهدف من العقد الاجتماعي كما تصوره روسو هو أولاً إعطاء أساس متين، وثابت للحقوق الفردية. لكنه، في الوقت نفسه، يناقش بأن حرية روسو بخلاف حرية لوك لا تتفتح في التضامن، بل تنطلق منذ البداية من المساواة، أو في مطلق الأحوال على الأقل من مساواة واسعة في الأوضاع الاجتماعية (هوريو، ١٩٧٧: ٢٢٧-٢٢٨).

بغض النظر عن اختلاف الكتّاب في تفسيرهم لرؤية روسو للمجتمع المدني الذي أفضى إليه عقده الاجتماعي وسبب دعوته للمساواة، فإن ما يهمنا هو معرفة أن روسو اختلفت رؤيته للمجتمع المدني عن كل من هوبس ولوك، فالمجتمع المدني بالنسبة إليه ينتج عن التعاقد بين الناس، ويكون له دور في حماية كل القوة المشتركة التي تشكله والمتكونة من اتحاد الأفراد على أساس الحرية والعدالة والمساواة. وعلى ما يبدو، فإن رؤية روسو للمجتمع المدني ولدوره في حماية الأفراد على أساس الحرية والعدالة والمساواة، انسجمت مع حاجة ظروف مرحلية عاصرها، حيث كانت فرنسا موطنه الأصلي تعيش كباقي أوروبا في ظلم اجتماعي وتفاوت طبقي، فكان من خلال أفكاره هذه أحد المفكرين الفرنسيين الذين رفضوا هذا الواقع، ودعوا إلى تغييره، وبذروا بذور النقمة ضد طغيان طبقة الحاكمين في فرنسا في عهده، ويُعتقد أن أفكاره ساهمت في قيام الثورة الفرنسية؛ ثورة الطبقة الثالثة على الملك والإكليروس والنبلاء.

مرحلة التمييز بين المجتمع السياسي عن المجتمع المدني، وظهور الأهمية الاقتصادية للمفهوم في القرن ١٩

في العقد الاجتماعي كان هناك تطابق بين كلمة "دولة" أو "المجتمع السياسي" مع المجتمع المدني، وهو الأمر الذي عابه هيجل (١٧٧٠-١٨٣١) على فلاسفة العقد. لذلك، نجد أن هجيل ميز بين ثلاث مؤسسات في الحياة الاجتماعية: الأسرة، المجتمع المدني، الدولة،

ليدخل بذلك المفهوم إلى مرحلة فكرية جديدة، حيث لم يعد هناك تطابق بين المجتمع "المدني" و"السياسي".

اعتبر بعض المحللين إضافة هيجل لمفهوم المجتمع المدني مهمة، بسبب تفسيره الجديد لفكرة المجتمع البرجوازي (Burgerliche Gesellschaft) (Kaviraj & Khilnani, 2001:3). ويعتقد محمد بالروين أن هيجل عندما أدخل مصطلح المجتمع المدني واعتبره أحد معالم "المدينة" لم يكن يقصد بذلك بعده السياسي، وإنما بعده الاقتصادي والتجاري. ويرى أنه ربط ظهوره بتطور السوق. ويقول إن هيجل عرّف في كتابه **فلسفة الحق** المجتمع المدني بأنه مجموعة من الممارسات الاجتماعية التي صنعها الاقتصاد الرأسمالي، والتي تعكس تصرفات السوق. لذلك فهو يعتقد أن المجتمع المدني عنده لم يكن إلا أداة لإنجاح القطاع الخاص في الدولة (بالروين، ٢٠٠٦).

تعتمد فكرة المجتمع بالنسبة لهيجل على تفكك الأسرة لينشئ بتفككها عدداً كبيراً من الأشخاص المستقلين الذين يرتبطون ارتباطاً خارجياً بوصفهم ذرات اجتماعية مستقلة، يكون لكل منهم غاية ويعتمد على الآخرين لتحقيق غايته. أما المجتمع المدني بالنسبة له، فهو يتكون من ثلاث لحظات، **اللحظة الأولى هي نسق الحاجات**؛ أي أن عناصر المجتمع المدني تتطور من الدوافع والحاجات فيتم الاعتماد المتبادل بين الناس في إشباع حاجاتهم، **واللحظة الثانية هي تنظيم العدالة**؛ وهي اللحظة التي تنشأ خلال الاعتماد المتبادل بين الأفراد لإشباع حاجاتهم، وهو اعتماد يحتاج إلى تنظيم يتخذ شكل القوانين، **واللحظة الثالثة هي لحظة الشرطة والنقابة**؛ فإذا كان نسق الحاجات أدى إلى ظهور القوانين بالنسبة لهيجل، فإن هذه القوانين تحتاج إلى من يطبقها، ومن هنا يعتبر أن وظيفة الشرطة تأتي لحماية الفرد وممتلكاته. ويرى أنه يحق لمن تتشابه مصالحهم أن يكوّنوا رابطة واحدة تمثل تعاونهم من أجل إشباع حاجاتهم، كما هي الحال في النقابات والمنظمات التعاونية وغيرها. ومن خلال هذه المؤسسات، يبدأ نظام الحاجات ومن خلال تفاعلهم يبدأ المجتمع يتكامل (إمام، ١٩٨٣: ٥٠-٥٣).

اللحظات الثلاث التي تصورها هيجل، والتي يتكون منها المجتمع المدني، تمثل البنية الاقتصادية والسلطتين التشريعية والتنفيذية؛ حيث يعُتقد أن اللحظة الأولى من تشكيل المجتمع المدني (نسق الحاجات) عنده هي ما أُشير إليها لاحقاً باسم البنية الاقتصادية أو المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية القائم على شكل تاريخي محدّد للملْكية الخاصة. بينما اللحظة الثانية هي ما يمكن اعتباره اليوم بالسلطة التشريعية. أما اللحظة الثالثة، فهي ما يُطلق عليه في عصرنا الحالي السلطة التنفيذية.

المجتمع المدني عند هيجل، كما يرى شوقي عقل، يشمل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والإدارة والقضاء والشرطة (عقل، ٢٠٠٤: ٦١). وبذلك يظهر المجتمع المدني عنده خليطاً من البنية التحتية والبنية الفوقية. فالمجتمع المدني بالنسبة له يشمل مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس الأفراد فيما بينهم وتضمن تعاونهم. وهذه الروابط تجد تجسيدها في الدولة ذاتها، وهي الدولة القومية. فالمجتمع يظل على مستوى المجتمع المدني مجتمع المصالح الفردية والمشاريع الخاصة؛ أي مجتمع الانقسام والتملك الفردي والصراع، ولا يجد خلاصه إلا في الدولة؛ أي أن هيجل يرى أنه لا يتم توازن المجتمع المدني إلا بوجود الدولة، فهو مجرد عامل فيها، والفارق الأساسي بين المجتمع المدني والدولة، كما يرى ولتر ستيس: "هو أن الفرد في المجتمع المدني ينظر إلى نفسه على أنه غاية وحيدة لدرجة أنه يصبح غاية جزئية، في حين أن الدولة تُعد غاية أعلى يوجد الفرد من أجلها، لدرجة أن غايته تصبح كلية" (ستيس، ١٩٨٢، ٢: ٩٨).

اختلف الكتّاب فيما دعا إليه هيجل بالحاجة إلى وجود دولة قوية، فيعتقد برهان غليون أن: "النزعة الهيجلية رفعت الدولة إلى مستوى الحل والمفتاح معاً للمجتمع، وسوف تتغذى الحركات والفلسفات القومية التي تضع الدولة فوق المجتمع، والتي قادت إلى إضفاء صفة سلبية على مفهوم المجتمع المدني أيضاً لصالح تقديس متزايد لمفهوم الدولة" (غليون، ٢٠٠١). فيما يعتقد سيد محمد أحمد أن مطالبة

هيجل بقيام دولة قوية مستقلة فوق المجتمع المدني، متعلقة بلحظة في التطور التاريخي متميزة بالتنافس في المصالح الفردية طبقاً لطبيعة الاقتصاد البرجوازي. ويرى أنه كان لا بد من ظهور دور حاسم للدولة، في المرحلة التي كانت تمر بها ألمانيا، والتي كانت تتسم بضعف الدولة وبروز الأرستقراطية البروسية. ويرى أن مفهوم المجتمع المدني ومفهوم الدولة عند هيجل ما هما إلا مفاهيم يوتوبية؛ فمفهوم الدولة موجه نحو تسلط الدولة واستبدادها وضد احتكار الثروة الاجتماعية، ومفهوم المجتمع المدني هو حلم سعادة البشرية ورفاهيتها، فهو الصورة المثالية لأشكال التضامن والوفاق الجماعي من أجل الدفاع عن مصير المجتمع، وذلك من خلال تقنين سلطة الدولة، وليس بإلغاء الدولة وبالإبقاء على الطبقات والثروات (أحمد، ٢٠٠٦). وهناك اعتقاد أن المجتمع المدني بقي عند هيجل مجتمع الحاجة والأنانية، لذلك شدّد على دور الدولة في كبح جماحه وضبطه؛ فالدولة هي مركب الأسرة والمجتمع المدني تمامها، واعتبر وجود الدولة سابقة على وجوده، لاعتقاده أنه دون وجودها ما كان يمكن قيام هذا المجتمع. كما يوجد اعتقاد آخر أن حاجة هيجل إلى دولة قوية مرتبطة بالمرحلة التاريخية التي عاصرها، والتي كانت سائدة في أوروبا في القرن التاسع عشر، حيث يرى هذا الرأي أن هيجل كان منشغلاً بالبحث عن دولة قوية قادرة على تجاوز التأخر والهوة الفاصلة بين الدولة الألمانية ومثيلاتها من الدول الأوروبية، التي كانت قد أنجزت ثوراتها الأولى، وبخاصة في فرنسا وإنجلترا (برنوصي، ٢٠٠١: ٢٤). ويُعتقد أن هتلر تصرف إبان زعامته لألمانيا وفق التصور الذي وضعه هيجل للدولة.

بغض النظر عن اختلاف الكتّاب في رؤيتهم لدعوة هيجل لدولة قوية، فإن ما يعنينا هو كيف اختلفت رؤيته لمفهوم المجتمع المدني عن سابقيه من فلاسفة عصر التنوير، فقد استطاع أن يميز بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أو الدولة، من خلال تصوره لثلاثيته الجدلية الدولة والأسرة والمجتمع المدني التي شيد عليها فلسفته.

نتبيّن مما سبق أن هيجل كان أول من ميز بين "المجتمع السياسي" أو "الدولة" وبين المجتمع المدني، بعد أن كان هناك تطابق بينهما لدى فلاسفة العقد الاجتماعي، وذلك عندما ميز بين ثلاث مؤسسات في الحياة الاجتماعية: الأسرة، المجتمع المدني، الدولة، فأدخل بذلك مفهوم المجتمع المدني إلى مرحلة فكرية جديدة. وعلى الرغم من أهمية هذا التمييز للمجتمع المدني، فإنه بقي خليطاً من البنية الفوقية والتحتية. كما نتبيّن أن اعتباره أن اللحظة الأولى من تشكيل المجتمع المدني (نسق الحاجات)؛ أي أن عناصر المجتمع المدني تتطور من الدوافع والحاجات، فيتم الاعتماد المتبادل بين الناس في إشباع حاجاتهم، كانت إضافة أخرى له على تطور استخدام المفهوم، حيث أشير إلى (نسق الحاجات) لاحقاً باسم البنية الاقتصادية أو المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية القائم على شكل تاريخي محدّد للملكية الخاصة، وبذلك كان له دور في ظهور الأهمية الاقتصادية بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني، لاسيما وحسب اعتقاد بعض الكتّاب أن الفضل يعود إليه في تفسيره الجديد للمجتمع البرجوازي.

على الرغم من هذه الإضافات الجديدة لمفهوم المجتمع المدني على يد هيجل، فإن المجتمع المدني جاء عنده خليطاً من البنية التحتية والفوقية دون أن يميز بينهما، والتمييز بينهما لم يتم إلا على يد ماركس الذي أدخل المفهوم في مرحلة فكرية جديدة، وهو ما سنعمل على توضيحه.

مرحلة اعتبار المجتمع المدني مكوناً من مكونات البنية التحتية

المجتمع المدني عند هيجل كان خليطاً من البنية التحتية والفوقية، والتمييز بين هاتين البنيتين جاء على يد ماركس (١٨١٨– ١٨٨٣) عندما اعتبره مكوناً من مكونات البنية التحتية، وبذلك أدخله في مرحلة فكرية أخرى. وهناك اعتقاد أن ماركس أعطى المفهوم معنى جديداً عندما اعتبره ساحة الصراع الطبقي. واختلف ماركس مع هيجل في رؤيته للمجتمع المدني، حيث اعتبره سابقاً على نشأة الدولة، على عكس ما رأى هيجل الذي

اعتبر أن الدولة سابقة على نشأته كما سبق وأن أوضحنا. ويعتقد عبد الله العروي أن ماركس: "استعمل لأول مرة مفهوم المجتمع المدني سنة ١٨٤٣ في مؤلفات الشباب، وذلك بمعنى قريب من المعنى الذي استعمله هيجل" (العروي، ١٩٨١:٤١). ويرى عمر برنوصي أن سبب استعمال ماركس الأول للمفهوم بمعنى قريب من ذلك الذي استعمله هيجل هو تأثره الشديد خلال تلك الفترة بهذا الفيلسوف، ويعتقد أن المفهوم لديه لم يتحدد إلا بعد تمكنه من بناء نسقه النظري بكيفية تامة، عندما ميّز بين البنية التحتية والبنية الفوقية، معتبراً المجتمع المدني مكوناً أساسياً من مكونات البنية الأولى، وذلك لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة، وبخاصة على المستوى الاقتصادي والإنتاجي. لذلك، يعتقد برنوصي أن دور المجتمع المدني حاسم في تحديد طبيعة البنية الثانية، بما فيها من نظم وحضارة ومعتقدات وأنظمة حكم. كما يرى أن المجتمع المدني يمثل أحد أهم مستويات وتمظهرات الصراع الطبقي الذي تحدث عنه ماركس طويلاً، وذلك بسبب التناقضات التي تميز المصالح المادية لمكونات هذا المجتمع عادة (برنوصي، ٢٠٠١:٢٥).

بينما يعتقد نايف سلوم أن ماركس استخدم مصطلح المجتمع المدني بطريقتين: الأولى وردت في كتابه **حول المسألة اليهودية:** "الدولة السياسية الكاملة هي، حسب جوهرها، حياة الإنسان النوعية العامة بمعارضة حياته المادية [الخاصة]. كل افتراضات هذه الحياة الأنانية تواصل بقاءها في المجتمع المدني خارج دائرة الدولة، ولكن كخصائص للمجتمع البورجوازي. حيثما الدولة السياسية وصلت إلى تفتحها الحقيقي، يعيش الإنسان، ليس فقط في الفكر، في الوعي، بل في الواقع، في الحياة، وجوداً مزدوجاً، سماوياً وأرضياً، الوجود في الجماعة السياسية أو الاشتراك السياسي، حيث يعتبر نفسه كائناً عاماً، والوجود في المجتمع المدني، حيث يشتغل كإنسان خاص، يرى في البشر الآخرين محض وسائل، يخفض ذاته إلى مرتبة وسيلة محضة، ويصير لعبة بيد قوى غريبة. الدولة السياسية هي إزاء المجتمع المدني روحانية بقدر ما السماء روحانية إزاء الأرض" (سلوم، ٢٠٠٣).

ويرى سلوم أن المجتمع المدني يظهر، هنا، كحياة مادية خاصة مقابل الحياة العامة والمجرّدة للدولة الحديثة، حيث يتم التحديد، هنا، بالتقابل، [التعريف بالنقيض]، والمجتمع المدني هذا يكون بالنسبة لماركس –كما يرى سلوم– مجتمع بورجوازي في حياته الصناعية والتجارية. أما في "الأيديولوجية الألمانية"، فإن ماركس –حسب ما يناقش سلوم– يماثل بين المجتمع المدني وبين علاقات الإنتاج التي تشمل العلاقات الاقتصادية (علاقات السوق)، والعلاقات الاجتماعية؛ أي علاقات الملكية الخاصة. ويعتقد أنه بالنظر إلى أن أنماط الإنتاج هي في جوهرها أشكال تاريخية للملكية الخاصة تعمل بدفع تطور القوى الإنتاجية، فإن ماركس يعتبر علاقات الإنتاج أو المجتمع المدني، المسرح الفعلي للتاريخ، مستنداً في رأيه إلى ما أورده ماركس في **الأيديولوجية الألمانية:** "المجتمع المدني في مراحله المتنوعة على اعتباره أساس التاريخ برمته، الأمر الذي يستقيم في إظهار هذا المجتمع في عمله من حيث هو دولة، وكذلك في تفسير جميع المنتجات [منتجاته] النظرية وأشكال الوعي المختلفة من دين، وفلسفة، وأخلاق" (سلوم، ٢٠٠٣). كما يرى أن المجتمع المدني بالنسبة لماركس يتمظهر خارجياً على شكل أمة أو قومية، وينظم ذاته داخلياً على شكل دولة. ويقول إن هذا المجتمع، بالنسبة لماركس، هو جماع العلاقات التجارية والصناعية لمرحلة تاريخية محددة. لكن لم يتم وعيه كصياغة نظرية إلا في القرن الثامن عشر، عندما تخلصت الدولة الحديثة من الامتيازات الدينية والعائلية والعسكرية (سلوم، ٢٠٠٣).

ويناقش سلوم بأن ماركس في المؤلفات اللاحقة، وبخاصة في **رأس المال** يستغني عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية، ويبقي على مفهوم علاقات الإنتاج الاجتماعية الاقتصادية كمسرح للتاريخ، أي على اعتبار أن التاريخ هو أساس الانتقال من شكل سائد للملكية الخاصة إلى شكل آخر جديد، إلى أن نصل إلى الصناعة الكبيرة التي ظهرت مع صعود البورجوازية الحديثة، حيث بات الصراع بين الملكية الخاصة من جهة، وبين تعميم الملكية أو إلغائها، كملكية خاصة، من جهة أخرى، أمراً راهناً. ويعتقد أن تخلي ماركس عن المفهوم جاء على أرضية الإرهاصات

الثورية منتصف القرن التاسع عشر (ثورات ١٨٤٨ الديمقراطية)، وعلى أساس التحضير النظري لقلب سلطة البورجوازية وتحطيم دولتها ومعها مجتمعها المغترب –مجتمعها المدني– البورجوازي. ونتيجة لذلك، فهو يعتقد أن ماركس ينظر كلحظة أولى إلى المجتمع المدني كوجود قائم غير واع لذاته. كما يعتقد أنه ولهذا السبب يرى ماركس أن الطبقة السائدة تنظم سيطرتها في دولة؛ أي تقيم دكتاتوريتها عبر بناء سلطتها السياسية المكونة من البرلمان والحكومة والقضاء، وعبر أجهزة الإكراه (أجهزة القمع: الجيش والبوليس)، من جهة، وعبر الهيمنة بواسطة أجهزتها الأيديولوجية والتربوية والاقتصادية والنقابية من جهة أخرى. ولهذا السبب أيضاً يعتقد أن ماركس ينظر إلى الحقل الأيديولوجي على أنه واسطة تزييف لحقيقة البنية الاقتصادية ولواقع ملكية ثروة المجتمع، حيث تحاول الطبقة السائدة إقناع الطبقات الهامشية أو الفرعية بمعقولية الوضع القائم (سلوم، ٢٠٠٣).

على الرغم من أن ماركس استطاع أن يدخل المفهوم بمرحلة فكرية جديدة عندما ميز بين البنية التحتية والفوقية واعتبره جزءاً من البنية التحتية، فإن كثيراً من الدراسات اعتبرت أن الإسهام الماركسي فيما يتعلق بالمجتمع المدني ضعيف، بل وصفت بعضها هذا الإسهام بالسلبي على مفهوم المجتمع المدني، حيث يعتقد غولدنر (Alvin W. Gouldner) أن ماركس نظر إلى المجتمع المدني تاريخياً، كفساد "الروابط الطبيعية" للمجتمع بواسطة تنافس البرجوازية الأنانية (Gouldner, 1980).

حاول بعض الكتّاب تفسير رؤية ماركس للمجتمع المدني، فوجد الكاتب تشامبرز (Simone Chambers) أن ماركس "كان مهتماً في المقارنة بين عدم المساواة الاقتصادية للأفراد في المجتمع المدني والمساواة السياسية لمواطنين الدولة الليبرالية" (Chambers, 2002:107). وهناك تفسيرات أخرى حاولت أن تفسر رؤية ماركس للمجتمع المدني، واختلفت في بعض الأحيان في تفسيرها لرؤيته له، وبغض النظر عن اختلاف التفسيرات، فإن ماركس أدخل المفهوم بمرحلة فكرية جديدة عندما ميز

بين البنية الفوقية والتحتية، واعتبره مكوناً من مكونات البنية التحتية، كما أضاف إليه استخدامات جديدة.

استخدم ماركس مفهوم المجتمع المدني كما يعتقد بعض الكتّاب، في مؤلفاته بأكثر من طريقة، ففي كتابه **المسألة اليهودية** يرى أن المجتمع المدني هو المجتمع البورجوازي في حياته الصناعية والتجارية. وفي كتابه **الأيديولوجية الألمانية** يماثل بين المجتمع المدني وبين علاقات الإنتاج التي تشمل العلاقات الاقتصادية (علاقات السوق)، والعلاقات الاجتماعية، أي علاقات الملكية الخاصة. أما في كتابه رأس المال يستغني عن مصطلح المجتمع المدني كبنية تحتية، ويبقي على مفهوم علاقات الإنتاج الاجتماعية الاقتصادية كمسرح للتاريخ؛ أي على اعتبار أن التاريخ هو أساس الانتقال من شكل سائد للملكية الخاصة إلى شكل آخر جديد، إلى أن يتم الوصول إلى الصناعة الكبيرة التي ظهرت مع صعود البورجوازية الحديثة.

على الرغم من استخدامٍ ماركس لمفهوم المجتمع المدني بأكثر من طريقة، فإن هناك عنصراً يربط بين جميع هذا الاستخدامات، وهذا العنصر هو العنصر الاقتصادي، وقد تكون رؤية ماركس للمجتمع المدني لاسيما بالنسبة للناحية الاقتصادية منسجمة مع ظروف مرحلة زمنية معينة عاصرها ماركس في أوروبا، حيث شهدت تلك المرحلة صعوداً لطبقة البرجوازية والرأسمالية، المستغلة للعمال الذين عانوا ظروفاً قاسية بسبب هذا الاستغلال. ورؤيته إلى المجتمع المدني متعلقة برؤيته الاقتصادية الرافضة للرأسمالية، وبرؤيته الداعية إلى الاشتراكية. فنظرته السلبية التي لمسها بعض الكتّاب للمجتمع المدني، ربما لها علاقة بما لاحظه بوجود الترابط بين البرجوازية التي شكلت قوة رأسمالية وبين المجتمع المدني، وحول هذا الترابط الذي لاحظه يقول غولدنر إن ماركس أكد أن التركيبات الاجتماعية للمجتمع المدني لم تكن كيانات مستقلة تُولّدُ مجتمعاً برجوازياً، لكنها كانت الأشكال التي ظهر فيها المجتمع البرجوازي.

وهو يعتقد أن ماركس بذلك لا يُشدّدُ على أن هذه المنظمات الاجتماعية هي أسباب مستقلة لصعود البرجوازية، لكنها تأثيرات ناتجة عن صعودها (Gouldner, 1980).

وسواء أكان ماركس يعتقد أن المجتمع المدني كان سبباً لصعود البرجوازية أم أنه نتج عن صعود البرجوازية، فإن النتيجة أنه لاحظ وجود علاقة بين البرجوازية والمجتمع المدني. وكان ماركس معارضاً لما تقوم به البرجوازية في تلك الفترة التي عاصرها، والتي كانت قد تحولت إلى قوة رأسمالية وصفت أحياناً بالمتوحشة، وأدت إلى انتشار حالة من البؤس بين طبقة العمال (البروليتاريا) بسبب الاستغلال الفاحش للعمال، وأجورهم المتدنية، وظروف عملهم القاسية. فالطبقة العاملة كانت مطلوبة بالنسبة للبرجوازية الرأسمالية لتحقيق أرباحها، وقد يكون لهذا الأمر علاقة بما اعتبره كل من كابوراسو (James A. Caporaso) وليفاين (David P. Levine) أن ماركس ينظر إلى الطبقة العاملة على أنها مطلوبة في المجتمع المدني، لكنها ليست من المجتمع المدني (Caporaso & Levine, 1992:65).

لكن، ولحاجة العمال قامت هذه البرجوازية باستغلالهم، وهذا الاستغلال للعمال عارضه ماركس "نصير العمال" بشدة، ودعا لمقاومته، فتبنى الثورة الاشتراكية وكان له الدور الأكبر في الدعوة إلى الثورات والانتفاضات العمالية الواسعة، كما كان من أبرز المنظرين الذين رفعوا شعار القضاء على الاستغلال الرأسمالي.

بعد الإسهام الماركسي لمفهوم المجتمع المدني، وهذه المرحلة من حياة المفهوم، تأتي فترة توقف مفاجئة في استعماله وتداوله كما وصفها أغلب الباحثين، وهي الفترة الممتدة بين العامين ١٨٥٠– ١٩٢٠. وعقب فترة التوقف التي شهدها، يعود المفهوم إلى الظهور من جديد، لكن بعد عودته يدخل في مرحلة جديدة بإعطائه دلالات مغايرة على يد مفكر آخر، وهو ما سنعمل على توضيحه.

مرحلة عودة المفهوم وتطوره كفضاء للتنافس الأيديولوجي في القرن العشرين

مفهوم المجتمع المدني، وحسبما يرى الكاتب كمال عبد اللطيف، عاد إلى الظهور من جديد بعد فترة التوقف التي شهدها عقب نهاية الحرب العالمية الأولى مع المفكر الماركسي الإيطالي أنطونيو غرامشي (Antonio Gramsci)، حاملاً معه معاني جديدة توسع من دائرته، دون أن تستقر على معنى واحد (عبد اللطيف، ١٩٩٢:٧٧).

استطاع غرامشي (١٨٩١– ١٩٣٧) أن يدخل مفهوم المجتمع المدني بعد فترة التوقف التي شهدها بمحطة تاريخية جديدة، وذلك من خلال رؤيته لمفهوم المجتمع المدني مع منتصف القرن العشرين التي اختلفت عن رؤية سابقيه من الفلاسفة والمفكرين.

وحول رؤية غرامشي للمجتمع يناقش فيودور دوستايفسكي بأن المجتمع المدني عند غرامشي هو تلك العلاقات الاجتماعية والمنظمات التي تجسدها (باستثناء الدولة وما تملك من وسائل قمع)، وهو المجال الذي يشهد الصراعات السياسية والأيديولوجية بين الرأسماليين والعمال وغيرهم، حيث تتواجد الأحزاب السياسية والنقابات وعدد كبير من المنظمات المختلفة، وهو كذلك ليس مجال الصراعات الطبقية فحسب، بل هو أيضاً مجال جميع النضالات الشعبية الديمقراطية التي تتمخض عن مختلف الطرق التي يجري فيها تجميع الناس وتصنيفهم، وبالتالي هو المجال الذي تجري فيه ممارسة الهيمنة. وقد شبّه غرامشي المجتمع المدني، كما يقول دوستايفسكي، في كتابه **دفاتر السجن** بنظام متين من "القلاع والمتاريس" يوجد خلف الدولة. ويرى أنه، وعلى الرغم أن موضوع القاعدة أو البنية التحتية والبنية الفوقية يتكرر ذكره في **دفاتر السجن**، فإن تفكير غرامشي ورفضه للاقتصادوية يعكسان معارضته للموضوع، ويقول إنه استخدم تعبير "الكتلة التاريخية" ليحدد الطريقة التي تجمع فيها طبقة مهيمنة بين قيادة كتلة من القوى الاجتماعية في المجتمع المدني والقيادة في مجال الإنتاج (دوستايفسكي، ٢٠٠١: ٣٤–٣٦). ويعتقد أن العلاقات الاجتماعية التي تكوّن المجتمع المدني بالنسبة لغرامشي

تختلف عن علاقات الإنتاج، كما أن منظمات المجتمع المدني تختلف عن الأجهزة التي تكوّن الدولة. والمجتمع المدني عنده يضم جميع ما يسمى بالمنظمات الخاصة؛ مثل الكنيسة، والنقابات، والأحزاب السياسية، والجمعيات الثقافية، التي تتميز كلها عن عملية الإنتاج وعن الأجهزة القمعية للدولة؛ أي أنه يرى –حسبما يقول دوستايفسكي– أن المجتمع المدني يضم جميع المنظمات والمؤسسات الخارجة عن إطار الإنتاج والدولة، بما في ذلك العائلة. كما يرى أن العلاقات الاجتماعية في المجتمع المدني هي علاقات سلطة، ومن ثم فهو يرى أن السلطة منتشرة في المجتمع المدني بأسره، كما أنها تتجسد في جهاز الدولة القمعي. وهو ما عبّر عنه عندما استخدم مصطلح "الدولة المتكاملة"، ليصف هذا المفهوم الجديد لطبيعة السلطة الذي لخصه بتعبير "الهيمنة المدرعة بالقمع". وينجم عن ذلك، حسبما يناقش دوستايفسكي، أن نضال الطبقة العاملة من أجل تحقيق الاشتراكية لا يمكن أن ينحصر في كسب سلطة الدولة، بل يجب أن يتعداها ويمتد إلى المجتمع المدني بأسره، حيث يرى أنه من الضروري تحقيق درجة من الهيمنة في المجتمع المدني كشرط للسيطرة على الدولة. ويضيف أن السيطرة على الدولة –من وجهة نظر غرامشي– هي مجرد جزء فقط (وإن كان حاسماً) من عملية الانتقال إلى الاشتراكية.

يناقش دوستايفسكي بأن جميع المنظمات التي تشكل المجتمع المدني بالنسبة لغرامشي هي نتاج شبكة مركبة من الممارسات والعلاقات الاجتماعية، بما في ذلك الصراع بين الطبقتين الرئيسيتين؛ الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة. وتنفصل مجموعة مؤسسات، وهي الأجهزة التي تكون الدولة، عن منظمات المجتمع المدني لكونها تحتكر القمع والإكراه (دوستايفسكي، ٢٠٠١: ٦٩). ويلاحظ أن التطور الذي أضافه غرامشي على مفهوم المجتمع المدني متعلق بوظيفة المجتمع المدني، حيث أعطاه وظيفة جديدة متعلقة بالهيمنة من أجل الوصول إلى السلطة، وميز في العمل السياسي بين السلطة والهيمنة، فالسلطة تبنى على القوة، أما الهيمنة فتبنى على الموافقة والقبول، فالهيمنة عنده

هي علاقة موافقة وقبول بوسائل قيادة سياسية وأيديولوجية؛ أي أنها تنظيم للقبول والموافقة. كما يعتقد أن غرامشي أعطاه بعداً أيديولوجياً، إذ أن الهيمنة من وجهة نظره ينبغي أن تكون أيديولوجية، فاعتبر أن الأيديولوجية تلعب دور الإسمنت أو القوة التي توحد تلك الكتلة من الطبقات والقوى الاجتماعية المختلفة (دوستايفسكي، ٢٠٠١:٣٣). فالجديد في التصور الغرامشي للمفهوم، حسبما يرى دوستايفسكي، هو أن المجتمع المدني ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية فحسب كما أبرز هيجل وماركس كل بطريقته الخاصة، بل إنه مجال للتنافس الأيديولوجي (دوستايفسكي، ٢٠٠١:١١٦).

هناك اعتقاد يسود بين الكتّاب أن أفكار غرامشي حول المجتمع المدني متعلقة بما لاحظه حول انتصار الثورة الروسية، حيث يناقش برنوصي بأن: "غرامشي لاحظ أن الثورة في روسيا انتصرت لقوة الدولة ولضعف المجتمع المدني فيها، فلم يحتج الأمر للوصول إلى السلطة سوى السيطرة على المجتمع السياسي فقط، وهذه السيطرة على المجتمع السياسي أطلق عليها غرامشي (بحرب الحركة)، أما فيما يتعلق بالدولة في الغرب، فلاحظ أنها متلاحمة مع المجتمع المدني، الذي يقوم بمراقبتها وحمايتها في الوقت نفسه. فتوصل إلى أنه ومن أجل الوصول إلى السلطة ينبغي فرض الهيمنة الأيديولوجية على مكونات المجتمع المدني، والهيمنة على مكونات المجتمع المدني هي ما أسماها غرامشي (بحرب المواقع)، وهذه الهيمنة على المجتمع المدني ستسهل السيطرة على المجتمع السياسي، وبالتالي على الدولة (برنوصي، ٢٠٠١:٢٧).

فيما يعتقد سعيد بنسعيد العلوي أن غرامشي حاول استنطاق التجربة الروسية من خلال معرفة الشروط والأسباب التي مكّنت الطبقة العاملة من الاستيلاء على السلطة في روسيا على الرغم من خصوصيتها الاقتصادية والاجتماعية المتميزة عن أوروبا، وبوادر هزيمة الثورة الاشتراكية في أوروبا الغربية أواخر العشرينيات، ومع ظهور

مؤشرات على أزمة الديمقراطية السوفيتية بفعل انفجار الصراع الاجتماعي بين السلطة السوفييتية والفلاحين الأغنياء الكولاك، حيث توصل، كما يناقش العلوي، إلى أن سبب النجاح يعود إلى أن الدولة في روسيا كانت تمثل كل شيء، مقابل هلامية المجتمع المدني وهشاشته وفقره، بينما تتميز الدولة في الغرب بتلاحمها مع المجتمع المدني. من هنا، فإن غرامشي يعتقد، كما يقول العلوي، أن الاستيلاء على السلطة في الغرب، يقتضي تطوير إستراتيجية جديدة مخالفة لإستراتيجية البلاشفة، تقوم على استخدام الأيديولوجيا في سبيل الهيمنة؛ أي استخدام المثقفين لإنتاج رأسمال رمزي بواسطة النقابات والمدارس لتحقيق الهيمنة (العلوي، ١٩٩٢:٧٩).

فيما يناقش دوستايفسكي بأن التنظير الغرامشي بخصوص المجتمع المدني ظهر بدعوته للماركسيين في أوروبا الغربية للعمل على إنجاز هيمنة أو قيادة في الأجهزة الأيديولوجية والتربوية والاقتصادية للدولة الرأسمالية الاحتكارية. ويقول إن غرامشي يرى في كتابه **الأمير الحديث**، أنه ينبغي الانتباه إلى أن في مفهوم الدولة العام عناصر ينبغي ردّها إلى المجتمع المدني، إذ تعني الدولة المجتمع السياسي + المجتمع المدني، أي الهيمنة المدرعة بالقمع. ويعتقد أن غرامشي أوضح أنه لا ينبغي أن يفهم بكلمة "دولة" جهاز الحكم فحسب، بل جهاز الهيمنة الخاص أو المجتمع المدني. ويضيف أن غرامشي أعطى مفهوم المجتمع المدني بعداً آخر من خلال نظرته للسلطة وعلاقتها بالمجتمع المدني، حيث نظر إليها من منظور آخر لذلك الذي تراه الماركسية – اللينينية التي تعتبرها تتركز في الدولة، وأن هدف الإستراتيجية الثورية هو الاستيلاء عليها؛ أي أن الاعتقاد السائد بين الكتّاب هو أن غرامشي كان يسعى إلى إيجاد وسيلة للوصول إلى السلطة عن طريق المجتمع المدني، فإذا كانت الإستراتيجية المتعارف عليها للوصول إلى السلطة هي من خلال السيطرة على المجتمع السياسي عن طريق وسائل القهر المادي التي تستخدمها الشرطة والجيش وأجهزة الدولة، فإن الإستراتيجية الجديدة التي أضافها غرامشي للوصول إلى السلطة هي الهيمنة على

المجتمع المدني، عن طريق إنتاج الأيديولوجيات والخطاب الرمزي الذي يستخدمه المثقف العضوي والمثقف الجمعي. فالمجتمع المدني عنده جزء من الدولة يجري فيه الصراع على الهيمنة القائمة على الإقناع، وليس على السيطرة، يسعى إلى أن تكون أفكار الطبقة المهيمنة أفكار المجتمع عامة. وبالتالي، كانت النتيجة التي توصل إليها غرامشي: **الدولة = المجتمع السياسي + المجتمع المدني**؛ أي هيمنة يحميها درع القهر والقمع.

استطاع غرامشي أن يضيف تمييزاً آخر على مفهوم المجتمع المدني؛ فالمجتمع "المدني" تطابق مع المجتمع "السياسي" عند فلاسفة العقد الاجتماعي، ولم يتم التمييز بينه وبين المجتمع السياسي إلا عند هيجل، إلا أنه بقي مختلطاً عند هيجل بين البنية الفوقية والبنية التحتية إلى أن جاء ماركس وجعله مكوناً من مكونات البنية التحتية، وبقدوم غرامشي جعله في البنية الفوقية، حيث يقول كما أورد دوستايفسكي: "إن ما يمكننا عمله الآن هو تحديد مستويين رئيسيين للبنية الفوقية، ذلك الذي يمكن أن نطلق عليه اسم "المجتمع المدني"؛ أي مجموع المنظمات التي تسمى "خاصة"، والآخر هو "المجتمع السياسي" أو الدولة. وهذان المستويان يتطابقان من ناحية مع مهام "الهيمنة" التي تمارسها الفئة المسيطرة في مجمل المجتمع، ومن الناحية الأخرى مع "السيطرة المباشرة" أو الإمرة التي تمارس عبر الدولة والحكومة (الشرعية)" (دوستايفسكي، ٢٠٠١: ٦٨).

نتبيّن مما سبق أن غرامشي استطاع أن يدخل مفهوم المجتمع المدني -بعد فترة التوقف التي شهدها- بمرحلة فكرية جديدة، وذلك عندما أضاف له استخداماً جديداً ومغايراً عمن سبقه من الفلاسفة، حيث جعل للمجتمع المدني وظيفة جديدة، وهي الوصول إلى السلطة، لكن هذا الدور يكون عن طريق الهيمنة الأيديولوجية على مكونات المجتمع المدني بما أسماه بـ"بحرب المواقع"، وليس عن طريق السيطرة المباشرة التي أسماها بـ"حرب الحركة"، فأضاف له إضافة جديدة عندما جعله في البنية الفوقية، وليس في البنية التحتية كما فعل ماركس.

بعد أن أوضحنا كيف اختلفت رؤية الفلاسفة الأوائل حول مفهوم المجتمع المدني، وكيف ساهم هؤلاء بظهور استخدامات جديدة له وتطورها، وكيف كانت رؤية هؤلاء الفلاسفة منسجمة مع ظروف مرحلية عاصرها كل منهم، سنعمل على توضيح كيف أن مفهوم المجتمع المدني سينتقل إلى مرحلة أخرى ساهمت في ظهور استخدامات جديدة له، لكن ما يميزها عمن سبقها من المراحل التي استعرضناها هو وجود أحداث معينة ساهمت في ظهور استخدامات جديدة له وليس فلاسفة.

المرحلة المعاصرة لعودة إحياء مفهوم المجتمع المدني ولتشعب الجدل حوله

بعد مرحلة عودة مفهوم المجتمع المدني وتطوره في الفكر الغرامشي شهد المفهوم مجدداً فترة توقف في تداوله واستخدامه، وبقيت فترة التوقف الجديدة التي شهدها إلى أن أعيد إحياؤه مرة أخرى في المرحلة المعاصرة. لكن لا يوجد اتفاق بين الكتّاب على تحديد الزمن الذي عاد فيه على وجه الدقة، وكذلك لا يوجد اتفاق بينهم على الحدث أو السبب الرئيس الذي تسبب في عودته، فحسبما يرى الكاتب نايف سلوم، فإن العودة الثانية له كانت بعد **تفكُّك الدولة السوفييتية في روسيا أواخر ثمانينيات** القرن العشرين، وتراجع موجة الثورات التي غطت القرن بكامله تقريباً (سلوم، ٢٠٠٣). ويعتقد جاد الكريم الجباعي أن "مفهوم المجتمع المدني عاد إلى الظهور في النظرية السياسية الغربية، لتأطير "تمرد المجتمع" على النظام الشمولي الذي كانته "الدولة الاشتراكية" (الجباعي، 2005a). فيما يرى عزمي بشارة أن إعادة إحيائه قد تمت في سياق أوروبا الشرقية، ويناقش بأن المفهوم: "عاد إلى الظهور في النظرية السياسية الغربية بعد غياب طويل لتأطير معطيات تمرد المجتمع (المدني) ضد الدولة الاشتراكية في مفاهيم نظرية، وبخاصة بعد تحدي **حركة التضامن العمالية** (التي ضمت ملايين العمال والمثقفين) النظام الاشتراكي **في بولندا في نهاية السبعينيات**" (بشارة، ١٩٩٥:١٣٧). فيما يناقش سلامة

كيلة بأنه: "في سياق التحرك الشعبي في أوروبا الشرقية بأكملها منذ العام ١٩٨٩، عاد مفهوم المجتمع المدني إلى التداول كون المجتمع خاض صراعه ضد السلطة السياسية (المجتمع السياسي)، الشمولية والاستبدادية في آن، المهيمنة على كل المجتمع، والمعمِّمة لأيديولوجيا واحدة، وملحقة النقابات وهيئات المجتمع بها، منشئة القهر والاغتراب، وبالتالي الرفض، هذا الرفض كان يُصاغ تحت عباءة المجتمع المدني، وإذا كانت نقابات العمال هي المحرّك للصراع في بولندا (والمنتصر في النهاية)، فإن المعنى الأبرز توضَّح في تجربة تشيكوسلوفاكيا، حيث أصبح تعبير المجتمع المدني مستخدماً كاسم لحركة سياسية أسسها فاكلاف هافل الذي أصبح رئيساً للتشيك. هنا أصبح مفهوم المجتمع المدني يعني التعبير السياسي لكلية المجتمع التي كانت تبتلعها شمولية السلطة" (كيلة، ٢٠٠٤).

وسواء أكانت عودة إحياء مفهوم المجتمع المدني في نهاية الثمانينيات أم في نهاية السبعينيات، وسواء أكان السبب الرئيس في عودة إحيائه تفكك الاتحاد السوفييتي أو حركة التضامن العمالية، فإن عودته في هذه المرحلة المعاصرة تختلف عن غيرها من المراحل التي سبق أن تناولناها؛ لأن جميع مراحل تطور استخداماته، التي سبق أن أشرنا إليها، ساهم فيها الفلاسفة والمفكرون، لكن أحداثاً تاريخية معينة خلال المرحلة المعاصرة لعودة إحياء المفهوم ساهمت في تطور استخداماته. وإن لم يكن هناك إجماع على السبب الرئيس لعودة إحياء المفهوم، إلا أنه لا يوجد خلاف بين الكتّاب على أن الأحداث التي شهدتها أحداث أوروبا الشرقية، لاسيما الأحداث التي شهدتها بولندا تحديداً، لها دور كبير في عودته. فهذه الأحداث أدت إلى تحول جذري في تاريخ بولندا وانتقالها إلى الديمقراطية، بعد أن كانت خاضعة لأنظمة غير ديمقراطية، فأصبح يسود اعتقاد أن المجتمع المدني كان له دور كبير في هذه الأحداث، إذ يُعتقد أن أحداث بولندا كان لها دور كبير في بداية تداول المفهوم بين المثقفين، وكذلك في الأوساط العمالية، والنقابية في بولندا، وفي جميع أوروبا الشرقية، فراج في جميع أنحاء العالم، وانتشر انتشار النار في الهشيم.

وسنوضح أكثر عن تطور أحداث بولندا وكيفية تطورها من خلال إعطاء لمحة تاريخية عنها، ومن بعد ذلك سنوضح كيف ساهمت في تشعب الجدل حول مفهوم المجتمع المدني، وظهور استخدامات جديدة له؟

بدأت أحداث بولندا في نهاية السبعينيات، حيث بقيت الدولة تعاني كباقي دول أوروبا الشرقية في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية من هيمنة الحزب الشيوعي والتبعية للاتحاد السوفييتي السابق، إلى أن أُنشئت حركة "التضامن" الشعبية بقيادة ليخ فاليسا (Lech Walesa)، وكانت شكلاً جديداً من أشكال الحركات الشعبية المستقلة في إطار اتحاد عمالي، ضمت ممثلين للطبقات الاجتماعية المختلفة تحت شعار التغيير السلمي. وأصبحت "التضامن" حركة جماهيرية انضم إليها حوالي ١٠ ملايين مواطن، أي ثلث المواطنين البولنديين البالغين (وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية البولندية، ٢٠٠٦). واستمرت حركة التضامن في عملها حتى أدى ما قامت به بشكل متراكم إلى انهيار الاقتصاد البولندي تماماً، وذلك في صيف العام ١٩٨٨، وانتشرت الإضرابات بشكل عفوي وموزع في كل أرجاء البلاد، فلم تستطع الحكومة أن تضع حداً له (محرر ليبيا العدالة، ٢٠٠٦). وكانت هذه الأحداث التي شهدتها بولندا إحدى الحقائق التاريخية المرتبطة ببداية نهاية العهد الشيوعي في "الكتلة الشرقية" السابقة. ففي حزيران من العام ١٩٨٩، جرت الانتخابات البرلمانية بمشاركة المعارضة، وقامت حكومة "التضامن" بقيادة تاديوش مازوفيتسكي. وكان تقلده ذلك المنصب من أحد أهم عناصر التغيير السياسي السريع الذي شهدته أوروبا الوسطى، وانهيار النظم المبنية على أساس النموذج السوفييتي. وكنتيجة لتلك التغييرات وبعد أشهر قليلة، انهار سور برلين، وانهار كذلك الاتحاد السوفييتي. وانتهى بذلك عصر "الحرب الباردة"، وعادت بولندا إلى مصاف البلاد الديمقراطية. وفي العام ١٩٩٠، قامت حكومة مازوفيتسكي بإصلاحات اقتصادية كبيرة، وأدى كل ذلك إلى سرعة انهيار النظام السياسي السائد آنذاك، حيث تم حل حزب العمال في كانون الثاني العام ١٩٩٠، وقام نظام متعدد الأحزاب، وتم انتخاب

فاليسا (Walesa) رئيساً لبولندا، ليصبح أول رئيس يأتي عن طريق الانتخاب الحر، وذلك لفترة مدتها خمس سنوات يتم تجديدها مرة واحدة (نافع وآخرون، ٢٠٠١).

إذن، انتقلت بولندا بعد هذه الأحداث إلى الديمقراطية، وساهمت حركة التضامن في هذا الانتقال. وفسّر الكثير من الكتّاب أن ما حدث في بولندا كان بفعل "المجتمع المدني" ومنظماته؛ أي أنه كان للمجتمع المدني دور في التحول الديمقراطي في هذه التجربة، والاعتقاد أن المجتمع المدني كان له دور في انتقال بولندا إلى الديمقراطية وكذلك في بعض دول أوروبا الشرقية وغيرها من الدول، وكان بداية تحول كبير في نظريات التحول الديمقراطي، حيث أصبح ينظر إلى التحول أنه يحدث من الأسفل إلى الأعلى (أي أن عملية التحول تحدث انطلاقاً من الأسفل "المجتمع المدني" لتصل إلى الأعلى "للسلطة السياسية وصناع القرار")، بعد أن كان ينظر إليها أنها تحدث من الأعلى إلى الأسفل (أي أن عملية التحول تحدث انطلاقاً من الأعلى "صناع القرار واللاعبين في السلطة السياسية" ومن ثم تنتقل إلى الأسفل "المجتمع"). وهذا الاعتقاد تسبب في إثارة جدل كبير فيما بعد بين الكتّاب حول دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي. ويتراوح الجدل بين من يعتقد أن المجتمع المدني ينتج عن التحول الديمقراطي ويساهم في التعزيز الديمقراطي وليس له دور في التحول الديمقراطي، وبالتالي يشترط وجود الديمقراطية لوجود المجتمع المدني، وبين من يعتقد أن المجتمع المدني له دور في التحول الديمقراطي، وبالتالي لا يشترط وجود الديمقراطية لوجود المجتمع المدني، وهذا الرأي يتخذ من الأحداث التي وقعت في أوروبا الشرقية، وتحديداً بولندا، دليلاً على إمكانية حدوث تحول ديمقراطي باستخدام المجتمع المدني. وسنوضح أكثر حول هذا الجدل عندما نتناول توظيف المجتمع المدني لخدمة أهداف متعلقة بالتحول الديمقراطي أو التعزيز الديمقراطي.

إضافة إلى الاستخدام الجديد للمجتمع المدني في التحول الديمقراطي الذي أضافته أحداث أوروبا الشرقية وتحديداً بولندا، والذي لم يكن

موجوداً في المراحل التي أشرنا إليها سابقاً، ظهر استخدام آخر له، حيث أصبح يعبر عن صراعه ضد الدولة، أي ضد استبداد سلطة الدولة، وذلك بسبب ما ارتبطت به التجربة البولندية بالسعي للتخلص من سلطة الحزب الشيوعي المستبدة. وهناك من يعتقد –كما هو الحال بالنسبة لمحمد زاهي المغيربي– أن لمفكري أوروبا الشرقية مثل آدم ميشنك (Adam Michnik) وفاكلاف هافل (Vaclav Havel) دوراً كبيراً في إحياء الاهتمام الأكاديمي بالمجتمع المدني، وذلك من خلال تصويرهم للقضاء على نظم الحكم الستالينية التسلطية على أنه معركة بين المجتمع المدني والدولة" (المغيربي، ٢٠٠٤).

أدى استخدام المجتمع المدني "ضد" الدولة أو في "مواجهتها"، إلى إثارة جدل جديد حول المفهوم لم يكن موجوداً في السابق. ويتراوح الجدل بين من يعتقد أن المجتمع المدني يستخدم ضد أو في مواجهة الدولة، (ينظر هذا الرأي إلى العلاقة بين المجتمع المدني والدولة كونهما قوتين اجتماعيتين متعارضتين، المجتمع المدني ضد الدولة، مستنداً في اعتقاده هذا إلى تجربة أوروبا الشرقية وبولندا تحديداً)، وبين من يعتقد أن المجتمع المدني يستخدم بصورة "مقابلة أو موازية للدولة" (ينظر هذا الرأي إلى العلاقة بين المجتمع المدني والدولة كونهما قوتين اجتماعيتين متكاملتين متوازيتين، المجتمع المدني بصورة "موازية" للحكومات لمنع ميولها الاستبدادية، ويستند هذا الرأي إلى ما يعتقده منتسكيو (Montesquieu)، حيث يرى أن "المجتمع المدني يجب أن يوظف بصورة موازية للحكومات كي يمنع ميولها الاستبدادية" (Harbeson, 1994:26).

كما أنه، وبعد أحداث بولندا، بدأ الحديث عن "المجتمع المدني الأول" و "المجتمع المدني الثاني"، حيث يعتقد الحبيب الجنحاني: "أن ما سمّاه الباحثون المجتمع المدني الأول هو: ذلك المجتمع الذي سعت إليه النخبة الأوروبية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، والمجتمع المدني الثاني: هو المجتمع الذي تبنته في الثمانينيات بعض القوى في بلدان أوروبا الشرقية، وبخاصة في بولندا وأمريكا اللاتينية ثم العالم العربي" (الجنحاني، ١٩٩٩:٣٣).

من خلال هذا الاستعراض السريع لأبرز المراحل التي مرّ خلالها مفهوم المجتمع المدني، نستطيع القول إنه لم يكن هناك اتفاق بين الفلاسفة حول رؤيتهم له ولدوره، فظهرت له استخدامات مختلفة تطورت عبر مراحل عدة، جاءت غالباً منسجمة مع حاجات مرحلية في فترة تاريخية معينة عاصرها الفلاسفة الذين ساهموا في تطور استخدامات المفهوم. وتختلف المرحلة المعاصرة من مراحل تطور استخدامات المفهوم عن غيرها من المراحل التي استعرضناها، في أن أحداثاً تاريخية معينة أثرت على تطور استخداماته، وأدت هذه المرحلة إلى نقلة كبيرة في رواجه، فظهرت استخدامات جديدة له لم تكن موجودة من قبل، الأمر الذي أدى إلى تشعب الجدل حوله بصورة كبيرة.

إذن، ومن خلال هذه اللمحة التاريخية عن نشأة مفهوم المجتمع المدني نتبيّن أن عدم الاتفاق حول ما يعنيه هذا المفهوم بدأ مع الفلاسفة والمفكرين الأوائل الذين ساهموا في تطور استخداماته، **فاختلفت رؤيتهم له ولدوره، فاستخدامات** مفهوم المجتمع المدني المتعددة جاءت منسجمة مع سياق متغير بنيوياً وتاريخياً عبر مراحل مختلفة. وغالباً ما كانت رؤية هؤلاء الفلاسفة للمفهوم منسجمة مع ظروف المراحل الزمنية التي عاصروها وحاجتها. وعدم وجود اتفاق حول ما يعنيه وحول دوره منذ بدايات تداوله في الفكر الحديث، انعكس فيما بعد على الكتّاب المعاصرين الذين **انتقوا من تاريخ نشأته كي يثبتوا صحة رؤيتهم حول ما ينبغي أن يعنيه**، حيث ينتقي الكاتب من نشأته ما يتناسب مع رؤيته، وما يتناسب مع المشروع الذي يريد أن يحققه باستخدامه. وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة فوضى معانيه؛ لأن الكاتب يكون قد قام بعملية معيارية انتقائية، فقرّر الانتقاء من نشأته ليبني عليه رؤيته حول ما ينبغي أن يكون عليه، ولا يكون بهذه الحالة يصف نموذجاً معيناً من التركيب المجتمعي الموجود، أو يصف سلوكاً مجتمعياً محدداً.

البـــاب الأول

الجَدلُ العَالَميُّ حولَ مَفهُومِ المجتمعِ المَدَنيّ

مقدمـة

يتناول هذا الباب الجدل العالمي حول مفهوم المجتمع المدني، وما نعنيه بالجدل العالمي؛ هو ذلك الجدل الدائر حوله على مستوى العالم، ومع أننا قد استخدمنا مصطلح "العالمي"، فإننا نقصد تحديداً ذلك الجزء من العالم المتقدم، حيث نعتقد أن الجدل حول المفهوم على المستوى العالمي وتحديداً في هذا الجزء المتقدم من العالم له خصوصية بالنقاش مختلفة عن غيرها على مستوى دول العالم النامي، وتحديداً على المستوى العربي. ونعتقد أن الجدل العالمي له خصوصية بالنقاش مختلفة غالباً عن الجدل العربي على سبيل المثال، ذلك لأن حاجة الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية ومجتمعاتها وكتّابها من توظيف المفهوم، تختلف عنها في الدول العربية، وهو ما سنحاول أن نوضحه. فتوظيفه لخدمة أهداف مختلفة يؤدي إلى زيادة فوضى المعاني، لهذا سنسعى خلال هذا الباب إلى إبراز كيف أن الجدل العالمي حول مفهوم المجتمع المدني الذي يؤدي إلى فوضى معانيه، يكون نتيجة لاختلاف توظيفه لتحقيق أهداف و"مشاريع" مختلفة. وبالطبع، لن نستطيع أن نرصد جميع الجدل الدائر على المستوى العالمي حول المفهوم خلال حدود دراستنا هذه، وإنما سنعطي أمثلة توضح كيفية اختلاف الجدل العالمي عن الجدل العربي، حاولنا أن نبين خلالها كيف تختلف خصوصية الجدل حول المفهوم في الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية في بعض الأحيان عن غيرها، تبعاً لاختلاف حاجة تلك المجتمعات وحاجة كتّابها.

سيتضمن هذا الباب فصلين؛ الأول بعنوان: توظيف مفهوم المجتمع المدني لخدمة أهداف مختلفة متعلقة بدور الدولة والاقتصاد، وسيشمل الجدل حول دور الدولة والاقتصاد، وسنسعى خلاله إلى معرفة ما هي طبيعة الجدل المثار بين الكتّاب حول علاقة كل من الاقتصاد والدولة والمجتمع المدني، وكيف يختلف دور الدولة والاقتصاد فيه، وكيف يؤدي توظيف الكتّاب للمفهوم لخدمة رؤيتهم المتعلقة بالدولة والاقتصاد في تشعب النقاش حوله، كما سيشمل الجدل حول اعتبار السوق والمؤسسات الاقتصادية من مكونات المجتمع المدني، وسنسعى خلاله إلى معرفة طبيعة النقاش الدائر حول السوق والمؤسسات الاقتصادية من حيث اعتبارها مكوناً من مكونات المجتمع المدني، كما سنسعى إلى معرفة كيف سينعكس نقاشهم حول دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني، وكذلك حول مكوناته على زيادة فوضى معاني المفهوم. كما سيشمل معرفة طبيعة نقاشهم حول دور الدولة والسوق في المجتمع المدني، وسنسعى خلاله إلى معرفة أسباب الجدل حول دور الدولة والسوق في المجتمع المدني، من خلال معرفة ما هي "المشاريع" المختلفة للكتّاب، وما هي أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من خلال توظيف مفهوم المجتمع المدني، وكيف تساهم في تشعب الجدل حول دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني.

أما الفصل الثاني الذي سيتضمنه هذا الباب فهو بعنوان: توظيف المجتمع المدني لخدمة مشاريع "عولمية" و"عالمية". نحاول خلاله معرفة ماهية الجدل المثار حول "المجتمع المدني العالمي"، ومعرفة كيف يتشعب باختلاف الأهداف التي يسعى إلى أن يحققها الكتّاب باستخدام المفهوم، وسيشمل أيضاً الجدل حول المصطلحات المستخدمة لتقابل مصطلح "المجتمع المدني العالمي"، حيث سنسعى إلى توضيح الفوضى في المصطلحات المستخدمة، وطبيعة النقاش حولها، التي من شأنها أن تؤدي إلى تشتيت القارئ بين تلك المصطلحات. كما سيشمل الجدل حول تعريف "المجتمع المدني العالمي" أو ما يقابله من مصطلحات، فخلاله سنبين كيف يؤدي عدم اتفاق الكتّاب على تعريف محدد لمفهوم المجتمع

المدني العالمي أو ما يقابله من مصطلحات إلى زيادة فوضى في معاني المفهوم، وسنحاول معرفة سبب عدم اتفاقهم على تعريف موحد لمفهوم المجتمع المدني العالمي. إضافة إلى ذلك، سيتطرق الفصل إلى الجدل حول ظهور المجتمع المدني العالمي أو ما يقابله من مصطلحات، وكذلك الجدل حول حقيقة وجود المجتمع المدني العالمي، حيث سنسعى إلى توضيح ما هو طبيعة النقاش المثار حول حقيقة وجود المجتمع المدني العالمي، وما علاقته بالدولة والحكم العالمي. كما سنعمل على أن نبين الجدل حول دور المجتمع المدني العالمي أو ما يقابله من مصطلحات، وسنوضح كيف أن اختلاف الأهداف أو "المشاريع" التي يريد أن يحققها كل كاتب من خلال استخدام المفهوم، تساهم في اختلافهم حول رؤيتهم لدور المجتمع المدني العالمي أو العابر.

الفصل الأول

توظيف المجتمع المدني لخدمة أهداف مختلفة متعلقة بدور الدولة والاقتصاد

الفصل الأول

توظيف المجتمع المدني لخدمة أهداف مختلفة متعلقة بدور الدولة والاقتصاد

مقدمة

يُثار جدل كبير بين الكتّاب والمفكرين حول دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني يتشعب على أكثر من صعيد، ويزداد جدلهم لاسيما بتشابك العلاقة بين الاقتصاد والمجتمع المدني والدولة، الأمر الذي يتسبب في زيادة الغموض حول مفهوم المجتمع المدني، ويؤدي إلى فوضى في معانيه. وأحياناً، قد يبدو الجدل حول هذه العلاقة، مثل الخيوط المتشابكة المعقدة بعضها ببعض، كلما حاولنا فك عقدة وجدنا غيرها، وكأن العُقَد لا نهاية لها.

قد يكون من الصعب حصر الجدل المتشعب حول هذه العلاقة، أو معرفة على وجه الدقة كيف بدأ وكيف توسع وتشعب ضمن حدود دراستنا، وذلك لأن له جذوراً تاريخية قديمة ومستمرة تربطه بالدولة والاقتصاد والمجتمع. فيوجد من يعتقد أنه يرتبط بظهور مصطلح الاقتصاد السياسي، وذلك عندما حدث انتقال من المصطلح القديم "الاقتصاد" إلى المصطلح الحديث "الاقتصاد السياسي"، حيث يُعتقد أن "الاقتصاد" مأخوذ من الاستخدام الإغريقي، ويشير إلى الإدارة البيتية. أما "الاقتصاد السياسي"، فيشير إلى إدارة الدولة للشؤون الاقتصادية، وهذا الانتقال يحدث عندما تنتقل

مسؤولية إشباع الحاجات من رب العائلة إلى رئيس الدولة. فظهور "الاقتصاد السياسي" جلب معه جدلاً حول مسؤولية الدولة فيما يتعلق بالاقتصاد، فهل هذه المسؤولية هي من مسؤولية الدولة أم تترك تلك المسؤولية في أيدي القطاع الخاص المدفوع بمصالحه الخاصة؟

يحتل هذا النوع من النقاش مكاناً مركزياً في "الاقتصاد السياسي"، حيث يرى كل من كابوراسو (James A. Caporaso) وليفاين (David P. Levine) أن ظهور "الاقتصاد السياسي" ساهم في تعريف الحياة المدنية بعيداً عن السياسة، فظهوره يعني بالنسبة إليهما ظهور المجتمع المدني بشكل مغاير للسياسة (Caporaso & Levine, 1992:1). فيما يعتقد محمد الغيلاني أن بعض الدراسات تناولت المجتمع المدني باعتباره إفرازاً للاقتصاد، وبناء عليه فقد تم تأويل هذا الإفراز على أنه وليد انفصال السياسة عن الاقتصاد، أو انسحاب السياسة من المجتمع. ويرى أن هذه الأطروحة تدّعي أن انتصار السوق يعني هيمنة الاقتصاد خارج تحكم الدولة، ومعناه أن هذه الأخيرة أصبحت عاجزة عن التحكم في نتائج السوق، وبالتالي، فإن ذلك مؤشر على ضعف الدولة. ويخلص إلى أن المجتمع المدني وفق هذا المنطق أصبح اقتصادياً ولم يعد سياسياً (الغيلاني، ٢٠٠٦).

كثيراً ما تتجادل النظريات الاقتصادية والاجتماعية حول علاقة المجتمع بالاقتصاد. فهناك نظريات اقتصادية واجتماعية تبحث في توضيح كيف يتداخل الاقتصاد والمجتمع، وإلى أي مدى قوى الاقتصاد تجبر على تحديد شكل المجتمع ومصيره، وإلى أي مدى تؤثر القوى الاجتماعية خارج الاقتصاد بالمقابل على الشؤون الاقتصادية (Holton, 1992:4-5). ويعتقد كل من جاك بيرلينغ (Jacques Bierling) وجورج لافرتي (George Lafferty) أن الجدل على دور الدولة عادة ما ينقسم إلى نوعين من المجادلات؛ النوع الأول يتعلق بالمدافعين عن عدم تدخل الدولة إلا في نطاق محدود من المفكرين من اليمين السياسي من أمثال المحافظين. وبالنسبة إلى الليبراليين المدافعين عن السوق الحرة، فيجادلون بأن الحريات السياسية مضمونة أفضل خلال تحقيق

المصالح الفردية وعملية اقتصاد السوق. أما النوع الثاني من المجادلات فيتعلق بالمدافعين عن تدخل الدولة أمثال المفكرين من اليسار السياسي مثل الاشتراكيين، والديمقراطيين الاجتماعيين والليبراليين الاجتماعيين، فيجادلون بأن تدخل الدولة مطلوب لضمان عدالة التنمية الاقتصادية المستمرة الاجتماعية، وتوسيع حقوق المواطنة، كما يؤكدون على دور الرفاه الاجتماعي للدولة (Lafferty & Bierling, 1998:100).

بالطبع لن نخوض في هذا الجدل الدائر والمتشعب الذي لن يعنينا، ولكن ما يعنينا منه انعكاسه على النقاش حول دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني، ما أدى إلى تشعب الجدل حول هذا المفهوم. وينبع نقاشهم من اختلافهم في كيفية توظيفهم له لخدمة أهداف و "مشاريع" مختلفة تتعلق بدور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني، وهو ما سنعمل على توضيحه خلال هذا الفصل.

الجدل حول دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني

يدور جدل بين الكتّاب حول رؤيتهم لدور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني، وهذا الجدل انعكس على زيادة فوضى معانيه. ونستطيع القول إن علاقة الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني تمثل علاقة بين أطراف ثلاثية، ويمثل كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة إحدى زوايا المثلث، كما يتضح من الشكل (١):

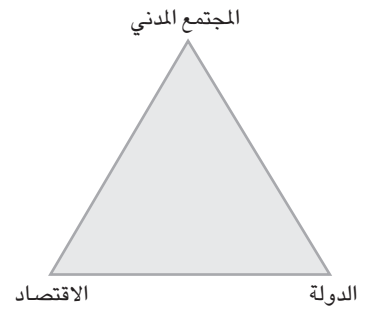

الشكل (١)

ويختلف الكتّاب في كيفية رؤيتهم لأطراف العلاقة الثلاثية هذه، وبالتالي تختلف رؤيتهم بالنسبة إلى دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني. وعلى صعيد رؤيتهم لدور الدولة بالنسبة للمجتمع المدني، هناك تباين في وجهات النظر لهذا الدور، فهناك من يعتقد أن الدولة تعمل على تنظيم المجتمع المدني من خلال تأسيس إطار قانوني من أجل تسجيل المنظمات المجتمعية، ومن أجل تنظيم عمله، وحمايته من المصالح السياسية، ويمكن أن تتلقى منظمات المجتمع المدني دعماً مالياً من الدولة (Matthes, 2003:86).

في المقابل، هناك من يعتقد أن دور الدولة في المجتمع المدني سلبي ويؤثر على الحريات في المجتمع المدني ويتدخل في حياة المواطنين، حيث يعتقد كيم (Sung Ho Kim) أنه: "ولفترة من الزمن، كان الاعتقاد على نحو واسع أنّ "المجتمع المدني" كان الحل بالنسبة إلى أزمات الشرعية وحكم الدولة الهيغلية، حيث أنه يستطيع أن يجعل الدولة أقل تدخلاً، ويجعل المواطنون أكثر استجابة لشؤون الحياة اليومية (Kim, 2004:2)). ويقول أنهيير (Helmut K Anheier) إن: "المجتمع المدني حسب كلمات غيللنر (Gellner) يمثل مجموعة المؤسسات التي تكون قوية بما فيه الكفاية لتوازي الدولة، وبينما لا تستطيع أن تمنع الدولة من إنجاز دورها في مراقبة السلام والحكم بين المصالح الرئيسية، تستطيع على الرغم من ذلك، أن تمنع الدولة من السيطرة وتجزئة بقية المجتمع" (Anheier, 2004:20).

أدت النظرة السلبية لدور الدولة في المجتمع المدني إلى أن يدعو بعض الكتّاب إلى فصله عن الدولة كما فعلت نانسي فريسر (Nancy Fraser) التي رأت أن المجتمع المدني يجب أن يكون منفصلاً عن الدولة (Fraser, 1992:133).

تلاقت هذه النظرة إلى دور الدولة بأنه سلبي وتدخلي ويؤثر على حياة المواطنين في المجتمع المدني والدعوة إلى ضرورة فصله عن الدولة، في بعض الأحيان، مع أهداف بعض الكتّاب لاسيما المؤمنين بالسوق الحرة، الذين يدعون إلى الحد من تدخل الدولة في المجتمع والاقتصاد. فعلى سبيل المثال، يرى كل من داهلبيرغ (Gunilla Dahlberg) وألان

بينس (Alan R Pence)، وبيتر موس (Peter Moss) أن الدولة يجب أن تكون متميزة عن الحياة الاجتماعية، ويجب أن يُحد من تدخلها في المجتمع المدني من أجل حماية الحقوق الفردية، لاسيما حقوق الملكية (Dahlberge et al., 1999:71). واعتبر عدد آخر من الكتّاب أن الاقتصاد، وتحديداً السوق الحرة، وسيلة لحماية المجتمع المدني من انتهاكات الدولة، حيث تعتقد الكاتبة فيرما (Vidhu Verma) أن المؤمنين بالسوق الحرة، الذين وعلى الرغم من خلافات أخرى بينهم، يتلاقون عند الهدف لحماية المجتمع المدني من انتهاك الدولة والإدارات البيروقراطية (Verma, 2002:2).

تختلف رؤية الكتّاب حول دور الاقتصاد في حماية المجتمع المدني، فبينما كان هناك من يرى أن الاقتصاد يعمل على حماية المجتمع المدني من انتهاكات الدولة وتدخلاتها، يجادل كتاب آخرون أن المجتمع المدني يحتاج أصلاً إلى حماية من تدخلات الاقتصاد، ومن هؤلاء جون فارتي (John Varty) الذي يتساءل إذا ما كانت العلاقات الاقتصادية تمثل حماية للمجتمع المدني من انتهاك الدولة، وبالتالي يحمي استقلاليته، فما الذي يحمي المجتمع المدني من السوق؟ لذلك نراه يقول إن علاقات السوق يمكن أن تكون مدمرة على مصادر التضامن الضرورية لوجود الحياة التجمعية، وتحد من الاستقلالية والتوازن التي تتمنى التجمعات المدنية أن تحميها. ويرى أن العلاقات الاقتصادية تمثل حصناً ضد انتهاكات الدولة. لكنه في المقابل يعتقد أنها تهدد تجزئة العلاقات الاجتماعية الموجودة ضمن المجتمع المدني. ويرى أن السوق يمكن أن تضع الأسس للاستبداد " (Varty, 1997:29).

نلاحظ أن هذه الرؤية السلبية لدور الاقتصاد في المجتمع المدني وأنه قد يضر به، دعت بعض الكتّاب إلى أن يميزوا المجتمع المدني عن كل من الدولة والاقتصاد، ومن هؤلاء سايمون تشامبيرز (Simone Chambers) الذي يجادل بأن المجتمع المدني يُعرّف بالتناقض مع الدولة، وأنه يتم الدفاع عن هذا الرأي كونه مجالاً يجب أن يكون معزولاً عن الدولة.

لذا، فهو يرى أن الدولة ليست الوحيدة التي تلاحظ على أنها تشكل تهديداً لحرية المجتمع المدني، فعلاقات الاقتصاد الرأسمالي تُعتبر أيضاً تدخلية بشكل ضار. لذا، فهو يرى أن المجتمع المدني مميز عن الدولة والاقتصاد" (Chambers, 2002:90).

يوجد كثير من الكتّاب اعتبروا أن الاقتصاد لعب دوراً في المجتمع المدني، لكنهم اختلفوا أحياناً في نظرتهم لهذا الدور. فهناك من يعتقد أن الاقتصاد يشكل بعداً مركزياً في المجتمع المدني، وأن اقتصاد السوق أصبح القوة المحركة لظهوره (Matthes, 2003:86). وهناك من استنتج، كما كان الأمر بالنسبة لجيو غانغ (Guo Gang)، أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً في تشكيل المجتمع المدني، واعتبر أن المصالح المستقلة شرط ضروري لتشكيله، فمن وجهة نظره فإن هذا الشرط سيبقى يتشكل بشكل كبير عن طريق التنمية الاقتصادية (Gang, 1998).

لكن بعض الكتّاب يرفضون وجهة النظر التي تربط بين المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية، بل يرون أن المجتمع المدني مرتبط بنظام السوق وليس بالتنمية الاقتصادية، ومن هؤلاء سيفيريان بروين (Severyn T Bruyn) الذي يرى أن أغلب المدافعين عن المجتمع المدني، لاسيما من الدول الشيوعية، لم تكن لديهم فكرة أنه ارتبط بنظام السوق، وليس بوجهة النظر المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، وليس لديهم وجهة نظر حول الاقتصاد كونه مرّ "بالتنمية"، كما يعتقد أن بعض العلماء النظريين ما زالوا يرون أنه ليس هناك علاقة بين مبادئ المجتمع المدني والرأسمالية. إلا أنه يعتقد أن تطوير المجتمع المدني يرتبط بالرأسمالية ويُمثّل تغييراً رئيسياً في تشكيل الأسواق، وامتحان التغيير، والاختبار الحادّ للتطوير، ويَحْدث بين الحقول المُرتبطة بالعمل والقطاع الثالث (Bruyn, 2000:3).

ويلاحظ أن بعض الكتّاب لم يكتفوا بالربط فقط بين المجتمع المدني والرأسمالية، وإنما اعتبروا أن الرأسمالية من متطلبات وجوده، ووصل الأمر ببعضهم إلى اعتبار أن المجتمعات التي لا تتوافق مع المتطلبات

الرأسمالية لا يمكن اعتبار أن فيها مجتمعاً مدنياً، ومن هؤلاء عالم الاجتماع ماكس فيبر الذي زعم أنّ معايير الثقافة العربية كانت غير متوافقة مع المتطلبات العقلانية للرأسمالية والديمقراطية. ويعتقد أن كلاً من الرأسمالية والديمقراطية تعتبران متطلبات سابقة للمجتمع المدني (Ismael, 1997). وهناك رأي يعتبر أن اقتصاد السوق يتطلب مجتمعاً مدنياً مع قبول عام لإطار مشترك من القوانين والممارسات والأساليب، حيث اعتبر هذا الرأي، أنه دون قبول عام من التعامل العادل، واتفاقية حول ما يعنيه التعامل العادل، ونظام يستطيع أن يحكم في النزاعات، لا يمكن إيجاد اقتصاد سوق حقيقي. وخلص هذا الرأي إلى أن سياسة الما بعد روسيا السوفييتية أظهرت أن ميكانيكيا الديمقراطية بمفردها لا تستطيع أن تخلق دولة مدنية، وأن خلق اقتصاد السوق والمجتمع المدني شرطان ضروريان " (The Anglosphere Primer, 2003).

ويوجد من يعتقد في الوقت نفسه أن المجتمع المدني قُصد منه الدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار أكثر من مجتمع مالكي الملكيات الحرة الاقتصادية، ومن هؤلاء الكاتب غديون بيكر (Gideon Baker) الذي يقول: " النسخة البولندية للمجتمع المدني قُصد منها الدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار، أكثر مما يعنيه بأنه مجتمع مالكي الملكيات الحرة الاقتصادية في حيز السوق " (Baker, 2002:31). وهو بذلك يرفض أن يتم النظر للمجتمع المدني من منظور اقتصادي بحت.

مما سبق نتبيّن أن نقاش الكتّاب حول دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني يتركز بين من ينظر إلى دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني بأنه إيجابي، ويرى أهمية دورهما فيه وضرورة وجودهما، وبين من ينظر إلى دورهما بأنه سلبي وينبغي الحد منه، وكل من وجهتي النظر استخدمت مفهوم المجتمع المدني لتحقق هدفها بإثبات صحة وجهة نظرها حول رؤيتها لما ينبغي أن يكون عليه المفهوم وما يتطلب وجوده، وسواء أكانت نظرتهم إلى دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني سلبية أم إيجابية، فإن كلاً من الدولة والاقتصاد حقيقة موجودة،

ولهما دور يلعبانه في "المجتمع المدني"، ولن تغير النظرة الإيجابية أو السلبية شيئاً من حقيقة الدور الإيجابي أو السلبي الذي يمكن أن يلعبانه، وبذلك فإن الكتّاب من وجهتي النظر في رؤيتهم لدور الدولة والاقتصاد للمجتمع المدني وما ينبغي أو لا ينبغي أن يكون عليه هذا الدور، لم يكونوا يصفون نوعاً معيناً من التركيب المجتمعي الموجود، ولا نمطاً مجتمعياً ما، بل ما يقومون به عبارة عن عملية معيارية انتقائية، قرروا على أساسها ما ينبغي أن يكون عليه دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني وما لا ينبغي، وقرروا كذلك إن كان ينبغي أو لا ينبغي أن يتم تمييزهما عنه، أو ما ينبغي أو لا ينبغي اشتراطه من متطلبات لاعتبار وجوده.

لم تقتصر مجادلات الكتّاب حول دور كل من الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني، وإنما كانت نقاشات أخرى حول تضمين المؤسسات الاقتصادية فيه أم عدم تضمينها، وهو ما سنحاول توضيحه.

الجدل حول اعتبار السوق والمؤسسات الاقتصادية من مكونات المجتمع المدني

نقاش الكتّاب حول دور الاقتصاد في المجتمع المدني قاد إلى مجادلات أخرى حول مكونات المجتمع المدني، فهل المؤسسات الاقتصادية والسوق تعتبران من مكونات المجتمع المدني أم لا؟ فهناك من يعتقد أنه يجب تضمين المؤسسات الاقتصادية والسوق فيه، فيما أن هناك من لا يرى ذلك.

لاحظنا أن بعض الكتّاب الذين يرون أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً في تشكيل المجتمع المدني، والذين اعتبروا أن المصالح الاقتصادية شرط ضروري لتشكيل المجتمع المدني، يدافعون عن ضرورة اعتبار المؤسسات الاقتصادية من مكونات المجتمع المدني، ومن هؤلاء غانغ (Guo Gang)، الذي يرى أن المؤسسات الاقتصادية يجب أن يتم تضمينها في المجتمع المدني، وإلا فإنه، وحسب اعتقاده، سيتم فقد إحدى القوى الدافعة لخلق المجتمع المدني" (Gang, 1998). لم تقتصر بعض مجادلات الكتّاب على

التأكيد على ضرورة تضمين المؤسسات الاقتصادية إلى المجتمع المدني، بل إن بعضهم انتقد المعالجات الحالية للمجتمع المدني التي تهتم بتقليل أهمية الاقتصاد، تحديداً السوق، بالنسبة إليه.

رؤية بعض الكتّاب التي تعتبر المؤسسات الاقتصادية والسوق أحد مكونات المجتمع المدني، تختلف عن رؤية كتاب آخرين وجدوا أن السوق يجب أن يتم حصرها في المجال الاقتصادي وليس في مجال المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال نجد أن ميشيل فالزر (Michael Walzer) يرى أن الحياة التجمعية في البلدان الرأسمالية الصناعية ذات الأغلبية الحضرية والبلدان الديمقراطية تبدو في خطر. وعلى الرغم من أنه يرى أن السوق هي الشكل الاقتصادي المناسب أكثر الذي يمكن أن يبنى عليه المجتمع المدني الديمقراطي، مع ذلك فهو يعترف بأن السوق يمكن أن تكون خطراً على المجالات التجمعية للمجتمع المدني. وهكذا، فإنه يصر على الحاجة لحصر السوق في فضائها الصحيح. ويرى أن هذا التوتر بين المجالات التجمعية والسوق في المجتمع المدني يقود إلى غموض في المفهوم، ويتساءل ما هو الوزن الذي يجب أن يعطى لكل من مجالات المجتمع المدني؟ وعندما تصبح علاقات السوق في نزاع مع متطلبات الحياة التجمعية، إلى أي منها ستُعطى الأولوية؟ (Varty, 1997:30).

تختلف مبررات الكتّاب الذين يجادلون بأن السوق يجب أن لا يتم تضمينها في المجتمع المدني، فيجادل كل من أراتو (Arato) وكوهين (Cohen) بأن القوى العفوية من قوى اقتصاد السوق الرأسمالي يمكن أن تمثل خطراً كبيراً على عدل المجتمع، واستقلاليته، حيث يعتبران أن منطق الملكية الخاصة الرأسمالية والسوق عادة يتناقض مع التعددية والتجمعات الحرة. ومن وجهة نظرهما، فإن مفهوم المجتمع المدني يتميز عن الاقتصاد، ولهذا فهو يتميز عن "المجتمع البرجوازي". وكذلك المجتمع المدني يتميز بالنسبة إليهما عن كل من الدولة والسوق، حيث يعتبران أن مفهوماً ثالثاً يميز عن الاقتصاد والدولة هو ما يسمياه مجتمعاً مدنياً (Cohen & Arato, 1992:18). فهما يجادلان بأن

فكرة المجتمع المدني تستطيع ويجب أن تكون لصالح دولة الرفاه ضد الاقتصاد الليبرالي.

على ما يبدو، فإن هناك عدداً من الكتّاب الذين تأثروا بأراتو وكوهين بالنسبة إلى موقفهما من السوق، ومن هؤلاء دوبينك (W. Dubbink) الذي يرى أن الديمقراطيات الليبرالية الحديثة تتعرض لمشاكل عامة، ومن بينها تلك المتعلقة بالبيئة، حيث لا تقف السوق الحرة منها موقف المتفرج البريء من هذه المشاكل. وهو يعترف بأن السوق يجب أن تتم السيطرة عليها، لكنه يعتقد بأنه لا ينبغي أن تتم السيطرة عليها من الدولة وحدها، وإنما يرى أن هذه مسؤولية يجب أن تشترك فيها الدولة والسوق والمجتمع المدني. ويجادل بأن السوق الحرة تتميز في أغلب الأحيان على أنها مجال اجتماعي يتصرف ضمنه الناس وفق ما يتناسب مع مصالحهم الذاتية. وطبقاً لوجهة النظر هذه، فهو يرى أن العاملين فيها لديهم فقط مسؤولية صغيرة ومقيّدة تجاه مشاكل المجتمع العامة، حتى إذا كانت تلك المشاكل ناشئة بالأصل عنها.

من هذا المنظور، فهو يعتقد أن السوق يمكن أن تكون محالة على مجال المسؤولية المحدودة. ويرى أن هناك من يرى أن السوق تنجز وظائفها الاجتماعية الحضارية بشكل أفضل إذا ركز العاملون فيها على مصالحهم الذاتية. فيما يرى أن هناك بعضاً آخر يعتقد أن السوق تدافع عن قيم مهمة، مثل حرية الأفراد، وهي الأكثر فاعلية بهذا الشكل. ويقول إن أولئك الذين يلتزمون بوجهة نظر المسؤولية المحدودة للسوق يعترفون بأن سبب بعض مشاكل القضايا العامة تنشأ فيها، حيث يرى أن مشاكل البيئة هي مثال جيد على المشاكل التي تنشأ بسببها. كما يرى أن الذين يجادلون بأن السوق يجب أن تتم السيطرة عليها كي تخفف من بعض المشاكل العامة، يجب أن يتم بتغيير القوانين والمصلحة المحددة الأخرى. ويجادل بأن وجهة النظر هذه لها أربع نتائج للتفكير على السيطرة على السوق. النتيجة الأولى التي يراها هي أن هذه السيطرة على السوق فيما يتعلق بالقضايا العامة تصبح تلاعباً بشروط محددة. فهو يرى

أن لدى كيتنر (Kettner)، طريقة في التفكير تجعل السيطرة على السوق مؤسساتية. والنتيجة الثانية هي أن طريقة التفكير هذه تجعل الاحتكام إلى الدولة قوياً، لأن الدولة هي المؤسسة الوحيدة ضمن مجتمع ديمقراطي تحرري حديث قادر على أن يغير الشروط المحددة للسوق. والنتيجة الثالثة هي أن وجهة النظر هذه تحاول السيطرة على السوق على مستوى النظام. أما النتيجة الرابعة فهي تفترض تقسيم عمل حاد بين مهام الدولة والمهام التي ستنجز في السوق (Dubbink, 2003:1-2). لذلك، نجد أن دوبينك يصف المجتمع المدني على أنه: "تلك الأجزاء من المجتمع خارج الدولة والسوق التي تكون متعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالعمليات العامة" (Dubbink, 2003:144).

نلاحظ أن وجهة النظر التي تجادل بأن السوق قد تشكل ضرراً على المجتمع المدني، لا تعتبر أنه يجب أن يتم تضمين السوق في المجتمع المدني، بل إن وجهة النظر هذه تعتقد أن كلاً من الدولة والسوق يجب أن تبقى تحت مراقبة المجتمع المدني، وذلك لأن كلاً منهما تؤثر سلباً على المجتمع المدني، فنجد أن وجهة النظر هذه دعت إلى أن تكون كل من الدولة والسوق تحت مراقبته، ومن هؤلاء أنهيير (Helmut K. Anheier) الذي يرى أن "وجهة النظر الحديثة السائدة ترى أن المجتمع المدني حيز يقع بين الدولة والسوق كمنطقة فاصلة قوية بما فيه الكفاية لإبقاء كل من الدولة والسوق تحت المراقبة، وبذلك يمنع كُلّ منهما من أن يُصبح قوياً ومسيطراً" (Anheier, 2004:20). لذا، نراه يعرّف "المجتمع المدني" بأنه "المجال الذي تقع فيه المؤسسات، والمنظمات والأفراد بين العائلة، والدولة والسوق، والذي يتجمع خلاله الناس بشكل طوعي لتقديم مصالح عامة" (Anheier, 2004:22).

إذا كانت هناك آراء تعتقد أن المجتمع المدني يجب أن يتم تمييزه عن كل من السوق والدولة، ويجب أن يبقيا تحت مراقبة المجتمع المدني، فإن هناك آراء أخرى تعتقد أن المجتمع المدني ومنظماته لا يستطيعان تجاهل اقتصاد السوق الرأسمالي وتأثيراته، ومن هؤلاء جميل هلال الذي يرى

أن منظمات المجتمع المدني توفر بعض أشكال الحماية للفرد من بطش السلطة، ومن تقلبات السوق الرأسمالية وقسوتها. لذا، فهو يرى أن معظم تعريفات المجتمع المدني تستثني المؤسسات الاقتصادية القائمة على الربح والمتعلقة مباشرة بعمل السوق وآلياتها؛ مثل المؤسسات الاقتصادية والمالية، من إطار المجتمع المدني خلافاً للمفهوم الكلاسيكي الذي شمل العلاقات الاقتصادية ضمن المفهوم. وعلى الرغم من مجادلته هذه، فإنه يقول: "مع العلم أن المنظمات المدنية لا تستطيع أن تتجاهل اقتصاد السوق الرأسمالي ولا تأثيراته" (هلال، ٢٠٠٤).

إذن هناك من يرى أن المجتمع المدني لا يمكن أن يتجاهل تأثيرات السوق، لذا يوجد بعض الكتّاب يرون أن المجتمع المدني ينبغي أن يكون مستقلاً استقلالاً نسبياً عن كل من الدولة والاقتصاد، إذ أن وجهة النظر هذه لا تعتقد بإمكانية أن يكون مستقلاً استقلالاً كلياً عن الدولة والاقتصاد. ومن هؤلاء آيرس يونغ (Iris Marion Young) التي تفترض أن الاقتصاد الرأسمالي، هو الاقتصاد الذي فيه على الأقل جزء كبير من سلع وخدمات المجتمع التي تزود عن طريق المشاريع الخاصة العاملة خلال السوق، وهي ترى أن المجتمع المدني يشير إلى قطاع ثالث من الجمعيات الخاصّة التي تكون مستقلة نسبياً عن كل من الدولة والاقتصاد (Young, 2000:158).

يتبيّن لنا أن عدم اتفاق الكتّاب حول دور كل من الدولة والاقتصاد بالنسبة للمجتمع المدني، إن كان سلبياً أم إيجابياً، أدى إلى وجود جدل حول اعتبار المؤسسات الاقتصادية، وتحديداً السوق، مكوناً من مكونات المجتمع المدني أم لا، ويتراوح نقاشهم حول المؤسسات الاقتصادية بين وجهتي نظر، الأولى تعتبرها تشكل إحدى مكونات المجتمع المدني، بل يذهب بعض الكتّاب من وجهة النظر هذه، إلى حد اعتبار السوق أهم مكوناته، فيما ترى وجهة النظر الثانية أن المؤسسات الاقتصادية تشكل إحدى مكونات المجتمع المدني وينبغي استثناؤها منه، وتختلف الأسباب التي قدمها الكتّاب من وجهتي النظر حول رؤيتهم لضمها أو استثنائها. فالكتّاب الذين يعتقدون بضمها يبررون سبب رؤيتهم لهذا الضم

لتأثيرها الإيجابي على المجتمع المدني، فيما أن الكتّاب الذين يعتقدون باستثنائها فإنهم يخشون من تأثيراتها السلبية عليه.

لكن، التأثيرات السلبية التي يستثني بسببها بعض الكتّاب المؤسسات الاقتصادية لتخوفهم منها على المجتمع المدني، وكذلك التأثيرات الإيجابية التي يضم آخرون المؤسسات الاقتصادية إليه بسببها، من الممكن أن تحدث؛ سواء تم اعتبارها جزءاً من المجتمع المدني أم لم يتم. فهي حقيقة واقعة وموجودة، ومجرد تسميتها بأنها جزء من المجتمع المدني أم ليست جزءاً منه، لن يغير من حقيقة وجودها في شيء، ولن يغير من إمكانية حدوث تأثيراتها الإيجابية أو السلبية على المجتمع المدني في شيء. وبذلك، فإن الكتّاب من وجهتي النظر استخدموا مفهوم المجتمع المدني لتحقيق هدفهم بإثبات صحة وجهة نظرهم حول رؤيتهم لما ينبغي أن يشتمل عليه المفهوم من مكونات وما لا ينبغي. لذلك، فإن الكتّاب من وجهتي النظر، استندوا إلى عملية معيارية انتقائية، قرروا على أساسها ما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني من مكونات وما لا ينبغي كي يحققوا أهدافهم "ومشاريعهم" المختلفة. وسنعمل على توضيح هذه الأهداف "والمشاريع" كي نبين كيف يؤدي توظيف المجتمع المدني من أجل تحقيقها إلى زيادة الجدل حول المفهوم وفوضى معانيه.

سبب الجدل حول دور الدولة والسوق في المجتمع المدني لاختلاف "مشاريع" الكتّاب

لقد سبق وبينا أن هناك جدلاً حول العلاقة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، وبذلك فإن العلاقة بين كل من السوق والدولة والمجتمع المدني مشوشة ومعقدة في بعض الأحيان كما تراها بعض وجهات النظر.

وعلى ما يبدو، فإن الجدل بين الكتّاب والمفكرين حول دور الاقتصاد والدولة في المجتمع المدني وتشعبه ليشمل ذلك النوع من الجدل حول المؤسسات الاقتصادية والسوق في اعتبارها إحدى مكونات المجتمع المدني أو عدم اعتبارها كذلك، يرتبط جزئياً بجدل أسبق حول علاقة

الاقتصاد والدولة والمجتمع. فهناك الكثير من الدراسات والمجلات المتخصصة التي ما زالت مستمرة في الجدل حول هذه العلاقة، وهي علاقة متشعبة ومعقدة، وقد تكون لها جذور تاريخية بعيدة جداً يصعب تناولها ضمن حدود دراستنا. ولن يعنينا الدخول في هذا النوع من الجدل، إلا ذلك الذي ينعكس على نقاش الكتّاب حول علاقة المجتمع المدني بالدولة والاقتصاد. ونعتقد أن تشعب نقاشهم حول دور الاقتصاد والدولة في المجتمع المدني ينطلق أساساً من اختلاف الأهداف و"المشاريع" التي يسعى إلى تحقيقها الكتّاب باستخدام مفهوم المجتمع المدني، وكثيراً ما تتعلق هذه الأهداف و"المشاريع" بالنظريات التي يسعون إلى إثبات صحتها باستخدامه، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم غير ذلك. ولا نستطيع حصر جميع أهداف الكتّاب و"مشاريعهم" المختلفة والنظريات التي يسعى بعضهم إلى إثباتها من خلال توظيف المفهوم ضمن حدود دراستنا، وإنما سنحاول أن نطرح بعض الأمثلة التي توضح أن الجدل حول دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني ينطلق أساساً من اختلاف مشاريع الكتّاب التي يسعون إلى تحقيقها باستخدام المفهوم.

أوضحنا أن الجدل بين الكتّاب والمفكرين حول دور الاقتصاد والدولة في المجتمع المدني وتشعبه ليشمل ذلك النوع من الجدل حول المؤسسات الاقتصادية والسوق في أن تكون إحدى مكونات المجتمع المدني أم لا، يرتبط جزئياً بجدل أسبق حول علاقة الاقتصاد والدولة والمجتمع. وساهم تشعبه في نقاش بين علماء الاقتصاد والاجتماع الذين وظّفوا المفهوم لخدمة أهدافهم وإثبات صحة رؤيتهم ونظرياتهم. فبينما وظّف علماء الاقتصاد المفهوم لخدمة نظرياتهم وأهدافهم الاقتصادية وأعطوا الأولوية إلى الاقتصاد، نجد أن علماء الاجتماع وظّفوه لخدمة نظرياتهم الاجتماعية، حيث تركزت أهدافهم على رفض أن يتم تخفيض العلاقات الاجتماعية إلى علاقات اقتصادية، وعلى انتقاد العلاقات الاقتصادية وتأثيرها السلبي على العلاقات الاجتماعية.

تختلف الأهداف و"المشاريع" الاقتصادية التي وظّف بعض الكتّاب مفهوم المجتمع المدني لتحقيقها من كاتب إلى آخر. ويُلمس التوظيف الاقتصادي للمفهوم بشكل واضح مع عالم الاقتصاد آدم سميث (Adam Smith)، حيث نلاحظ أنه استخدمه لخدمة أهداف خاصة به تتعلق برؤيته بالنسبة للاقتصاد، ويبرز توظيفه للمفهوم لخدمة أهدافه الاقتصادية من خلال وصفه للمجتمع المدني، الذي ورد في قاموس الأفكار الماركسية، على أنه: "اقتصاد مستقل ومنظم ذاتياً" (Bottomore, 1993:426). وتعتقد كل من هويل (Howell) وبيرس (Pearce) أن هناك اعتقاداً أن مفكرين أمثال آدم سميث، وآدم فيرغسون (Adam Ferguson)، وهيوم (Hume)، هم من بدأوا بنقل تركيز المجتمع المدني بعيداً عن السياسة إلى الاقتصاد (Howell &Pearce, 2002:77). و يرى الكاتب دينيس وورنغ (Dennis H. Wrong) أن المجتمع المدني بقي يتضمّن اقتصاد السوق في مجاله، لكن عند نهاية القرن الماضي عرّف علم الاجتماع المجتمع المدني بأنه حياة اجتماعية بعيداً عن كل من الاقتصاد والدولة (Wrong, 2003:7). وتقول كل من هويل وبيرس في السياق نفسه إن عالم الاجتماع كارل بولايني (Karl Polanyi). كان من أوائل الكتّاب الذين مهدوا الطريق لانفصال المجتمع المدني عن السوق، وتعتقدان أنه انتقد في نقده لرأسمالية السوق في القرن الثامن عشر كيف أن السوق المنظمة ذاتيا تخفض العلاقات الاجتماعية إلى علاقات اقتصادية. فيما يقول جورجي باوم (Gregory Baum) إن بولايني يرى أن النزاع بين السوق المنظمة ذاتياً والمجتمع المدني هو خاصية دائمة للدول الرأسمالية (Baum, 1996:12). ويعتقد الكاتب جن فان تل (Jon Van Til) أن بولايني كان يدرس كيف ترتبط كل من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والحكومية بعضها بعضاً، من أجل أن يطور نظرية مناسبة للعلاقة بين كل من السوق والدولة والمجتمع (Til, 2000:19).

توظيف المفهوم لخدمة أهداف أو "مشاريع" اقتصادية أدى إلى أن يتشعب الجدل حوله وظهور نقاش بين الكتّاب حول دور الاقتصاد في المجتمع المدني، وتأثر كثيراً هذا النوع من النقاش بجدل آخر يدور حول

علاقة الاقتصاد بالمجتمع، الأمر الذي أدى إلى تشابك نقاشهم حول علاقة المجتمع المدني بالاقتصاد وتشعبه، لاسيما أن الجدل حول علاقة الاقتصاد بالمجتمع له جذور تاريخية بعيدة، ويتعلق بالمجادلات حول تنافس النظم الاقتصادية المختلفة، وأيُّها أكثر ملاءمة للمجتمع، حيث يعتقد روبرت هيلتون (Robert J. Holton) في دراسته **الاقتصاد والمجتمع** أنه ما بعد الصراعات المادية ومتطلبات الحياة اليومية والاقتصادية، برزت أسئلة في سبيل فهم هيكل الحياة الاجتماعية وديناميتها، وأي نوع من الترتيبات الاقتصادية الأفضل لرفاهية الإنسانية وتقدمها. ويرى أنه أثناء القرن العشرين ظهرت هذه المخاوف في تحليل الرأسمالية والاشتراكية أو الشيوعية كنظم اقتصادية منافسة، وفي نقاش السياسة العامة حول الاستحقاقات النسبية للسوق الحرة والتخطيط العام (Holton, 1992:3).

ينبغي التنبه إلى أن الاقتصاد حقل معرفي كبير وشائك له تقسيمات كثيرة وتفرعات مختلفة.[١] ويضم أنظمة اقتصادية متعددة تختلف في نظرتها في معالجة القضايا الاقتصادية.[٢] وتبعاً لتنوع الأنظمة الاقتصادية التي يدافع عنها "الكتّاب" تختلف "المشاريع" أو الأهداف الاقتصادية التي يسعون إلى تحقيقها من خلال توظيف مفهوم المجتمع المدني، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الاختلاف بينهم حول دور الاقتصاد في المجتمع المدني التي يختلف باختلاف رؤيتهم الاقتصادية ودورها في المجتمع وعلاقة ذلك بالدولة. كما ينبغي التنبه إلى أن الأنظمة الاقتصادية غير منفصلة عن غيرها من الأنظمة الأخرى، ففي أغلب الأحيان هناك ارتباط قوي بين بعض الأيديولوجيات، والأنظمة السياسية، وبعض الأنظمة الاقتصادية. فالنظام الاقتصادي يمكن اعتباره جزءاً من النظام الاجتماعي ومن النظام السياسي والثقافي ... الخ. وكل ذلك يزيد من تشعب الجدل حول مفهوم المجتمع المدني ويزيد فوضى معانيه، لأن أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها باستخدام المفهوم مختلفة وهو ما سنسعى إلى توضيحه.

يوجد اعتقاد أن الأنظمة الاقتصادية تنوعت نتيجة تأثرها بالمعسكرين الرئيسين: المعسكر اليساري، والمعسكر اليميني، وإن كانت هناك تفرعات عن كل معسكر تختلف فيما بينها في جزيئات كثيرة.[٣] وقد يصعب أحياناً أن نضع حداً فاصلاً في تصنيف الكتّاب على وجه الدقة بأن هذا الكاتب ينتمي كلياً إلى المعسكر اليميني أو المعسكر اليساري، وبخاصة أن هناك بعض الكتّاب من اليمين تأثروا ببعض الكتّاب اليساريين والعكس صحيح، الأمر الذي أدى إلى صعوبة التمييز أحياناً بين كاتب وآخر، أو إلى أي معسكر ينتمي. لكن من حيث التصنيف العام، إذا جاز لنا الوصف، فغالباً ما يكون كل معسكر من هذين المعسكرين مختلفاً إن لم يكن نقيضاً لما يطرحه المعسكر الآخر، وأحياناً كان يتم اعتبارهما "بالعدوين اللدودين"، واستمر التنافس أو "الحرب" بين المعسكرين في جميع مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وبخاصة بين الرأسمالية وبين الاشتراكية والشيوعية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، اختلفت رؤية الأنظمة الاقتصادية التابعة لكل من المعسكرين، فالأنظمة الاقتصادية التي تنتمي إلى المعسكر "اليساري" تعطي دوراً أكبر للمجتمع و/أو للحكومة لتقرير ماذا يُنتج، وكيف يُنتج، ومن الذي يحصل على السلع والخدمات المنتجة. وهدف هذه الأنظمة المُعلن ضمان العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بطريقة أكثر عدلاً. في حين، تعطي الأنظمة الاقتصادية التي تنتمي إلى المعسكر "اليميني" قوَّة أكثر إلى بعض الأفراد (أو الشركات الخاصة) لاتخاذ القرارات، بدلاً من تركها إلى المجتمع ككل، ويُحدّ من تدخّل الحكومة في أغلب الأحيان في الاقتصاد. ويتعلق القلق الأساسي للنظم الاقتصادية "اليسارية" بالمساواة والعدالة في توزيع الثروات، بينما القلق الأساسي للنظم الاقتصادية "اليمينية" متعلق بحماية الملكية الخاصة. وقد انعكس هذا الاختلاف في الرؤية حول المجتمع المدني، فقد لاحظنا أن الكتّاب الذين يدافعون عن الرأسمالية غالباً ما كانوا يوظفون مفهوم المجتمع المدني لخدمة أهداف خاصة بهم، حيث كانوا يبحثون من خلال

توظيفهم هذا عن توسيع الحريات والحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وحماية الملكيات الخاصة، وهو ما دعا كل من جونيللا داهلبيرغ (Gunilla Dahlberg) وألان بينيس (Alan Pence) وبيتر موس (Peter Moss) إلى اعتبار أن الدولة يجب أن تكون متميزة عن الحياة الاجتماعية. وكذلك اعتبارهم أنه ينبغي الحد من تدخل الدولة في المجتمع المدني من أجل حماية الحقوق الفردية، لاسيما حقوق الملكية. وهم بذلك قاموا بعملية معيارية قرروا على أساسها تمييز المجتمع المدني عن الدولة، فاستخدموا المفهوم من أجل خدمة أهدافهم المتعلقة بالحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وحماية حقوق الملكية.

يوجد اختلافات أخرى بين المعسكرين لاسيما على صعيد حقوق الإنسان والديمقراطية، حيث يلحظ أن المعسكر اليساري غالباً ما يدافع عن الديمقراطية الشعبية والحقوق الجماعية وإقامة دولة الرفاه. فيما يدافع المعسكر اليميني غالباً عن الحقوق الفردية وعن الديمقراطية الليبرالية التي تنطلق من الاهتمام بالحد من قوة الحكومة وقدرتها على أخذ إجراءات قد تهدد المصالح الفردية والجماعية. وهناك من يعتقد من المعسكر اليميني أن هناك علاقة بين الرأسمالية والديمقراطية، فيدافعون عن أن الرأسمالية واقتصاد السوق تفيد الديمقراطية، ووصل الأمر ببعض الكتاب المدافعين عن هذه الفكرة كما فعل آلان تورين الذي قال إن اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية وجهان لعملة واحدة (تورين، ١٩٩٥:٢٠٢). كما انعكس الاختلاف بين المعسكرين على منظومة حقوق الإنسان، حيث يلاحظ أن الدول الاشتراكية كانت السبب في التأكيد على الحقوق الجماعية وساهمت في إقرارها، فيما أن الدول الرأسمالية كانت تهتم بالحقوق الفردية أكثر وتعطيها الأولوية، فأدى ذلك إلى اختلاف رؤيتهم في الديمقراطية وعلاقتها بالرأسمالية.

أثّر هذا النوع من الاختلاف على كيفية توظيف مفهوم المجتمع المدني لتحقيق أهداف متنوعة تخدم الرؤى المختلفة لكل من المعسكرين، وهو ما يفسر كيف وظّفه، على سبيل المثال، كل من كوهين (Cohen) وأراتو

(Arato) لصالح مشروعهما في إقامة دولة الرفاه، حيث يعتقدان أنّ مفهوم المجتمع المدني يمكن أن يصبح موضعاً أساسياً لتوسيع الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونستدل على ذلك من قولهما: "من وجهة نظرنا الحركات الاجتماعية تستخدم للتوسع في الحقوق، وللدفاع عن الاستقلالية الذاتية للمجتمع وللزيادة في الدمقرطة، كل هذه الأشياء تحافظ على الاستمرارية في الديمقراطية السياسية" (Cohen & Arato, 1992:18). وقد استخدما مفهوم المجتمع المدني لتحقيق "مشروعهما" في إقامة دولة الرفاه. وبهدف حماية المجتمع المدني من كل من الدولة والاقتصاد، قاما بتمييزه عنهما. وتعتقد كل من هويل (Howell)، وبيرس (Pearce) أن كوهين وأراتو حاولا بناء نظرية عن المجتمع المدني، وتأثرا بنماذج هابرماس من أجل حماية المجتمع المدني من الدولة والاقتصاد (Howell &Pearce, 2002:58). وعلى هذا الأساس فإنهما وعندما ميزا مفهوم المجتمع المدني عن كل من الدولة والاقتصاد لم يكونا يصفان نوعاً من التركيب المجتمعي القائم، وإنما استخدما المفهوم لتحقيق "مشروعهما"، وبذلك قررا ما ينبغي أن يكون عليه وما لا ينبغي.

من الأمثلة التي توضح كيفية استخدام المجتمع المدني لإثبات نظرية تدافع عن وجهة النظر الرأسمالية فيما يتعلق بالديمقراطية، ما قام به بروين (Severyn T. Bruyn) الذي يرى أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي يكون فيه حكومة ديمقراطية واقتصاد سوق يعملان سوية. وهو بذلك يتبنى وجهة النظر التي تدافع عن أن اقتصاد السوق يفيد الديمقراطية، لذلك قام بتوظف مفهوم المجتمع المدني كي يثبت نظريته التي حاول أن يبنيها، والمتعلقة بتأسيس فكرة "الاقتصاد المدني"، فهو يعتقد أن هذه الفكرة تشمل حكومة ديمقراطية واقتصاد سوق، ويفترض أن الناس يستطيعون حل مشاكلهم الاجتماعية خلال السوق نفسه. وهو ما يفسر سبب دفاعه عن ارتباط تطور المجتمع المدني بالرأسمالية، واعتباره أن المجتمع المدني يمثل تغييراً رئيسياً في تشكيل الأسواق، ودفاعه عن دور اقتصاد السوق الرأسمالي في المجتمع المدني وعدم

استثنائه للمؤسسات الاقتصادية والسوق عنه. وعلى هذا الأساس، فإن دفاعه عن دور الاقتصاد في المجتمع المدني وعدم استثنائه المؤسسات الاقتصادية يستندان إلى عملية معيارية قرّر على أساسها ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم وما لا ينبغي، مستخدماً إياه لتحقيق نظريته التي تخدم وجهة النظر الرأسمالية.

إذن، الخلاف بين الأنظمة اليسارية والأنظمة اليمينية كان له تأثيره على كيفية تناول الكتّاب من كلا المعسكرين للمجتمع المدني، وتوظيفه لخدمة "مشاريع" أو أهداف خاصة تنسجم مع رؤية كل معسكر. فبرزت الرأسمالية عن المعسكر اليميني والاشتراكية والشيوعية عن المعسكر اليساري، وانعكس الخلاف بين الرأسمالية وبين الاشتراكية والشيوعية على رؤية كل منها لمفهوم المجتمع المدني، فاستخدمته لإثبات صحة وجهة نظر كل منها.

يلجأ بعض الكتّاب أحياناً إلى استخدام المجتمع المدني من أجل إثبات صحة وجهة نظرهم أنه مرتبط بالرأسمالية، فحاول بعضهم إثبات ذلك من خلال العودة إلى ماركس وإنجلز. ومن الكتّاب الذين عادوا إلى ماركس وإنجلز كي يثبتوا صحة نظرهم إلى أن المجتمع المدني مرتبط بالرأسمالية ألفين غولدنر (Alvin W. Gouldner)، حيث يرى أن ماركس لاحظ بنفسه أهمية المجتمع المدني من أجل التطور الرأسمالي، وأنه ينسب ظهور المجتمع المدني إلى الحركة العمومية (communal movement) للعصور الوسطى المتأخّرة، التي أعتقت الشركات والكومونات الحضرية من اعتمادهم على الترتيبات السياسية للتركيب الإقطاعي. ويقول إنه وفقاً لماركس، خلقت الحركة العمومية مجالاً من النشاط الاقتصادي المستقل، غير مقيّد بالنفوذ السياسي والديني اللذين قد يحدّا من حريتها في الاختيار الاقتصادي. ويضيف أن ماركس وجد أن المدينة في القرون الوسطى المتأخّرة طوّرت فقط في أعقاب الحركة العمومية، حيث كان مفهوم الملكية متحرراً من الإقطاعية. ويرى أن ماركس لم يبرر هذا التطوير بتراكم الملكية فحسب؛ بل أيضاً

بفصل المجال السياسي عن الاقتصادي، ويرى أن ذلك تسبب بظهور الترتيبات القانونية والمؤسساتية التي جعلت تراكم رأس المال ممكناً ومقبولاً اجتماعياً. ويقول: "إذا كان هذا هو الفهم الصحيح لماركس، فإنه في الحقيقة ينظر إلى المجتمع المدني كونه معنى مهماً في أصل الرأسمالية" (Gouldner, 1980).

حول التساؤل لماذا، بصورة عامة، كانت دراسات ماركس حول المجتمع المدني تجهض؟ يرى غولدنر أن ماركس عادة أكد أن التركيبات الاجتماعية للمجتمع المدني لم تكن كيانات مستقلة تُولّدُ مجتمعاً برجوازياً، لكن كانت، على الأصح، الأشكال التي ظهر فيها المجتمع البرجوازي. وهو يعتقد أن ماركس بذلك لا يُشدّدُ على أن هذه المنظمات الاجتماعية هي أسباب مستقلة لصعود البرجوازية، لكنها تأثيرات ناتجة عن صعودها. فهو يعتقد أن تأكيد ماركس على الأغلب لم يكن على استقلالية المجتمع المدني وأولويته، وإنما على الترابط بين المجتمع المدني والبرجوازية؛ أي أنه يرى أن ماركس أكد على أن الهياكل الاجتماعية من المجتمع المدني كانت المُنتَجات بدلاً من أن تكون هي منتجة الطبقة البرجوازية. ويقول إن المجتمع المدني، بالنسبة لماركس، ينطبق عادة على "الأشكال" التي تحدث بها التنمية الاقتصادية. فالتركيز بالنسبة له يكون على الاقتصاد أولاً. ويعتقد أن المثال الأساسي للماركسية يميل إلى تَقسيم الهياكل الاجتماعية، إما إلى علاقات اقتصادية وإما إلى سياسية (أيديولوجية).

وبالنسبة لإنجلز (Engels) فيرى غولدنر أنه في إطار ملاحظاته الخاصة حول أصول البرجوازيات، رأى أن المجتمع المدني كان المُنتَج، وليس الشرط، للرأسمالية والتطوير البرجوازي. ويضيف أن المنظمة الاجتماعية المسيّرة ذاتياً المستقلة خارج التركيب الإقطاعي تطورت في الغرب في كل من القرى والمدن. ويقول: "لا تبدو جذور المجتمع المدني في الغرب، مقتصرة على التنمية الأولية للتجارة والحرف اليدوية أو الظهور السابق للبرجوازيات، فالمجتمع المدني يبدو أنه كان مساهماً بالقدر نفسه في التطورات البرجوازية التي اشتق منها. وسمح تقويض

النظام الإقطاعي خلال التطورات المسبقة للمنظمات بالمساعدة الذاتية في القرى والمدن التي ساعدت بدورها على فتح الطريق أمام النمط البرجوازي للإنتاج". كما يعتقد أن المجتمع المدني لعب دوراً مهماً في الأحداث التي أدت إلى تقويض النظام الإقطاعي، فالمجتمع المدني برأيه لم يكن مجرد "شكل" صنعت من خلاله البرجوازية تاريخها، لكنه يرى أنه كان شرطاً ضرورياً لذلك التاريخ. فقد كان باعثاً على تطوير عادات الاستقلال، وإلى التراكم "والاحتفاظ" بالفائض اللازم لوصول البرجوازيات (Gouldner, 1980).

يتبين لنا أن غولدنر قام بالعودة إلى ماركس وإنجلز من أجل أن يثبت وجهة نظره في أن الرأسمالية مرتبطة بالمجتمع المدني، وأن المجتمع المدني كان شرطاً ضرورياً للبرجوازية في تلك المرحلة من التاريخ. ونعتقد أن غولدنر استخدم المجتمع المدني كي يثبت صحة نظره هذه من خلال العودة إلى كتابات ماركس وإنجلز، ويناقش: "كلما قلل ماركس من قيمة المجتمع المدني صاغ اشتراكية دون وقاية، فالاشتراكية التي تصعد إلى السلطة يمكن أن تأخذ فقط شكل المركزية" (Gouldner, 1980).

استخدم مفهوم المجتمع المدني أيضاً كتّاب اليسار لخدمة أهدافهم، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ولم ينحصر استخدامه فقط على الكتّاب من معسكر اليمين أو المؤمنين بالسوق الحرة، وتشير ألين ماكسينزوود إلى ما قام به كتّاب اليسار من استخدام المجتمع المدني ليصبح "شعاراً" متعدد الاستخدامات من خلال قولها: "على الرغم من تنوع الاتجاهات النظرية الحالية لدى اليسار وطرقهم المتباينة في التحليل المفاهيمي للرأسمالية، فإنهم يشتركون غالباً في واحد من المفاهيم المعدة للاستعمال على نحو خاص: "المجتمع المدني". وقد أصبحت هذه الفكرة متعددة الأوجه، بعد تاريخ طويل ومتعرّج إلى حد ما، وبعد سلسلة من المعالم الفارقة في أعمال هيجل وماركس وغرامشي، شعاراً متعدد الأغراض بالنسبة لليسار، يحتضن سلسلة

واسعة من الطموحات التحريرية، بالإضافة إلى – وهذا ما يجب أن يقال– طائفة كاملة من التبريرات للتراجع السياسي. ومهما يكن الطابع البنّاء لاستخدام مفهوم "المجتمع المدني" في الدفاع عن حريات البشر ضد اضطهاد الدولة، وفي تعيين مساحة للممارسات، والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية، التي أهملت من اليسار الماركسي "القديم"، فإن هذا المفهوم معرض الآن لخطر أن يصبح ذريعة لتبرير الرأسمالية" (مكسينزوود، ١٩٩٧: ١٤).

يتضح من خلال ما قالته ماكسينزوود "الكاتبة اليسارية" أنها تقرّ بأن مفهوم المجتمع المدني استخدمه كتّاب اليسار لتحقيق أغراض متعددة بالنسبة إليهم، ومن بين استخداماتهم للمفهوم الدفاع عن حريات البشر ضد اضطهاد الدولة، لكنها في الوقت نفسه ترى أنه الآن معرض لخطر أن يصبح ذريعة لتبرير الرأسمالية.

هناك من يعتقد أن المجتمع المدني استخدمه بعض الكتّاب، وبخاصة كتّاب اليسار بعد انهيار الدول الشيوعية كي يبنوا بديلاً عن الشيوعية والرأسمالية، لاعتقادهم أنه يمكن أن يكون البديل، ولأنهم يعتقدون أنه يشير إلى مرحلة من الحرية والديمقراطية والعدالة. فسيفيريان بروين يعتقد أنه وعلى الرغم من أن فكرة المجتمع المدني بدأت بالفلاسفة قبل قرون، فإن هذه الفكرة الكلاسيكية اليوم أصبحت مترجمة في موضة جديدة حول العالم، وأن المدافعين عن المجتمع المدني في الدول الشيوعية المنهارة قاومت الفكرة خارج رماد الشيوعية. ويرى أن المدافعين عن المجتمع المدني في الدول الشيوعية أرادوا بناء بديل عن الشيوعية والرأسمالية، لافتين النظر إلى أن المجتمع المدني يمكن أن يشير إلى مرحلة متقدّمة من الحرية، والديمقراطية، والعدالة. ويقول إن هؤلاء لديهم تعريف جديد لهذا المفهوم تطلّب طريقة تفكير مختلفة حول الاقتصاد، حيث يرى أن التفسيرات الجديدة له بدأت تظهر في العديد من البلدان، عبر اتجاهات سياسية واسعة، وأظهر زعماء وطنيون اهتماماً به، لَكنهم لم يتفقوا على معناه (Bruyn, 2000:3).

مما سبق، نجد أن كتّاب اليمين واليسار استخدموا مفهوم المجتمع المدني كي يحققوا أهدافاً خاصة بهم، وغالباً ما تتعلق برؤيتهم حول الرأسمالية أو الاشتراكية؛ سواء بالدفاع عن ارتباطه بالرأسمالية أو اعتباره بديلاً عن الاشتراكية، لكنهم وفيما اعتبروه بما ينبغي عليه أن يكون المجتمع المدني قرروا ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم، من أجل تحقيق أهدافهم، ولم يكونوا يصفون نوعاً من التركيب المجتمعي.

من خلال ما عرضنا، يتبين لنا أن هناك خلافاً بين الكتّاب والمفكرين حول دور الدولة والاقتصاد في المجتمع المدني من حيث اعتباره سلبياً أم إيجابيا، وما نتج عن هذا الخلاف من جدل حول التمييز أم عدم التمييز بين الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني، واعتبار المؤسسات الاقتصادية جزءاً من مكوناته أم لا، الأمر الذي أدى إلى زيادة الجدل حول مفهوم المجتمع المدني وزيادة فوضى معانيه. وعلى ما يبدو، فإن تعدد "مشاريع" وأهداف الكتّاب التي أرادوا تحقيقها باستخدام مفهوم المجتمع المدني، كانت السبب الكامن وراء جدلهم. والكتّاب فيما كانوا يختلفون حوله كانوا يتخذون قراراً معيارياً منهم، ولم يستندوا إلى عملية وصفية.

الفصل الثاني

توظيف المجتمع المدني لخدمة مشاريع "عولمية" و "عالمية"

الفصل الثاني

توظيف المجتمع المدني لخدمة مشاريع "عولمية" و "عالمية"

مقدمة

يزيد في غموض مصطلح المجتمع المدني وتشعب الجدل حوله، توظيفه في "مشاريع" مختلفة؛ سواء أكانت تقوم بها الحكومات أم الكتّاب. وإذا كان الاختلاف حوله غالباً ما يكون بين الكتّاب لخدمة "مشاريع" على مستوى محلي لا يتعدى حدود دولهم، فإن هذا التوظيف لم يعد يقتصر على المستوى المحلي أو الوطني، وإنما تعداه إلى مستوى عالمي. وبدأنا نلمس هذا التوظيف العالمي للمفهوم بعد أن راج مؤخراً وبشكل كبير استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي" (Global Civil Society (GSC))، وظهور هذا المصطلح أدى ببعض الكتّاب إلى التمييز بين مستويات المجتمع المدني على صعيد وطني وصعيد عالمي، حيث بتنا نلحظ من يميّز بين مصطلح "المجتمع المدني الوطني" (National Civil Society) وبين مصطلح "المجتمع المدني العالمي" (Breitmeier & Rittberger, 2000:132). وبذلك، استخدم المفهوم لخدمة أهداف أو "مشاريع" من نوع جديد على مستوى العالم؛ أي خارج حدود الدول، ولم يعد استخدامه يقتصر داخل حدودها.

أدى ظهور مصطلح "المجتمع المدني العالمي" كذلك إلى رفض بعض الكتّاب لهذا المصطلح، وفضلوا استخدام مصطلحات أخرى، فظهرت مصطلحات مقابلة لمصطلح المجتمع المدني العالمي، مثل مصطلح "المجتمع المدني العابر" (Transnational Civil Society (TCS))، أو مصطلح "المجتمع المدني الدولي" (International Civil Society (ICS)). وتعدد المصطلحات المستخدمة قاد إلى خلاف بينهم حول هذه المصطلحات واستخداماتها، الأمر الذي تسبب في زيادة فوضى معاني مفهوم المجتمع المدني وفوضى في مصطلحاته. وتشعب جدل الكتّاب حول مفهوم "المجتمع المدني العالمي" في أكثر من مجال، فإضافة إلى اختلافهم حول المصطلحات المستخدمة والمقابلة لمصطلح "المجتمع المدني العالمي"، اختلفوا حول تعريفاته ودوره وظهوره، كما اختلفوا على حقيقة وجوده الذي تراوح بين من يشكك فيه وبين من يقره، وارتبط اختلافهم حول حقيقة وجوده غالباً بعلاقته بالدولة والحكم المحلي.

تشعب الجدل على هذا النحو يؤدي إلى تشتيت القارئ بشكل كبير، بحيث يلتبس عليه الفهم، وبذلك يصبح هذا المصطلح بالنسبة إليه غامضاً ومبهماً. وحتى نساهم في إزالة هذا اللبس والغموض، سنعمل خلال هذا الفصل على توضيح الأمور الجدلية بين الكتّاب المتعلقة بهذا المصطلح، لكن دون أن ننحاز إلى رأي معين، ودون أن نحاول الخوض في تفصيلاته المتشعبة والكثيرة. ومن بعد ذلك سنعمل على توضيح كيف يؤدي اختلاف أهداف الكتّاب أو المشاريع التي يسعون إلى تحقيقها باستخدامه إلى زيادة اختلافهم حوله وزيادة فوضى معانيه.

الجدل حول المصطلحات المستخدمة لتقابل مصطلح "المجتمع المدني العالمي"

يوجد جدل يثار بين الكتّاب على المصطلحات التي يفضل كل منهم استخدامها بشكل مقابل لمصطلح "المجتمع المدني العالمي" (GCS)، مثل (TCS)، و(ICS)، ويحاول بعضهم تبرير سبب اختيارهم لمصطلح دون غيرهم، لكنهم يختلفون في الأسباب التي يقدمونها لتبرير

اختيارهم مصطلح دون غيره من المصطلحات، وسنوضح ذلك من خلال بعض الأمثلة.

يفضل رونني لبسكوتز (Ronnie D Lipschutz) استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي" على غيره من المصطلحات، ويبرر سبب اختياره له دون غيره حسب تفسيره لأسباب ثلاثة: أولاً، المصطلح يوفر نوعاً مريحاً من الاختزال. ثانياً، يؤكد أن أساس هذا القطاع في العمليات المجتمعية كونها معارضة لمركزية الدولة. ثالثاً، إنه يقترح شكلاً من أشكال العمل الاجتماعي إلى حد ما يجعله موازياً لنظرية "الهوليزم" (holism)،[٤] حيث يغرم أحد ما في بعض النماذج البيئية دون اقتراح تجزئة الأرض التي يتميز بها كثير من التحليلات البيئية (Lipschutz with Mayer, 1996:1). بينما تفضل آن فلوريني (Ann M. Florini) وبي جي سيمونس (P.J. Simmons) استخدام مصطلح "المجتمع المدني العابر"، وسبب استخدامها لهذا المصطلح كما تقول: "نستخدم مصطلح المجتمع المدني العابر على غيره من المصطلحات الأخرى المسموعة كثيراً مثل المجتمع المدني العالمي للتأكيد على طبيعته العابرة الحدود، وللتأكيد على الحقيقة بأنّه نادراً ما تكون هذه الروابط عالمية حقاً، بمعنى أن تشمل مجموعات وأفراداً من كُلّ جزء من العالم. إنّ الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب الصحراء الكُبرى بشكل خاص، غير ممثلين في الائتلافات غير الحكومية العالمية، ما عدا تلك التي تُخاطب المخاوف الإقليمية والتنموية" (Florini & Simmons, 2000:7). ونلمس أيضاً أن فرانك ستشوارتز (Frank Schwartz) يفضل استخدام مصطلح "المجتمع المدني العابر"، وذلك من خلال قوله: "نحن مرتاحون أكثر بكثير مع استخدام مفهوم المجتمع المدني العابر على أنه ساحة كفاح، أو منطقة للكفاح المتنافس عليها" (Schwartz, 2003:39).

أحياناً، يتم استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي" ومصطلح "المجتمع المدني العابر" بالتبادل، حيث يرى أندرس سربين (Andres Serbin):

"في أمريكا اللاتينية، والكاريبي، وجهة النظر المتشككة حول غياب مجتمع مدني عالمي، تم تكذيبها بتشكيل شبكات قوية في السنوات الأخيرة لوكالات المجتمع المدني التي تجاوزت الحدود المحلية. لكن مع ذلك، مصطلح المجتمع المدني العالمي والمجتمع المدني العابر كان يتم استخدامها بالتبادل". مع ذلك فإن سربين يجد مصطلح "المجتمع المدني العالمي" مضللاً، لذلك نجده يستخدم مصطلح "المجتمع المدني العابر". ويعلل سبب هذا الاستخدام بقوله: "من وجهة نظري المجتمع المدني العابر مفهوم مفيد أكثر، لأنه يمكن أن يتم فهمه بسهولة على أنه تأطير الأعمال المختلفة على مستويات مختلفة، التي هي: المستوى المحلي، المستوى الإقليمي الفرعي، المستوى الإقليمي، المستوى العالمي" (Serbin, 2003:116).

إذا كان هناك من يستخدم مصطلح (GCS)، وهناك من يستخدم مصطلح (TCS)، فإن هناك من يستخدم مصطلح "المجتمع المدني الدولي" (ICS)، من هؤلاء دوريس باس (Doris E. Buss) التي تقول: "أنا متشككة حول وجود مجتمع مدني دولي. على أي حال، سأستخدم هذا التعبير، جزئياً، لتحدّي مفهوم المجتمع المضمن فقط ضمن الدولة القومية. ارتفاع الحركات الاجتماعية وشبكات الدفاع العالمية، واشتراكها كمنظمات غير حكومية في عمليات الأُمم المتحدة، أدّيا إلى تشكيل المجتمع المدني الذي أصبح يشكل جزءاً مهماً من القانون الدولي وصنع القرار. سأستخدم بحذر تعبير المجتمع المدني الدولي للإشارة إلى هذه الظاهرة" (Buss, 2004:74). أما باترسون (Peterson) الذي يفضل استخدام مصطلح "المجتمع المدني الدولي" بدلاً من "المجتمع المدني العالمي"، فيستخدم هذا المصطلح ليؤكد على أن "البلدان والحدود الوطنية تبقى حقيقة" (Rittberger et al., 1999:133).

على الرغم من استخدام بعض الكتّاب لمصطلح "المجتمع المدني الدولي"، يُعتقد أن مصطلحي (GCS) و(TCS) راج استخدامهما بشكل أكثر من مصطلح (ICS)، حيث يعتبر أكيرا إيراي (Akira Iriye) أن مصطلحي

المجتمع المدني العالمي والمجتمع المدني العابر كسبا شعبية، وأن مثل هذه المصطلحات، يقترح وجود جالية عالمية، بحيث لا يستبدل العالم المتألف من الأمم المستقلة. ويرى أن المنظمات الدولية قد يتم النظر إليها على أنها واحدة من بين العديد من مكونات المجتمع المدني العالمي، وواحدة من العديد من القوات التي ربطت الأجزاء المختلفة من العالم. وأن هذه القوات، في هذا المعنى، المسمّاة "العالمية"، أَو حتى "الإنسانية"، أكثر صحة من المسماة "الدولية". فالتاريخ الوطني، كما يرى، وُجد فقط منذ القرن السابع عشر، لكنه يعتقد بالمقابل أن التاريخ العالمي كانَ لديه حياة أطول، وتاريخ إنساني أطول وموحد. فحسب اعتقاده، فإن المصطلحات مثل "المجتمع المدني الدولي" و"المجتمع المدني العالمي" و"المجتمع المدني العابر" تصف "ساحة عالمية يجيء فيها الأفراد والمنظمات، ما عدا الدول ذات السيادة، سوية لتعمل في النشاطات، بعيدة عن تلك التي تتابعها الحكومات الوطنية" (Iriye, 2002:7).

يوجد من حاول تفسير سبب تفضيل بعض الكتّاب استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي" أو مصطلح "المجتمع المدني العابر"، ومن هؤلاء الكاتبة آنا كارين ليندبلوم (Anna-Karin Lindblom) التي وجدت أن "المجتمع المدني العابر" يزداد شيوعاً في الكتابات الأكاديمية، حيث تعتقد أن هذا التعبير يؤكد التشرذم والصراع الداخلي للحركات الاجتماعية الدولية، بينما ترى أن كُتّاباً آخرين يفضلون استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي" كي يعبروا عن تفاؤلهم وإيمانهم في القيم المشتركة عالمياً (Lindblom, 2005:17).

إذن، يتضح وجود خلاف بين الكتّاب حول المصطلح الذي يفضلون استخدامه؛ سواء أكان "المجتمع المدني العالمي" أم "المجتمع المدني العابر" أم "المجتمع المدني الدولي". فالفريق الأول من الكتّاب الذين يفضلون استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي" غالباً ما يكونون أكثر تفاؤلاً في نظرتهم للمجتمع المدني العالمي ودوره وسعة انتشاره ومدى تأثيره من نظرة الفريق الثاني من الكتّاب الذين يفضلون استخدام

مصطلح "المجتمع المدني العابر"، حيث غالباً ما توجد بعض الشكوك التي تساور الفريق الثاني حول قوة تأثير "المجتمع المدني العابر"، وسعة انتشاره ودوره، على الرغم من أنهم أحياناً لا يخفون آمالهم التي يرجون أن يحققها في أن يكون أكثر تأثيراً وأكثر سعة وانتشاراً. أما مصطلح "المجتمع المدني الدولي"، فنادراً ما يتم استخدامه، لذلك يكون اهتمام الكتّاب غالباً منصباً على دراسة المصطلحين المجتمع المدني العالمي والعابر أكثر من مصطلح المجتمع المدني الدولي الأقل شيوعاً. واختلافهم حول المصطلح الذي يفضلونه تسبب في زيادة الفوضى في مصطلحات المجتمع المدني المستخدمة.

إن كان يوجد من بين الكتّاب من يبرر سبب اختياره لاستخدامه مصطلحاً معيناً دون غيره، يوجد كذلك من لا يبرر ذلك الأمر الذي يزيد من فوضى المصطلحات المستخدمة. وفي جميع الأحوال، فإن تقديم مبرر، أو حجة، أو سبب يفسر فيها الكاتب لماذا استخدم مصطلحاً معيناً دون غيره، يبقى أفضل من عدم تقديم حجة أو مبرر؛ لأن ذلك من شأنه توضيح السبب للقارئ، وأن لا يترك له أن يتكهن لماذا اختار مصطلحاً دون غيره، وهذا الأمر قد يحد من الفوضى الحاصلة في استخدام المصطلحات.

لا يقتصر اختلاف الكتّاب عند المصطلح الذي يفضلون استخدامه، وإنما يمتد إلى اختلافهم حول تعريف المجتمع المدني العالمي، أو ما يقابله من المصطلحات التي أشرنا إليها، وهو ما سنحاول أن نوضحه.

الجدل حول تعريف "المجتمع المدني العالمي" وما يقابله من مصطلحات

يوجد جدل حول تعريف مفهوم "المجتمع المدني العالمي" أو ما يقابله من مصطلحات، وهو ما يزيد من الفوضى حول المفهوم، ولن نعمل على رصد جميع التعريفات التي يستخدمها الكتّاب، والتي قد تصل أحياناً إلى أن يستخدم كل كاتب تعريفاً خاصاً به، لكننا سنعمل على توضيح عدم اتفاقهم على التعريف من خلال ما سنورده من بعض الأمثلة.

وعلى الرغم من أن هناك عدداً من الكتّاب قد يستخدمون مصطلح "المجتمع المدني العالمي" نفسه، فإنهم لا يتفقون على تعريف موحد لهذا المصطلح، فعلى سبيل المثال يعرّف روبرت أوبرين (Robert O'Brien) المجتمع المدني العالمي بأنه: "مجال أو فضاء، حيث يحاول خلاله الممثلون المدنيون التأثير على الطريقة التي يعيش فيها الناس حياتهم في أنحاء العالم". أما أندرو هوريل (Andrew Hurrell)، فإن هذا المصطلح بالنسبة إليه يشير إلى "تلك المجموعات الوسيطة والمُنظَّمة الذاتية التي تكون مستقلة نسبياً عن كل من السلطات العامّة والممثلين الاقتصاديين الخاصّين: التي تعمل عبر حدود الدول" (Hurrell, 2005:42). وبالنسبة لريتشارد فالك (Richard Falk)، فإن هذا المصطلح يشير إلى: "ميدان العمل والفكر المنشغل بالمبادرات الفردية والجماعية للمواطن ذات الصفات الطوعية غير الربحية في داخل الدول وخارجها" (Falk, 2003:285). وحسب كل من دبرا جونسون (Debra Johnson) وكولن تورنر (Colin Turner)، فإن المجتمع المدني العالمي بالنسبة إليهما يشير إلى: "التشكيلة الواسعة من المنظمات غير الحكومية العاملة عبر الحدود" (Johnson & Turner, 2003:61). فيما يرى كينت ألبرت جونز (Kent Albert Jones) أن هذا المصطلح يمثل: "مجموعة من المجموعات المتصلة عالمياً بمصلحة عامة، مثل النوعية البيئية، وشروط العمل، وحقوق الإنسان، أو (أقل وضوحاً) المنافع الاقتصادية المربوطة بتوسيع التجارة، سواء أكانت أم لم تكن مُنظَّمة عالمية أم مجموعة ذات مصلحة سياسية" (Jones, 2004:169). ويوجد من يعتقد أن هذا المصطلح تم تعريفه بأنه جزء من العولمة (Jacobson & Jang, 2003:56). أما بالنسبة لباول ويبنر (Paul Wapner)، فهو يعتقد أنه يمثل الحقل الذي يُؤدّي العديد من الوظائف (Wapner, 2004:262).

يوجد بعض الكتّاب من حاول أن يجمع بين أكثر من تعريف في تعريف واحد، ونذكر مثالاً على ذلك ما قاله السيد محمد سعيد عن تعريفه للمجتمع المدني العالمي: "إننا نعرف المصطلح كفضاء أو حقل للنشاطية

أو الكفاحية المنطلقة من الإيمان بقيم عالمية وبوحدة المصير البشري على الأقل بالنسبة لموضوعات أو قضايا حاسمة مثل السلام والعدالة والتنمية والبيئة وحقوق الإنسان. ويمكن النظر إليه أيضاً باعتباره هذا النسيج من الروابط الكفاحية التي تنشأ على قاعدة الإيمان بالمساواة والمسؤولية المشتركة، والحاجة إلى علاقات عالمية لا تقوم على التسلط أو القوة والامتياز. وقد نركز على تعريف يتمحور حول الفاعلين في المجتمع المدني العالمي، وهم هؤلاء الذين يمدون نشاطهم في الدفاع عن قيم مدنية إلى الساحة العالمية، ويشملون الجمعيات والروابط والنقابات والهيئات المهنية والمجالس النيابية والمنتديات الفكرية والشبكات الاتصالية والهيئات الدينية، بغض النظر عما إذا كانت صلاحياتها قومية ذات امتداد عالمي أو عالمية بالأصل، هذا فضلاً عن الجمهور العام المؤمن بهذه القيم والمرتبط بتلك التجمعات" (سعيد، ٢٠٠٤).

لا يقتصر اختلاف الكتّاب على تعريف "المجتمع المدني العالمي" فحسب، وإنما يختلفون أيضاً حول تعريف "المجتمع المدني العابر"، فيوجد منهم من يعتبر أنه يشير "إلى تلك الجماعات الوسيطة والمنظمة ذاتياً؛ التي تكون مستقلة نسبياً عن كل من السلطات الحكومية والعوامل الاقتصادية الخاصة؛ والتي تكون قادرة على القيام بعمل جماعي من أجل تحقيق مصالحها وقيمها؛ والتي تعمل عبر حدود الدول" (Hurrell, 2002:146). فيما يوجد من يعرّفه بأنه "أشخاص، ومجموعات، ومنظمات في مختلف الدول يتفاعلون بكل معنى عبر ساحات سياسية متنوعة خلال مجالات مكثفة من التفاعل للتعبير عن المصالح الديمقراطية" (Faist, 2000:324). وبالنسبة لكل من فلوريني (Ann M. Florini) وسيمونز (P.J. Simmons)، فإن تعريفه يجيء في ثلاثة أجزاء. أولاً، مثل كُلّ مجتمع مدني، يَتضمّنُ فقط المجموعات التي لا تكون حكومية أو الكيانات الخاصة الساعية إلى الربح. ثانياً، إنه عابر؛ أي أنه، يشمل ترابطاً عبر الحدود الوطنية. ثالثاً، يأخذ أشكالاً متنوعة، أحياناً يأخذ شكل منظمة غير حكومية بمفردها مع الأعضاء الأفراد في دولة ما، أو الموجودة في بلدان عدّة، كما في حالة منظمة الشفافية الدولية (Florini & Simon, 2000:7).

لا يختلف الأمر بالنسبة لخلافهم أيضاً حول مصطلح "المجتمع المدني الدولي"، فقد عرّفه علماء العلاقات الدولية بأنه: "مجال للمؤسسات الدولية، ويشمل ذلك، المعايير غير الرسمية وممارسات المسؤولين الحكوميين والمواطنين الخاصّين العاملين عبر حدود الدول؛ الأنظمة الدولية التي خلقت بواسطة الاتفاقات الواضحة بين الدول؛ المنظمات غير الحكومية الدولية؛ وكالات دولية رسمية" (Mundy & Murphy, 2001:223). وحسبما يرى كل من ريتبيرغ (Rittberger) وشيرد (Shrad) وستشوارتز (Schwartz)، فإن مفهوم المجتمع المدني الدولي يشير إلى "المجتمعات المدنية الوطنية المتصلة" (Rittberger et al., 1999:133).

سبب عدم اتفاق الكتّاب على تعريف موحد لمفهوم المجتمع المدني العالمي أو العابر أو الدولي هو اختلاف أهدافهم ومشاريعهم التي يسعون إلى تحقيقها باستخدام المفهوم. فعلى سبيل المثال من يعرّفه بأنه: "مجموعة من المجموعات المتصلة عالمياً بمصلحة عامة، مثل النوعية البيئية، وشروط العمل، وحقوق الإنسان، أَو (أقل وضوحاً) المنافع الاقتصادية المرتبطة بتوسيع التجارة، سواء أكانت أم لم تكن مُنظَّمة عالمية أَو مجموعة ذات مصلحة سياسية"، تختلف أهدافه عمن يعرّفه بأنه: "مجال أَو فضاء يحاول خلاله الممثلون المدنيون التأثير على الطريقة التي يعيش فيها الناس حياتهم في أنحاء العالم". فالأول استخدم تعريفاً لخدمة أهدافه بالدفاع عن المصالح العامة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة، أما الثاني فله أهداف أخرى متعلقة بتغيير نمط حياة الناس، لذلك جاء تعريفه منسجماً مع أهدافه التي يريد أن يحققها باستخدام المفهوم.

كذلك بالضرورة ستختلف أهداف من يعرّف المفهوم بأنه: "التشكيلة الواسعة من المنظمات غير الحكومية العاملة عبر الحدود"، عمن يعرّفه بأنه: "عبارة عن أشخاص، ومجموعات، ومنظمات في مختلف الدول تتفاعل بكل معنى عبر ساحات سياسية متنوعة خلال مجالات مكثفة من التفاعل للتعبير عن المصالح الديمقراطية". فيتضح أن التعريف الأول

يقتصر فقط على المنظمات غير الحكومية، بينما يتضح في التعريف الثاني بأنه يشتمل على الأشخاص والمجموعات والمنظمات في مختلف الدول؛ أي أنه أوسع وأشمل من التعريف الأول، فمن يرى أن المجتمع المدني العالمي ينبغي أن يضم جميع الأشخاص والمجموعات والمنظمات بالضرورة، تختلف أهدافه عمن يرى أنه يقتصر فقط على المنظمات غير الحكومية العابرة، فالمنظمات غير الحكومية غالباً ما تسير وفق أجندات سياساتية لدول أو منظمات دولية كما سنوضح لاحقاً في هذا الكتاب.

من خلال الأمثلة التي عرضناها، يتبين لنا أنه لا يوجد اتفاق موحد بين الكتّاب على تعريف المجتمع المدني العالمي أو العابر أو الدولي، وهذا يزيد من فوضى معاني المفهوم. وقد يصعب أن نحصر جميع التعريفات، وأن نتتبع جميع الأهداف التي يرغب في أن يحققها كل كاتب من توظيفه للمفهوم، ولكننا حاولنا أن نعطي بعض الأمثلة لتوضح هذا التوظيف، الذي يؤدي إلى هذه الفوضى في معانيه. وقد يكون تعدد استخداماته وتوظيفها لتحقيق أهداف و"مشاريع" ومصالح مختلفة يسعى أن يحققها كل كاتب، هو ما دعا بباول وابنر (Paul Wapner) أن يعرّف المفهوم بأنه: "يمثل الحقل الذي يُؤدّي العديد من الوظائف"، حيث يختلف الكتّاب في رؤيتهم للوظائف أو الأدوار التي يؤديها المفهوم كما سنوضح لاحقاً، ولكننا قبل ذلك سنعمل على توضيح الجدل بينهم حول ظهور المجتمع المدني العالمي أو العابر أو الدولي.

الجدل حول ظهور المجتمع المدني العالمي وما يقابله من مصطلحات

بالإضافة إلى اختلاف الكتّاب حول تعريف "المجتمع المدني العالمي" أو ما يقابله من مصطلحات، فإنهم يختلفون كذلك حول نظرتهم لظهوره، والأسباب التي أدت إلى نموه، وسنستعرض بعضاً من الأمثلة التي تبين ذلك.

يوجد من الكتّاب من يربط بين ظهور المجتمع المدني العالمي وبروز ظاهرة العولمة، لكن حتى أولئك الذين يربطون بين ظهوره مع ظاهرة العولمة، فإنهم يختلفون في كيفية هذا الربط، فهناك من يعتقد أن ظهوره

ارتبط مع بروز المظاهر السلبية للعولمة، التي أدت إلى عدم المساواة بين الدول والمجتمعات، لاسيما الاقتصادية منها، حيث يعتقد هذا الرأي أن ظهور المجتمع المدني العالمي كان لمناهضة تلك المظاهر، فيما يعتقد بعضهم الآخر أن ظهوره ارتبط مع بروز الظواهر الإيجابية من العولمة، التي يعتقدون أنها ساهمت في انتشار التكنولوجيا وثورة الاتصالات، وهذا الرأي يرى أن العولمة ساهمت في ظهوره وفي انتشاره، حيث يعتقد أن تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصالات والمعلومات أسهم في شيوع تعبير القرية الكونية، ما أسهم بدوره في الحديث عن مجتمع مدني عالمي. فعلى سبيل المثال، تقول ليندا هاراسم (Linda M. Harasim) إن هوارد فريدريك (Howard Frederick) قدم حالة نشوء المجتمع المدني العالمي التي تسارعت بسبب لامركزية تكنولوجيا الاتصالات؛ مثل شبكات الكمبيوتر، حيث أن المجتمع المدني العالمي الذي تمثله الحركة غير الحكومية تشكل الآن قوة في العلاقات الدولية من أجل تحقيق السلام وحقوق الإنسان والحركة البيئية (Harasim, 1993:13). فيما يعتقد ميشيل إدواردز (Michael Edwards) أن هذا المصطلح راج خلال السنوات القليلة الماضية، وبخاصة منذ انتشار مظاهرات ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل (Seattle) العام ١٩٩٩ (Edwards, 2001:2). وبالنسبة لوابنر، فهو يعتقد أن العديد من الحركات، بما فيها الحركات البيئية وحقوق الإنسان، يتم تنظيمها وعلى نحو متزايد عبر الحدود الوطنية. ويرى أن الأشكال العابرة للمنظمة، أصبحت مفهومة على نحو متزايد في المستوى الوطني، ويقول، في هذا المعنى، إن المنظمة العابرة جاءت استجابة للعولمة.

أما صالح ياسر، كما يناقش كاظم المقدادي، فيعتقد أن مفهوم "المجتمع المدني العالمي" بدأ في الظهور في السنوات الأخيرة، في سياق طائفة من الأوضاع والتحولات العالمية على الصعيدين السياسي والفكري، ضمن مرحلة جديدة شهدت بروز مَعلمين أساسيين، هما: انهيار نظام القطبية الثنائية، وبروز ظاهرة العولمة، وما طرحته وتطرحه من تحديات واستحقاقات تطول المجتمع. فالكاتب صالح ياسر يركز

على مقاربة المفهوم، حيث تقوم المقاربة الأولى على أساس النظر إلى "المجتمع المدني العالمي" باعتباره جزءاً من تجليات مشروع العولمة، وباعتباره مستوى مواكباً للمستوى الاقتصادي لهذه الظاهرة. وتقوم المقاربة الثانية، وهي مناقضة للأولى، على النظر لهذا المجتمع باعتباره جزءاً من عملية أوسع، هي النضال المشترك من أجل العدالة الدولية والسلام العالمي. ويفرز أبرز علامات المجتمع المدني العالمي، والعناصر الأساسية التي جعلت ولادته ممكنة (المقدادي، ٢٠٠٦). فيما يرى مارتن شاو (Martin Shaw) أنه يمكن الحديث عن المجتمع المدني العالمي استناداً إلى ظهور العولمة الاقتصادية والثقافية. كما يعتقد أنه جاء إلى الوجود في علاقة متبادلة مع نظام الدولة، ويرى أنه يمكن أن يفهم بصورة أفضل من ناحية العلاقة المتناقضة مع النظام الدولي (Shaw, 1997:34). أما بالنسبة لكل من رونالد روبرتسون (Roland Robertson) وكاثلين وايت (Kathleen E. White) فهما يعتقدان أن الحاجة للمجتمع المدني العالمي تطوّرت بالتتابع وبالسرعة مع مجال العولمة (Robertson & White, 2003:28).

لا يربط جميع الكتّاب بين العولمة مع ظهور المجتمع المدني العالمي أو العابر. فهناك عدد منهم، وعلى الرغم من أنهم يقرون بأن التكنولوجيا قد لعبت دوراً في انتشار المجتمع المدني العالمي أو العابر، فإنهم وجدوا أن تقنية المعلومات هي مجرد جزء من قصة ظهور هذا المصطلح فقط وليست القصة الكاملة لظهوره. ومن هؤلاء فلوريني (Florini) التي ترى أن تقنية المعلومات زودت المجتمع المدني العابر بوسائل جديدة قوية لتنظيم نفسه، كما حدث في حالة الألغام الأرضية، لإيصال رسالته، وتعتقد أن العملية بدأت بالحركات الاجتماعية الغربية في الستينيات، التي تم بثها عبر التلفزيون. لكنها تعتقد أن تقنية المعلومات فقط جزء من القصة؛ فهي ترى أن العنصر الرئيسي الآخر الذي ساعد على ظهور المجتمع المدني العابر، هو التوفر المتزايد للأهداف التي يمكن أن تلتف حولها الائتلافات العالمية. وترى أنه مثلما نشأت المجتمعات المدنية الوطنية جزئياً بسبب البناء التحتي المزودة من الدول القومية، وجزئياً كرد فعل على نشاطات

الدول، فقد استفاد المجتمع المدني العالمي من تطوير الأجسام الدولية مثل الأمم المتحدة ووكالاتها. وتضيف أن سلسلة مؤتمرات الأمم المتّحدة حول القضايا العالمية التي بدأت في السبعينيات، عُنيت أولاً بأن تجمع الحكومات سوية كي تأخذ في عين الاعتبار كيف تتعامل مع كل شيء من الإسكان إلى السكان إلى الغذاء إلى البيئة، لكنها ترى أنه اتضح، أن الدور الأكثر أهمية للمؤتمرات أنها زودت نقطة مركزية يمكن أن يجتمع حولها المجتمع المدني العالمي. فبرأيها، ظهرت المجموعات غير الحكومية كقوة في مؤتمر الأمم المتّحدة العام ١٩٧٢ حول البيئة البشرية، مع تفوق عدد المنظمات غير الحكومية المعتمدة على عدد الوفود الحكومية بنسبة اثنين إلى واحد. وتقول إنه على مدار الخمس وعشرين سنة التالية، استضافت الأمم المتّحدة أكثر العديد من المؤتمرات حول كل شيء من الغذاء إلى السكان إلى دور النساء (Florini, 2003:135-136).

أما في كتابها **القوة الثالثة**، فترى فلوريني أن المجتمع المدني العابر ليس ظاهرة حديثة جداً، وإنما تعتقد أن جذوره تعود إلى الحركات الدينية والتبشيرية منذ قرون طويلة، وفي العصر الحديث. كما تعتقد أن حركات مناهضة العبودية كانت أهم تطبيقات المجتمع المدني العابر، وحسب رأيها، فإن هذه الحركات نجحت في إقناع الحكومة البريطانية والفرنسية باتخاذ تدابير إجرائية لمنع تجارة العبيد، مثل مراقبة النقل البحري. كما تعتقد أن منظمة الصليب الأحمر قامت أيضاً في أوائل القرن العشرين، وكذلك قامت جمعية القانون الدولي العام ١٨٧٣، لكنها ترى أن تزايد ظهور منظمات المجتمع المدني وإنشائها جاء في القرن العشرين، حيث يوجد اليوم في اتحاد الجمعيات الدولية أكثر من خمسة عشر ألف منظمة دولية غير حكومية. فيما يعتقد السيد محمد سعيد أن "المجتمع المدني العالمي ولد من رحم النشاطية والثقافة المدنية القومية، ثم أخذ يمد هذه النشاطية على مستوى عالمي أو كمستوى نضالي عالمي يشتق طاقته وعناصره البشرية من مختلف القوميات، وينظم عمله عبر روابط واتحادات عالمية أو متعددة الجنسيات أو عبر تقنيات الحركة الاجتماعية" (سعيد، ٢٠٠٤).

هناك عدد من الكتاب يربط بين نمو المجتمع المدني العالمي وبين حقوق الإنسان والديمقراطية، كما هو الأمر بالنسبة لريتشارد فالك (Richard A Falk)، فهو يعتقد أن نمو المجتمع المدني العالمي كان يستند إلى نشاط حقوق الإنسان، الذي نشأ في الديمقراطيات الغربية وانتشر بشكل تدريجي إلى جميع أجزاء العالم. فحسبما يرى، فإنه بالتطلع تالياً في هذا القرن، يبدو أنه من الآمن التوقّع أن حقوق الإنسان ستواصل تزويد بؤرة للطاقة المعيارية ضمن مجتمع مدني عالمي، في نظام الأُمم المتحدة، وفي السياسة الخارجية لقيادة الدول (Falk, 2000:55). فيما يوجد من يربط ظهور المجتمع المدني العالمي مع ظهور المؤسسات المتوسطة مثل المنظمات غير الحكومية، كما فعلت موسوعة النظرية الاجتماعية، ونستطيع أن نلمس ذلك من خلال ما جاء في الموسوعة: "من الواضح أن ظهور المؤسسات المتوسطة المختلفة مثل المنظمات غير الحكومية، والجمعيات، ومجموعات المساعدة، ومجموعات أخرى عديدة تعمل عبر دول مختلفة، قادت بعض المعلّقين إلى الحديث عن ظهور مجتمع مدني عالمي وحدوده" (Harrington et al, 2006: 66).

إذن، لا يوجد اتفاق بين الكتّاب حول ظهور المجتمع المدني العالمي أو العابر، وهو ما يزيد من تشعب الجدل حول هذا المفهوم، ويؤدي إلى زيادة فوضى معانيه، ويختلفون في رؤيتهم حول أسباب ظهوره باختلاف أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها باستخدام المفهوم، والدور الذي يطمحون إلى أن يلعبه، فمن يرى أن له دوراً في نشر مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحماية البيئة ومحاربة الفقر، غالباً ما يربط ظهوره بانتشار هذه المفاهيم وبالمظاهر الإيجابية من العولمة، لاسيما التكنولوجيا التي ساعدت على انتشارها وتحويلها إلى مفاهيم عالمية. ومن يعتقد أن له دوراً في محاربة الظواهر السلبية من العولمة غالباً ما يربط ظهوره بظهور المظاهر السلبية منها، لاسيما المظاهرات التي جرت ضد منظمة التجارة العالمية في سياتل.

إضافة إلى هذا النوع من الجدل، هناك أيضاً اختلاف بين الكتّاب حول علاقة المجتمع المدني العالمي أو العابر مع الدولة والحكم العالمي، حيث قاد اختلافهم هذا إلى الجدل حول حقيقة وجود المجتمع المدني العالمي، وهو ما سنحاول توضيحه دون الخوض في كثير من تفصيلاته.

الجدل حول حقيقة وجود المجتمع المدني العالمي وما يقابله من مصطلحات

يحيط كثير من الجدل حول المجتمع المدني العالمي أو العابر الذي يتشعب في أكثر من مجال كما سبق وبيّنا، وهو ما أدى إلى أن يزيد من فوضى معاني المفهوم، وهناك نوع آخر من الجدل حوله بين من يشكك بحقيقة وجوده وبين من يقر بها، فعلى سبيل المثال هناك من اعتبر أن: "انتشار مصطلح المجتمع المدني العالمي يعكس حقيقية اجتماعية، فما يمكن ملاحظته في التسعينيات هو ظهور مجال فوق السلطة الوطنية للمساهمات الاجتماعية والسياسية التي تنشغل خلالها مجموعات المواطنين، والحركات الاجتماعية، والأفراد في الحوار والجدل والمواجهة والتفاوض مع الآخرين، ومع مختلف الممثلين الحكوميين- الدوليين والوطنيين والمحليين- إضافة إلى عالم العمل" (Anheier et al., 2001a:3). كما يوجد من اعتبر أن وجوده حلم وليس حقيقة، فعلى سبيل المثال يقول ميشيل إدواردز (Michael Edwards) أنه: "ربما أننا نحلم بمجتمع مدني عالمي، لكنّنا لا نعيش لحد الآن في مجتمع كهذا" (Edwards, 2001:2). فيما يعتقد كل من ديفيد كوكس (David Cox)، ومنوهر باور (Manohar Pawar) أن المجتمع المدني العالمي ما زال ممكناً أكثر من كونه حقيقة (Cox & Pawar, 2006:64).

اختلاف الكتّاب بين من يقر بحقيقة وجود المجتمع المدني العالمي وبين من يشكك فيها، له علاقة باختلافهم حول الدولة العالمية والحكم العالمي وارتباطها بالمجتمع المدني، واختلافهم كذلك حول مدى قوة تأثير المجتمع المدني العالمي وأهمية دوره. فالمشككون في وجوده قد يتعلق شكهم بعدم وجود دولة عالمية، لاعتقادهم أن المجتمع المدني ينظم علاقة

بين المجتمع والدولة، وعدم وجود دولة عالمية دعا بعضهم إلى القول إنه من الصعب أن يكون هناك مجتمع مدني عالمي أو حركات اجتماعية عالمية في ظل عدم وجود دولة عالمية. وأحياناً أخرى قد يتعلق شكهم لعدم قناعتهم بالدور الذي يقوم به أو من المفترض أن يقوم به، حيث يعتقدون أنه ليس له تأثير في ظل تركيبة المجتمع الدولي الحالية التي لا يتم تمثيل جميع مناطق العالم في المنظمات العالمية. أما المقرون بحقيقة وجوده، فهم يعتقدون أن انتشاره يدل على وجوده، كما أنهم متفائلون جداً حوله، ويعولون كثيراً على الدور الذي يقوم به وعلى قوة تأثيره، ولا يجدون أن عدم وجود دولة عالمية سبب لعدم وجوده.

كما أن هناك جدلاً يثار بين الكتّاب والمفكرين حول علاقة المجتمع المدني العالمي أو العابر بالدولة والحكم العالمي. ونستطيع القول إن هذا الجدل يشبه إلى حد ما –وقد يكون مرتبطاً أحياناً– بالجدل المثار حول العولمة وعلاقتها مع سيادة الدول والحدود بينها. وهذا الجدل المثار غالباً ما يتراوح بين المدافعين عن سيادة الدولة وعن الحدود القائمة بين الدول (غليون، ٤٨:١٩٩٨)، ومن يرون أن سيادة الدولة تتلاشى في ظل العولمة، وأن الحدود تذوب (ياسين، ٧:١٩٩٨).

أما فيما يتعلق بالجدل المثار حول المجتمع المدني العالمي أو العابر وعلاقته بالدولة وسيادتها والحكم العالمي والحدود بين الدول، فغالباً ما يدور بين من يعتقد أن المجتمع المدني العالمي يمثل حكماً عالمياً جديداً بلا حدود، ويقللون من أهمية الدولة القومية وسيادتها وتأثيرها، وبين من يشككون بهذا الحكم العالمي ويؤكدون سيادة الدولة. فعلى سبيل المثال، يرى الكاتب غديون بيكر (Gideon Baker) أنه في مجال نظرية العلاقات الدولية أصبح المجتمع المدني في الآونة الأخيرة نقطة الاهتمام للتغير بشكل أكثر طموحاً، وأقل رؤية سياسية للدولة القومية الموجهة. ويرى أنه بالنسبة لبعض المنظرين، يمثل المجتمع المدني العالمي ليس أقل من إطار مستقبل النظام السياسي العالمي المقبل، الذي لن تعود خلاله الدول تشكل مقر السيادة. ويقول: "ريتشارد فالك (Richard Falk)

على سبيل المثال يقترح أن المجتمع المدني العالمي "يعيد صياغة فهمنا للسيادة"، كما أن الحداثيين يؤكدون على أن السيادة الإقليمية وحدها هي أساس المجتمع السياسي، والهوية يتم استبدالها بكل من المجموعات المحلية المتميزة، وبتجمعات مع واقع مجتمع مدني عالمي دون حدود". أما لبستشتز (Lipschutz) –حسبما يرى بيكر– فينظر إلى الشبكات السياسية العابرة التي وضعتها الجهات الفاعلة في المجتمع المدني على أنها "تحدٍّ من الأسفل لنظام الدولية القومية"، وأن نمو المجتمع المدني العالمي يمثّل مشروعاً مستمراً من المجتمع المدني لإعادة بناء، أو إعادة تخيّل، أو إعادة تشكيل الخارطة العالمية. ويتحدث عن ظهور شكل من السياسة والحكم "العالمي" المتجذر في المجتمعات المدنية في العديد من البلدان المختلفة (Baker, 2002:115).

هذه الآراء المدافعة عن المجتمع المدني العالمي، وظهور الحكم العالمي التي تقلل من أهمية الدولة وسيادتها، تتناقض مع آراء أخرى ترى عكس ذلك، فوجهة نظر كل من نيكولا بيبر (Nicola Piper)، وآندرس يوهلن (Andres Uhlin) تختلف مع هذا الرأي، حيث يعتقدان أنه لا يوجد مجتمع مدني (محلي أو عابر) يمكن أن يكون مستقلاً بالكامل عن تأثير قوة الدولة. ويعتقدان أن وجود المجتمع المدني العابر أو العالمي يثير تساؤلاً حول المواطنة العالمية أو العابرة. ويقولان في هذا الجانب: "إذا كانت المواطنة ينظر إليها على أنها حقوق وتأهيل في علاقتها مع الدولة، فإن قلة وجود حكومة عالمية يجعل من مفهوم المواطنة العالمية مستحيلة. على أية حال، إذا كانت المواطنة مفهومة بأنها المشاركة، الشّيء الذي يمكن إدراكه من خلال العمل المسؤول، يمكن أن نتخيل مواطنة عالمية" (Piper & Uhlin, 2004:8). فيما يرى ميشيل إدواردز أن المؤسسات العالمية ما زالت أسيرة نظام أساسه الدولة. وعلى الرغم من أنه يقر بأن العالم بحاجة إلى حلول للمشاكل العالمية، فإنه مع ذلك يتساءل: "من يحكم الاقتصاد العالمي في الألفية الجديدة؟". والنتيجة التي يتوصل إليها، أنه لا يوجد "حكومة عالمية"؛ لأنه ليس هناك دائرة انتخابية عامّة أو سياسية لمثل هذا الأمر، حتى لو استمرت مجموعات

المجتمع المدني ومجموعات العمل في توسيع تأثيرها بشكل متزايد خلال سوق عالمية متكاملة جداً ومجتمع عالمي مترابط. ويعتقد أنه من المرجح في القرن الحالي أن يتشكل "الحكم العالمي"، لكن ليس في إطار وحيد من القانون الدولي المطبق خلال سلطات الدولة القومية، وإنما من مزيج من الاتفاقيات المتفاوض عليها بين الحكومات والمؤسسات ومجموعات المواطنين على مختلف المستويات من نظام العالم. ويقول إن بعض المراقبين يحتفلون بهذه التغييرات على أنها ولادة الديمقراطية العالمية الحقيقية، بينما آخرون قلقون على تخريب الديمقراطية من قبل مجموعات المصالح الخاصة القوية. ويرى كذلك كل من غيرمين (Germain) وكيني (Kenney) أن مجموعات المجتمع المدني يمكن أن تكون فقط من خلال علاقتها مع الدولة، ويعتقدان بما أنه لا يوجد دولة عالمية، فمن الصعب أن يكون هناك مجتمع مدني عالمي أو حركات اجتماعية عالمية.

لا يمنع عدم وجود دولة عالمية، من وجود حكومة عالمية تنظم الدولة، والمؤسسات، والنشاطات الاجتماعية في جميع أنحاء العالم، حسبما يعتقد بعض الكتّاب، مثل روبرت أوبرين (Robert O'Brien). فهو يرى أن غياب الدولة العالمية لا يمنع وجود المجتمع المدني العالمي أو الحركات الاجتماعية العالمية (O'Brien, 2005:216). لكن فلوريني تعتقد أنه ربما يكون المجتمع المدني العابر أساساً لشكل الحكم العالمي في المستقبل، ليس لحكومة عالمية، بل لنظام ذي ثقافة مشتركة من قيم يتقاسمها الجميع على نطاق واسع.

إذن، الجدل المثار حول المجتمع المدني العالمي أو العابر وعلاقته بالدولة وسيادتها والحكم العالمي والحدود بين الدول، غالباً ما يدور بين وجهة النظر الأولى التي تعتقد أن المجتمع المدني العالمي يمثل حكماً عالمياً جديداً بلا حدود، ويقللون من أهمية الدولة القومية وسيادتها وتأثيرها، وبين وجهة النظر الثانية التي تشكك بهذا الحكم العالمي، وتؤكد على سيادة الدولة. ووجود بعض الكتّاب الذين يشككون بوجود المجتمع

المدني العالمي أو العابر لعدم وجود حكومة عالمية، لا ينفي في بعض الأحيان من اعتقادهم بإمكانية أن يكون المجتمع المدني العالمي أو العابر أساساً لشكل الحكم العالمي في المستقبل، وليس لحكومة عالمية، وإنما لنظام ذي ثقافة مشتركة من قيم يتقاسمها الجميع على نطاق واسع. والكتّاب من وجهتي النظر وظّفوا مفهوم المجتمع المدني العالمي من أجل إثبات صحة رؤيتهم بوجوده أو عدم وجوده، وبذلك قرروا ما ينبغي أن يكون عليه وجود المجتمع المدني العالمي، أو عدم وجوده بما يثبت صحة رؤية كل منهم.

أوضحنا سابقاً أن اختلاف الكتّاب حول حقيقة وجود المجتمع المدني العالمي أو عدم وجوده له علاقة، جزئياً، باختلافهم حول مدى قوة تأثيره. وناقشنا أن بعض الكتاب شككوا بإمكانية وجوده لعدم قناعتهم بالدور الذي يقوم به، أو من المفترض أن يقوم به، فيما أقر كتّاب آخرون بحقيقة وجوده لقناعتهم بدوره وتأثيره. وسنعمل الآن على توضيح الجدل المتشعب حول دوره مع توضيح أسباب الجدل حوله.

الجدل حول دور المجتمع المدني العالمي

اختلاف الكتّاب في رؤيتهم لدور المجتمع المدني العالمي أو العابر، يؤدي إلى زيادة تشتت القارئ حول هذا المفهوم، وحتى نساهم في إزالة هذا التشتت سنحاول أن نوضح كيف يختلفون في رؤيتهم لهذا الدور. كما سنحاول أن نوضح كيف أن اختلافهم حول كيفية رؤيتهم لدوره، يعود إلى اختلافهم حول الأهداف أو "المشاريع" التي يريد أن يحققها كل كاتب.

كما كان هناك من وجد علاقة بين ظهور المجتمع المدني العالمي أو العابر مع العولمة، أيضاً هناك كتاب وجدوا علاقة بين دور المجتمع المدني العالمي أو العابر والعولمة، لكن حتى الذين وجدوا أن المجتمع المدني العالمي أو العابر له دور بالنسبة إلى العولمة اختلفوا في رؤيتهم حول هذا الدور. ولا يقتصر اختلافهم حول دور المجتمع المدني العالمي أو العابر بالنسبة

إلى العولمة، وإنما يمتد إلى الأدوار الأخرى التي يعتقد بعض الكتّاب أن المجتمع المدني العالمي أو العابر يؤديها، أو من المفترض به أن يؤديها. وقد لاحظنا أنهم اختلفوا أيضاً في رؤيتهم حول مدى تأثير المجتمع المدني العالمي أو العابر وقوته للقيام بالأدوار التي يؤديها، أو من المتوقع به أن يؤديها. فبينما وجد منهم من يعوّل كثيراً على مدى تأثير المجتمع المدني العالمي وقوته في تأدية دوره، لم يجد آخرون ذلك، واعتبروا أن هناك حدوداً لقدرته على تأدية دوره. وسنعمل على توضيح هذا الجدل حول دور المجتمع المدني العالمي أو العابر من خلال بعض الأمثلة.

كثير من الكتّاب ينظرون إلى العولمة بمنظور سلبي، وهؤلاء الذين ينظرون إليها كذلك اعتبروا أن للمجتمع المدني دوراً في مناهضتها. ومن هؤلاء الغيلاني الذي يعتبر أن: "المجتمع المدني أصبح يمثل القوى الأكثر مناهضة لما أصبح يعرف بظاهرة العولمة" (الغيلاني، ٢٠٠٦). وكذلك جاد الكريم الجباعي الذي يعتقد أن: "المجتمع المدني يندرج اليوم في الخطاب المناهض للعولمة الاقتصادية المتوحشة، ودكتاتورية السوق" (الجباعي، 2005a). وقد برز دور المجتمع المدني في مناهضة العولمة بصورة كبيرة، وبخاصة منذ انتشار المظاهرات التي حدثت ضد منظمة التجارة العالمية في مدينة سياتل العام ١٩٩٩، حيث اعتبر كثير من الكتّاب والمحللين أن هذه المظاهرات كانت مواجهة بين مناهضي العولمة الرأسمالية المتمثلة بالمجموعات والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وبين منظمة التجارة العالمية. ويعزو كثير منهم ظهور مصطلح "المجتمع المدني العالمي" إلى هذه الحادثة كما سبق وأوضحنا، التي يعتقدون أنها أدت إلى تنامي "المجتمع المدني العالمي" وتشابكه في مواجهة الشبكة الرأسمالية العالمية ومناهضة العولمة.

تختلف رؤية الكتّاب بالنسبة للعولمة، وبالتالي بالنسبة لدور المجتمع المدني العالمي منها، فليس جميعهم يرون أنه يجب مناهضة العولمة كلياً، فبعضهم يعتقد أن للعولمة آثاراً إيجابية ولا تستلزم نبذاً شاملاً، ومن هؤلاء ريتشارد فالك (Richard Falk) الذي يرى أن حقوق الإنسان

واحدة من سمات العولمة والحكم العالمي الناشئ. وهو يرى أن: "المبادرات الفردية والجماعية ذات الصفة الطوعية تنطلق من توجه عالمي، وتستجيب في جزء منها على الأقل، إلى بعض اتجاهات العولمة التي يمكن أن تُلمس بأن تكون مضادة بشكل جزئي أو كلي. ويعتقد أنه في الوقت الحالي، فإن معظم الاستفزاز العالمي يرتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع قوى السوق ومع نظام رأس المال العالمي والإقليمي. ويرى أن مثل هذا الموقف الناقد نحو العولمة الاقتصادية لا يستلزم نبذاً شاملاً، لكنه يسعى إلى تحديد السبل التي تظهر خلالها آثار تصحيح الظلم الاجتماعي، وتصليح إدارة الاقتصاد العالمي مع التطلعات لأجل ديمقراطية عالمية. ويقترح اعتماد التمييز بين قوى السوق العالمية المعرّفة بـ"العولمة من فوق"، وبين مجموعة الاستجابات المعارضة من النشاط الاجتماعي العالمي والمجتمع المدني العالمي المعرفة بـ"العولمة من أسفل". ويعتقد أن الدور التاريخي "للعولمة من الأسفل" هو تحدي السمات السلبية "للعولمة من الأعلى" ومقاومتها، عن طريق تقديم بديل للفضاء الأيديولوجي والسياسي لذلك الفضاء الذي تشغله حالياً السوق الموجهة ووجهات النظر الدولانية، وعن طريق تقديم اعتراضه على التجاوزات والانحرافات التي يمكن أن تُعزى إلى العولمة في المرحلة الراهنة (Falk, 2003:285).

على ما يبدو، فإن نظرة فالك لدور المجتمع المدني العالمي –أو ما أطلق عليه "العولمة من الأسفل"– في مقاومة السمات السلبية "للعولمة من الأعلى"، قد تبدو متفائلة جداً بالنسبة لكتّاب آخرين اعتبروا أن "العولمة من الأسفل" لا تزال بحاجة إلى تقوية كي تقوم بهذا الدور المناط بها. ومن هؤلاء ديفيد كوكس ومنوهر باور اللذان يعتقدان أن المهم هو أن تواصل حركة "العولمة من الأسفل" تقويتها، لتعزيز المشاركة في العمل الاجتماعي، وطرح بديل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وأنماط التنمية، والدفاع عن المحرومين من العالم. ويعتقدان أنه يوجد ستة أدوار مهمة في المجتمع المدني، على الصعيد الوطني والعالمي، ظهرت في الأدبيات المختلفة للكتّاب وهذه الأدوار هي: التوسط بين الناس وبين

التركيبات السياسية الوطنية أو العالمية، وتعزيز الروابط الاجتماعية بين المجموعات المختلفة والمتنافسة على صعيد المجتمع والعالم، وتعزيز الديمقراطية أَو مشاركة الناس، وإدارة التعددية وانعكاسها، والدفاع عن حقوق المحرومين والمهمشين والمستبعدين، وعرض الاحتياجات وتطوير النماذج أو إستراتيجيات التنمية البديلة. ويعتقدان أن المجتمع المدني العالمي ليس بهذا الحجم لإنجاز الأدوار العالمية المحتملة. لذلك، فهما يناديان بضرورة أن يكون المجتمع المدني العالمي قوياً بما فيه الكفاية للتعامل مع الاقتصاد العالمي والتركيبات السياسية، وأن يكون قوياً بما فيه الكفاية كي يمثل احتياجات جميع شعوب العالم، وأن يكون قوياً بما فيه الكفاية كي يلعب دوراً أساسياً في صياغة السياسات العالمية والبرامج التي تعكس المبادئ والحقوق الأساسية التي تمثل جوهر الإنسانية (Cox, 2006:64).

أما أندرس أوهلين فهو يعتقد أنه كي يتم فهم نشوء وأنشطة مجموعات المجتمع المدني العابر هناك حاجة إلى استكشاف الفرص السياسية، ليس على الصعيد الوطني فحسب، وإنما أيضاً على مستوي عالمي. ويقول إن العولمة تعيد تعريف معالم النشاط السياسي. والمجتمع المدني إلى حد ما يتجاوز الدولة، وهكذا يظهر "موقع التحدي الرئيسي فيه مجموعات متنوعة تسعى إلى إعادة تشكيل السياسة" (Uhlin, 2002:157). ويسعى من خلال تحليل المعوقات والفرص الممكنة للمجتمع المدني العابر إلى أن يدلل على أن عملية العولمة لها تأثير أساسي على المجتمع المدني العابر، فهو يعتقد أن عمليات العولمة تخلق أشكالاً جديدة من الفرص السياسية وفي الوقت نفسه تضع قيوداً على النشاط السياسي داخل المجتمع المدني العابر. ويقول إنه في جميع الحالات المدروسة في دراسته، وجد أن التمويل العابر يوفر مصادر اقتصادية ضرورية، حيث أن الوكالات المانحة في دول الشمال وفرت الموارد المالية اللازمة للنشاطات العالمية في جنوب شرق أسيا، ورأى العديد من النشطاء في هذه الوكالات أنها حليفة مهمة لهم ويرحبون بدعمها. لكنه وجد أيضا أن هناك آخرين قلقين بشأن النفوذ الأجنبي على جدول أعمال مجموعات المجتمع المدني.

ويعتقد أن وجود تكنولوجيا الاتصالات الحديثة شرط ضروري لقيام المجتمع المدني العابر، لكنه يرى أنه يخلق أيضاً ويقوي عدم مساواة الموارد ضمن المجتمع المدني (Uhlin, 2002:160).

يعتقد مانويل تشيريبوغا (Manuel Chiriboga V) أن هناك تحديات تواجه المنظمات غير الحكومية الجنوبية التي تسعى إلى المشاركة في المنظمات غير الحكومية العالمية. ويرى وجود حاجة ماسة بالنسبة إليها لبناء قدراتها وإقامة التحالفات ووضع خطط جديدة، مع الحفاظ على فعاليتها (Chiriboga V., 2001:73).

إضافة إلى هذا النوع من الجدل حول رؤية المجتمع المدني العالمي بالنسبة للعولمة، هناك كتّاب يجدون أن للمجتمع المدني العالمي أدواراً أخرى غير تلك بالنسبة للعولمة، حيث يعتقد بعضهم أن للمجتمع المدني العالمي دوراً في تعزيز حكم العالم، ومن هؤلاء أبريل كارتر (April Carter) الذي يعتقد أن: "المجتمع المدني العالمي يساهم في تعزيز حكم العالم من خلال: أولاً، تعزيز المجتمع الدولي بدلاً من الفوضى بين الدول. كما أن الصداقة والتعاون بين الشعوب من شأنه تشجيع التعاون بين الحكومات، وستقوي المشاعر العالمية الرؤية الليبرالية المحدودة للدولية الحكومية. ثانياً، المبادرات الشعبية تعزز الأهداف الإنسانية العالمية، وتقوي مبادئ التضامن الإنساني واحترام حقوق الإنسان. لذلك، يساند المجتمع المدني العالمي ويعزز القانون الدولي الناشئ. ثالثاً، دور العديد من هيئات المجتمع المدني العالمي هو مساعدة المنظمات الحكومية الدولية كي تعزز أهداف الدولية الحكومية أو الكونية. وقد يعمل أيضاً على مراقبة عمل وكالات الأمم المتحدة أو الوطنية للالتزام بالاتفاقات الدولية. في جميع هذه الطرق، يخلق المجتمع المدني العالمي إطاراً قوياً من أشكال القانون الدولي والإدارة العالمية". لكنه مع ذلك يبدي قلقه من وجود بعض المخاطر لاستقلاله، وهذه المخاطر متمثلة في أن: "تتم مساومته على أن يأخذ وظيفة نصف حكومية، وأن يتعاون بشكل وثيق إما مع الحكومات، وإما مع المنظمات الدولية الحكومية" (Carter, 2001:81).

تختلف رؤية جون كيني (John Keane) لدور المجتمع المدني العالمي، فبالنسبة إليه يستخدم مفهوم المجتمع المدني العالمي للتحقيق في الماضي أو الحاضر، أو في الماضي والحاضر في الوقت نفسه. ويرى أن الهدف من هذه التحقيقات ليس من أجل أن توصي بإستراتيجيات سياسية أو إصدار أحكام معيارية في العالم. إنما بدل ذلك تسعى إلى تفسير فهم الواقع السياسي والاجتماعي العالمي المعقد. ويعتقد أن المجتمع المدني العالمي يستخدم كعامل مساعد في الحسابات السياسية الإستراتيجية، حيث يرى أن التعبير بمثابة حملة معايير لتحديد ما يجب عمله وما يجب تجنبه من أجل الوصول إلى الهدف، مثل الحرية والعدالة. كما يرى أن الاستخدامات الإستراتيجية للمصطلح تهتم مباشرة بالمسائل السياسية، وتركز على العوائق والفرص المؤسساتية، كما يتم التركيز على مناورات قوة المجموعات والحركات والمكاسب والخسائر السياسية المحتملة للمؤيدين والمعارضين الذين يعملون داخل تركيبات المجتمع المدني العالمي أو خارجها (Keane, 2003:3). أما هيلاري وينرايت (Hilary Wainwright) فهي ترى أن هناك نقطة تقارب بين المجموعات وحركات المجتمع المدني العالمي، تتمثل في معارضتها لليبرالية الجديدة (Wainwright, 2003:238).

يوجد من بين الكتّاب من يعتبر أن المجتمع المدني العالمي له دور فيما يتعلق بالديمقراطية، لكن اختلفت نظرة الكتّاب بين من اعتبر أن المجتمع المدني العالمي أو العابر قد يكون لديه إمكانيات واسعة لتحقيق الديمقراطية وشفافية الحكم العالمي، وبين من يرى أن المجتمع المدني العالمي أو العابر قد يعمل ضد الديمقراطية، وسنوضح ذلك من خلال بعض الأمثلة.

يعتبر غديون بيكر (Gideon Baker) أن النداءات الظاهرة الجديدة للمجتمع المدني العالمي والعمل العالمي في المجتمع المدني بديل محتمل للنظرية والممارسة الديمقراطية إلى البؤرة الخاصّة من الناحية التاريخية على علاقة المجتمع المدني الرسمية (Baker, 2002:1).

فيما تعرض فلوريني في كتابها **الديمقراطية القادمة** إطاراً جديداً للحكم العابر. فهي تعتبر أن العديد من التحديات العالمية اليوم، بما فيها البيئة، والأمن، والمشاكل الاقتصادية، كثيرة بالنسبة لدولة أن تعالجها بمفردها. وتحاول أن تضع تصوراً لقضايا الشفافية وحرية تدفق المعلومات التي تمكن المشاركة العامة في صنع القرار، وتحمل مسؤولية الكيانات القوية عن أعمالها. وهي تعتقد أن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات جعل من السهل تبادل المعلومات عبر الزمان والمكان، ومن السهل أن يساهم في نشر الديمقراطية. وترى أن زيادة الشفافية هي إحدى الركائز الأساسية لضمان العولمة الجديدة كي تنتج لصالح المواطنين في العالم. وتحاول أن تقدم في **الديمقراطية القادمة** إمكانات واسعة لتحسين شفافية الحكم العالمي، بما في ذلك المؤسسات الرئيسية والتجمعات، وزيادة قدرة العالم على إدارة أصعب التحديات.

ويعتقد أوهلين أن منظمات المجتمع المدني العابر يمكن أيضاً أن تعمل بقصد أو عن غير قصد ضد الديمقراطية، وذلك في مناقشته لعلاقة المجتمع المدني العابر بالديمقراطية، وتحديداً المجادلة المتعلقة باحتمالية أن يكون المجتمع المدني العابر متصل بعملية التحول الديمقراطي، وذلك تبعاً إلى مجادلة سكولت (Scholte) الذي يرى فيها أن المجتمع المدني العابر يقوي الديمقراطية من خلال التربية المدنية، وإعطاء صوت للضعفاء سياسياً، والمهمشين، وإنضاج النقاش، وزيادة الشفافية والمساءلة (Uhlin, 2002:161).

ويوجد من يعتقد أن المجموعات الناشطة البيئية العابرة تضغط على الحكومات، لكنها تفعل أكثر من ذلك، وكان لها دور فعّال في نشر إحساس بالمسؤولية البيئية إلى مجموعات جديدة، وتضغط على الشركات المتعددة الجنسيات، وتمكين المجتمعات المحلية، وتشكّل مكوناً مهماً لسياسة مدنية عالمية صاعدة أو مجتمع مدني عالمي يكوناً مستقل عن الدولة القومية (Goodwin & Jasper, 2003:167).

تختلف رؤية ماري كولدر (Mary Kaldor) في رؤيتها لدور المجتمع المدني العابر. فهي تركز، حسبما يرى كل من دوني (Dunne) وويلر (Wheeler)، على الدور المتغير للمجتمع المدني العابر في الثمانينيات والتسعينيات. وأطروحتها المركزية هي أنه بعد أن أنجزت لبرلة هياكل الدولة الاستبدادية في أوربا الشرقية خلال عملية السلام من الأسفل، فإن التحدي الذي يواجه المجتمع المدني العابر في التسعينيات، هو كيفية التعامل مع المعاناة الإنسانية الناتجة عن انهيار الهياكل الحكومية الناجمة عن انتصار مفاهيم شاملة وعرقية للهوية (Dunne Wheeler، 1999:18).

ويوجد من الكتّاب من يعوّل كثيراً على المجتمع المدني العالمي أو العابر وقدرته في التأثير، حيث أن هناك من يعتقد أن مجموعات الدفاع العالمي، والحركات الاجتماعية، والشبكات العالمية، لعبت أدواراً مهمة في السياسة المتغيرة للعدالة العالمية. وهذا الرأي يرى أن القوة الكامنة المعيارية للمجتمع المدني العالمي تتمثل في كونه ساحة للسياسة قادرة على التجاوز داخل/خارج خصائص السياسة التقليدية، وقادرة على تصميم وتزويد حيز للأشكال الجديدة للمجتمع السياسي، وقادرة على التضامن (Hurrell, 2005:43). وكذلك يعتقد أوران يونغ (Oran R Young) أن القوات في العمل في المجتمع المدني العالمي يُمكن أن تمارس ضغطاً كبيراً على عملية الأنظمة الدولية (Young, 1999:11).

لكن هناك من يعتبر أن ثمة حدوداً لقدرة المجتمع المدني العالمي أو العابر وتأثيره، فعلى الرغم من أن فلوريني وسيمونز يعتقدان أن المجتمع المدني العابر يمكن أن يلعب دوراً مهماً ومؤثراً، ويشارك في العمل والمراقبة في مجالات وسياسات كانت تقوم بها المنظمات الحكومية. لكنهما مع ذلك يعتقدان أن ثمة حدوداً واضحة لقدرة شبكات المجتمع المدني العابر على إرغام الحكومات والمنظمات الدولية والشركات على الاستجابة لمطالبها (Florini, 2000:11). وحاولت فلوريني تلخيص النتائج التي توصل إليها مشروع مؤسسة كارنيغي (Carnegie Endowment Project)،

وهو مشروع ضم مجموعة متعددة من المحللين لتقدير الدور المتنامي عبر المجتمع المدني، ويعالج مسائل ثنائية حول مدى الامتداد والرغبة لسبع من قوى المجتمع المدني العابر. وتقول: "الكتّاب الذين درسوا ظهور منظمات المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم لتقديم حجة قوية في أن المجتمع المدني يلعب دوراً بشكل متزايد ومتسارع في الحكم، يعقدون آمالاً كبيرة على أن المجتمع المدني سوف يساعد على حل المشاكل التي تعجز الحكومات أو لا ترغب في معالجتها. لكن معظم هذه الأدبيات تبحث المجتمع المدني في بلد واحد في كل مرة، أو تعقد مقارنات بين البلدان عن حالة المجتمعات المدنية الوطنية. ومن بين العديد من المحللين الذين ينظرون إلى الشبكات المتصلة مع منظمات المجتمع المدني عبر الحدود الإقليمية في أن معظمها يفحص دراسة حالة واحدة فقط في كل مرة. وبالمقارنة معها، فإن قليلاً من الدراسات قارن شبكات المجتمع المدني العابر كي يحلل قوة وضعف ظهور هذه الأشكال من العمل الجماعي العابر" (Florini, 2001:29).

يتبيّن مما سبق أنه لا يوجد اتفاق بين الكتّاب على دور المجتمع المدني العالمي أو العابر، ولا حتى على مدى قوة تأثيره، فاختلفت نظرة كل كاتب عن غيره إلى دور المجتمع المدني. واختلافهم حول دوره وقوة تأثيره ينطلق، من وجهة نظرنا، من اختلاف "مشاريعهم" أو أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها، فاستخدم كل كاتب المفهوم كي يثبت صحة رؤيته لما ينبغي أن يكون عليه دور المجتمع المدني وقدرته. فعلى سبيل المثال، تختلف رؤية فالك لدور المجتمع المدني العالمي عن غيره من الكتّاب، حيث ينظر إلى المجتمع المدني العالمي ودوره ومدى تأثيره نظرة متفائلة، فهو يرى أن دور المجتمع المدني العالمي الذي أطلق عليه "العولمة من الأسفل" يتمثل في تحدي السمات السلبية للعولمة من الأعلى ومقاومتها، عن طريق تقديم بديل للفضاء الأيديولوجي والسياسي لذلك الفضاء الذي تشغله حالياً السوق الموجهة ووجهات النظر الدولانية. فاستخدم المفهوم كي يثبت رؤيته حول دور المجتمع المدني العالمي، فهو يسعى إلى استمرار تعزيز حقوق الإنسان كسمة تكاملية من السياسة والقانون العالمي، حيث أنه يتوقع أن حقوق الإنسان ستواصل تزويد بؤرة للطاقة المعيارية ضمن

مجتمع مدني عالمي، في نظام الأُمم المتحدة، وفي السياسة الخارجية لقيادة الدول. ويعتبر أن حقوق الإنسان واحدة من سمات العولمة والحكم العالمي الناشئ، وهذا ما يفسر رؤيته للعولمة التي من خلالها يدعو إلى عدم نبذها كلياً، وإنما يجد بها جوانب إيجابية، مختلفاً بذلك عن غيره من الكتّاب.

كما نلاحظ أيضاً أن رؤية أوهلين تختلف عن غيرها حيال دور المجتمع المدني العابر، حيث يتضح أن نظرته أقل تفاؤلا من فالك، فهو يعتقد أن التحدي الرئيسي لدور المجتمع المدني العابر والمجموعات المتنوعة، يكمن في إعادة تشكيل السياسة، فاستخدم المجتمع المدني كي يثبت صحة رؤيته لدور المجتمع المدني. وهو ما يفسر سبب اعتقاده أن العولمة، وإن كان لها في بعض الأحيان بعض الإيجابيات، فإنها تضع قيوداً على النشاط السياسي داخل المجتمع المدني العابر، وكذلك تكنولوجيا الاتصالات التي قد تكون إحدى نتائج العولمة الإيجابية، والتي يرى أنها تشكل شرطاً ضرورياً لقيام المجتمع المدني العابر، إلا أنه اعتبر أنها تقوي عدم مساواة الموارد ضمن المجتمع المدني. كما أنه وعلى الرغم مما قد يكون للمجتمع المدني العابر علاقة بالتحول الديمقراطي مع ذلك، فهو يعتقد أن منظمات المجتمع المدني العابر، يمكن أيضاً أن تعمل بقصد أو عن غير قصد ضد الديمقراطية.

إذن، نلاحظ أن الكتّاب اختلفوا حول المصطلحات التي يفضلونها لتقابل "المجتمع المدني العالمي"، واختلفوا كذلك حول متى ظهر هذا المصطلح، وما هي أسباب ظهوره، إضافة إلى اختلافهم حول حقيقة وجوده؛ أي بين من يشكك أصلاً بوجوده وبين من يقرّ بوجوده. كما اختلفوا حول الدور الذي يعتقدون أنه من المفترض أن يلعبه "المجتمع المدني العالمي". والكتّاب في اختلافهم هذا، استخدموا المفهوم كي يحققوا أهدافهم، وكي يثبت كل منهم صحة رؤيته حول ما ينبغي أن يعنيه. فهم في حقيقة الأمر استندوا إلى عملية "معيارية" انتقائية، قرروا على أساسها ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم وما لا ينبغي، ولم يستندوا إلى وصف خاص لتركيب مجتمعي معين "للمجتمع المدني العالمي".

هوامش الباب الأول:

[١] هناك تفرعات مختلفة من الاقتصاد، مثل: الاقتصاد الدولي، اقتصاد العمل، اقتصاد الرفاهية، اقتصاد التنمية، علم الاجتماع الاقتصادي، اقتصاد المعلومات، علم الاقتصاد الرياضي، التنظيم الصناعي، اقتصاد البيع بالمفرد، الاقتصاد الحربي، مالية عامة، الاقتصاد الزراعي، الاقتصاد الإعلامي، تاريخ الاقتصاد، علم النفس الاقتصادي، علم الأجناس البشرية الاقتصادي، اقتصاديات المؤسسات، اقتصاد عدلي، جغرافية اقتصادية.

[٢] هناك نظم اقتصادية مختلفة، والنظم الاقتصادية الأساسية والأكثر عمومية، هي:

اقتصاد السوق: (وهو الأساس لأنظمة "يمينية" عدّة، مثل الرأسمالية)، **الاقتصاد المختلط:** (النظام الاقتصادي "المعتدل")، **الاقتصاد المخطط:** (وهو الأساس لأنظمة "يسارية" عدّة، مثل الاشتراكية)، **الاقتصاد التقليدي:** (تعبير عام للنظم الاقتصادية الأقدم والتقليدية)، **الاقتصاد التشاركي** (اقتراح أخير لنظام اقتصادي جديد).

[٣] يوجد من يعتقد أن من تصنيفات **المعسكر "اليساري"**: الفوضوية، الشيوعية، الاشتراكية، اشتراكية تحررية، اشتراكية السوق، اشتراكية الدولة. ومن **المعسكر "اليميني"**: الرأسمالية، رأسمالية إطلاق الحرية، الرأسمالية المتعلّقة بالشركات، الإقطاعية.

[٤] (Holism): نظرية في ملخصها تقول: إن خصائص أي نظام مهما كانت طبيعته؛ سواء أكان عضوياً أم كيميائياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً، لا يمكن تحديده أو التعرف عليه بمعرفة عناصره فحسب، بل بكيفية تصرف تلك العناصر المكونة له، فالمهم تحديد عناصر النظام، وكيفية سلوك تلك العناصر المكونة له. و(Holism) هي كلمة يونانية أصلها من الكلمة اليونانية (Helios)، والمبدأ العام لهذه النظرية تم تلخيصها على يد أرسطو (Aristotle) في الميتافيزيقيا(Metaphysics).

البـــــاب الثـــانـــي

فَوضَى المُصطلحَاتِ والتَّوظيفُ الحُكوميُّ للمُجتمعِ المَدَنيّ والمنظماتِ غيرِ الحُكوميّة

المقدمـة

يتناول هذا الباب فوضى المصطلحات المستخدمة والتوظيف الحكومي لمفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. والمقصود بفوضى المصطلحات؛ هو الفوضى الناجمة عن استخدام المصطلحات بشكل مرادف للمجتمع المدني لدى بعض الكتّاب، أو بشكل مختلف ومتميز عنه لدى كتّاب آخرين، فبعد أن ظهر مصطلح المنظمات غير الحكومية، والارتباط الذي حدث بينه وبين مفهوم المجتمع المدني، وجدت العديد من المصطلحات الجديدة، فظهرت فوضى في استعمالها. هذه الفوضى شتت القارئ بينها، لاسيما بعد أن ظهرت تعريفات جديدة لها، وهو ما زاد في فوضى معاني المفهوم؛ لأن هذه المصطلحات قد يتم استخدامها بصورة مرادفة له، أو بصورة مختلفة ومتميزة عنه. ولن نستطيع رصد جميع الفوضى الناجمة عن استخدام المصطلحات، ولكننا سنحاول إعطاء بعض الأمثلة التي تساعد في توضيحها. لذلك، سيسعى الفصل الأول من هذا الباب الذي سيكون بعنوان: "الفوضى حول استخدام المصطلحات المرادفة لمفهوم المجتمع المدني أو المختلفة عنه"، إلى توضيح هذه الفوضى الناجمة عن استخدام المصطلحات، وسيشمل الجدل حول استخدام "المصطلحات"، كما سيتطرق إلى ارتباط مفهوم المجتمع المدني بمصطلح "المنظمات غير الحكومية" (NGOs)، حيث سنعمل على توضيح متى ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالمنظمات غير الحكومية، وكذلك توضيح طبيعة هذا الارتباط.

أما ما نعنيه بالتوظيف الحكومي، فهو ما تقوم به الحكومات ومؤسساتها المانحة والدولية من توظيف المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بهدف تحقيق أهدافها وأجنداتها. وإذا كنا نتناول توظيف "المنظمات غير الحكومية"، فإننا لا نضع جميع المنظمات غير الحكومية في سلة واحدة. لكن ما نقوم به هو وضع بعض الأمثلة المختلفة التي توضح كيف يتم تجنيد بعض المنظمات غير الحكومية لخدمة أهداف مختلفة. والحكومات التي نقصدها هي حكومات دول العالم المتقدم، وتحديداً الولايات المتحدة، والمؤسسات المانحة التي نعنيها هي المؤسسات التي أنشأتها تلك الحكومات لتحقيق أهدافها. وبالطبع، لن نستطيع أن نرصد كل "أجندات" الحكومات "ومشاريعها" التي وظفت المفهوم لتحقيقها –والتي غالباً ما تقوم الحكومات ومؤسساتها المانحة بذلك عن طريق استخدامها لبعض المنظمات غير الحكومية– ولكننا سنطرح بعضاً من الأمثلة التي من شأنها أن توضح هذا التوظيف. لذلك، سيسعى الفصل الثاني الذي سيكون بعنوان "التوظيف الحكومي للمجتمع المدني وللمنظمات غير الحكومية، والوجه الحقيقي للمساعدات" إلى معرفة كيفية استخدام الحكومات، عن طريق المؤسسات المانحة التي أنشأتها، توظيف المفهوم باستخدامها بعض "المنظمات غير الحكومية" لخدمة أجنداتها الخاصة ومصالحها المختلفة، ذلك لأن التوظيف الحكومي للمفهوم ساهم في زيادة الجدل حوله وحول المنظمات غير الحكومية، وأدى إلى زيادة فوضى معانيه، ولهذا سنسعى إلى توضيح هذا التوظيف الحكومي للمجتمع المدني، وتحديداً للمنظمات غير الحكومية من خلال بعض الأمثلة. كما سنسعى إلى توضيح الوجه الحقيقي لبعض مساعدات المانحين التي تظهر بوجه إنساني مثل حرصها على نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية، وتخفي الأهداف والمصالح والأجندات الحقيقية التي تسعى إلى تحقيقها باستخدام مفهوم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تحديداً. وسيشمل هذا الفصل على **فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واتخاذ المانحين "مشروع" مارشال نموذجاً**، وسنسعى خلاله إلى معرفة كيف كان

لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور في ظهور صناعة التنمية والمساعدات التنموية، وكيف تم اتخاذ مشروع مارشال فيما بعد نموذجاً للمساعدات التي تقدمها الحكومات والمؤسسات المانحة، ومعرفة الأهداف الحقيقية من مشروع مارشال التي بدت في ظاهرها بأنها تريد المساعدة الإنسانية للمتضررين من الحرب، وعلاقة ذلك بالمنظمات غير الحكومية. كما سيشمل **توظيف "المنظمات غير الحكومية" بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لتحقيق أهداف متعلقة بالليبرالية الجديدة**، حيث سنسعى خلاله إلى توضيح كيف يتم توظيف المنظمات غير الحكومية المتلقية، لاسيما في الدول النامية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لتحقيق أهداف الليبرالية الجديدة. كما سنتناول **في الليبرالية الجديدة و "إجماع واشنطن"**، علاقة إجماع واشنطن بالليبرالية الجديدة، وسنسعى خلال ذلك إلى معرفة الأهداف الحقيقية من وراء إجماع واشنطن، والنتائج التي أسفر عنها تطبيق هذا الإجماع الذي ادّعى أنه يهدف إلى مساعدة الدول المتضررة في أعقاب أزمة الدين في الثمانينيات. وأخيراً، سنتناول في هذا الفصل **أحداث أيلول العام ٢٠٠١، وظهور "أجندات" جديدة أثرت على المساعدات و "المنظمات غير الحكومية"**، حيث سنسعى خلاله إلى معرفة كيف أدت أحداث أيلول إلى ظهور أجندات جديدة، وكيف ساهم ظهورها في التأثير على المساعدات المقدمة للمنظمات غير الحكومية المتلقية، لاسيما في الدول الإسلامية، وكيف تم توظيفها لتحقيق الأجندات الجديدة التي ظهرت في أعقاب أحداث أيلول؟

وينبغي الإشارة إلى أن الجدل الدائر حول المنظمات غير الحكومية اشترك فيه الكتّاب من مختلف الجنسيات ومختلف مناطق العالم، ويتشعب على أكثر من صعيد، ولا يقتصر على منطقة دون أخرى من العالم، وإن كان هناك اختلاف نوعاً ما في طبيعته حول المنظمات غير الحكومية في كل من الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية والدول النامية.

الفصل الأول

الفوضى في استخدام المصطلحات المرادفة لمفهوم المجتمع المدني أو المختلفة عنه

الفصل الأول

الفوضى في استخدام المصطلحات المرادفة لمفهوم المجتمع المدني أو المختلفة عنه

مقدمة

تناولنا في اللمحة التاريخية كيف استخدم فلاسفة العقد الاجتماعي المجتمع المدني بصورة مطابقة أحياناً مع المجتمع السياسي، وأوضحنا كيف بدأ يتم التمييز بينهما مع هيجل، وعلى الرغم من أن عدم الاتفاق حول المجتمع المدني ظهر منذ بدء تداول هذا المفهوم مع فلاسفة العقد الاجتماعي، فإنه لم يكن في تلك الفترة فوضى في استخدام المصطلحات كما هو الحال الذي نشهده اليوم. ففي عصرنا الحالي، لم يعد مصطلح المجتمع المدني المصطلح الوحيد المستخدم، فقد ظهرت مصطلحات أخرى غيره، قد تُستخدم بصورة مرادفة له أو مختلفة عنه، وبدأت مصطلحات عديدة بالظهور، لاسيما بعد أن ظهر مصطلح "المنظمات غير الحكومية".

منذ أن ظهر مصطلح "المنظمات غير الحكومية" سرعان ما راج استخدامه وازداد عدد المنظمات غير الحكومية، وانتشرت بصورة سريعة ولافتة للنظر، ومع استمرار ازدياد عددها واتساع انتشارها، اتسع الجدل حولها، لاسيما مع عدم الاتفاق على تعريف محدد لما

تعنيه، وكذلك مع ظهور مصطلحات جديدة وظهور تعريفات لها قد تستخدم بصورة مرادفة لبعضها البعض، أو بصورة مخالفة ومتميزة عن بعضها البعض، الأمر الذي ساهم في زيادة فوضى معاني مفهوم المجتمع المدني وزيادة غموضه.

حتى نستطيع أن نزيل بعضاً من هذا الغموض الناجم عن فوضى المصطلحات المستخدمة، سنعمل على توضيح هذه المصطلحات التي يتم استخدامها بشكل مرادف لمفهوم المجتمع المدني، أو بشكل مختلف عنه، من خلال إعطاء بعض الأمثلة التي توضح هذه الفوضى. لذا، سيكون هدفنا خلال هذا توضيح فوضى المصطلحات المستخدمة بشكل مرادف أو بشكل مختلف ومتميز عن مصطلح المجتمع المدني، ومعرفة كيف ظهر مصطلح "المنظمات غير الحكومية" إلى حيز الاستخدام، وما علاقته بالمجتمع المدني، وما هو الجدل المثار حول تعريفها، وكذلك الجدل المثار حول كيفية التمييز بين أنواعها.

الجدل حول استخدام "المصطلحات"

مصطلح "المجتمع المدني" ليس المصطلح الوحيد الذي يتم استخدامه، فهناك مصطلحات أخرى قد تستخدم بصورة مقابلة أو مرادفة لهذا المصطلح، أو قد تستخدم بصورة متميزة عنه، ولم تظهر هذه المصطلحات إلا بعد ظهور مصطلح "المنظمات غير الحكومية"، وسنوضح لاحقاً متى ظهر هذا المصطلح وكيف بدأ الارتباط بينه وبين مصطلح المجتمع المدني، لكن المشكلة التي برزت ومنذ ظهور مصطلح "المنظمات غير الحكومية" أنه لا يوجد اتفاق على تعريف لهذا المصطلح، وعدم الاتفاق على تعريفه ساهم في زيادة الغموض حول ما يعنيه، بسبب الارتباط الذي نشأ بين المصطلحين، فعدم الاتفاق على تعريف محدد لما يعنيه مصطلح "المنظمات غير الحكومية"، أدى إلى أن يستخدمه الكتّاب أو الحكومات أو المؤسسات الدولية أو المؤسسات المانحة وفق "التعريف" الذي يناسبهم، والتعريف المناسب لهم هو التعريف الذي يستطيع أن يحقق أهدافهم.

لا يتوقف الجدل عند عدم الاتفاق على تعريف هذا المصطلح، وإنما يمتد ليشمل عدم الاتفاق على المصطلحات المختلفة التي قد يعتبرها بعض الكتّاب مرادفة لمصطلح "المنظمات غير الحكومية"، ويعتبرها بعضهم الآخر غير مترادفة معه، ويميزون بينها. ومرة أخرى، الفوضى في المصطلحات وعدم الاتفاق عليها يؤديان إلى تشعب الجدل وتشتيت القارئ بين اعتبار هذه المصطلحات تعني الشيء نفسه، أم أنها تعني أشياء مختلفة.

إضافة إلى الجدل حول المصطلحات، يوجد جدل من نوع آخر بين الكتّاب حول التمييز بين "أنواع المنظمات غير الحكومية"، فهناك من حاول أن يميز بينها بناء على أنواعها حسب التواجد الإقليمي لها، وهناك من حاول أن يميز بين أنواعها بناء على مراحل تطورها.

وعلى الرغم من أن مصطلح المنظمات غير الحكومية راج استخدامه بشكل كبير، فإنه لا يوجد اتفاق موحد على تعريفه، فعلى سبيل المثال يُعرّف البنك الدولي المنظمات غير الحكومية بأنها "الهيئات الخاصة التي تُتابع النشاطات لتخفيف المعاناة، وتعزيز مصالح الفقراء، وحماية البيئة، وتزويد الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الالتزام بتنمية مجتمع". ويرى البنك الدولي أنه: "في الاستعمال الأوسع، يمكن أن يشير مصطلح المنظمة غير الحكومية إلى أية منظمة غير ربحية تكون مستقلة عن الحكومة. المنظمات غير الحكومية منظمات تعتمد بشكل جزئي أو كلي، على التبرّعات الخيرية والخدمة الطوعية" (Carmen, 1995:13).

فيما يوجد من يعرّف المنظمة غير الحكومية بأنها "جمعية طوعية مستقلة من الناس يعملون معاً على أساس مستمر، لبعض الأهداف المشتركة"، ويستثني منها المنظمات الحكومية، وتلك التي تهدف إلى كسب الأموال، أو تلك التي تقوم بنشاطات غير شرعية (Bingham Blackmore, 2003:155).

لن نقوم باستعراض جميع تعريفات "المنظمات غير الحكومية"، وإنما أردنا أن نعطي بعض الأمثلة التي توضح عدم وجود اتفاق على تعريف موحد لها، وهو ما يزيد من تشعب الجدل حولها. ولا يقتصر الجدل بين الكتّاب على التعريف، بل يمتد إلى المسميات والمصطلحات المختلفة، حيث يوجد من يستخدم بعض المصطلحات بشكل مرادف لمصطلح "المنظمات غير الحكومية"، كما يوجد من يحاول أن يميزها عنه. وقد لاحظنا أن هناك من يرادف بينه وبين غيره من المصطلحات، فيما يوجد من يحاول أن يميز بينه وبين غيره، وسنعمل على توضيح ذلك من خلال إعطاء أمثلة تظهر محاولة بعض الكتّاب المرادفة بين هذه المصطلحات، وأمثلة أخرى تظهر محاولة بعضهم الآخر التمييز بينها.

يوجد من الكتّاب من يرادف بين مصطلح "المنظمات غير الحكومية" ومصطلح "القطاع الثالث"، حيث يعتقد تيم دويل (Tim Doyle) أن بعض الكتّاب يشيرون إلى المنظمات غير الحكومية على أنها منظمات تطوعية أو القطاع الثالث: وهي تلك المنطقة من العلاقات السياسية الواقعة بين القطاع الخاص والقطاع العام (Doyle, 2000:74).

وقد شاع مؤخراً استخدام مصطلح "القطاع الثالث" بشكل كبير، ويُعتقد أن أول من استخدمه الأمريكي أميتاي إتزيوني (Amitai Etzioni) في فترة السبعينيات. وتم استخدامه ليتم تمييزه عن القطاع الخاص والقطاع العام، حيث يرى كل من ويليام ويرذر (William B. Werther Jr)، وإيفان برمان (Evan M. Berman) أن المجتمع يتكون من قطاع خاص وقطاع عام وقطاع غير ربحي، والقطاع غير الربحي بالنسبة إليهما، يشير في بعض الأحيان إلى القطاع الثالث (Werther et al., 2001:3). كما يشير كل من ولفغانغ سيبيل (Wolfgang Seibel) وهيلموت أنهيير (Helmut Anheier) إلى الأشكال التنظيمية الواقعة بين الخاص (الربحي) وبين العام (الحكومي)، وهو القطاع التنظيمي المتوسط، بالقطاع الثالث. وترى دراستهما أنّ القطاع الثالث يؤدي وظائف سياسية واقتصادية واجتماعية مهمة في المجتمعات الغربية (Anheier & Seibel, 1990:1).

لكن بعض الكتّاب انتقدوا هذا التمييز، معتبرين أن التمييز بين القطاعات العامة، والخاصة، وغير الربحية، هو أمر فلسفي في النهاية وليس عمليا، وبخاصة فيما يتعلق بالحالات المعفاة من الضريبة (Anheier et al., 2001b:6).

كما يوجد من يرادف بين مصطلح المنظمات غير الحكومية وبين القطاع الثالث، ويوجد هناك من يميز بينهما، من هؤلاء نورمان أوفوف (Norman Uphoff) الذي يعتقد أن المنظمات غير الحكومية مختلفة عن القطاع الثالث، واعتبر أن المرادفة بين المصطلحين مضللة، ويرى أن القطاع الثالث يقع بين القطاعين العام والخاص، بينما يعتقد أن المنظمات غير الحكومية مخصصة للقطاع الخاص أكثر من كونه قطاعاً متوسطاً (Uphoff, 1995:17).

يزيد الخلاف حول استخدام المصطلحات، فهناك من يستخدم مصطلح "القطاع الثالث" بشكل مرادف لمصطلح المجتمع المدني، حيث يوجد من يعتقد أن مصطلح "القطاع الثالث" هو مصطلح جديد أو مجدد لمصطلح المجتمع المدني، كما هو الحال بالنسبة لجاك ديفورني (Jacques Defourny) الذي يقول: "في كل الدول الصناعية تقريباً، نشهد اليوم نمواً رائعاً في القطاع الثالث؛ المبادرات الاقتصادية الاجتماعية التي لا تعود على القطاع الربحي الخاص التقليدي ولا على القطاع العام. تشتق هذه المبادرات حافزها عموماً من المنظمات الطوعية، وتعمل تحت نوع مختلف من التركيبات القانونية. وفي طرق كثيرة، يمثل التعبير الجديد أو المجدّد للمجتمع المدني ضدّ خلفية الأزمة الاقتصادية، إضعاف الروابط الاجتماعية وصعوبات دولة الرفاه" (Defourny, 2001:1).

ويوجد أيضاً خلاف بين من يحاول أن يرادف بين مصطلح "القطاع التطوعي" ومصطلح "القطاع الثالث" ومصطلح "القطاع غير الربحي"، وبين من يميز بين هذه المصطلحات. ونذكر مثالاً على من يحاول المرادفة بينها جيرمي كيندال (Jeremy Kendall)، ونتبيّن ذلك من خلال قوله:

"القطاع التطوعي، أو الثالث، أو غير الربحي، يحتل موقعاً مركزياً في المناقشات السياسية العامة في المملكة المتحدة" (Kendall, 2003:1). فاستخدام الكاتب حرف العطف (أو) وعدم استخدامه لحرف (و) يدل على أنه يرادف بين المصطلحات الثلاثة. وهناك من اقتصر المرادفة بين مصطلح "القطاع التطوعي" ومصطلح "القطاع الثالث"، ونستطيع أن نستدل على ذلك من خلال ما يرى إيفرت غوميسون (Evert Gummesson): "تبعاً لدركر (Drucker)، القطاع التطوعي، يسميه القطاع الثالث" (Gummesson, 2002:120). ويعتقد بي أوهارا (P. O'hara) أن مصطلح القطاع التطوعي ومصطلح القطاع المجتمعي هي المفاهيم الأكثر شيوعاً، وتُستعمل للإشارة إلى المنظمات غير الربحية ذات الأهداف الاجتماعية (O'Hara, 2001:150). فيما يصف كل من أنهيير وسييبل (Helmut K Anheier) و(Wolfgang Seibel) مصطلح "**القطاع غير الربحي**" بأنه مصطلح أمريكي، ويعتقد أن قليلاً من البلدان يستخدم هذا المصطلح لوصف مجموعة المنظمات الواقعة بين القطاع الربحي الخاص، والقطاع العام. ويعتقد أن مصطلح "القطاع الثالث" يشمل كُلّ المنظمات باستثناء المنظمات التجارية الساعية إلى الربح والوكالات الحكومية البيروقراطية (Anheier & Seibel, 1990:7).

إضافة إلى الكتّاب الذين يرادفون بين مصطلح "القطاع التطوعي" و"القطاع الثالث" و"القطاع غير الربحي"، يوجد من يميز بينها، ومن هؤلاء مارك لايونس (Mark Lyons)، الذي ميّز بين هذه المصطلحات عندما قال: "من الضروري أَن يتم توضيح مصطلحات عدّة قبل توضيح الصورة، ما يقصد وما لا يقصد بالقطاع الثالث، وما هي المنظمات التي يجب أن تكون متضمنة أو غير متضمنة في القطاع الثالث". فبالنسبة لهذا الكاتب، فإن مصطلح **القطاع التطوعي (Voluntary sector)** مصطلح مُفَضَّل في المملكة المتحدة، ويقول أن هذا المصطلح يقترب من القطاع غير الربحي، كلما أصبحت المملكة المتحدة أكثر اتساقاً مع بقية أوروبا، فإن التعبير الشامل "الاقتصاد الاجتماعي" يستقبل استخداماً متزايداً. أما مصطلح **القطاع الثالث (Third Sector)** بالنسبة لمارك لايونس فإنه يعتقد

أنه يستعمله مجتمع البحث الدولي. ويرى أن القطاع الثالث يشمل كُلّ تلك المنظمات التي ليست جزءاً من القطاعات العامة أو قطاعات العمل. ومصطلح **القطاع غير الربحي (Nonprofit Sector)** بالنسبة له يشير "إلى منظمات القطاع الثالث التي تمنع بشكل واضح من توزيع الربح والأصول الفائضة عندما تتم تصفيتها، ومثل هذه المنظمات تسمح بتوزيع المنافع بالوسائل الأخرى، مثل خفض التكلفة من الأعضاء".

كما يعتقد أن مصطلح **الاقتصاد الاجتماعي** يرادف مصطلح القطاع الثالث، ولاحظ أن هذا المصطلح مستعمل في استراليا. فيما وجد أن مصطلح **القطاع المجتمعي (Community Sector" CS")** مصطلح استرالي يُشيرُ إلى منظمات القطاع الثالث التي تزوّدُ الخدمات الاجتماعية، إضافة إلى منظمات محلية صغيرة في الحقول أو النشاطات المجاورة مثل الصحة، وخدمات قانونية، وخدمات توظيف الفنون. ومصطلح "الاقتصاد الاجتماعي" بالنسبة إليه يشير إلى المنظمات التعاونية، والمنظمات التبادلية، بالإضافة إلى المنظمات غير الربحية. أما **منظمة مجتمعية (Community Organisation" CO")**، فهذا التعبير بالنسبة إليه يُشير إلى منظمات القطاع الثالث الصغيرة، الذي يعمل عادة في منطقة جغرافية محددة. ويعتبر أن مصطلح **منظمة المجتمع المدني (Civil Society Organisation" CSO")**، تعبير شعبي جداً، لكن له معاني عديدة، ويُفهم بصورة عامة على أنه متجانس مع منظمات القطاع الثالث، حيث يعتقد أن "منظمات المجتمع المدني" تفهم عموماً بمنظمات القطاع الثالث، على الرغم من أنه في بعض الأحيان يكون التأكيد على منظمات الدفاع الصغيرة التي تكون تحت سيطرة أعضائها وتكون مصممة لإعطائهم صوتاً (Lyons, 2001:9).

فيما لاحظنا أن صندوق النقد الدولي (IMF) يفضل استخدام مصطلح **منظمات المجتمع المدني (Civil Society Organisations" CSOs")** وهذا المصطلح بالنسبة لصندوق النقد يشير إلى: "مجموعة واسعة من جمعيات المواطنين الموجودة تقريباً في جميع البلدان الأعضاء لتوفير

المنافع والخدمات أو التأثير السياسي إلى مجموعات معينة ضمن مجتمع. وتشمل منظمات المجتمع المدني (CSOs): منتديات عمل، جمعيات أساسها الإيمان، اتحادات عمال، مجموعات مجتمعية محلية، منظمات غير حكومية (NGOs)، مؤسسات محبة للبشر، مجالس خبراء، وعادة ما تستثنى ليس فروع الحكومة (أجهزة حكومية ومشرّعين) فحسب، بل أيضاً الأعمال التجارية الفردية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام" (IFM, 2005).

إذن، لا يوجد اتفاق بين الكتّاب حول تعريف موحد لما يقصد بمصطلح "المنظمات غير الحكومية"، كذلك توجد فوضى في استخدام المصطلحات المستخدمة بشكل مقابل له أو مختلف عنه؛ مثل مصطلح "منظمات المجتمع المدني"، ومصطلح "المنظمات المجتمعية"، وهذه المصطلحات الثلاثة غالباً ما تستخدم بشكل مرادف لبعضها البعض، لكنها أحياناً قد تستخدم بشكل مرادف أيضاً لمصطلحات أخرى مثل مصطلح "المجتمع المدني"، ومصطلح "القطاع الثالث"، ومصطلح "القطاع غير الربحي"، ومصطلح "الاقتصاد الاجتماعي"، ومصطلح "القطاع المجتمعي". وعلى الرغم من أن هذه المصطلحات قد تستخدم بصورة مترادفة أو متقابلة، فإنه يوجد بعض الكتّاب من ينتقد أن يتم الترادف بينها، لذلك هناك من يميز بينها، وهناك من حاول التمييز بينها حسب استخدامها الأكثر شيوعاً في منطقة ما أو بلد ما، فوجد منهم أن مصطلح "القطاع غير الربحي" يشاع استخدامه في أمريكا، ومصطلح "القطاع التطوعي" يفضل استخدامه في بريطانيا، ومصطلح "القطاع المجتمعي" و"الاقتصاد المجتمعي" يتم استخدامهما في استراليا.

وعلى الرغم من أن جميع هذه المصطلحات يتم استخدامها في مناطق مختلفة من العالم، فإننا لاحظنا أن مصطلحي "المنظمات غير الحكومية" و"القطاع الثالث" من أكثر المصطلحات التي يتم استخدامها في البلدان العربية، إضافة إلى مصطلح المجتمع المدني، ويندر أن يستخدم الكتّاب العرب غيرها من المصطلحات التي سبق وأشرنا إليها.

إذن، الفوضى في المصطلحات التي قد يتم استخدامها بشكل مترادف، أو قد يتم التمييز بينها يؤدي إلى زيادة تشتيت القارئ، كما أن عدم الاتفاق على تعريفات لهذه المصطلحات يؤدي إلى زيادة فوضى معاني مفهوم المجتمع المدني. فالكتّاب، وفي اختلافهم حول المصطلحات المستخدمة وتعريفاتها، قرروا قراراً معيارياً ما هو المصطلح الذي يفضلون استخدامه، وما ينبغي أن يكون عليه، ولم يستندوا إلى وصف تركيب مجتمعي معين. وبعد أن قمنا بتوضيح الفوضى في استخدام المصطلحات، سنعمل على توضيح الجدل بين الكتّاب الناتج عن كيفية التمييز بين أحد أنواع هذه المصطلحات، وهو مصطلح "المنظمات غير الحكومية".

التمييز بين أنواع المنظمات غير الحكومية

إضافة إلى هذا النوع من الجدل حول المصطلحات والتمييز بينها أو عدم التمييز، هناك أيضاً جدل حول كيفية التمييز بين أنواع "المنظمات غير الحكومية". واختلف الكتّاب في رؤيتهم للتمييز بين أنواع "المنظمات غير الحكومية"، فيوجد من حاول أن يميز بين أنواع "المنظمات غير الحكومية" بناء على **تطورها عبر مراحل.** كما يوجد من حاول أن يميز بين أنواعها بناء على **أماكن تواجدها.** فيما أن هناك من حاول أن يميز بينها بناء على **أدوارها.**

ومن بين وجهات النظر التي تعتقد أن أنواع المنظمات غير الحكومية اختلفت بناء على **تطور مراحلها،** وتؤمن بنظرية تطور أنواع المنظمات غير الحكومية عبر مراحل، برز كورتن (Korten) الذي حاول أن يرصد مراحل أو أجيالاً من العمل التطوعي لتطور الـ (NGOs)، حيث يرى لويس (Lewis) أن كورتن رصد مراحل أو أجيالاً من العمل التطوعي لتطور الـ (NGOS). ويقول إن كورتن يرى أن الجيل الأول، أو المرحلة الأولى من تطور المنظمات غير الحكومية، تُركّز المنظمة غير الحكومية خلالها على الإغاثة والرفاهية، وتُسلّم خدمات الإغاثة مباشرة إلى

المستفيدين. كما يرى أن الهدف من ذلك من وجهة نظر كورتن تلبية الحاجات الفورية بين المستفيدين من الغذاء أو الرعاية الصحية أو المأوى، نتيجة عمل معظم الجيل الأول من المنظمات غير الحكومية التي تساهم بشكل مؤقت في تخفيف أعراض الفقر، لكنها لا تعالج الأسباب الجذرية له. ويواصل قوله إن كورتن يعتقد أن المنظمات غير الحكومية في الجيل الثاني أو في المرحلة الثانية، اتجهت نحو المشاريع الصغيرة، والتنمية المحلية الذاتية، حيث تسعى المنظمات غير الحكومية إلى تحويل نفسها إلى وكالات تنمية تركّز على "تنمية المجتمع" بهدف خَلْق الاعتماد الذاتي للمشاريع. ويقول لويس إنه وفي الحالات التي راجعها كورتن في السبعينيات، وجد أن نمو دعم المانحين إلى المنظمات غير الحكومية جَلب حاجة لهذه المنظمات غير الحكومية للتركيز بقوة أكثر على تطوير مهارات إدارة المشروع بشكل أفضل، فانتقلت المنظمات غير الحكومية من كونها "فاعلة" إلى دور تعبوي. وبنت المنظمات غير الحكومية خلال هذه المرحلة قدرة المجتمعات المحليّة لتلبية احتياجاتها المحلية خلال "العمل المحلي المعتمد على الذات. ويضيف أن كورتن في المرحلة الثالثة يعتقد أن المنظمة غير الحكومية بدأت تتطلع إلى أبعد من المجتمع الذي تعمل فيه، وتسعى إلى تغيير في سياق السياسة المؤسساتية وإيجاد بيئة "مواتية" من أجل مبادرة وسيطرة محلية أعظم. ويوضح لويس أنه كان هناك نقد لفكرة الأجيال، ومن بين من نقد هذه الفكرة سينيلوزا (Senillosa) الذي يرى أن أجيالاً مختلفة يمكن أن تتواجد خلال المنظمة نفسها (Lewis, 2001:89). فيما يرى الكاتب ألان ثوماس (Alan Thomas) أن المرحلة الثالثة التي أطلق عليها كورتن "تطوير الأنظمة المستمرة"، تشمل تسهيل التنمية عن طريق منظمات خاصة وعامة، تُحاولُ تقديم التغيير في السياسات والمؤسسات المحلية، والوطنية والدولية (Thomas, 2001:3)).

توجد وجهة نظر أخرى حاولت التمييز بين أنواع "المنظمات غير الحكومية الدولية" و"المنظمات غير الحكومية الوطنية" حسب **أماكن تواجدها**، فعلى سبيل المثال يميز ويللتز بيتر (Peter Willetts) بين أنواع

المنظمات الدولية والوطنية حسب التدرج الجغرافي. فحسب وجهة نظره، هناك مجموعات محليّة موجودة في المحافظات، وبعد ذلك تكون لها مقر في العاصمة للبلاد. ويقول إن مثل هذه المنظمات المتواجدة في أنحاء البلاد كافة، تسمى منظمات غير حكومية وطنية (National NGOs). وبرأيه، فإنه كثيراً ما تُجْمع المنظمات غير الحكومية الوطنية في منظمة غير حكومية دولية (INGO). التي قد تتكون من المجموعات الدولية. ويعتقد أن إحدى حالات الغموض حول مفهوم (NGOs)، يتعلق فيما إذا كان يشير إلى الجسم المحليّ، أو الوطني أو العالمي. ويرى أنه حتى أوائل التسعينيات، كانت مسألة (NGOs) بسيطة في الاستخدام الأكاديمي، وفي وسائل الإعلام الإخبارية أو المُناقشات السياسية، لأن الأغلبية الساحقة من (NGOs) المحليّة والإقليمية لم ترتبط بالعمل بالنشاطات العالمية.

إضافة إلى تمييز أنواع "المنظمات غير الحكومية" حسب أماكن تواجدها، يوجد أيضاً من حاول أن يميز بين أنواعها حسب الدور الذي تقوم به، وهذا الدور حسب وجهة النظر هذه، يختلف حسب أماكن تواجدها. فعلى سبيل المثال، وجد لايونس (Mark Lyons) أن "المنظمة غير الحكومية" مصطلح يُستعمل عموماً في الدول الجنوبية أو النامية في التنمية، ويُشير إليها بمنظمات المنفعة العامّة غير الربحية، لكنه في الوقت نفسه وجد أن هذا المصطلح يُستخدم في استراليا، للإشارة إلى خدمة الجمهور غير الربحية في ميادين الخدمات الاجتماعية والصحية، مع ذلك فقد لاحظ أن هذا المصطلح في الوثائق الحكومية الاسترالية يشمل –في أغلب الأحيان– المنظمات الربحية أيضاً (Lyons, 2001:9).

تمييز بعض الكتّاب بين "المنظمات غير الحكومية" حسب دورها، ورؤية بعضهم أن دور "المنظمات غير الحكومية" المتواجدة في الجنوب ينصب على التنمية، أدى إلى ظهور مجادلة جديدة منادية بعدم ملاءمة مصطلح "المنظمة غير الحكومية" على تلك الموجودة في الجنوب، حيث تقول ليزا أوبري (Lisa Aubrey) أن الكاتب ماريو بيدرون (Mario Padron) يعتقد أنّ مفهوم الـ(NGOs) بشكل أساسي يستخدم على نحو غير ملائم

ليشير ضمناً إلى "المنظمات غير الحكومية"؛ أي التي من الجنوب. وتعتقد أنه يرى أنّ المنظمات الإنمائية من الجنوب يجب أن يتم تعريفها بمنظمات غير حكومية إنمائية بـ(NGDOs)، وأنه يجب أن يتم تمييزها عن منظمات القاعدة (GROs) (grassroots)، فبالنسبة له تمثل الـ(GROs) القاعدة (grassroots). وتضيف أن بيدرون يشير إلى أن الـ(NGOs) تُستَعمل للإشارة إلى مجموعة من المنظمات تتراوح من المؤسسات الدينية إلى الاتحادات المهنية إلى الجمعيات التعاونية إلى الوكالات الدولية. وتعتقد أنه في أغلب الأحيان، يتم تمييز قليل بين المنظمات غير الحكومية (NGOs) المحليّة والوطنية والدولية، وبخاصة "على الأرض" في تنمية العلاقات التعاونية البيئية لتطبيق التنمية. لذلك، فهي ترى أن الاستخدام "العام" للمنظمات غير الحكومية (NGOs) يساهم في الفوضى حول استخدام (NGOs) Aubrey, 1997:23)). وهناك من يميز بين المنظمات غير الحكومية **المانحة** والمنظمات غير الحكومية **الإنمائية المتلقية**، ويرى جون هايلي (John Hailey) أن هناك فرقاً بين المانحين وبين المنظمات غير الحكومية الإنمائية، حيث يفرض المانحون شروطهم الخاصة وجداول أعمالهم على المنظمات غير الحكومية الإنمائية، وتؤثر على استقلاليتها (Hailey, 2000:318).

قد لا نستطيع على وجه الدقة أن نميز بين "المنظمات غير الحكومية"، لكن ومن أجل أهداف دراستنا هذه سنعمل على التمييز بين المنظمات غير الحكومية المتلقية وبين المؤسسات أو المنظمات المانحة التي يكون لها أهداف وأجندات سياساتية مختلفة، وتكون مرتبطة بتنفيذ مصالح الدول التي أنشأتها. لكن أيضاً ينبغي الإشارة إلى أنه ليس جميع هذه المنظمات على النوع نفسه، فهناك منظمات دولية تابعة للأمم المتحدة، وهناك منظمات دولية تم إنشاؤها بناء على معاهدات دولية ثنائية، ولكل منها أولويات مختلفة، ولكن وعلى الرغم من اختلاف الأولويات لها، فإننا نجد أنها غالباً ما تملي شروطها الخاصة وجداول أعمالها على "المنظمات غير الحكومية المتلقية"، حيث تتواجد "المنظمات غير الحكومية المتلقية" غالباً في المجتمعات النامية، وتقوم بأدوار مختلفة

تخضع خلال تنفيذ أدوارها لأجندات "المنظمات المانحة"، وبذلك ترتبط "المنظمات غير الحكومية" بالمنح والمساعدات والأموال التي تقدمها "المنظمات أو المؤسسات المانحة"، وقد يظهر أن الأخيرة حريصة على تقديم المساعدات والمعونات والمنح للأولى بهدف تحقيق "التنمية" أو "الديمقراطية" أو "حقوق الإنسان" ... الخ. ولكن جميع ذلك ما هو إلا غطاء تخفي خلاله، أجندتها الحقيقية وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، من خلال توظيف بعض "المنظمات غير الحكومية المتلقية" لتحقيق أجندات مختلفة تكون في معظم الأحيان أجندات للدول التي أنشأتها. وقد يعلن المانحون صراحة عن أجنداتهم الحقيقة، لكنهم غالباً ما يخفونها تحت غطاء إنساني. "فالمنظمات أو المؤسسات المانحة" لها أهداف مختلفة تسعى إلى تحقيقها تحت أغطية مختلفة، متخذة من مشروع مارشال بعد الحرب العالمية الثانية نموذجاً لها في هذا الجانب. وسنعمل على توضيح كيف يتم توظيف المنظمات غير الحكومية لتحقيق أهداف المانحين وأجنداتهم التي تختلف عبر الزمن لتغير الظروف السياسية والدولية من خلال بعض الأمثلة لاحقاً.

بعد أن أوضحنا الفوضى في استخدام المصطلحات، والفوضى في تعريف المنظمات غير الحكومية، وكذلك الجدل حول كيفية التمييز بين أنواع المنظمات غير الحكومية، سنعمل الآن على توضيح متى ارتبط المجتمع المدني بمصطلح المنظمات غير الحكومية، وما هو الجدل المثار نتيجة هذا الارتباط بينهما؟

ارتباط مفهوم المجتمع المدني بمصطلح "المنظمات غير الحكومية" بعد الحرب العالمية الثانية

يثار جدل حول مفهوم المجتمع المدني وعلاقته مع "المنظمات غير الحكومية" (NGOs). فبينما ينظر البعض إلى "المنظمات غير الحكومية" على أنها أحد مكونات المجتمع المدني (Prendergast & Plumb, 2002:329)، فإن هناك من يعتبرها من أهم مكونات المجتمع المدني (هلال ومسعد،

١٧٩:٢٠٠٠)، فيما وجد من رادف بينها وبين القطاع الثالث أو القطاع التطوعي، وهذان المصطلحان يتم اعتبارهما في كثير من الأحيان مرادفين لمصطلح المجتمع المدني كما سبق وأوضحنا، الأمر الذي يؤدي إلى تشعب الجدل حوله وزيادة فوضى معانيه.

من التعريفات التي تولي أهمية كبيرة للمنظمات غير الحكومية التعريف الذي يستخدمه البنك الدولي، وعلى الرغم من أنه يدرك أن تعريفات المجتمع المدني متفاوتة بدرجة كبيرة استناداً إلى اختلاف النماذج الفكرية، والأصول التاريخية، والإطار القطري العام، كما جاء في صفحة البنك الدولي الإلكترونية، فإننا مع ذلك نراه يستخدم مصطلح المجتمع المدني للإشارة إلى: "**مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات التي لا تهدف إلى الربح**"، حيث يرى أن لتلك المنظمات وجوداً في الحياة العامة، تنهض بعبء التعبير عن اهتمامات أعضائها أو الآخرين وقيمهم، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية، أو ثقافية، أو سياسية، أو علمية، أو دينية، أو خيرية. وبالنسبة للبنك الدولي، يشير مصطلح "منظمات المجتمع المدني" إلى مجموعة كبيرة من المنظمات تضم: جمعيات المجتمعات المحلية، المنظمات غير الحكومية، النقابات العمالية، مجموعات السكان الأصليين، المنظمات الخيرية، المنظمات الدينية، النقابات العمالية، المؤسسات" (البنك الدولي، 2006c).

الاختلاف في وجهة النظر بين من يعتبر أن "المنظمات غير الحكومية" تشكل أحد مكونات المجتمع المدني، وبين من يعتبرها أهم مكوناته، يشكل مؤشراً على الربط بينها وبين مفهوم المجتمع المدني. ولم نكن نشهد مثل هذا الاختلاف على هذا النوع من الربط قبل العام ١٩٤٥. فبعد نهاية الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٤٥، تقرر تأسيس الأمم المتحدة، ومع تأسيسها دخل مصطلح "المنظمات غير الحكومية" (NGOs) إلى حيّز الاستعمال لأول مرة، وكان هذا عندما ورد مصطلح "المنظمات غير الحكومية" في المادة ٧١[1] من الفصل العاشر لميثاق الأمم المتحدة (The United Nations Charter, 1945:17)، وذلك لتغطية علاقة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بنوعين من أنواع المنظمات، وحسبما جاء في تلك المادة فقد كان للمنظمات غير الحكومية دور استشاري.

يعتقد بيتر ويللتز أن مصطلح "المنظمات غير الحكومية" (NGOs)، جاء استعماله في العام ١٩٤٥ بسبب حاجة الأمم المتّحدة للتمييز في ميثاقها بين حقوق الاشتراك للوكالات المتخصصة **الحكومية**، وبين تلك المنظمات **الخاصة** الدولية. ويرى أن جميع أنواع الأجسام الخاصة، عمليا، يُمكن أَن تُعرّف بأنها منظمات غير حكومية. وينبغي أن تكون مستقلة فقط عن الرقابة الحكومية (Willetts, 2002). وأشار بعض المعلّقين العاملين في حقل العلاقات الدولية إلى أن الفترة بعد العام ١٩٤٥ قد اتسمت بظهور المنظمات غير الحكومية والشبكات العالمية (Aldrich, 2003:130).

إذن، بدأنا نشهد جدلاً من نوع جديد حول طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وهذا الجدل يتمثل فيما إذا كانت المنظمات غير الحكومية أحد مكونات المجتمع المدني أو من أهم مكوناته، وهذا النوع من الجدل لم نشهد مثله إلا عندما ظهر مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى حيز الاستعمال، ولأول مرة، في المادة ٧١ من الفصل العاشر لميثاق الأمم المتحدة، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية العام ١٩٤٥.

الفصل الثاني

التوظيف الحكومي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والوجه الحقيقي للمساعدات

الفصل الثاني

التوظيف الحكومي للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والوجه الحقيقي للمساعدات

مقدمة

كما كان المجتمع المدني الحل السحري أو العلاج الفعال لكثير من المشاكل عند بعض الكتّاب والمفكرين والمحللين، فرفعوه "شعاراً" لتحقيق أهدافهم أو لتنفيذ "المشاريع" التي يطمحون إليها باستخدامه، فقد لاحظنا أيضاً أن السياسيين وصانعي القرار والحكومات يوظفون مفهوم المجتمع المدني لخدمة مصالح وأهداف سياسية خاصة بهم، وأحياناً يوظف السياسيون والحكومات عدداً من الكتّاب كي يدافعوا عن "مشاريعهم"؛ وهو ما يفسر وجود عدد منهم يدافعون عن استخدام المفهوم بطرق تتلاءم مع تلك "المشاريع" السياسية، ووجود كتّاب آخرين يعارضون هذا الاستخدام، الأمر الذي يؤدي إلى تشعب الجدل حول المفهوم مع ازدياد توظيفه، لاسيما مع ارتباطه بما يُعرف بـ"المنظمات غير الحكومية" (NGOs)، التي قد يوجد من يعتبرها من مكونات المجتمع المدني، وقد يوجد من يعتبرها أهم مكونات المجتمع المدني، كما قد يوجد في بعض الأحيان من يختزل المجتمع المدني فقط عليها.

ظهر التوظيف الحكومي أو السياساتي للمجتمع المدني، وتحديداً للمنظمات غير الحكومية، مع بروز مصطلح المنظمات غير الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية، ومع تنوع المشروعات أو الأهداف أو الأجندات التي سعت إلى تحقيقها المؤسسات الدولية والمانحة أو الحكومات. ومع استخدام "المنظمات غير الحكومية"، اتسع الجدل حولها وحول مفهوم المجتمع المدني، وزادت فوضى معاني المفهوم. لذا سيكون هدفنا خلال هذا الفصل توضيح كيف بدأ التوظيف الحكومي أو السياساتي للمجتمع المدني، وتحديداً لبعض المنظمات غير الحكومية، وكيف يتغير مع تغير أجندات المؤسسات المانحة، التي غالباً ما تتغير بتغير مصالح الدول العظمى ومصالح الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية التي أنشأتها، وهذه المصالح تتغير مع تغير الظروف السياسية؟ كما سنسعى إلى توضيح الوجه الحقيقي لهذا التوظيف، وتوضيح المصالح الحقيقية التي تسعى إلى تحقيقها حكومات الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام المؤسسات المانحة، التي قد تبدو في ظاهرها أنها تسعى إلى تحقيق مصالح الدول النامية. ومرة أخرى، ينبغي الإشارة إلى أننا لن نستطيع أن نرصد جميع ما تقوم به المؤسسات المانحة والحكومات من توظيف المنظمات غير الحكومية لتحقيق مصالحها وأجنداتها ومشاريعها المختلفة، وإنما سنعمل على توضيح هذا التوظيف من خلال بعض الأمثلة التي سنوردها. كما نؤكد مرة أخرى على أننا لا نضع جميع المنظمات غير الحكومية في سلة واحدة.

فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية واتخاذ المانحين "مشروع" مارشال نموذجاً

هناك من يعتقد أن "صناعة التنمية" تاريخياً ارتبطت بعملية إعادة البناء ما بعد الحرب العالمية الثانية وبداية النظام العالمي الجديد، حيث أمسكت الولايات المتحدة الأمريكية بزمام الأمور، بعد التغيرات العريضة التي طرأت على النظام العالمي بعد نهاية الحرب، وأُعيد تشكيل المساعدة التنموية (حنفي وطبر، ٢٠٠٦: ٢٧).

وظهرت المنظمات غير الحكومية بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما في الدول المنكوبة في الحرب، وكان ظهورها بعد انتهاء الحرب قد يبدو أن له علاقة بإغاثة الدول المتضررة من الحرب، والمساعدة في القضاء على الفقر، ودعم التنمية في تلك الدول، لكنها في حقيقة الأمر، تم توظيفها لخدمة أهداف و"مشاريع" سياسية مختلفة، ومن بين تلك "المشاريع" ما يعرف بمشروع مارشال (Marshall Plan).

فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبعد تحقيق الانتصار على الفاشية النازية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً باردة ضد الاتحاد السوفييتي، بعد أن أصبحت الشيوعية خصم الولايات المتحدة الأمريكية الأول.

خشيت الولايات المتحدة من أن قارة أوروبا بكاملها يمكن أن تتجه إلى المعسكر الاشتراكي بعد الحرب التي مزقت أوروبا ودمرتها وأدت إلى انتشار البطالة والفقر فيها، لاسيما بعد أن لاقى الاتحاد السوفييتي احتراما كبيراً في عدد من دول أوروبا. لذلك، جاءت أمريكا في تموز العام ١٩٤٧ بمشروع مارشال، الذي سُمّي نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال (George Marshall). وقد عُرف هذا المشروع رسمياً بعد تشريعه على أنه برنامج للانتعاش الأوروبي "برنامج النهوض باقتصاديات أوربا الغربية" (European Recovery Program "ERP"). ويتضح هدف المشروع خلال الخطاب الذي ألقاه مارشال في جامعة هارفارد في الخامس من تموز العام ١٩٤٧، فعلى الرغم من أنه، وفي بداية خطابه، بدأ بالتأكيد أنّ سياسة حكومة الولايات المتحدة لم تكن موجهة ضد أيّ مذهب أو بلاد، بل "ضدّ الجوع، والفقر، واليأس، والفوضى"، فإن هدف السياسة الخارجية الأمريكية من وراء المشروع يتضح من خلال خطابه عندما قال: "هدف السياسة الأمريكية هو تنشيط عمل الاقتصاد، بحيث يسمح بظهور الظروف السياسية والاجتماعية، حيث يمكن أن توجد مؤسسات حرة" (Marshall, 1947).

رأى كثير من الكتّاب والمحللين أن هدف مشروع مارشال الحقيقي الذي يعمل خلاله على إعادة بناء الدول الأوروبية هو صد الشيوعية، وخلق سوق للسلع الاستهلاكية الأمريكية. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١٣ مليار دولار لمساعدة البلدان الأوروبية التي اشتركت بمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (Organisation for European Economic Co-operation "OEEC")، وظهرت هذه المنظمة إلى الوجود في ١٦ نيسان ١٩٤٨، وشاركت فيها ١٨ دولة أوروبية. ونشأت (OEEC) من مشروع مارشال ومؤتمر الستة عشر (مؤتمر للتعاون الاقتصادي الأوروبي)، الذي أراد تأسيس منظمة دائمة للاستمرار بالعمل على برنامج تحسّن مشترك، وبشكل خاص للإشراف على توزيع المساعدات، ويساعد على إدارة مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية (OECD, 2006a). وفي العام ١٩٦١، جرت إصلاحات على هذه المنظمة التي أصبحت اليوم تعرف بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (Organization for Economic Co-operation and Development "OECD")، وتضم ٣٠ دولة، وتتعاون مع ٧٠ دولة ومع "المنظمات غير الحكومية". وهي منظمة للبلدان الصناعية ذات الأغلبية الحضرية التي تقبل مبادئ الديمقراطية التمثيلية والاقتصاد الحر. وحسبما جاء في موقع المنظمة الإلكتروني، فقد أوضحت أنها، ومنذ إنشائها، تعاونت مع المجتمع المدني، كما أوضحت أن لها علاقات بعيدة المدى مع البرلمانيين، من خلال الجمعية البرلمانية في مجلس أوروبا، والجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي (OECD, 2006b). وتعترف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) – التي تم تشكيلها في البداية لتحقيق أهداف مشروع مارشال– بالأهمية التي يمكن "للمجتمع المدني" تقديمها للجمهور في عملية صنع القرار، وتعلق المنظمة أهمية كبيرة على المجتمع المدني (OECD, 2002:1).

مشروع مارشال وما اقترحه من مساعدات قد تبدو في ظاهرها وكأنها تريد مصلحة أوروبا وإعادة بنائها وتنميتها والقضاء على البطالة والفقر التي انتشرت فيها بعد الحرب العالمية الثانية، كانت في حقيقة

الأمر تهدف إلى تحقيق "مشاريع" سياسية أخرى من ضمنها صدّ الشيوعية وخلق سوق للسلع الاستهلاكية الأمريكية. والمساعدات التي قدمها مشروع مارشال إلى الدول الأوروبية كانت مشروطة، ويمكننا أن نلمس ذلك من خلال خطاب مارشال، حيث أوضح أن: "أية حكومة تعارض التنمية السياسية والاقتصادية لا تستطيع أن تتوقع مساعدة أمريكية". كما يتضح أيضاً خلال قوله: "الحكومات، والأحزاب السياسية، أو المجموعات التي تريد إدامة البؤس الإنساني ستواجه معارضة الولايات المتحدة".

وحسب ما يرى غوردن جونسون (Gordon O.F. Johnson)، أحد أعضاء فريق من خمسة أشخاص للتخطيط الاستكشافي لتنفيذ أول مهمة للمعونة الأمريكية الأجنبية في الدول النامية في جنوب شرق آسيا سنة ١٩٥١: "فإن مشروع مارشال، وعلى النقيض مما قد يظن الكثيرون، لم يكن برنامجاً لتقديم المعونة بالمجان، بل كان على المؤسسات الأوروبية أن تسدد مقابل ما استخدمته لإعادة بناء اقتصادها، حتى ولو كان التسديد بالعملة المحلية. بعد ذلك كانت المبالغ المسددة بالعملة المحلية تستخدم لدفع التكاليف المحلية لإعادة الإنشاء وتنفيذ البرنامج" (جونسون، ٢٠٠٢).

كانت المساعدات، وبخاصة تلك المقدمة "للمنظمات غير الحكومية"، التي جاءت تحت "غطاء" الإغاثة والقضاء على الفقر وتنمية الدول الأوروبية المتضررة من الحرب، في حقيقة الأمر، توظف لخدمة "مشاريع" مختلفة متعلقة بصد الشيوعية وخلق سوق للسلع الاستهلاكية. واليوم، يهدف كثير من المنظمات غير الحكومية التي قد تبدو في ظاهرها وكأنها تريد دعم التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان، في حقيقة الأمر، لتحقيق "مشاريع"، حيث أن أجندات المانحين تتغير مع تغير الظروف السياسية والإقليمية، وينعكس هذا التأثير على "المنظمات غير الحكومية المتلقية" كما سنوضح لاحقاً من هذا الفصل.

منذ مشروع مارشال، وبعد أن بدأت اقتصاديات أوروبا بالانتعاش والوقوف مجدداً على أقدامها، حذا عدد من الدول الأوروبية حذو النموذج الأمريكي، واتخذ من مشروع مارشال نموذجاً للمساعدات الخارجية، لتحقيق مصالح خاصة، وطورت الدول الأوروبية التي كانت لها مستعمرات في ذلك الوقت، برامج مساعدات خاصة بها. وتركزت أولوياتها على مستعمراتهم، حيث كان كفاح التحرر والاستقلال يسخن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وكثيراً ما كان يتم توظيف المنظمات غير الحكومية لتحقيق مصالح الدول المستعمرة.

تعترف المفوضية الأوروبية في سورية على موقعها الإلكتروني بأن مساعداتها كانت تتركز في مستعمراتها السابقة: "بشكل أولي، فقد تركزت مساعدات الاتحاد الأوروبي على مستعمرات الدول الأعضاء السابقة في أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادي. أما الآن فقد أصبحت هذه المساعدات عالمية بالفعل. وأكثر من ثلثي الدعم يذهب لأوروبا الشرقية وبلدان الاتحاد السوفييتي الأسبق ودول البلقان والشرق الأوسط وحوض الأبيض المتوسط وآسيا وأمريكا اللاتينية. كذلك، بالإضافة إلى مساعدات إعادة الإعمار وبرامج اقتصادية متكاملة، والبناء المؤسساتي بهدف الترويج لحقوق الإنسان" (بعثة المفوضية الأوروبية في سورية، ٢٠٠٦).

حسب ما يعتقد ويرن دي سيكيولير (Wim De Ceukelaire)، فإن "المساعدة التنموية" بالنسبة للسلطات الأوروبية كان يقصد بها إدامة تأثيرها وحكمها في مستعمراتها السابقة. ويقول إن بلجيكا كانت أحد البلدان التي أغدقت المساعدات على نظام موبوتو (Mobutu) الفاسد والديكتاتوري. ويرى سيكيولير أن موبوتو تلقى المليارات من الدولارات على شكل منح وقروض من الولايات المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ويرى أن زائير (الكونغو الديمقراطية حالياً) لم تستفد من هذه المساعدات وبقيت على فقرها. وباعتقاده، فإن الكونغو كانت تلقت المساعدات لأنها كانت تشكل سداً أمام تقدم الاشتراكية في أفريقيا (De Ceukelaire, 2004).

إضافة إلى الدول التي اتخذت من مشروع مارشال نموذجاً، اتخذت كذلك المؤسسات المانحة من هذا المشروع نموذجاً في المساعدات الخارجية، وفي تمويل "المنظمات غير الحكومية المتلقية"، وبخاصة تلك التي تدعي أنها تهدف إلى المساعدة التنموية. فمنذ ذلك الوقت، نجد أن العديد من "المنظمات غير الحكومية المتلقية"، ارتبطت "بتمويل" أو بمساعدات خارجية لخدمة "مشاريع" سياسية مختلفة. واعتمادها، لاسيما تلك الموجودة في الدول النامية، على المساعدات الخارجية والمؤسسات المانحة يثير جدلاً كبيراً بين الكتّاب. فبينما يدافع عدد منهم عن المنظمات والمساعدات المقدمة لها لتحقيق التنمية، نجد أن هناك من ينتقدها لأنها تؤثر على سياسة "المنظمة غير الحكومية"، وتجعل منها منظمات تخدم مصالح خاصة (GPF, 2006).

كثير من المؤسسات المانحة يعود تاريخها إلى مشروع مارشال، منها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التي تقرّ، في موقعها الإلكتروني، بأن تاريخها يعود إلى مشروع مارشال لإعادة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وبرنامج الأربع نقاط لإدارة ترومان[٢] (Truman Administration's Point Four Program).

على غرار مشروع مارشال، اتخذت المؤسسات المانحة أجندات خاصة بها تعكس مصالحها الاقتصادية والسياسية. ففي بعض الأحيان، تكون هذه الأجندات لتمويل المشروعات والمنظمات غير الحكومية معلنة، وفي أحيان أخرى تكون كامنة. فعلى سبيل المثال، تعلن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن بعض أهدافها للمساعدات التي تقدمها، فهي تهدف إلى تحقيق أهداف خاصة للخارجية الأمريكية، ونجد ذلك من خلال تعريفها لنفسها، في موقعها الإلكتروني، على أنها هيئة مستقلة للحكومة الفيدرالية التي تتلقي توجيهات السياسة الخارجية العامة من وزير الخارجية. وتقوم بتنفيذ المساعدة الخارجية والمساعدة الإنسانية لتدعيم المصالح السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنها تقر بأن للمساعدات الخارجية الأمريكية هدفاً

مزدوجاً لتشجيع السياسة الخارجية الأميركية الدولية في توسيع الديمقراطية والأسواق الحرة وتحسين معيشة المواطنين في البلدان النامية (USAID, 2006).

بعد إعادة بناء أوروبا، بدأ اهتمام الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية يتجه نحو العالم النامي، ويرى ثوماس ديتشتر (Thomas W. Dichter) أن مشروع مارشال، وجُهد إعادة بناء أوروبا كان هو الاختبار للعديد من المنظمات الجديدة التي حولت اهتمامها في الخمسينيات إلى العالم النامي (Dichter, 2003:55). ففي فترة الخمسينيات، ظهر اهتمام "بالمنظمات غير الحكومية الدولية" (INGO)، وردت لأول مرة في قرار ٢٨٨ (X) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في ٢٧ شباط من العام ١٩٥٠، حيث جاء في هذا القرار: "أية منظمة دولية لم تُؤسّس بواسطة اتفاقية دولية سَتُعتَبرُ منظمة غير حكومية لغرض هذه الترتيبات" (Union of International Associations, 2006). لكن هذا القرار لم يضع أية محاولة لتوضيح ما المقصود بمصطلح "منظمة دولية" كما يعتقد ويللتز (Peter Willetts). وقد لوحظ أن عدد المنظمات غير الحكومية الدولية (INGOs) في العام ١٩٥٠ بدأ بالارتفاع، حيث ارتفع عددها من ١٧٦ في العام ١٩٠٩ إلى حوالي ١٠٠٠ العام ١٩٥٠ (Anderson, 2003:36). بالإضافة إلى ذلك، يُعتقد أنه كان لها دور مهم في خلق المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث (Mutua, 2002:37)، حيث أن النظر إلى دور "المنظمات غير الحكومية" على أنها لاعب رئيسي في حقل التنمية الدولية زاد بشكل كبير. ففي فترة الخمسينيات والستينيات، نفذت برامج تنمية في أفريقيا وآسيا لحكومات ما بعد الاستعمار، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية (Moser, 1993:194).

وفي الفترة ما بين السبعينيات والثمانينيات، تضاعف الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية والنظر لدورها في التنمية، حيث لاحظ البنك الدولي أن مجموع المساعدة التنموية التي تم توزيعها بواسطة المنظمات

غير الحكومية الدولية تضاعفت عشرة أضعاف ما بين العامين ١٩٧٠ و١٩٨٠ (Stop Violence Against Women, 2003).

يرى سيكيولير أنه بالنسبة لبعض الوكالات مثل البنك الدولي، فإن مشروع مارشال أصبح النموذج للمساعدة التنموية التالية إلى البلدان الفقيرة على الرغم من أن هناك اختلافات مهمة. فهو يرى أن الاقتصاد الأوروبي صُنّعَ قبل الحرب واحتاج فقط إلى حفنة من رأسمال، لكي يصلح الخراب الذي سببته الحرب، ولا يمكن مقارنة تلك المساعدات المقدمة إلى أوروبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالمساعدة المقدمة إلى البلدان النامية. فهو يعتقد أن الدوافع الحقيقية وراء المساعدة إلى الدول النامية لم تتغير بشكل ملحوظ عندما انتقل تركزها من أوروبا إلى الجنوب، حيث كان لازماً أن يتم احتواء الشيوعية بكل الوسائل. فهو يرى أنه ولهذا السبب ذهبت حوالي نصف المساعدة الأمريكية من العام ١٩٥٣-١٩٧٥ إلى آسيا، وبخاصة المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية الجغرافية مثل تايوان، وكوريا، من أجل إبقاء نفوذ الصين وفيتنام في المراقبة.

إذن، بعد إعادة بناء أوروبا، بدأ اهتمام الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية يتجه نحو العالم النامي، وظهر مصطلح "المنظمات غير الحكومية الدولية" وكان لها دور مهم في خلق المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث، حيث أن النظر إلى دور "المنظمات غير الحكومية" على أنها لاعب رئيسي في حقل التنمية الدولية زاد بشكل كبير. لكن، على الرغم من أن إنشاء مثل هذه المنظمات غير الحكومية وزيادة عددها بشكل واسع في دول العالم الثالث كان يبدو أنه من أجل تنمية الدول النامية، فإن الهدف الحقيقي من وراء إنشاء العديد من هذه المنظمات غير الحكومية كان بهدف صد الشيوعية وعدم دخولها إلى تلك المناطق، أو بهدف احتواء الشيوعية وعدم السماح لها بالانتشار في هذه الدول.

توظيف "المنظمات غير الحكومية" بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لتحقيق أهداف متعلقة بالليبرالية الجديدة

أدى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي الشيوعي العام ١٩٨٩ إلى اختفاء بعض الأجندات أو تراجعها؛ مثل أجندة "صد الشيوعية ومحاربتها"، حيث لم تعد هناك حاجة إلى توظيف المساعدات والعديد من المنظمات غير الحكومية لتحقيق هذه الأجندة، وإنما تم توظيفها لتحقيق أهداف وأجندات أخرى لها علاقة بالليبرالية الجديدة.

ومع نهاية الحرب الباردة، انتصر الغرب الرأسمالي على الشرق الشيوعي، وترى الكاتبة هبة رؤوف عزت أنه مع نهاية الحرب الباردة أعلنت الليبرالية تفوقها على الأيديولوجيات المنافسة لها، وعبر عن هذا التفوق فرانسيس فاكوياما (Francis Fukuyama) في **نهاية التاريخ**، وذلك عندما قال: "إننا نشاهد نهاية التاريخ، وذلك في نقطة النهاية للتطور الأيديولوجي للبشرية وعالمية الديمقراطية الليبرالية الغربية كآخر شكل للحكومة الإنسانية" (عزت، ٢٠٠٤). وترى كل من هويل (Howell) وبيرس (Pearce) أنه مع نهاية الحرب الباردة، ظهرت السوق بأنها المنتصر في جدل الدولة/السوق. وفي المجال السياسي، ظهرت السوق الحرة بأنها كانت المكملة لحرية المواطنين في الليبرالية الديمقراطية، التي بدت كأنها الشكل والممكن الوحيد للمنظمة السياسية. هذا الاحتفال المبتهج للرأسمالية والديمقراطية الليبرالية وفرضياته الغائية، تمت بلورته في عبارة مثل "نهاية التاريخ" التي صاغها فرانسيس فاكوياما. والمجتمع المدني دخل على أنه قوة تجسد الحرية، معاداة الدولة (antistatism)، والدفاع عن الديمقراطية. والحكومات المانحة في الشمال نظرت إلى المجتمع المدني على أنه المفتاح لتعزيز "الحكم الصالح" (Howell & Pearce, 2002:4).

حسب ما تشير إليه موسوعة الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية، فإنه، ومنذ أن انهار الاتحاد السوفييتي وانتهت الحرب الباردة، زاد اهتمام المجتمع الدولي في المنظمات غير الحكومية بشكل غير مسبوق، وكانت

هناك زيادة سريعة في عددها (Mango, 2003 3:1624). وهذه الزيادة لفتت انتباه الباحثين، فظهرت دراسات عديدة حاولت تفسير سبب هذا الانتشار الواسع والسريع "للمنظمات غير الحكومية"، وهذا الاهتمام بها. فبدا لبعض الكتّاب والباحثين أن سبب زيادة انتباه المجتمع الدولي "بالمنظمات غير الحكومية"، وسرعة انتشارها له، علاقة بتقلص دور الدولة أو فشلها في تقديم الخدمات أو التنمية، وما رافق ذلك من ظهور "الليبرالية الجديدة".

فسر بعض الكتّاب الزيادة السريعة للمنظمات غير الحكومية واهتمام المجتمع الدولي بها، بفشل الدولة، حيث يعتقد الكاتب النور إبراهيم (Alnoor Ebrahim) أن: "زيادة اهتمام المجتمع الدولي في منظمات المجتمع المدني ومؤسساته بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا النمو في الانتباه والتمويل للمنظمات غير الحكومية ظهر بأنه مدفوع بعدد من العوامل: من ناحية، وجود أدلة على فشل الدولة في تقديم الخدمات مرافق لمناخ اقتصادي لليبرالية الجديدة، ومن ناحية أخرى وجود اعتقاد أن المنظمات غير الحكومية ليست فقط تزود الخدمات بكفاءة أكثر من المؤسسات العامة، وإنما المنظمات غير الحكومية أكثر ديمقراطية وفعالية في الوصول إلى الفقراء، على الرغم من ندرة الدليل المادي التجريبي الدال على ذلك، حسب وجهة نظره. فهو يعتقد أن المساعدة التنموية تُحوَّلُ على نحو متزايد عبر المنظمات غير الحكومية بدلاً من تحويلها عبر الحكومات، الأمر الذي يزيد الضغط على المنظمات غير الحكومية لتوسيع عملها إلى حد يصل أحياناً لاستبدال خدمات الدولة" (Ebrahim, 2003:1).

فيما فسر ديفيد لويس (David Lewis) الاهتمام المتزايد بالمنظمات غير الحكومية بفشل عملية التنمية التي تقودها الدولة، حيث يرى أنه كان هناك اهتمام متزايد أثناء العقد الماضي بين الباحثين، على ما تم الاصطلاح عليه بالمنظمات غير الحكومية (NGOs)، والمنظمات غير الربحية، والمنظمات الطوعية، في كل من الدول الصناعية والدول

المتلقية للمساعدات. وانعكس ازدياد ملامح هذه الأنواع من بين واضعي السياسات والمنظمات والناشطين على المستويين المحلي والدولي. ويرى أن الاهتمام الجديد بالمنظمات غير الحكومية في دراسات التنمية، ظهر إلى حد ما ردًّا على إدراك فشل التنمية الذي تقوده الدولة أثناء الثمانينيات، و"جدول أعمال السياسة الجديدة" الذي وحّد سياسة **الليبرالية الاقتصادية الجديدة** "الحكم الصالح". كما يرى أنه قد انعكست أيضاً في سياق سياسة ما بعد الحرب الباردة التي احتلت خلالها المنظمات غير الحكومية الدولية موقعاً مركزياً في الإغاثة والجُهود الطارئة، ضمن بحث السياسة الاجتماعية، والاهتمام بالقطاع الثالث الذي ارتبط بإعادة هيكلة سياسات الرفاهية في الدول الصناعية. فيما يعتقد أن عِلم الاجتماع جدّد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني في علاقته بالعالم الثالث، وركّزت البلدان الانتقالية الاشتراكية السابقة والسياقات الصناعية الغربية أيضاً اهتمامها على القطاع الثالث في السنوات الأخيرة (Lewis, 1999:1).

فيما ربطت شيلا كارابيكو (Sheila Carapico) بين زيادة دور المنظمات غير الحكومية وتقلص دور الدولة. فهي ترى أن مفهوم التنمية من خلال المنظمات غير الحكومية يتماشى أيضاً مع الحلول الليبرالية الجديدة أو القطاع الخاص الليبرالي– العالمي لحل المشاكل الاجتماعية، وبشكل أكثر عمومية مع خصخصة الخدمات الاجتماعية بالنسبة للمؤسسات والاستثمارات (Carapico, 2000).

وعلى ما يبدو، فإن النظر إلى تقليص دور الدولة في تقديم الخدمات أو فشلها في تحقيق التنمية والاهتمام بالمنظمات غير الحكومية للقيام بهذا الدور، ينسجم مع الفكر الليبرالي الجديد، الذي يوظف العديد من "المنظمات غير الحكومية" لخدمة أهدافه. وتعتقد كل من هويل وبيرس أن الهجمات السياسية على الدولة جرت في السياق الأيديولوجي لظهور الليبرالية الجديدة، التي احتفلت بكفاءة السوق، وسخرت من اعتبار الدولة وسيلة للنمو الاقتصادي والإداري (Howell & Pearce, 2002:89-90).

نظرة الليبرالية الجديدة إلى الدولة عادة ما توصف بأنها نظرة سلبية، فتروّج إلى تحويل دور الحكومات الوطنية إلى الحَدّ الأدنى، كما تفضل الخصخصة على التدخّل الحكومي المباشر، وذلك لأسباب اقتصادية تهدف خلالها إلى تحقيق أقصى درجة من الربح، لذلك فهي ترفض التدخل الحكومي في الاقتصاد. وتركز على طرق السوق الحرّة، وعلى قيود أقل على العمليات التجارية، وحقوق الملكية. وفي السياسية الخارجية الليبرالية الجديدة، تفضل افتتاح الأسواق الخارجية بالوسائل السياسية، وتستعمل الضغط الاقتصادي، والدبلوماسية، وقد تستخدم أحياناً التدخل العسكري. وتفضل الليبرالية الجديدة الضغط السياسي المتعدد الأطراف عموماً خلال المنظمات الدولية، أو أدوات المعاهدة مثل منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي. فمذهب الليبرالية الجديدة تم فرضه بواسطة مؤسسات مالية قوية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبنك الأمريكي للتنمية. وفي شكلها الأكثر تطرفاً تركز على قيم التجارة والأسواق غير المنظمة، وتوسيع آفاق العمل التي قدمتها مع نهاية الحرب الباردة.

كما تعتبر الليبرالية الجديدة أنّ السوق الحرّة، والتدفق غير المقيّد لرأس المال، سينتج منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية عظيمة، وهذا الشكل يدعو إلى الإنفاق الحكومي بأقل ما يمكن، ونظام ضريبي بأقل ما يمكن، وتعليمات بأقل ما يمكن، وتدخّل مباشر بأقل ما يمكن في الاقتصاد. وحجة الليبرالية الجديدة في ذلك، أن قوى السوق ستحقق أعلى المكاسب، حيث يُعتقد أن الاتجاه لليبرالية الجديدة يدخل في إطار العولمة، لأنها تهدف إلى استغلال موارد العالم: اليد العاملة الرخيصة، والمواد الخام، والأسواق. ولفتح أسواق جديدة، فإنها عادة تدخل من مدخل تنمية الأمم.

يتبين من ذلك أن الليبرالية الجديدة لها أهداف عدة، وفي معظمها تسعى إلى تحقيق مصالح وأرباح اقتصادية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت العديد من " المنظمات غير الحكومية المتلقية " في الدول النامية تحت غطاء

"التنمية"، فحلولها المقترحة من أن المنظمات غير الحكومية تساهم في التنمية ارتبطت بشكل وثيق بإقرار بعض المؤسسات المانحة مثل البنك الدولي بهذا الدور للمنظمات غير الحكومية. وانكشف هذا الإدعاء لليبرالية الجديدة من خلال أجندتها التي تعرف "بإجماع واشنطن"، وتبين أن الهدف من هذه الأجندة لم يكن لتنمية الدول النامية التي طبقت "إجماع واشنطن" ومساعدتها على الخروج من أزمتها، وإنما من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية، وهو ما سنحاول أن نوضحه.

الليبرالية الجديدة و "إجماع واشنطن"

هناك علاقة وثيقة جداً بين "الليبرالية الجديدة" وبين ما يسمى "بإجماع واشنطن" (Washington Consensus)، حيث ترجم الأخير بأنه أجندة الليبرالية الجديدة. ففي العام ١٩٩٠، شاركت مجموعة من أمريكا اللاتينية والكاريبي (LAC)، وصُنّاع قرار، وممثلو الوكالات الدولية، وأكاديميون، وأعضاء من "مجلس الخبراء" (Think Tank). في مؤتمر تحت رعاية المعهد الدولي للاقتصاد في واشنطن، وتم الترويج إلى أن هذا الاجتماع، يهدف إلى تقييم التقدم الذي أنجزته بلدان أمريكيا اللاتينية والكاريبي (LAC) في برنامج الإصلاحات السياسية الاقتصادية عقب أزمة الدين في الثمانينيات. وفي خاتمة مشاورات المجموعة، كتب جون وليامسون (John Williamson) أن واشنطن (على الأقل مُتَمَثلة بأولئك الحاضرين) وصلت إلى درجة كبيرة من الإجماع بخصوص الأدوات السياسية العشر(Burki, 1998:1). وبذلك، كان وليامسون أول من قدم مصطلح إجماع واشنطن (Drache, 2001:1). والأدوات السياسية العشر هي عبارة عن عشرة من الإصلاحات تتمثل في: الانضباط المالي، توجيه أولويات الإنفاق العشوائي من أشياء مثل الإعانات الصحية الأساسية والتعليم، تخفيض معدلات الضرائب الهامشية وتوسيع القاعدة الضريبية، تحرير أسعار الفائدة، أسعار صرف تنافسية، تحرير التجارة، تحرير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، الإلغاء بمعني إلغاء حواجز الدخول والخروج، ضمان حقوق الملكية (Bloom et al., 2003:58).

وعلى الرغم من أنه قد تم الترويج إلى هذا الإجماع على أنه برنامج الإصلاحات السياسية والاقتصادية عقب أزمة الدين التي تعرضت لها عدد من الدول النامية، وأن الهدف منه تنمية هذه الدول، فإن كثيراً من المنتقدين لإجماع واشنطن ترجموه على أنه أجندة الليبراليين الجدد، معتبرين أن عدداً من الاقتصاديين الليبراليين الجدد أعلن هذه السياسات. ومن هؤلاء النقاد، ديفيد هيلد الذي يعرّف إجماع واشنطن بأنه: "أجندة اقتصادية تدعو إلى الإجراءات التالية: التجارة الحرة، لبرلة السوق الرأسمالية، معدلات تبادل مرنة، معدلات صرف على هوى السوق، تحرير الأسواق من النواظم، نقل الممتلكات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، تركيز النفقات العامة على أهداف محددة اجتماعياً، موازنات متوازنة، إصلاح ضريبي، ضمان حقوق الملكية". ويعتقد أن دمج معظم هذه النقاط أو كلها يشكل العقيدة الاقتصادية على مدى عشرين سنة في بلدان منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، وفي المؤسسات المالية الدولية. وقد وصفها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها أساس السياسة فيما يخص البلدان النامية. كما يعتقد أن ثمة تداخلات مهمة بين برنامج وليامسون الأصلي والنسخ منه التي صارت تسمى الأجندة النيوليبرالية بما فيها النظام الماكرو اقتصادي، ومديح اقتصاد السوق الحر، والخصخصة، والتجارة الحرة (هيلد، ٢٠٠٤).

تم توجيه نقد حاد إلى إجماع واشنطن، واعتبر عدد من النقاد أن إجراءات إجماع واشنطن ترتبط بالجغرافيا السياسية للولايات المتحدة، التي غالباً ما تعظ بها بقية العالم، ولكنها هي نفسها لا تمارسها، واعتبروا أن مثل هذه الإجراءات مدمرة للّحمة الاجتماعية للبلدان الفقيرة. ورأى كثير منهم أن في هذا الإجماع طريقة لقمع الإنتاجية الاقتصادية من البلدان الأمريكية اللاتينية الأقل تقدماً إلى الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات ومالكيها الأغنياء في الاقتصاديات العالمية الأولى المتقدمة. كما أن دولاً عدة من أمريكا اللاتينية الخاضعة تحت قيادة حكومات اشتراكية عارضت إجماع واشنطن بشكل واسع. واستشهد المنتقدون لهذا الإجماع بالأزمة الاقتصادية الأرجنتينية كثيراً ١٩٩٩–٢٠٠٢،

كمثال يدلل على صحة اعتقادهم أن سياسات إجماع واشنطن خاطئة، حيث كانت الأرجنتين من بين الدول التي عملت على تطبيق سياسات إجماع واشنطن.

دعت الانتقادات الموجهة لإجماع واشنطن ببعض الكتّاب إلى اقتراح إجماع ما بعد واشنطن، حيث يرى هينز فالك (Hans Falck) أن جوزيف ستيغلت (Joseph Stiglitz) انتقد ما يسمى بإصلاح إجماع واشنطن، وبدلاً من ذلك اقترح إجماع ما بعد واشنطن، وبمعنى آخر: مجموعة جديدة من الأدوات والأهداف من أجل الإصلاح الاقتصادي (Falck, 2001:169). وانتقد ديفيد هيلد إجماع واشنطن معتبراً أن: "تشخيص إجماع واشنطن مضلل ووصفاته ضارة". وخلص إلى أن لبرلة رأس المال هي من العوامل العالمية الأساسية في الحد من قدرة البلدان الفقيرة على التطور، واعتبر أن إجماع واشنطن يستخف بدور الحكومة.

يقول وليامسون عندما تمت صياغة إجماع واشنطن أولاً، لم تُكتب وصفة للتنمية، فالفكرة من إجماع واشنطن كانت لوضع تقرير عن مجموعة من عشر سياسات إصلاحية بدت أن عليها إجماعاً بشكل رسمي في واشنطن؛ أي بين وزارة المالية الأمريكية ومؤسسة بريتون وودز (Bretton Woods). وقد تُرجمت بشكل واسع على أنها وصفة للتنمية، وفي أغلب الأحيان ترجمت على أنها أجندة النيوليبرالية الجديدة. وقد وصفها بأنها فكرة لجدول أعمال إصلاح غير مكتمل (Williamson, 2004). لكنه يعترف أن واشنطن لديها بالتأكيد عدد من المخاوف الأخرى في علاقتها مع جيرانها اللاتينيين، تتضمن إخماد تجارة المخدّرات، وحماية البيئة، والسيطرة على نمو السكان، إضافة إلى أن واشنطن لديها أيضاً قلق بشأن المصالح الإستراتيجية والتجارية للولايات المتحدة (Williamson, 2002).

أراد المشاركون في إجماع واشنطن على ما يبدو استخدام "المنظمات غير الحكومية"، لاسيما في عدد من دول أمريكا اللاتينة التي طبقت الإصلاحات لتحقيق أجندتهم لليبرالية الجديدة "إجماع واشنطن".

ويرى كندال ستايلز (Kendall W. Stiles) أنه يوجد من صدّق أن إجماع واشنطن مال إلى إرسال الأموال إلى المنظمات غير الحكومية التي يمكن أن تقدم خدمات اقتصادية بصورة أكثر عملية من البيروقراطية المنتفخة والفاسدة (Stiles, 2002:9-10). لكن يبدو أن بعض "المنظمات غير الحكومية"، وبخاصة في دول أمريكيا اللاتينية قد تنبه إلى هذا التوظيف لها من أجل خدمة أجندة الليبرالية الجديدة التي جاءت على شكل إجماع واشنطن. لذلك، واجه إجماع واشنطن الليبرالي الجديد، حسبما يرى كل من أوبرين (Robert O'Brien) وآني ميري غوتز (Anne Marie Goetz) وجان آرت سكولت (Jan Aart Scholte)، ومارك وليامز (Marc Williams)، معارضة شديدة من المنظمات غير الحكومية (O'Brien et al., 2002:29). فيما يرى معتز حسين أن كارل شرام (Carl J. Schramm) يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت نفوذها لدى وكالات التنمية في تشجيع الدول الأخرى على تبني سمات ومؤسسات الرأسمالية الأمريكية فيما بعد الحرب الباردة، من خلال ما يعرف بإجماع واشنطن (حسين، ٢٠٠٤).

ومن بين وكالات التنمية التي تم استخدامها لتحقيق إجماع واشنطن، البنك الدولي الذي أصبح يشهد بصورة كبيرة ومتزايدة انتقادات، وبخاصة من العديد من المنظمات غير الحكومية المتلقية، حيث لوحظ أنه يتم استخدامها لخدمة مشاريع مختلفة، وأن البنك لا يتقيد بسياساته في المشاريع التي يمولها. ومن بين الانتقادات الموجهة إلى البنك الدولي، خضوعه تحت التأثير السياسي لبعض الدول، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، كما وجه إليه انتقاد بأنه يعمل ضمن مبادئ "الليبرالية الجديدة"، وبأنه لم يحقق الهدف المنشود الذي يدعيه، وهو الحد من الفقر.

يعي البنك الدولي النقد الموجه إليه، ويشير إلى بعض هذا النقد في موقعه الإلكتروني: "في الوقت الذي تزايد تعبير المجتمعات المدنية، اتهمت بعض هذه الجمعيات البنك بأنه لا يتقيد بسياساته في بعض المشاريع البارزة") البنك الدولي، 2006a).

ويعرّف البنك الدولي نفسه على أنه: ليس "بنكاً" بالمعنى المتعارف عليه، وإنما إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. ومجموعة البنك الدولي هي مجموعة مؤلفة من خمس منظمات عالمية وهي: البنك الدولي للإنشاء والتعمير، مؤسسة التنمية الدولية، مؤسسة التمويل الدولي، وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف، المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستشارية، وهي مسؤولة عن تمويل البلدان. فحسب الأهداف المعلنة لها، فهي تهدف إلى التنمية وتقليل الفقر، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار العالمي وحمايته. وقد أنشئ معه صندوق النقد الدولي حسب مقررات مؤتمر بريتون وودز، ويشار إليهما معاً على أنهما مؤسسات بريتون وودز. وقد بدأ في ممارسة أعماله في ٢٧ كانون الثاني ١٩٤٦. وحسب ما يرى باوم (Baum)، فإن مؤسسة بريتون وودز أنشأت البنك وصندوق النقد الدوليين لمراقبة اقتصاد العالم، ويتم توجيهها ضمن الفلسفة الاقتصادية الليبرالية (Baum, 2000:71).

زاد اهتمام البنك الدولي بصورة ملحوظة في تمويل المشاريع التي تأتي عبر المنظمات غير الحكومية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فبينما كانت بين العامين ١٩٧٣ و١٩٨٨ فقط ستة بالمائة من المشاريع التي يمولها البنك تتضمن المنظمات غير الحكومية، تَضمّنت في العام ١٩٩٣ أكثر من ثُلث المشاريع التي وافق عليها البنك الدولي، المنظمة غير الحكومية، وفي العام ١٩٩٤ زادت هذه النسبة إلى النصف (Carmen, 1995:13).

يلاحظ أن البنك الدولي يضع شروطاً للإقراض للبلدان المنخفضة الدخل والمؤهلة لتلقي منح وائتمانات من المؤسسة الدولية للتنمية دون دفع فائدة، فكما جاء في موقع البنك الدولي الإلكتروني: "ومنذ العام ١٩٩٩، يشترط البنك تقديم وثائق إستراتيجية للحد من الفقر للتمويل وللمساعدات الأخرى عند الوجوب للنظر في تخفيف أعباء الدين. يجب أن تضع وثيقة إستراتيجية الحد من الفقر، تخفيف حدة الفقر، ركيزة خطط التنمية، **وأن تشرك القطاع الخاص والمجتمع المدني بدرجة كافية** " (البنك الدولي، 2006b).

ربما أن سبب زيادة اهتمام البنك الدولي بتمويل المشاريع المتضمنة المنظمات غير الحكومية، واشتراطه في القروض التي يقدمها للدول المنخفضة الدخل، على أن تشرك القطاع الخاص والمجتمع المدني، له علاقة بالتزام البنك الدولي بتنفيذ أهداف الليبرالية الجديدة التي أشرنا إليها سابقاً، والتي تستخدم العديد من "المنظمات غير الحكومية المتلقية" لتحقيق هذه الأهداف، وإن كان يتم ذلك تحت "غطاء" تمويل مشروعات "إنسانية" للحد من الفقر أو التنمية. وهو ما يفسر سبب تعريف البنك الدولي "للمنظمات غير الحكومية" بأنها "هيئات خاصة تُتابعُ النشاطات لتَخفيف المعاناة، وتعزيز مصالح الفقراء، وحماية البيئة، وتزويد الخدمات الاجتماعية الأساسية، أو الالتزام بتنمية المجتمع" (Carmen, 1995:13).

قد يكون ساعد على كشف ذلك مؤخراً، كيفية معالجة الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا بواسطة البنك وصندوق النقد الدوليين، بما اصطلح عليه بسياسات التعديلات الهيكلية ((Structural Adjustments Policies SAP)) التابعة للبنك وصندوق النقد الدوليين. وهذه التعديلات لاقت انتقادات، كما يقول جوليانو بونتارا (Giuliano Pontara)، من بعض الاقتصاديين، وكذلك بعض الشخصيات السياسة، بمن فيهم وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر (Pontara, 1998:1).

أحداث أيلول وظهور "أجندات" جديدة أثرت على المساعدات و "المنظمات غير الحكومية"

أدت أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، إلى انعكاسات خطيرة على تفاعلات السياسة والاقتصاد والثقافة على الصعيد العالمي، لا تقل في أهميتها عن الانعكاسات التي نجمت عن انهيار الاتحاد السوفييتي (السابق)، في مطلع التسعينيات، والتي غيّرت مستقبل العالم وأعادت صوغ خارطته الجيوسياسية. ووُضِعت الأولوية للسياسة والمصلحة الشخصيّة، وظهرت أجندات سياسية جديدة من بينها "محاربة الإرهاب"، حيث

ظهرت هذه الأجندة السياسية الجديدة بعد خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي أعلن خلاله "حرباً على الإرهاب"، وقال في العشرين من أيلول ٢٠٠١: "نحن سَنُوجّهُ كُلّ مصدر إلى قيادتنا لعرقلة شبكة الإرهاب العالمية، بالطبع سيتضمن ذلك المساعدات".

الأجندة الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية تتمثل في "الأمن القومي الأمريكي"، ويمكن أن نلمس هذه الأجندة الجديدة للبيت الأبيض في تقريره للعام ٢٠٠٢ بعنوان: "الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية"، حيث أعلنت إدارة بوش عن ضرورة ضمان أمنها بإقامة الديمقراطية وتشجيع الانفتاح الاقتصادي في الدول "العدوّة". ولا تخفي الولايات المتحدة استخدامها للمساعدات، حيث جاء في التقرير: "الأمم التي تريد المساعدة الدولية يجب أن تحكم أنفسها بحكمة" (The White House, 2002).

ومن خلال عنوان تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) "المساعدة الدولية باسم المصلحة الوطنية: ترقية الحرية، الأمن" الموجود على موقعها الإلكتروني، يمكن قراءة الأولويات الجديدة للوكالة، حيث جاء: "من الآن فصاعداً، لن تحتفظ الوكالة ببرامجها لأجل التخفيف من مآسي الإنسانية، لكنها شرعت "بتشجيع الإصلاحات الديمقراطية"، حيث ستحظى الأنظمة "الصديقة" بالمكافأة بتمويل مشاريع التنمية، بينما الدول "المعادية" ستكون هدفاً لبرنامج "الإصلاحات" **التي تقودها المنظمات غير الحكومية**" (USAID, 2003).

أصبحت المساعدات التي استخدمت سلاحاً في الحرب الباردة لمحاربة الشيوعية وصدها، سلاحاً في "الحرب على الإرهاب"، حيث يعتقد غوردون جونسون (Gordon O.F. Johnson) أن: "مشروع مارشال كان إلى حد كبير حرباً من أجل العقول. عندما كانت الشيوعية الدولية هي الأيديولوجية المعادية بعد الحرب العالمية الثانية، وهى نظام قائم على افتراض أن نخبة الحزب الشيوعي تعرف خير الشعوب أكثر من الشعوب نفسها. لقد كنا نحارب من أجل عقول الأوروبيين الذين ظنوا

أن الشيوعية هي الحل لمشاكل الفقر والبطالة. ونحن الآن نحارب من أجل عقول أولئك الذين يميلون إلى مساندة الإرهابيين الدوليين في مختلف أنحاء العالم، والتعاطف معهم. وكما كان الهدف من مشروع مارشال هو "تجفيف المستنقعات" التي كانت الشيوعية تستمد منها الدعم، لا بد لنا الآن أن "نجفف المستنقعات" التي تمد الإرهاب الدولي بالمجندين وبالدعم المالي" (جونسون، ٢٠٠٣).

بعد أحداث أيلول ٢٠٠١، وظهور أجندة سياسية جديدة "لمكافحة الإرهاب"، بدأ يبرز إلى حيز الاستخدام مصطلح "المنظمات غير الحكومية الإسلامية" بصورة كبيرة، وذلك عندما بدأت بعض الحكومات، وكذلك بعض السياسيين، بالربط بين "**المنظمات غير الحكومية الإسلامية**" والإرهاب. وتبنى هذا الاعتقاد عدد من الكتّاب، حيث كان هناك من يعتقد منهم أن بعض "المنظمات غير الحكومية الإسلامية" تعمل غطاءً لحركة المال والموارد "للإرهابيين" (Pillar, 2001:52).

وتأثرت العديد من "المنظمات غير الحكومية المتلقية"، لاسيما في عدد من الدول الإسلامية، بتغيرات الأجندة السياسية الجديدة، وهذا التأثير ظهر في أكثر من جانب. أحد هذه الجوانب ما قام به المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة بسحب الصفة الاستشارية عن بعض المنظمات غير الحكومية، بناء على مطالبة بعض الدول العظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بحجة ارتباطات محتملة مع "الإرهابيين" لهذه المنظمات، مثلما حدث مع وكالة الإغاثة الأفريقية الإسلامية (www.un.org)، الأمر الذي حدا بالكثير من "المنظمات غير الحكومية الإسلامية" لمحاربة الشكوك حول صلتها "بالإرهاب" (The Financial Express, 2005). ومن جانب آخر، بدأت الجهات المانحة، وبشكل متزايد بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، بإدخال بنود شرطية في التمويل الذي تقدّمه إلى العديد من "المنظمات غير الحكومية المتلقية"، وبخاصة الموجودة في الدول الإسلامية، على أن لا يكون لها أية ارتباطات محتملة مع "الإرهابيين"، كما تم ربط المساعدات المقدمة إلى تلك المنظمات "بمكافحة الإرهاب".

إذا كان بعض "المنظمات غير الحكومية الإسلامية" تتم محاربتها بحجة صلتها بالإرهاب، أو يتم إدخال اشتراطات جديدة بالنسبة للتمويل المقدم إليها، بأن لا يكون لها أية صلة بالإرهاب، وإنما يتم وضع شروط عليها كي تستخدم هذا التمويل لمكافحة الإرهاب، فإن "منظمات غير حكومية **غير إسلامية**" لاسيما تلك المتواجدة في عدد من دول الاتحاد الأوروبي كان لها دور في ربط المساعدات بمكافحة الإرهاب. فقد قدمت "المنظمات غير الحكومية ما وراء البحار البريطانية للتنمية" (BOND)، وهي مجموعة تضم حوالي ٢٥٠ منظمة غير حكومية، اقتراحاً لربط برامج المساعدات بشكل مفتوح بـ "الحرب ضدّ الإرهاب". وتبنى هذا المقترح الاتحاد الأوروبي، وصاغ وزراء الاتحاد الأوروبي "إعلاناً لمكافحة الإرهاب"، وتضمن مقترحات لزيادة المساعدة إلى تنمية "المعونة التقنية الموجَّهة" إلى "بلدان لها الأولوية". ويضيف الإعلان أن الإتحاد الأوربي يُقدّمُ مخاوف مكافحة الإرهاب إلى "كُلّ برامج المساعدة الخارجية ذات العلاقة". لكن ليس جميع المنظمات غير الحكومية في دول الاتحاد الأوروبي وافقت على اقتراح (BOND). فلقد اعترضت مجموعة من كبريات "المنظمات غير الحكومية" في عدد من دول الاتحاد الأوروبي على هذه الخطوة، معتبرة أن مقترحات الاتحاد الأوروبي "لمكافحة خطر الإرهاب" من شأنه "الإخلال بحياد المساعدات الإنسانية ونزاهتها واستقلاليتها" (Bianchi, 2006).

إضافة إلى ذلك، نجد أن عدداً من "المنظمات غير الحكومية"، وتحديداً تلك المتلقية للتمويل والمساعدات الأمريكية، تم توظيفها لتساعد حكومة الولايات المتحدة على تنفيذ الأجندة السياسية الجديدة المتعلقة "بمكافحة الإرهاب". وقد وصف أندرو نيتسيوس (Andrew Natsios) رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المنظمات غير الحكومية، وبخاصة التي تتلقى دعماً ومساعدات مادية من الولايات المتحدة بأنها "ذراع الحكومة الأمريكية". وقال إنه غضب لأن المستفيدين من المساعدة الخارجية الأمريكية لا يُدركون أنّ الحكومة الأمريكية وراء مُعظم التمويل لأعمال التنمية والإغاثة، مضيفا "هم لا يفهمون المنظمات غير الحكومية

والمساعدات". وشدد على أن "وكالات الإغاثة ينبغي أن تُعرّف نفسها بأنها متلقية للتمويل الأمريكي لإظهار علاقة أقوى بالسياسة الخارجية الأمريكية". وهدد إذا لم يحدث ذلك، سيقوم شخصياً بتمزيق عقودها وإيجاد شركاء جدد (Natsios, 2003). واستخدمت الحكومة الأمريكية عدداً من المنظمات غير الحكومية المستفيدة من الدعم الأمريكي، لاسيما في أفغانستان، ومن بعد ذلك استخدمتها في العراق لأهداف خاصة متعلقة بأعمالها العسكرية هناك، حيث تصف الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأعمال "بالحرب على الإرهاب". وتم إبلاغ عدد من كبرى المنظمات غير الحكومية هناك باتباع توجيهات القيادة العسكرية.

يتضح هذا التوظيف من خلال الخطاب الذي ألقاه سكرتير الخارجية الأمريكية كولن باول (Colin Powell) أمام ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية في تشرين الأول ٢٠٠١، عندما قال: "أنا جدّي حول التأكد من أن عندنا أفضل علاقة بالمنظمات غير الحكومية التي هي بمثابة القوة لنا، وتشكّل الجزء المهم من فريقنا المقاتل" (Powell, 2001).

في أفغانستان، وبعدما احتلتها الولايات المتحدة الأمريكية، لم يستطع المواطنون التمييز بين العمليات العسكرية والإنسانية فيها، كما يعتقد وايرن دي سيكيلاير (Wim De Ceukelaire)، حيث يرى أن القوّات الأمريكية استعملت الإغاثةً جائزة للمعلومات الاستخبارية المفيدة التي تُقدم حول أعدائهم. ويدلل على صحة رأيه: "أنه وحتى قوّات الاحتلال الحالية تحت قيادة منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، لها "فرق إعادة بناء إقليمية خاصّة"، هذه وحدات عسكرية تشتركُ في المعركة، وكذلك في إعادة البناء. علاوة على ذلك، هذه الوحدات تحت قيادة القوات الأمريكية، التي لا تزال تطارد حركة طالبان". ويقول إن الولايات المتّحدة صرفت ٤٠ مليار دولار لغزو أفغانستان واحتلالها. والمساعدات الكليّة لإعادة بناء البلاد بعد الحرب، على أية حال، حددت ٤,٥ مليار دولار.

يعتقد جونسون (Gordon O.F. Johnson) أنه "وبينما لم يكن الهدف من مشروع مارشال حل مشكلة الفقر عن طريق الحسنات وأنظمة الرفاهية، بل بتقوية المؤسسات الناجحة التي تؤدي إلى إيجاد فرص للعمل، ولها مستقبل كبير، حيث كانت فرص العمل، وتقوية الطبقة الوسطى، سلاح الحرب ضد الشيوعية، ومفتاحاً في يد الأوروبيين لإعادة تعمير بلادهم المدمرة، ولمنح الأمل إلى الشباب الأوروبي الذي كان أكثر عرضة لاستقبال رسالة الشيوعية الدولية، فإن الأمر كذلك ينطبق على أفغانستان، حيث يؤدى نقص الفرص، والإحساس بقلة الحيلة، إلى تكوين تربة خصبة للمجندين للإرهاب".

يناقش سيكيلاير أنه خلال الحربٍ على العراق، استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات سلاحاً. وتكرر ما حدث في أفغانستان بالنسبة لاختلاط المساعدات بين العمليات العسكرية والإنسانية، حيث لم يعد العراقيون يميزون بين قوّات الاحتلال والمنظمات غير الحكومية أَو الأُمم المتّحدة. لذلك، وقع هجوم على مقرّ الأمم المتحدة في بغداد في آب ٢٠٠٦. ولهذا، فإنه بين أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية كانت نشيطة في العراق، تركت حوالي ٢٠ بعد سنة واحدة (De Ceukelaire, 2004).

لم يتوقف توظيف عدد من المنظمات غير الحكومية المتلقية للتمويل الأمريكي بعد أحداث أيلول عند هذا الحد، بل كان يتم توظيفها في "مشاريع" مختلفة تهدف إلى تحقيقها الولايات المتحدة الأمريكية، ومن بين تلك "المشاريع" التدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما، وهذا التدخل كان يتم أحياناً بمساعدة من تلك المنظمات. فمنذ وصول جورج دابليو بوشٍ إلى السلطة في العام ٢٠٠١، أدمجت المنظمات غير الحكومية شيئاً فشيئاً داخل جهاز التدخل الأمريكي. وأخذت الفكرة طريقها، في البداية مما عرف بمعهد (think-tanks)[٣] للمحافظين الجدد، وبعد ذلك داخل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). ويعتقد بعض الباحثين أن انتشار ظاهرة "الإغراق بالتمويل" للمنظمات غير الحكومية، تهدف إلى دعم قيادات سياسية جديدة (Committee on NGOs, 2006).

ونضرب مثالاً على استخدام عدد من المنظمات غير الحكومية في التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية ما حدث في أوكرانيا.[٤] فبينما اعتبر العديد من السياسيين إيصال "فيكتور يوتشنكو" إلى الحكم في أوكرانيا "يجسد انتصار المجتمع المدني الديمقراطي في الدول الكبيرة التابعة سابقاً إلى الاتحاد السوفييتي"، هناك من يعتقد أن الأحداث الأخيرة التي وقعت في أوكرانيا لم تكن ثورات بهدف التغيير الاجتماعي، وإنما كان الهدف منها إثارة البدائل لصالح حلفاء الولايات المتحدة، حيث يُعتقد أن الاعتراضات وحركات الشوارع، أطّرتها المنظمات غير الحكومية، المموّلة بشكل مباشر أو غير مباشرة من واشنطن، وفق مخطط جسدته قبل سنة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تقرير رسمي. كما أن هناك من يعتقد أن الأمريكان جهزوا في النهاية الرسمية للحرب الباردة نظرية جديدة للانقلابات السياسية باستعمال تقنيات غير عنيفة، من بينها "المنظمات غير الحكومية". وفي هذا الإطار، وصفت "المنظمات غير الحكومية" بأنها "مكتب الاستعلامات المركزية الأمريكية ذو الوجه الإنساني"، كما وصفت بأنها "الذراع الدبلوماسي الأمريكي" (شبكة الصحافة غير المنحازة، ٢٠٠٥).

يلحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية اهتمت بشكل كبير بتمويل المنظمات غير الحكومية والمشاريع المتعلقة بـ"المجتمع المدني"، لاسيما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. ففي فترة التسعينيات، كما ترى كل من هويل وبيرس، أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية الممول الأكثر أهمية لمشاريع المجتمع المدني (Howell & Pearce, 2002:89-90).

وعلى ما يبدو، فإن هذا الاهتمام الكبير الذي أبدته الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمات غير الحكومية، والذي كان يظهر تحت "غطاء إنساني"، تهدف خلاله الولايات المتحدة، وبشكل غير معلن، إلى توظيف العديد من المنظمات غير الحكومية المتلقية للتمويل الأمريكي لتحقق الأجندة الأمريكية التي بدأت تتضح ملامحها بشكل كبير بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وهذه الأجندة متمثلة في بناء "إمبراطورية

أمريكية عالمية، وفرض هيمنتها على العالم". فقد كان لانهيار الاتحاد السوفيتي الشيوعي العام ١٩٨٩ أثره الكبير في تغيير النظام الدولي العالمي، فانهيار القوة العظمى الموازية للقوة الأمريكية، أدى إلى خلل في ميزان القوى الدولي. واختلال توازن القوى، أدى إلى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيق "أجندتها" الجديدة أو "مشروعها" المتعلق ببناء إمبراطورية عالمية وفرض هيمنتها على العالم. وفي كتابه **المقامرة العالمية**، يرى بيتر جوان (Peter Gowan) أنّه ومنذ انهيار الكتلة السوفييتية، تتابع الحكومة الأمريكية محاولتها لبناء إمبراطورية عالمية، عالم أحادي القطب، تستطيع خلاله واشنطن أَن تُسيطر وتُشكّل نمط التغيير الاقتصادي والسياسي في كُلّ مناطق الكرة الأرضية. ويرى جوان أنه فقط بواسطة فَهْم هذا الطموح، يُمكن إدراك ديناميكية السياسة الدولية والاقتصاد في العالم المُعاصر. ويستكشف جوان الأصول والأشكال المُتميّزة لمشروع واشنطن الإمبراطوري، من انهيار الكتلة السوفييتية إلى حرب الخليج العام ١٩٩١، والتطوّرات في الاتحاد الأوروبي، وتوسيع منظمة حلف شمال الأطلسي، وانهيار الشرق الآسيوي المالي (Gowan, 1999:304).

تسبب انهيار الاتحاد السوفييتي في ظهور "مشروع" أو أجندة جديدة لبناء إمبراطورية أمريكية عالمية تفرض هيمنتها على العالم، وساهم الليبراليون الجدد في هذه الأجندة، فقد استكشف جوان، أن جُهود المثقّفين الليبراليين الجدد المتنوعين عملت على تَشريع المشروع الأمريكي من ناحية الليبرالية.

واستخدمت الولايات المتحدة عدداً من "المنظمات غير الحكومية" المتلقية لدعمها كي تساعد على تحقيق هذه الأجندة، فكما يعتقد الصحافي جاكوب لفيش أن: "المنظمات غير الحكومية؛ هذه الجمعيات المستقلة نظرياً، وذات السمعة الإنسانية، المعروفة بـ (NGOs)، مدمجة في الإستراتيجية المجملة لواشنطن، لأجل دعم تفوقها الشامل" (شبكة الصحافة غير المنحازة، ٢٠٠٥).

مما سبق، تبين لنا أن بعض "المنظمات غير الحكومية"، وبخاصة تلك المتلقية للتمويل الأمريكي في عدد من الدول النامية، تم توظيفها لتحقيق "مشاريع" و"أجندات" مختلفة تحت غطاء "إنساني". هذا الغطاء له العديد من الأوجه، قد يكون تحقيق حقوق الإنسان، أو الديمقراطية، أو غيرها، وتحقيق التنمية كان الغطاء الأكثر استخداماً، الذي تتستر تحته غالبية تلك المنظمات. لكن هذا الغطاء بات ينكشف شيئاً فشيئاً، ويثبت فشله في تحقيق التنمية، الأمر الذي دعا ببعض وزراء الدول النامية والدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية المسؤولين عن تعزيز التنمية، إلى الاجتماع في باريس، وإصدار إعلان سمي "بإعلان باريس" بتاريخ ٢/٣/٢٠٠٥، حيث يَحُثُّ الإعلان بمجمله الحكومات على تحويل المساعدة مباشرة إلى ميزانيات البلدان الفقيرة، بدلاً من تمويل مشروعات تنميتهم الخاصة (Paris Declaration on Aid Effectiveness, 2005).

تعدد "المشاريع" و"الأجندات" التي وظفت العديد من "المنظمات غير الحكومية" والمساعدات التي استخدمتها الدول، لاسيما الدول العظمى، وتحديداً الولايات المتحدة، لتحقيق أهداف مختلفة، أدى إلى تشعب الجدل حول هذا المصطلح الذي يرتبط بصورة كبيرة بمفهوم المجتمع المدني، وكان من الطبيعي أن يؤدي تشعب الجدل حول مصطلح "المنظمات غير الحكومية" إلى تشعب الجدل حول "مفهوم المجتمع المدني"، حيث يرتبط هذان المصطلحان ببعضهما بصورة كبيرة.

هوامش الباب الثاني:

١ تنص المادة ٧١ من ميثاق الأمم المتحدة على: "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور **مع المنظمات غير الحكومية** التي تعنى بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع منظمات دولية، كما أنه قد يجريها –إذا رأى ذلك ملائماً– مع منظمات أهلية، وبعد التشاور مع عضو "الأمم المتحدة" ذي الشأن".

٢ برنامج الأربع نقاط لإدارة ترومان: هو مشروع للمساعدة الخارجية الأمريكية، يستهدف تزويد المهارات التقنية، والمعرفة، والأجهزة، إلى الدول الفقيرة في جميع أنحاء العالم، ويشجع على تدفق رأسمال الاستثمار الخاص أيضاً إلى هذه الأمم. سمي المشروع بهذا الاسم نسبة إلى النقطة الرابعة من البرنامج الواردة في الخطاب الافتتاحي للرئيس الأمريكي ترومان العام ١٩٤٩، واستعملت حكومة الولايات المتحدة النقطة الرابعة للحصول على الدعم من الأمم غير الملتزمة:

http://www.trumanlibrary.org/hstpaper/point4.htm

٣ معهد بحث، يقدم نصائح وأفكاراً في أي مجال من أجل التخطيط ورسم الإستراتيجيات المستقبلية، مثل القضايا السياسة، والتجارة، والمصالح العسكرية، وتَرتبطُ بالمختبرات العسكرية في أغلب الأحيان، والشركات، والأكاديميين، أو مؤسسات أخرى. يشير عادة هذا المصطلح بشكل مُحدّد إلى المنظمات التي تَدعم العلماء النظريين والمثقّفين من مختلف التخصصات الذين يسعوا لإنتاج تحليلات وتوصيات سياسية.

٤ في العام ٢٠٠٤، ومع انتهاء فترة الرئيس كوخما الرئاسية، ترشح للرئاسة كل من يوتشينكو ومنافسه الرئيسي كان رئيس الوزراء فيكتور يانوكوفيتش. تمت الجولة الأولى في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٤، وشهدت حصول يوتشينكو على ٣٩,٨٧٪ أمام يانوكوفيتش بنسبة ٣٩,٣٢٪. وحيث أن أياً من المرشحين لم يصل إلى نسبة الفصل ٥٠٪ اللازمة للنصر الحاسم، تم تنظيم جولة ثانية من التصويت تمت في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤. وفي الجولة الثانية تفوق يانوكوفيتش بنسبة ٣٪، ما دفع يوتشينكو ومسانديه إلى رفض نتائج الانتخابات. واندلعت المظاهرات العارمة في كييف والمدن الأوكرانية الأخرى، بعد ثلاثين يوماً من المظاهرات قامت المحكمة العليا بإلغاء نتائج الانتخابات. وحدثت جولة ثالثة للانتخابات، في سابقة هي الأولى من نوعها، في ٢٣ كانون الثاني، ٢٠٠٥، الساعة ١٢ ظهراً (بتوقيت كييف)، تم تولية فيكتور يوتشينكو رئيساً لأوكرانيا. وحضر الحدث العديد من الشخصيات الأجنبية المهمة، من بينهم كولن باول.

البـــاب الثـــالـث

الجَدلُ العَربيُّ حَولَ مَفهومِ المُجتمعِ المَدَنيّ

مقدمة

يتناول هذا الباب الجدل العربي حول مفهوم المجتمع المدني، وما نعنيه بالجدل العربي؛ هو ذلك الجدل الدائر حول مفهوم المجتمع المدني على مستوى الوطن العربي، ونعتقد أن نقاش الكتّاب حول المفهوم على المستوى العربي له خصوصية مختلفة عنه في الجدل العالمي الذي أشرنا إليه سابقاً، ذلك لأن حاجة المجتمعات العربية، وكذلك حاجة كتّابها من توظيف المفهوم، تختلف عن حاجة المجتمعات الصناعية ذات الأغلبية الحضرية ومفكريها من توظيفه، وهو ما سنحاول أن نوضحه.

اختلاف الكتّاب في كيفية توظيفهم مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي تبعاً لحاجة المجتمعات العربية، أدى إلى زيادة فوضى معانيه، وخصوصية نقاشهم حوله، كما أدى إلى ظهور نوعٍ جديد من الجدل بين الكتّاب في المجتمعات العربية، لم نشهد مثله غالباً في مناطق أخرى من العالم، وبخاصة نقاشهم المتعلق بالتمييز بين "الأهلي" و"المدني". لهذا، سنسعى خلال هذا الباب إلى توضيح كيف يوظّف الكتّاب العرب المفهوم لتحقيق أهدافهم و"مشاريعهم" المختلفة والمتناقضة في بعض الأحيان، بما تنسجم مع حاجة المجتمعات العربية، وكيف يساهم ذلك في زيادة فوضى معانيه.

إذا كنا خلال هذا الباب سنتناول بعض الموضوعات الخلافية حول مفهوم المجتمع المدني بين الكتّاب العرب، فإن ذلك لا يعني أننا نستطيع تناول جميع الجدل العربي بمختلف حيثياته وتشعبه ضمن حدود

كتابنا هذا، وإنما سنعطي أمثلة، هي من وجهة نظرنا توضح وجود نوع من الجدل العربي حول مفهوم المجتمع المدني، يختلف عن ذلك الموجود على المستوى العالمي، لاختلاف خصوصية حالة المجتمعات العربية وحاجتها من توظيف المفهوم عن غيرها من المجتمعات غير العربية، لاسيما الصناعية ذات الأغلبية الحضرية، إضافة إلى أن هذه الأمثلة التي سنتناولها من أكثر الموضوعات الجدلية في الوطن العربي حوله، ومن شأنها أن تعكس صورة واضحة عن الجدل العربي حول المفهوم.

وسنسعى خلال هذا الباب إلى توضيح كيف تتباين رؤية الكتّاب العرب لمفهوم المجتمع المدني، وكيف يستخدمه كل كاتب منهم لإثبات صحة رؤيته لما يتصوره بأنه ينبغي أن يكون عليه، وبما ينسجم مع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلاله، التي تتوافق مع حاجة المجتمعات العربية. وحتى نتمكن من توضيح ذلك، سنعمل على تقسيم هذا الباب إلى فصلين؛ الأول بعنوان: توظيف المجتمع المدني لخدمة "مشاريع" متعلقة بالديمقراطية، حيث سيوضح هذا الفصل اختلاف رؤية الكتّاب حول دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، أو في التعزيز الديمقراطي، وكيف يؤدي هذا الاختلاف في الرؤية إلى زيادة فوضى معانيه، وكذلك توضيح كيفية استخدامهم له، وكيفية انتقائهم من تاريخ نشأته كي يثبتوا صحة رؤيتهم لما ينبغي أن يكون عليه. وينبغي أن ننوه إلى أنه، وإن كنا قد اعتبرنا أن الجدل حول المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية يشكل مثالاً جيداً على الجدل العربي ويتركز بين الكتّاب العرب، فإن ذلك لا يعني بأنه لا يوجد نقاش حول هذه العلاقة في مناطق أخرى من العالم، أو أنه لا يتم الجدل حوله على المستوى العالمي، ولكن تركّز نقاشهم حوله ينبع من خصوصية مجتمعاتهم العربية وحاجتها إلى التحول الديمقراطي بسبب خضوعها تحت أنظمة سلطوية، فحاجة تلك المجتمعات تفسر بروز هذا النوع من الجدل بشكل كبير فيها.

القسم الثاني من هذا الباب سيكون فصلاً بعنوان: توظيف المجتمع المدني لخدمة أهداف متعلقة بأغراض أيديولوجية، وسيتناول هذا الفصل كيف يختلف الكتّاب حول اشتراط العلمانية لوجود المجتمع المدني أم عدم اشتراطها، وكيف يختلفون حول التمييز أو عدم التمييز بين المجتمع "المدني" و"الأهلي"، وذلك لاختلاف الأهداف التي يسعون إلى تحقيقها باستخدام المفهوم، والتي لها علاقة بأغراض أيديولوجية. والجدل حول المجتمع المدني واستخدامه لخدمة أهداف متعلقة بأغراض أيديولوجية غالباً ما نجده في المناقشات الفكرية الإسلامية والعربية، أكثر مما نجده في مناقشات عالمية أخرى، بسبب خصوصية المجتمعات الإسلامية والعربية، لكن هذا لا يعني، أن استخدامه لخدمة أغراض أيديولوجية يقتصر على المناقشات الفكرية الإسلامية والعربية فقط.

الفصـل الأول

الجدل حول المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية

الفصل الأول

الجدل حول المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية

مقدمة

يوجد خلاف كبير بين الكتّاب العرب حول رؤيتهم للمجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية، وهنا ينبغي التنبه إلى أمر مهم يختلط عند الكثيرين؛ وهو أن اختلافهم حول هذا الارتباط له علاقة باختلافهم حول رؤيتهم لدور المجتمع المدني، وهذا الدور يكون مختلفاً في "التعزيز الديمقراطي"، عنه في "التحول الديمقراطي". وعدم تمييز بعضهم لاختلاف دوره في الحالتين يزيد من فوضى معاني المفهوم، لأن استخدامه من حيث ارتباطه بالديمقراطية لا يعني الاستخدام نفسه، وإن بدا بأنه مرتبط بالديمقراطية، فهناك خلاف حول دوره في التعزيز الديمقراطي، أو في التحول الديمقراطي. وكل كاتب يكون بهذه الحالة يسعى إلى إثبات صحة رؤيته حول ما ينبغي أن يعنيه المفهوم، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف رؤيتهم حول علاقته من حيث ارتباطه بالديمقراطية، وحتى يثبتوا صحة رأيهم لما ينبغي أن يكون عليه، فإنهم غالباً ما ينتقون من تاريخ نشأته ما يتناسب مع هدفهم لإثباته، وبهذه العملية فإنهم يستندون إلى عملية معيارية انتقائية يقررون على أساسها ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم.

لا يتنبه كثير من الكتّاب إلى أن استخدام دور المجتمع المدني في التعزيز الديمقراطي أو في التحول الديمقراطي، لا يقصد بهما الشيء نفسه كما سنوضح لاحقاً، فعدم التمييز بين الاستخدامين قد يوهم في بعض الأحيان أن استخدامه من حيث ارتباطه بالديمقراطية هو الاستخدام نفسه عند الجميع، فيختلط الأمر ويزيد من إشكالية المفهوم، ويؤدي إلى تشعب الجدل حوله. وسنتمكن من فهم الكثير من هذا الجدل وتوضيح إشكالية المفهوم، إذا استطعنا أن نفهم المقصود بكل من التحول الديمقراطي والتعزيز الديمقراطي، وأن نميز الفرق بينهما، وكيف ينشأ الخلاف حول المفهوم نتيجة اختلافهم في استخدامه. لذا، سيكون هدفنا خلال هذا الفصل أن نوضح المقصود بالتحول الديمقراطي والتعزيز الديمقراطي، وكيف يختلف استخدام الكتّاب لمفهوم المجتمع المدني بالنسبة لدوره في التحول الديمقراطي عنه في التعزيز الديمقراطي، وأن نثبت كيف أن كثيراً من الجدل حول المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية ينشأ أحياناً لعدم تمييزهم بين الاستخدامين، وأحياناً أخرى لاختلاف رؤيتهم لدور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي أو في التعزيز الديمقراطي، فيسعى كل منهم لإثبات صحة رؤيته لما يرى أنه ينبغي أن يكون عليه دور المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية.

دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي (Democratic Transition)

من بين الاستخدامات التي يُوظّف بها مفهوم المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية ذلك المتعلق باستخدامه في التحول الديمقراطي، فهناك من يعتقد بوجود صلة قوية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي (شكر، ٢٠٠٣: ٥٧). والتحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية يقصد به: الفترة الزمنية الفاصلة بين نظام حكم غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي؛ أي بمعنى آخر عملية الانتقال من نظام غير ديمقراطي سلطوي أو شمولي أو استبدادي إلى نظام ديمقراطي.

نعتقد أن بداية الجدل حول علاقة المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية؛ أي من حيث استخدامه في التحول الديمقراطي، أو من أجل التعزيز الديمقراطي، نبعت أساساً من الجدل بين الكتّاب والمفكرين من منظري التحولات الديمقراطية، الذي تراوح بين من يعتقد أن له دوراً فاعلاً في التحول الديمقراطي ويقود إليه، ولا يتم اشتراط وجود الديمقراطية من أجل وجوده في هذه الحالة، وبين من يرى أن له دوراً في التعزيز الديمقراطي، ولا يوجد له دور في التحول الديمقراطي؛ أي بعد أن تكون الديمقراطية قد حدثت بالفعل، لكنها بحاجة إلى تقوية وتعزيز، فيتم النظر إلى المجتمع المدني في هذه الحالة بأنه ناتج عن عملية التحول الديمقراطي؛ أي يتم اشتراط وجود الديمقراطية حتى يوجد المجتمع المدني، وسنوضح المزيد عن دور المجتمع المدني في التعزيز الديمقراطي لاحقاً.

برز هذا النوع من الجدل بشكل لافت بعد ظهور نظريات متعددة حاولت تفسير سبب التحولات الديمقراطية، وهي ما يطلق عليها نظريات التحول الديمقراطي أو نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، حيث ظهرت هذه النظريات التي تعتمد على التحول الديمقراطي السلمي، لاسيما بعد ظهور تحولات ديمقراطية حصلت بصورة سلمية (الحالة الثالثة من حالات التحول الديمقراطي) بعد أن كانت تحصل التحولات الديمقراطية بسبب ثورات داخلية (الحالة الأولى من حالات التحول الديمقراطي)، أو بسبب تدخل أجنبي خارجي، من خلال سيطرة دولة ديمقراطية أجنبية على دولة أخرى غير ديمقراطية أجبرتها على الانتقال إلى الديمقراطية (الحالة الثانية من حالات التحول الديمقراطي)، حيث يعتقد جوني عاصي أن التاريخ الحديث عرف ثلاث حالات من الانتقال إلى الديمقراطية أو التحول الديمقراطي: الحالة الأولى المتمثلة في الثورات الكبرى، الأمريكية (١٧٧٦)، والفرنسية (١٧٨٩)، التي سمحت بالخروج من النظام الملكي المطلق إلى نظام ليبرالي يركز على الحقوق الفردية، وعلى الآليات التي تفسح المجال أمام الفرد لممارسة حرياته. والحالة الثانية تعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث فرضت الدول المنتصرة نظاماً ديمقراطياً على كل من ألمانيا، واليابان. ويرى أنه في هذه الحالة، شدد

الخبراء فيها على فكرة "ساعة الصفر" (stunde null)؛ أي أن الديمقراطية في هاتين الدولتين بدأت من لا شيء لأنهما لا تملكان موروثاً تاريخياً في الديمقراطية، ولم تستندا إلا إلى إرادة الدول المنتصرة. والحالة الثالثة تشير إلى التجربة التاريخية التي عرفتها أقاليم مثل جنوب أوروبا وأمريكيا وأوروبا الشرقية في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، والتي طرحت بإلحاح مسألة الديمقراطية والتحول إليها. ويرى عاصي أن ما جعل الحالة الثالثة في نظر العديد من مختصي علم السياسة المقارن، مختلفة عن غيرها من الحالتين السابقتين، أنها تمت خلال عملية سلمية، ولم تتم خلال ثورة داخلية؛ أي بتحول ثوري وعنيف كما في الحالة الأولى، أو خلال سيطرة لدولة ديمقراطية أجنبية؛ أي بتحول ناتج عن تدخل قوى أجنبية كما في الحالة الثانية (عاصي، ٢٠٠٦: ٩-١٠).

إذن، لم يبرز الجدل حول دور المجتمع المدني في التحولات الديمقراطية إلا بعد الحالة الثالثة، ويبدو أن هذا النوع من الجدل بين منظري التحولات الديمقراطية حول دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، قد انعكس بدوره على الجدل بين الكتّاب الذين يعالجون مفهوم المجتمع المدني، فوظّف عدد منهم المجتمع المدني من أجل تحقيق هدفهم بالتحول الديمقراطي، الذي يسعون إلى تحقيقه، وبخاصة أولئك المتواجدين في المجتمعات العربية بسبب حاجة مجتمعاتهم الخاضعة تحت الأنظمة غير الديمقراطية إليه. فعندما يوظف كاتب معين المجتمع المدني من أجل التحول الديمقراطي، فإنه بذلك ينظر إلى دوره على أنه فاعل في التحول الديمقراطي قبل أن تكون الديمقراطية متحققة؛ بمعنى آخر فإنه ينظر إليه في أنه يساهم أو يؤدي إلى التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية، ولا يرى أنه ينبغي أن يكون بالضرورة ناتجاً عن التحول الديمقراطي؛ أي بعد حدوث الديمقراطية، وعلى هذا الأساس فهو لا يشترط وجود الديمقراطية من أجل وجوده.

يُعزى استخدام المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، إلى الحالة الثالثة والمتمثلة في التجربة التي عرفتها أقاليم مثل جنوب أوروبا وأمريكيا وأوروبا الشرقية في العقدين الأخيرين من هذا القرن، والتي ساهمت

بعودة إحيائه مرة أخرى، فيعتقد الكثير من الكتّاب كما هو الحال بالنسبة للكاتب جيو غانغ (Guo Gang) أن إحياء المفهوم يُعزى إلى ما قامت به المجتمعات المدنية المستقلة ذاتياً من مقاومة ضدّ الأنظمة الاستبدادية في أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق (Gang, 1998).

أحداث أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي، وتحديداً أحداث بولندا، التي اعتبرت أنها أساس عودة المفهوم وإحيائه، أثارت جدلاً بين الكتّاب حول دور المجتمع المدني في هذه الأحداث، فبينما فسرت وجهة النظر الأولى لبعض الكتّاب أن أحداث أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي التي قادت إلى تحولات ديمقراطية بعد أن أدت هذه الأحداث إلى تغيير الأنظمة السياسية الدكتاتورية السائدة، كان للمجتمع المدني دور مهم فيها، اعتبرت وجهة النظر الثانية لكتّاب آخرين أنه لم يكن له دور فيها، وإنما كانت عبارة عن فعل اجتماعي مفاجئ دون تنظيم مدني مسبق، ودون أي تخطيط، وسنوضح هذا الاختلاف بين وجهتي النظر من خلال المثال الذي سنورده.

تعتبر دراسة كل من بترفيلد (Butterfield) وويغلي (Weigle) مثالاً على وجهة النظر الأولى، حيث أظهرت دراستهما عن التحولات الديمقراطية في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق أن المجتمع المدني لعب دوراً مهماً في التحولات الديمقراطية التي حصلت في هذه الدول، واستنتجا أن المجموعات الاجتماعية تتشكل بناء على أساس المصالح والأهداف الموضوعة بشكل مستقل (Weigle, 1992:3). فيما يعتبر محمد السيد سعيد مثالاً على وجهة النظر الثانية، فهو يشكك في سلامة نظرية المجتمع المدني للانتقال الديمقراطي من حيث المبدأ، ونستدل على ذلك من خلال قوله: "مفهوم المجتمع المدني برز في سياق البحث عن صيغة للانتقال السلمي إلى الديمقراطية في الدول الشمولية والتسلطية. وعني هذا المفهوم أولاً بانتزاع فضاء للنمو التلقائي للروابط التحتية للمجتمع، وتحقيق حدٍ أدنى من الاستقلالية لهذه الروابط، بعيداً عن سطوة الدولة، وإيجاد بنيات يمكنها الدفاع عن الفرد والجماعات الصغيرة

ضد توحشها، وأخيراً تمكين المجتمع المنظم تلقائياً في روابط إرادية من إعادة صياغة الدولة، بما يعزز الحرية، ويضمن النمو المنهجي للمجتمع ككل، على ضوء التوافقات والصور والرؤى التي تتطور عضوياً وتنطلق جدلياً في الفضاء الاجتماعي والسياسي. وبينما نشأت في بعض دول أوربا الشرقية روابط ومنتديات مدنية، فإن الانتقال الديمقراطي في هذه المنطقة وقع بفضل ثورات انبثقت بصورة متزامنة العام ١٩٨٩، وليس بفضل هذا السيناريو الضمني الذي افترضته نظرية المجتمع المدني. فهذه الثورات انفجرت كفعل اجتماعي مفاجئ لملايين من الأفراد الذين التقوا دون سابق تخطيط أو معرفة في الشوارع، ليقوموا بتغيير النظم السياسية في بلادهم، ولم يكونوا بالضرورة منظمين في روابط أو تنظيمات ومؤسسات مدنية كما حدث في حركة التضامن في بولندا، مثلاً، منذ نهاية عقد السبعينيات، بل إن ثورة ١٩٨٩ في بولندا وقعت بعد أن تم القضاء على حركة التضامن؛ أي أن التدقيق في الانتقال الديمقراطي في أوربا الشرقية يقود للتشكيك في سلامة نظرية المجتمع المدني كسيناريو للانتقال الديمقراطي من حيث المبدأ (سعيد، ٢٠٠٥).

على الرغم من رفض بعض الكتّاب اعتبار أن المجتمع المدني يقود إلى التحول الديمقراطي، فإن الذين يعتقدون أنه قاد إلى هذا التحول اعتبروا أن استخدام المجتمع المدني فيه يُعد تحولاً كبيراً في النظريات التي تعالج التحول الديمقراطي أو الانتقال إلى الديمقراطية، حيث كان يُنظر إلى أن التحول يحدث من الأعلى إلى الأسفل (أي أن عملية التحول تحدث انطلاقاً من الأعلى "صنّاع القرار واللاعبين في السلطة السياسية"، ومن ثم تنتقل إلى الأسفل "المجتمع")، ولكن تجربة شرق أوروبا التي أعادت إحياء مفهوم المجتمع المدني، أدت إلى أن يُنظر إلى أن عملية التحول تحدث من الأسفل إلى الأعلى (أي أن عملية التحول تحدث انطلاقاً من الأسفل "المجتمع المدني" لتصل إلى الأعلى "للسلطة السياسية وصنّاع القرار") –كما سبق وأوضحنا عندما تناولنا أحداث بولندا في نشأة تاريخ المفهوم– وعلى هذا الأساس راجت نظرية المجتمع المدني كونه فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي، وبدأ كثير من الكتّاب العرب يعولون على دوره في سعيهم للوصول بمجتمعاتهم التي

تعاني من الأنظمة الاستبدادية إلى الديمقراطية، لاعتقادهم أنه سيسهم في تحررها من تلك الأنظمة، والوصول إلى الديمقراطية التي يطمحون إليها كما تطمح إليها مجتمعاتهم، فارتبط دوره من هذا المنظور بالنسبة إليهم بمواجهة الأنظمة السلطوية أو بمحاولة للبحث عن بديل لتلك الأنظمة.

استخدام الكتّاب العرب المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي بهذا المعنى يكون على أساس اعتبارهم أنه لاعب، وله دور فاعل في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي لا يشترطون في هذه الحالة وجود الديمقراطية من أجل وجود المجتمع المدني. وبذلك، فإنهم يختلفون في وجهة نظرهم عمن يشككون بدوره في عملية الانتقال الديمقراطي، ويشترطون وجود الديمقراطية من أجل وجوده.

ينبغي الإشارة إلى أن كثيراً من الكتّاب لا يتنبهون إلى أن أحد أسباب الخلاف حول استخدام المجتمع المدني في سياق التحول الديمقراطي، وبالتالي أحد أسباب غموض المفهوم، يعود جزئياً إلى خلاف آخر يتعلق بين منظري التحولات الديمقراطية حول شروط التحول الديمقراطي، ومن بين تلك الشروط المختلف عليها بينهم المجتمع المدني. فبينما وجدت بعض الدراسات التي عالجت التحول الديمقراطي أن المجتمع المدني لاعب وفاعل ومؤثر في عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي اشترطت وجوده حتى تتم عملية التحول، وجدت دراسات أخرى أن المجتمع المدني يكون ناتجاً عن عملية التحول الديمقراطي وليس لاعبا فيها وعلى هذا الأساس لم تشترط وجوده حتى تتم عملية التحول، حيث ترى كاثرين ماغنو (Cathryn Magno) أن روستو (Rustow) أكد على أن المجتمع المدني ينتج عن الديمقراطية (Magno, 2002:46).

اعتبار المجتمع المدني فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي أو اعتباره بأنه ناتج عنها بين منظري التحول الديمقراطي، انعكس بدوره على اختلاف رؤية الكتّاب الذين يبحثون في المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية، وهو ما يفسر خلافهم بين وجهة النظر الأولى التي تعتبر أن المجتمع المدني ينتج عن عملية التحول الديمقراطي، ووجهة النظر الثانية التي ترى أنه يلعب دوراً فيها، وسنوضح هذا الخلاف بين وجهتي النظر من خلال بعض الأمثلة.

يقول محمد عابد الجابري: "... إذن، فسنرتكب خطأً فاحشاً إذا اعتقدنا أن المجتمع المدني مطلب يتوقف وجوده على مجرد المطالبة به، لا. إن المجتمع المدني واقع اقتصادي اجتماعي سياسي ثقافي تتضافر في تكوينه عوامل عدة. إنه بعبارة قصيرة المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجياً مع التحول الديمقراطي. والتحول الديمقراطي يتم عبر جملة مطالب، منها حقوق الإنسان، ومبدأ السيادة للشعب الذي هو مضمون العقد الاجتماعي ... الخ. فالمجتمع المدني هو النتيجة العملية للتحول الديمقراطي (الجابري، ٢٠٠٥).

من خلال ما أورده الجابري نلاحظ أنه يرى أن المجتمع المدني يتخذ شكله تدريجياً مع التحول الديمقراطي، وأنه النتيجة العملية لهذا التحول. وبذلك، فهو يرى أن المجتمع المدني هو ناتج عن عملية التحول الديمقراطي وليس فاعلاً فيها. بمعنى آخر، يعتقد أن المجتمع المدني ينتج بعد أن تحدث عملية التحول الديمقراطي وليس العكس. وبهذا يكون الجابري قد قرر اتخاذ "معيار" يقيس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. وهذا "المعيار" تشكل لديه استناداً إلى قراراه باختياره نظريات التحول التي ترى المجتمع المدني ناتجاً عن عملية التحول وليس فاعلاً، ولم يختر النظريات التي ترى العكس.

في حين يوجد من الكتّاب من يعتقد أن للمجتمع المدني دوراً في التحول الديمقراطي، فعلى سبيل المثال تقول الكاتبة شيرين فهمي: "يعتبر المجتمع المدني مؤشراً ثانياً على "الإصلاح"؛ إذ بات المجتمع المدني شريكاً في عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي" (فهمي، ٢٠٠٦). كما يعتقد عبد العظيم حافظ كذلك أن للمجتمع المدني دوراً في التحول الديمقراطي، بل ويذهب إلى حد الاعتبار أن ضعف التحول الديمقراطي يعود إلى غياب، أو ضعف، أو توقف نشاط المجتمع المدني، ويناقش: "بما أن الديمقراطية كآلية هي حل لإشكالية السلطة، يتم من خلالها إدارة الصراع سلمياً بين الجماعات والمصالح المتضاربة والمتنافسة، فهي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته تنظم من خلالها الإدارة السلمية للصراع في المجتمع، من خلال حضور وفاعلية الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني،

حيث تمثل أهم قنوات المشاركة السياسية، بمختلف اتجاهاتها ومستوياتها. فعلى الرغم من أنها (أي مؤسسات المجتمع المدني) لا تسعى للوصول إلى السلطة، إلا أن أعضاءها أكثر قطاعات المجتمع نشاطاً واستعداداً للانخراط في الأنشطة الديمقراطية السياسية" (حافظ، ٢٠٠٦). ويتمثل دور المجتمع المدني، في الإسهام بالتحول والبناء الديمقراطي من وجهة نظره من خلال قيامه بمجموعة من الوظائف، مثل قيامه بوظيفة تجميع المصالح، حيث يعتقد أن المجتمع المدني يقوم بهذه الوظيفة من خلال بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضاءها الذين هم يشغلون حيزاً كبيراً من المجتمع كله، تمكنهم من التحرك جماعياً لعرض المطالب المختلفة عبر المؤسسات المختلفة، وتكشف هذه البرامج والمطالب وحدة مصالحهم وأهمية التضامن بينهم، فضلاً عن اكتساب الخبرة في التحرك الجماعي، والتفاوض مع السلطة السياسية للوصول إلى حل هذه المطالب ومعالجتها وإقرارها بصيغة (قرار سياسي)، وبذلك تشارك مؤسسات المجتمع المدني بصناعة القرار السياسي. وكذلك قيامه بوظيفة تدريب وإفراز القيادات الديمقراطية، وأيضاً قيامه بزيادة الثروات وتحسين الأوضاع من خلال المشاريع التي تنفذها وتؤدي إلى زيادة الدخل. أما أهم الوظائف التي يقوم بها المجتمع المدني بهدف الوصول إلى التحول الديمقراطي من وجهة نظره، فهي إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية في المجتمع، ترسي فيه ثقافة العمل الطوعي، والعمل الجماعي، وقبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخر، وإدارة الاختلاف بوسائل سلمية في ضوء قيم الاحترام، والتسامح، والتعاون، والتنافس، مع الالتزام بالمحاسبة العامة، والشفافية وما يترتب على هذا كله من تأكيد على قيم المبادرة الذاتية، وثقافة بناء المؤسسات (حافظ، ٢٠٠٦).

بذلك نستطيع أن نلمس أن حافظ يرى أن المجتمع المدني هو فاعل في عملية التحول الديمقراطي ويؤدي إليها. وبهذا يكون قد قرر اتخاذ "معيار" يقيس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. وهذا "المعيار" تشكل لديه استناداً إلى قراره باختياره نظريات التحول التي ترى بإمكانية أن يؤدي المجتمع المدني إلى التحول الديمقراطي دون أن يقرر اختيار النظريات التي ترى العكس.

كل من هاتين الرؤيتين المتناقضتين عبرت صراحة عن رأيها، ولكننا، وفي أحيان كثيرة، لا نلمس مثل هذه الصراحة في الطرح عند كثير من الكتّاب، حيث يعبر الكاتب عن وجهة نظره هذه بصورة يمكن أن تفهم ضمنياً، الأمر الذي يعمل على زيادة غموض المفهوم واستخدامه من حيث ارتباطه بالديمقراطية. والأمثلة كثيرة على هذه الرؤية المتناقضة، والجدل القائم بين الكتّاب حول نظرتهم لاستخدام المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، إلا أننا لن نقوم برصد جميع الأمثلة لأننا لا نهدف إلى الرصد، وإنما توضيح أسباب الخلاف.

اختلاف الكتّاب العرب حول المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية يتعلق باختلاف رؤيتهم لدور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، أو في التعزيز الديمقراطي، فيستخدم كل منهم المفهوم لإثبات صحة رؤيته حول ما ينبغي أن يكون عليه دور المجتمع المدني. فالكتّاب في اختلاف رؤيتهم لدور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي؛ أي أنه يلعب دوراً فاعلاً في الانتقال إلى الديمقراطية ويؤدي إليها، أو اعتبارهم أنه لا يؤدي إلى الديمقراطية، وأنه نتج عنها وليس فاعلاً فيها، يستند إلى قرار معياري اتخذه كل كاتب قرر على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه دوره من حيث ارتباطه بالديمقراطية.

بعد أن أوضحنا ماذا يعني التحول الديمقراطي، وكيف يختلف الكتّاب في رؤيتهم لدور المجتمع المدني فيه، سنعمل على توضيح ماذا يعني التعزيز الديمقراطي، وكيف يختلف الكتاب في رؤيتهم لدور المجتمع المدني فيه.

دور المجتمع المدني في التعزيز الديمقراطي (Democratic Consolidation)

بالإضافة إلى وجود دراسات اعتبرت أن للمجتمع المدني دوراً فاعلاً ومؤثراً في التحول الديمقراطي، رفضت دراسات أخرى اعتبار أن له دوراً في التحول الديمقراطي، فاشترطت وجود الديمقراطية من أجل وجود المجتمع المدني، معتبرة أنه ينتج عن الديمقراطية، وبذلك فهي تكون تنظر إلى دوره في التعزيز الديمقراطي، أو ما يطلق عليها في بعض الأحيان الاستقرار الديمقراطي أو الترسيخ الديمقراطي.

هناك فرق بين عمليات التحول الديمقراطي من جانب، والتعزيز الديمقراطي من جانب آخر، فحدوث التحول الديمقراطي يقصد به أمر آخر غير التعزيز الديمقراطي، أي أن هناك فرقاً بين اشتراطات أو عوامل إنشاء الديمقراطية واشتراطات أو عوامل المحافظة عليها وترسيخها وتعزيزها واستقرارها واستمرارها. فروستو الذي شكلت مقالته "التحول الديمقراطي: باتجاه نموذج ديناميكي" العام ١٩٧٠، نقطة تحول في النظريات الديمقراطية، واعتبر نتيجة مقالته أباً لنظريات التحول الديمقراطي، ميّز بين العوامل التي تساهم في التحولات الديمقراطية والعوامل التي تساهم في التعزيز الديمقراطي، وذلك عندما قال: "العوامل التي تحافظ على الديمقراطية مستقرة، ربما أنها ليست العوامل نفسها التي تجلب الديمقراطية إلى الوجود، ويجب أن تميز تفسيرات الديمقراطية بين الوظيفية والخلقية" (Rustow, 1970:346). فقد اعتبر أن الارتباط ليس نفسه السببية، ورأى أنه يمكن أن تكون العوامل سبباً أو نتيجة للديمقراطية، أو كليهما معاً (سبباً ونتيجة معاً للديمقراطية)، أو قد لا يكون أي منهما (لا تكون سبباً ولا نتيجة). لكن أحياناً ما يؤدي إلى زيادة تشعب الجدل حول مفهوم المجتمع المدني وزيادة غموضه، عدمُ تمييز بعض الكتّاب الذين يعالجونه من حيث ارتباطه بالديمقراطية، وأن التعزيز الديمقراطي والتحول الديمقراطي أمران مختلفان، وأن العوامل المؤدية إلى كل منهما قد لا تكون نفسها.

التعزيز الديمقراطي أو الاستقرار الديمقراطي حسبما يرى عاصي يشير إلى: تعزيز الديمقراطية التي تعني قبول الديمقراطية كلعبة سياسية وحيدة داخل الكيان السياسي. وتمثل اللبرلة بداية التحول الديمقراطي، بينما يمثل إجماع القوى الداخلية على قواعد اللعبة الديمقراطية بداية الاستقرار الديمقراطي (عاصي، ٢٠٠٦: ٩–١٠). وبمعنى آخر، التزام جميع الأطراف بقواعد العمليات السياسية وما تتضمنه من عدم تيقن، وقبول النتائج الناجمة عن هذه العمليات؛ أي قبول العملية الديمقراطية ذاتها. وحسبما يرى باول كوبيسيك (Paul Kubicek)، فإن التعزيز الديمقراطي أفضل ما يمكن فهمه هو المرحلة النهائية لعملية الدمقرطة،

ويعني التعميق الأصيل للديمقراطية، فهو يرى أنه في أغلب الأحيان يشير إلى عملية طويلة ومستمرة من استقرار المأسسة الديمقراطية (Kubicek, 2003:21).

على الرغم من أن الكتّاب قد يختلفون حول تعريف دقيق وموحد لما يعنيه التعزيز الديمقراطي، فإنهم يتفقون على أنه يحدث بعد حصول التحول الديمقراطي. والسؤال الذي غالباً ما تحاول أن تجيب عنه الدراسات التي تبحث في عملية التعزيز الديمقراطي: "ما الذي يجعل بعض الديمقراطيات تستمر وتزدهر وبعضها لا يستمر بعد حصول التحولات الديمقراطية؟".

توصلت أدبيات الديمقراطية إلى وجود عوامل مختلفة قد تساعد في تعزيز الديمقراطية بعد حدوث عملية التحول الديمقراطي، لكن الكتّاب اختلفوا حول هذه العوامل، فكما كان هناك اختلاف بين منظري التحولات الديمقراطية على الشروط اللازمة للتحول الديمقراطي، وعلى اعتبار أن المجتمع المدني له دور فيه أم لا، كان هناك أيضاً اختلاف حول الأسباب أو العوامل التي تساعد في تعزيز الديمقراطية، وأحد الأسباب التي اختلف عليها في تعزيز الديمقراطية هو المجتمع المدني. فبينما وجد من رأى أن للمجتمع المدني دوراً في تعزيز الديمقراطية؛ أي النظر إليه على اعتبار أنه عنصر مهم للديمقراطية المستقرة مثل لاري دياموند (L. Diamond)، وجد من اعتبر، مثل وايت (G. White)، أن المجتمع المدني قد يكون عاملاً معززاً أو معرقلاً في عملية التعزيز الديمقراطي.

مرة أخرى انتقل الاختلاف على دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية إلى الكتّاب والباحثين في المجتمع المدني، الأمر الذي زاد في غموضه، وذلك لأنهم، وعندما يعالجونه من حيث ارتباطه بالديمقراطية، فإنه غالباً لا يتضح إن كانوا يقصدون دوره في عملية التحول الديمقراطي أم في التعزيز الديمقراطي. كما أنهم غالباً لا يوضحون إذا كانوا يشترطون وجود الديمقراطية أو لا من أجل وجود المجتمع المدني، أم إذا كانوا

يشترطون وجود المجتمع المدني حتى توجد الديمقراطية. وبمعنى آخر، إن كان هذا الاشتراط بهدف تحقيق عملية التحول الديمقراطي أم بهدف تحقيق عملية التعزيز الديمقراطي. لذلك، نلاحظ أن الجدل بينهم يزداد لأنهم لا يفسرون أو يوضحون سبب الاشتراط. فتكون معالجتهم لدور المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية غير واضحة، أي لا يوضح الكاتب بشكل صريح إن كان يقصد بدور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي أم في التعزيز الديمقراطي. فاستخدامات المجتمع المدني من حيث ارتباطها بالديمقراطية لا يعني الاستخدامات نفسها عند جميع الكتّاب، وإن بدت كأنها جميعاً متعلقة بالديمقراطية، وعدم إفصاحهم في بعض الأحيان عن طبيعة استخدامهم لدور المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية يؤدي إلى زيادة الجدل حوله وفوضى معانيه، فوجهة النظر التي ترى بأنٍ له دوراً في التحول الديمقراطي ستختلف عن تلك التي ترى أن له دوراً في التعزيز الديمقراطي، وبالتالي ستختلف الاشتراطات التي تشترطها كل من وجهتي النظر، فوجهة النظر الأولى لن تشترط وجود الديمقراطية لوجود مجتمع مدني على اعتبار أنها تعتقد أنه يؤدي إليها، في حين تشترطها وجهة النظر الثانية على اعتبار أنها تعتقد أنه ينتج عنها ويساهم في تعزيزها، وعليه، فإن „المعايير" الموجودة في ذهن كل كاتب التي يستند إليها ويقيس خلالها ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم تكون مختلفة. ويمكن أن نوضح كيف أن اشتراطاتهم تكون في بعض الأحيان مستندة إلى „معيار" ما هو موجود في ذهن كل كاتب يقيس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني من خلال المثال التالي:

يقول عزمي بشارة: "نسخ النتيجة النهائية، المؤسسات المدنية المجتمعية، مثلاً، دون مركبات المفهوم الأخرى، إلى حالة العالم العربي –على سبيل المثال لا الحصر– يعني التراجع عن، أو الالتفاف حول الطريق المؤدية إلى المجتمع المدني، التي يجب أن تمر بالديمقراطية وحقوق المواطن. المنظمات غير الحكومة (NGOs)، مثلاً بحد ذاتها مهمة، وقد تقوم بدور مهم جداً، ولكن إذا قصرنا مفهوم المجتمع المدني عليها، وإذا توقعنا

بسذاجة أن تقودها إلى الديمقراطية، وذلك „لأن المجتمع المدني هو شرط وجود الديمقراطية"، ونخطئ خطأ جسيماً، لأن المجتمع المدني بمفهوم آخر تماماً قاد إلى الديمقراطية في الغرب. فهو ببساطة كان يعني في مرحلة معينة الحقوق المدنية، وفي مرحلة أخرى اعتبار المجتمع قائماً على تعاقد، وفي مرحلة ثالثة الانتخابات البرلمانية وتوسيعها، وفي مرحلة رابعة حقوق المواطن. المجتمع المدني يقود إلى الديمقراطية لأنه يقود إلى تطور الديمقراطية ذاتها" (بشارة، ١٩٩٧:٣٩٣).

نستطيع أن نلمس من خلال قول بشارة: "يجب أن تمر بالديمقراطية وحقوق المواطن"، أنه اشترط وجود الديمقراطية والمواطنة والحقوق المدنية. على ما يبدو أنه يستند إلى "معيار" محدد موجود في ذهنه يقيس من خلاله تصوره ما ينبغي أن يكون عليه دور المجتمع المدني في التعزيز الديمقراطي، وليس في التحول الديمقراطي، لكنه لا يوضح ذلك صراحة. فمن خلال قوله: "المجتمع المدني يقود إلى الديمقراطية لأنه يقود إلى تطور الديمقراطية ذاتها"، لا يتضح بشكل صريح ماذا يقصد تحديداً من استخدامه كلمة "ديمقراطية"، إن كان يشير إلى دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي أم في التعزيز الديمقراطي، وإنما يمكن الاستدلال إلى ما أراد قوله ضمناً، فهناك خلاف بين منظري التحولات الديمقراطية كما سبق وأشرنا على دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي أو في التعزيز الديمقراطي.

تباينت آراء الكتّاب أيضاً في رؤيتهم لكيفية قيام المجتمع المدني بدوره في عملية التعزيز الديمقراطي. فهناك من يرى أن دور المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية، يتم من خلال بناء الثقة والاتصالات بين المواطنين؛ حيث يمثل المجتمع المدني وينقل اهتمامات الناس ومصالحهم إلى الحكومة، ويعمل على تقييد سوء استعمال قوة الحكومة (McFaul et al., 2004:140-141). وهناك من يرى أن المجتمع المدني يعمل على تعزيز الديمقراطية من خلال: مراقبة أداء السلطة واحتواء سلطة الحكومات الديمقراطية وضبط إساءاتها المحتملة وانتهاكها للقانون وإخضاعها للمحاسبة العامة. وتكميل دور الأحزاب في

تشجيع المشاركة السياسية، وزيادة الفعالية والمهارة السياسية لدى المواطنين، وتعزيز الالتزام بالمواطنة الديمقراطية وحقوقها. وتنمية المزايا الديمقراطية الأخرى، كالتسامح، والاعتدال، والتساهل، واحترام وجهات النظر المخالفة، وإعداد قادة سياسيين جدد وتدريبهم، والمساهمة في نشر المعلومات، ما يساعد المواطنين في المتابعة الجماعية لمصالحهم وقيمهم والدفاع عنها، وتوفير معلومات للمواطنين عن نشاطات الحكومة مغايرة للرواية الرسمية، حتى يجعل من الصعب التغطية على أعمال القمع وإساءة استعمال السلطة (دياموند، ٢٠٠٥). كما يوجد من يرى أن المجتمع المدني يشكل حائلاً أمام عودة التسلطية، وعاملاً حيوياً في تعزيز الديمقراطية الليبرالية والمحافظة عليها. ويرى آخرون أهمية دوره في تعزيز "المواطنة" والحقوق المدنية ... الخ.

لن نقوم خلال هذا الكتاب برصد جميع وجهات نظر الكتّاب المتعددة حول رؤيتهم في كيفية قيام المجتمع المدني بدوره في تعزيز الديمقراطية، لأننا لسنا بصدد دراسة الكيفية التي يستخدم بها المجتمع المدني في تعزيز الديمقراطية. لكننا حاولنا أن نطرح أمثلة تساعد على فهم بعض وجهات النظر في كيفية رؤيتهم لدور المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية، سواء في التحول الديمقراطي أم في التعزيز الديمقراطي.

لا بد أن نبين هنا أن أحد أسباب الخلاف بين الكتّاب على تحديد استخدام المجتمع المدني بصورة "مقابلة أو موازية للدولة" أو "ضد أو مواجهة الدولة"، يعود إلى الكيفية التي "يقرّرون" على أساسها النظر لدور "المجتمع المدني وعلاقته بالدولة"، فإن كان كاتب معين يرى أن المجتمع المدني له دور في التحول الديمقراطي، فإنه غالباً ما يستخدم تعبير "ضد أو مواجهة الدولة"؛ أي ليكون ضد أو في مواجهة استبداد السلطة أو الدولة. وغالباً ما يتم استخدام مفهوم المجتمع المدني ضد الدولة في الدول العربية، فهناك من يعتقد أن المفهوم استعمل ببعده السياسي بالدرجة الأولى في بعض الأقطار العربية، سلاحاً لمقاومة الدولة

الاستبدادية الشمولية، ونظم الحزب الواحد (الجنحاني، ٢٠٠٣:٤١). وهذا الاستخدام ارتبط بأحداث أوروبا الشرقية كما سبق وأشرنا، حيث يُنظر إلى العلاقة بين المجتمع المدني والدولة بعد أحداث أوروبا الشرقية "كقوتين اجتماعيتين متعارضتين، المجتمع المدني ضد الدولة" (Howard, 2003:38). أما إذا كان يرى كاتب ما أن المجتمع المدني له دور في تعزيز الديمقراطية، فغالباً ما سيستخدم مصطلح "موازٍ أو مقابل للدولة"، أي أن المجتمع المدني يشكل ثقلاً موازياً لقوة الدولة، من خلال دوره في تعزيز الديمقراطية، حسب هذه الرؤية.

نتبيّن مما سبق أن الكتّاب يختلفون في كيفية رؤيتهم لعلاقة المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية، فهناك –على سبيل المثال– جدل بين من يشترط وجود الديمقراطية حتى يوجد المجتمع المدني، وبين من لا يشترط ذلك. وبين من يعتبر أن المجتمع المدني يقود إلى التحول الديمقراطي، وبين من لا يعتبر ذلك، وجدل بين من يعتبر أن المجتمع المدني يكون في "مقابل الدولة أو موازٍ لها" وبين من يعتبر أنه يكون "ضد أو في مواجهة الدولة"، الأمر الذي يتَّسبب في زيادة فوضى معانيه. ويزيد من اختلافهم حول المجتمع المدني من حيث ارتباطه بالديمقراطية، عدم إشارة بعض الكتّاب بشكل صريح إلى ما يقصدونه في علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية، أي إن كانوا يقصدون استخدام دوره في التحول الديمقراطي أو في التعزيز الديمقراطي، أو عدم تمييز بعضهم الآخر بين الاستخدامين. فعدم التمييز بين استخدام المجتمع المدني في عمليتي التحول الديمقراطي والتعزيز الديمقراطي قد يوهم في بعض الأحيان أن استخدامه من حيث ارتباطه بالديمقراطية هو الاستخدام نفسه عند الجميع، دون التنبه في بعض الأحيان إلى أن التعزيز الديمقراطي والتحول الديمقراطي لا يقصد بهما الشيء نفسه، الأمر الذي يؤدي إلى تشعب الجدل حول المفهوم، فيحيطه بمزيد من الغموض يؤدي إلى زيادة فوضى معانيه.

الفصل الثاني

توظيف المجتمع المدني لخدمة " مشاريع " متعلقة بأغراض أيديولوجية

الفصل الثاني

توظيف المجتمع المدني لخدمة "مشاريع" متعلقة بأغراض أيديولوجية

مقدمة

كما بينا أن مفهوم المجتمع المدني تم توظيفه لخدمة "مشاريع" تتعلق بالديمقراطية، فإنه أيضاً يُوظّف لخدمة "مشاريع" مختلفة متعلقة بأغراض أيديولوجية. ومرة ثانية، ينبغي التنبه إلى أن توظيفه لأغراض أيديولوجية لا يكون لتحقيق "المشروع" نفسه عند جميع المفكرين والمحللين، وإنما يراد به تحقيق "مشاريع" أو أهداف مختلفة، وربما تكون متناقضة في بعض الأحيان. هذا الأمر يؤدي إلى زيادة غموض المفهوم، وبالتالي زيادة الجدل حوله، وحتى نزيل هذا الغموض الناتج عن استخدامه لأغراض أيديولوجية، سنعمل أولاً على توضيح أسباب الجدل في هذا الجانب، ومن ثم تحليل هذه الأسباب المؤدية إليه.

تجدر الإشارة إلى أن الجدل حول المجتمع المدني وتوظيفه لخدمة أهداف مختلفة متعلقة بأغراض أيديولوجية، غالباً ما نجده في المناقشات الفكرية الإسلامية والعربية، أكثر مما نجده في مناقشات عالمية أخرى، لاسيما غير الإسلامية منها، لأن هناك "مشاريع" مختلفة ومتضاربة في الوقت نفسه يسعى إلى تحقيقها كل من المفكرين العلمانيين العرب

والمفكرين الإسلاميين. وهذا النوع من الجدل غالباً ما يرتبط بواقع المجتمعات الإسلامية والعربية التي ينتمي إليها المفكرون العلمانيون والإسلاميون، وخصوصية تلك المجتمعات الإسلامية والعربية وحاجتها، ولتي تختلف عن غيرها من المجتمعات غير الإسلامية. وهو ما يفسر وجود نوع من الجدل حوله في المجادلات الفكرية الإسلامية والعربية لا نشهد مثله في المجادلات الفكرية غير الإسلامية، حيث يتركز غالباً اختلاف الكتّاب حول العلمانية واختلافهم حول مصطلحي "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي"، لذا سيكون هدفنا خلال هذا الفصل أن نوضح السبب الكامن وراء اختلاف الكتاب حول مفهوم المجتمع المدني والعلمانية، وكذلك اختلافهم حول مصطلحي "المجتمع الأهلي" و"المجتمع المدني"، وسنعمل أيضاً على توضيح كيف بدأ اختلافهم وتشعب ليزيد من فوضى معاني المفهوم، وكيف تم استخدامه لتحقيق أهداف و"مشاريع" مختلفة متعلقة بأغراض أيديولوجية.

بداية الجدل حول المجتمع المدني واستخدامه لأغراض أيديولوجية في المجتمعات الإسلامية والعربية

لاحظنا أن الجدل حول مفهوم المجتمع المدني واستخدامه لأغراض أيديولوجية أثير بداية في المناقشات الفكرية الإسلامية والعربية التي حاولت أن تثبت وجود مجتمع مدني في المجتمعات الإسلامية، ومن بعد ذلك ردت عليها بعض المناقشات الفكرية من بعض المستشرقين التي حاولت إثبات عكس ذلك، ثم بعد ذلك بدأت تثار بعض المناقشات الفكرية الإسلامية والعربية من مفكرين عرب وإسلاميين للرد على تلك المناقشات، لتضيف إلى المفهوم جدلاً من نوع جديد. لكن سرعان ما بدأ بعض الكتّاب، لاسيما العلمانيين منهم، الذين تأثروا في بعض الأحيان ببعض المناقشات الفكرية التي طرحها بعض المستشرقين، دخول ساحة النقاش، ليتحول بذلك بين المفكرين الإسلاميين والمفكرين العلمانيين. هذا الانتقال للمفهوم من مناقشات فكرية لترد عليها مناقشات أخرى، يشبه "الكرة" التي تتدحرج من لاعب إلى آخر دون توقف ما دامت "لعبة" الجدل مستمرة.

"لعبة" الجدل هذه ربما تكون بدأت في المناقشات الفكرية الإسلامية والعربية، عندما كَسب مفهوم المجتمع المدني شيوعاً وجذب انتباه عدد من المفكرين الإسلاميين كما جذب المفكرين العلمانيين. فهذا المفهوم يُعدُّ من المفاهيم الجديدة الوافدة على الفكر السياسي الإسلامي، شأنه في ذلك شأن مفاهيم أخرى مثل الديمقراطية والعلمانية وغيرها من المفاهيم الوافدة على المجتمعات العربية والإسلامية. وبدأ تداوله في المناقشات الفكرية الإسلامية والعربية حديثاً، مقارنة بالجدل المثار حوله في المناقشات الفكرية العالمية. والغموض الذي يحيط به، والجدل المثار حوله في المناقشات الفكرية العالمية، سرعان ما انتقل إلى المناقشات الفكرية الإسلامية والعربية. لكن مع بدء الكتّاب الإسلاميين والعرب تداوله، بدأت يظهر غموض ومجادلات إضافية لتلك التي كان يتم طرحها عالمياً لتزيد الغموض الذي يعانيه المفهوم غموضا آخر، ولتظهر بذلك حوله مجادلات من نوع جديد. فمنذ بداية طرح المفهوم في الساحة الإسلامية والعربية، ظهر خلاف حوله عندما تم استخدامه لخدمة أغراض أيديولوجية.

تختلف رؤية الكتّاب الإسلاميين لمفهوم المجتمع المدني عنها بالنسبة لرؤية الكتّاب العلمانيين، لكن ذلك لا يعني أن جميع الكتّاب الإسلاميين ينظرون إليه النظرة نفسها، حيث يتم الخلاف حوله لدى المفكرين الإسلاميين بين من يعتبره مفهوماً غربياً يتعارض مع الإسلام من الناحية الشرعية، وغالباً ما يوصف هذا النوع من المفكرين الإسلاميين "بالأصوليين" أو السلفيين المتشددين إسلامياً، وبين من لا يعتبره كذلك، وغالباً ما يوصف هذا النوع من المفكرين الإسلاميين بالمفكرين "المعتدلين"؛ أمثال المفكر الإسلامي راشد الغنوشي. وتعددت الأسباب التي طرحها من يعتبره متعارضاً مع الإسلام، فعلى سبيل المثال يرى الكتّاب من حزب التحرير أن المجتمع المدني مفهوم غربي لا ينبغي الترويج له، وغير جائز العمل لإيجاده، ويناقشون: "... هذا واقع "المجتمع المدني" الذي يروج له الغرب وأدواته من المفتونين بحضارته، وهذا هو مصطلح "المجتمع المدني" كمصطلح سياسي يروج له في بلاد المسلمين، ونظرة الإسلام

له، وعلى ذلك فإنه لا تجوز الدعوة لمثل هذا المفهوم، ولا يجوز العمل لإيجاده في معترك الحياة، لأنه، فضلاً عن كونه مصطلحاً غربياً، وليس من الإسلام، فإنه يخالف واقع المجتمع من ناحية واقعية، ويخالف واقع الإنسان من حيث طبيعته، ولا ينظر إليه باعتباره عبد الله عز وجل، بل باعتباره إلهاً لنفسه يضع ما يشاء من الأحكام والقوانين لسياسة نفسه ومجتمعه" (صوت الأمة، ٢٠٠٦: ٣٠).

يشاطر الكاتب سليمان بن صالح الخراشي رأي حزب التحرير في اعتبار أن المجتمع المدني متعارض مع الإسلام ولا يجوز العمل به، ونستدل على ذلك من قوله: "المجتمع المدني" مخلف آخر من مخلفات و"استوكات" المجتمع الغربي العلماني المصدرة إلينا -كالعادة- ليتلقفها الأذناب ويروجوا لها تمهيداً لإدخال مجتمعاتنا ومسخها داخل المنظومة الغربية ... فلا عجب أن يحتفي به "بنو علمان" من متبعي سنن من كان قبلنا حذو القذة بالقذة، حتى قال قائلهم: "إن المجتمع المدني والعلمانية مطلوبان في المجتمع العربي"! ولكن العجب أن يتابعهم على هذا: أفراد الطائفة المخذولة المسمون بـ"العصرانيين" أصحاب "اللحى" من مدعي الأسلمة! ويلزمهم -في نظري- أمران: إما أن يكونوا يجهلون حقيقة هذا المصطلح "العلماني"، ومصادمته الصريحة للإسلام، ولكنهم سمعوا القوم يرددونه فرددوه تبعاً لهم كالببغاء عقله في أذنيه! وهذه مصيبة؛ أن يدعوا إلى أمر لا يعلمون حقيقته، وإما أن يكونوا يعلمون حقيقة هذا المصطلح، فهم يتبنونه عن علم، ومع سابق الإصرار والترصد، وهذا ما أميل إليه" (الخراشي، ٢٠٠٥).

يتعلق هذا الاختلاف بين الكتّاب في بعض الأحيان بالأمور الفقهية التي لن ندخل بها، فهدفنا ليس الخوض في الجدل الدائر الذي غالباً يؤدي إلى زيادة غموض المفهوم، إنما معرفة أسباب الجدل وتحليلها، فالموضوع الفقهي ليس الموضوع الذي نبحث فيه، فما يعنينا في هذا الجانب هو معرفة أن الجدل بينهم على هذا الصعيد ينطلق أحياناً من انطلاقات فقهية.

أما المفكرون الإسلاميون الذين وجدوا أن المفهوم لا يتعارض مع الإسلام، فقد أجروا دراسات حاولوا من خلالها تطبيق نشأته وشروطه وما يعنيه (بالطريقة التي فهموا بها معنى المفهوم وشروطه) على التجربة السياسية الإسلامية المبكرة في المدينة المنورة، في محاولة منهم لإعادة تعريف تلك التجربة، بما ينسجم مع هذا المفهوم الجديد الوافد عليها. وغالباً كان يتم ذلك من خلال عقد مقارنة بين المفهوم ونشأته وبين التجربة الإسلامية المبكرة. ومن بين المقارنات التي حاولت أن تعقدها تلك الدراسات –على سبيل المثال لا الحصر– أن الفترة الجاهلية؛ أي الحالة التي كان عليها العرب قبل الإسلام في الجزيرة العربية، تشبه الحالة الطبيعية، وأن الوثيقة التي بايع عليها المسلمون في بيعة الرضوان تشبه العقد الاجتماعي وغيرها الكثير من المقارنات التي حاولت أن تؤصّل تطور مراحل المفهوم في التجربة الإسلامية المبكرة. وقد وصل الأمر ببعض الدراسات التي حاولت أن تجد جذور المجتمع المدني في التجربة الإسلامية حداً إلى اعتبار أن: "التجربة التاريخية في العصر النبوي تعتبر أول تجربة في التعاقد المدني عرفها التاريخ، وسبقت نظرية التعاقد الاجتماعي لروسو" (الصبيحي، ٢٠٠٠: ٤٩).

هذه المحاولات لتأصيل مفهوم المجتمع المدني في التجربة السياسية الإسلامية، والطريقة التي جرى فيها عقد المقارنة، أدت إلى ظهور مجادلات إضافية حول هذه المسألة بين الكتّاب والمفكرين في المناقشات الفكرية العالمية، وحتى في المناقشات الفكرية العربية، ليبدأ بذلك جدل آخر، انطلق من رفض بعضهم تأصيل المجتمع المدني في التجربة الإسلامية المبكرة، بل وذهبت بعض الدراسات إلى استثناء المجتمع الإسلامي من تصنيفات المجتمع المدني.

من بين المجادلات التي اعتبرت أن مفهوم المجتمع المدني لا ينطبق على المجتمعات الإسلامية تلك التي قدمها المستشرق ارنست جلنر (Gellner Ernest)، فكما يقول التميمي فإن جلنر يعتقد أنه في المجتمع الإسلامي فإن المَحْكُومين يَحْكمون على حكامهم بناء على تطبيقهم المعايير الدينية للقانون المقدّس،

بدلاً من المبادئ العلمانية. ويضيف أن جلنر في حساباته افترض أن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع الذي يكون فيه حيز قليل للدين، لذلك فقد نفى احتمالية أن يكون هناك مجتمع مدني إسلامي، وتبعاً لجنلر، كما يناقش، فإن ذلك يعود إلى أن الإسلام يتضمن فرضية أن الله مطلق لا يُمكن أن يُتحدّى (Tamimi, 2001:131-132).

هناك اعتقاد بأن ما دفع جلنر لتلك الآراء كونه أحد المستشرقين، حيث أراد من خلال هذا الطرح أن يحقق أهدافاً خاصة به متعلقة بقضية الاستشراق، وهو ما عبر عنه إل إفندي (El-Affendi) أحد أهم ناقدي جلنر، الذي ذهب إلى حد اتهامه بأنه يحاول عرض جوهر الاستشراقية. كما أن ناقداً آخر لجلنر وهو جون كين (John Keane) وصف ما طرحه جلنر في أن الإسلام عاجز عن إنجاز المجتمع المدني، أنه "إجحاف مستشرق". وكين، حسبما يناقش عبد الوهاب المسيري، هو الذي وضع مصطلح "ما بعد العلمانية" (Post-secularism)، ويعني هذا المصطلح أن نموذج العلمانية قد دخل مرحلة الأزمة (المسيري، ٢٠٠٠:١٤٤).

مرة أخرى تأثر عدد من المناقشات العربية بما طرحه جلنر، حيث ظهرت مناقشات تداولها بعض المفكرين العلمانيين نفت احتمالية وجود المفهوم في التجربة الإسلامية، ومن تلك المناقشات ما قاله سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: "إننا نصل إلى نتيجة مفادها أن مفهوم المجتمع المدني، لم تعرفه الخبرة الإسلامية، ومن ثم لا واقع له" (إسماعيل، ٢٠٠٣:٩١).

الكتّاب الذين حاولوا تأصيل مفهوم المجتمع المدني في التجربة الإسلامية استخدموا المفهوم لإثبات صحة رؤيتهم بوجود مجتمع مدني في المجتمعات الإسلامية، فيما أن بعض الكتّاب وتحديداً عدد من المستشرقين استخدموه كي يثبتوا عكس ذلك، أي من أجل أن يثبتوا صحة رؤيتهم بعدم وجود مجتمع مدني في المجتمعات الإسلامية. الكتّاب في اختلافهم حول اعتبار وجود مجتمع مدني في المجتمعات الإسلامية أو عدم اعتبارهم بوجوده، فإنهم استندوا إلى قرار معياري.

إذن، كانت بداية انتقال مفهوم المجتمع المدني إلى المجتمعات الإسلامية واستخدامه لأغراض أيديولوجية، عندما حاولت أن تؤصله بعض الدراسات في التجربة الإسلامية، فردت عليها دراسات بعض المستشرقين برفض هذا الطرح، مستثنية المجتمعات الإسلامية من تصنيفات المجتمع المدني، وبانتقال المفهوم إلى الكتّاب من المجتمعات الإسلامية والعربية حمل معه جدلاً من نوع جديد حول علاقة المجتمع المدني بالعلمانية، التي أصلاً يثار حولها اختلاف بين الكتّاب في تلك المجتمعات، إضافة إلى اختلافهم حول مصطلحي "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي". وفيما يلي سنعمل على توضيح اختلافهم حول علاقة المجتمع المدني بالعلمانية، وكذلك توضيح كيف تم توظيف المجتمع المدني لخدمة مشاريع متناقضة متعلقة بالعلمانية، على أن نوضح اختلافهم حول مصطلحي "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي" لاحقاً في هذا الفصل.

توظيف المجتمع المدني لخدمة "مشاريع" متناقضة متعلقة بالعلمانية

اختلاف الكتّاب حول إمكانية أن يكون هناك مجتمع مدني إسلامي أم لا، أثار جدلاً آخر حول علاقة العلمانية بالمجتمع المدني. ويتركز هذا النوع من الجدل في المناقشات الإسلامية، وتحديداً العربية بسبب خصوصية تلك المجتمعات وطبيعتها المختلفة عن طبيعة المجتمعات غير الإسلامية.

الربط بين العلمانية والمجتمع المدني يزيد من فوضى معاني مفهوم المجتمع المدني، وذلك لأن هناك جدل آخر في الأساس بين الكتّاب في المجتمعات الإسلامية والعربية حول العلمانية بين من يعتبرها تتعارض مع الدين الإسلامي، وبين من لا يجدها متعارضة، كما أن هناك اختلافاً بينهم حول تحديد ما تعنيه العلمانية، وما هي مدلولاتها والسياق التاريخي الذي انبثقت عنه في التجربة الأوروبية. فعلى سبيل المثال، يعتبر تيار المجتمع المدني في لبنان، أن هناك أنواعاً عدة من العلمانية، حيث يقسّم العلمانية إلى: العلمانية الشخصية، السياسية، الوظيفية،

المؤسسية، القانونية، القيمية أو الثقافية، المجتمعية، ويعتبر هذا التيار أن هناك تلازماً وتكاملاً بين جميع هذه الأنواع، ما ينتج علمانية شاملة، ويعطي هذا التيار لكل نوع من هذه الأنواع تعريفاً، لكن ما يعنينا من هذه التعريفات هو كيفية تعريفه للعلمانية المجتمعية لما لها علاقة بالمجتمع المدني، وقد ورد تعريفه للعلمانية المجتمعية على موقع التيار الإلكتروني في وثيقة العلمانية الشاملة تحت البند (٢-٤)، حيث جاء في هذا البند أن: „العلمانية المجتمعية هي بالمعنى الحصري استقلالية المجتمع المدني، بأفراده وتجمعاته، عن المجتمع الديني والعكس بالعكس. وتعني: عدم تدخل التجمعات الدينية، أي الطوائف في التأليف الوطني، لا بشكل قانوني -فيدرالية الطوائف مثلاً- ولا بشكل واقعي عفوي. وعدم اعتبار أي دين، أو طائفة، دين الدولة أو طائفتها، وعدم اعتبار أن لهما أو لمعتنقيهما امتيازات من دون غيرهما. وعدم تداخل الواجبات الاجتماعية الرسمية بالواجبات الدينية الطائفية كاشتراك الرسميين في الشعائر والمعايدات الدينية" (تيار المجتمع المدني اللبناني).

هناك من يعتقد أنه لا يوجد اتفاق على العلمانية بالنسبة للكتّاب والمفكرين في الوطن العربي، فعلى سبيل المثال، يقول الكاتب عزيز العظمة: „ليس واضحاً في الخطاب العربي المعاصر عن العلمانية إن كان المقصود بها فكرة أم تصوراً أم ناموساً لتنظيم المجتمع، بل إن المؤلفين العرب المعاصرين يقصدون أحياناً هذا وأحياناً ذاك، دون النظرة الشاملة أو محاولة الربط بين عناصر مختلفة قد لا تكون مؤتلفة، بل إن الأمر يعود في كثير من الأحيان إلى مناقرة حول اشتقاق اللفظ من العلم أو من العالم، والجزم بضرورة منع نصب العين أو كسرها استناداً إلى ما يقال عن اشتقاقها من العلم أو من العالم، وتالياً حصرها- أي العلمانية- بالدنيوية أو بالعلموية. والحال أن العلمانية في توصيفها الفكري تحتمل الاثنين وتتضمنهما معاً، فالعلمانية تستند إلى النظرة العلمية بدل الدينية الخرافية إلى شؤون الكون والطبيعة على العموم، وتؤثر الكلام في علم الفلك على الكلام القرآني حول التكوير، والكلام في الجغرافية الطبيعيّة على الكلام حول جبل قاف، والأخذ بالاعتبار

العقلي بدل الاعتبار الإيماني والخرافي لأمور كالمعراج والطوفان وانقلاب العصي أفاعي، والمشي على الماء، وإحياء الموتى، وشق البحر، وانفلاق الكواكب والنجوم" (العظمة، ٢٠٠٠:١٥٦). لكن وعلى الرغم من اختلافهم حولها، فإن التصور السائد في المجتمعات العربية عن العلمانية كما يرى عبد الوهاب المسيري هي أن: "الأفكار العلمانية ظهرت في أوروبا المسيحية بسببٍ طبيعة المسيحية، باعتبارها عقيدة تفصل الدين عن الدولة (أدوا إذاً لقيصر ما لقيصر، ولله ما لله)" (المسيري، ٢٠٠٠:١٩).

بالطبع، فإننا لن نخوض في الجدل حول العلمانية، لأنه ليس الموضوع الذي نبحث فيه، لكن ما يعنينا من هذا التصور السائد حولها بما تعنيه في أنها „فصل الدين عن الدولة" واشتراطها لوجود المجتمع المدني، أدى إلى زيادة الجدل حول المفهوم. وهذا الجدل الذي نلمسه في هذا الجانب غالباً ما يتم بين من يفترض أن العلمانية شرط لوجود المجتمع المدني، وبين من لا يشترط ذلك. وغالباً ما نجد أن المفكرين الذين يشترطون العلمانية من أجل وجود المجتمع المدني هم المفكرون العلمانيون، ووصل الأمر في بعضهم إلى اعتبار أن: „فكرة المجتمع المدني والدولة العلمانية، وهما وجهان لعملة واحدة أو مدخلان نظريان وواقعيان، تاريخيان، يفضي كل منهما إلى الآخر بالضرورة، مرتبطة أوثقٍ ارتباط بفكرة النهضة التي قامت على مبدأ الإنسان بصفته معياراً لجميع الأشياء وجميع القيم" (الجباعي، 2005b). وكي يعملوا على تأكيد نظريتهم في أن المجتمع المدني يستلزم العلمانية، حاول الكثير منهم العودة إلى تاريخ نشأته في نظرية العقد الاجتماعي. وهذا يدل على أنهم انتقوا من مرحلة معينة من مراحل نشأته حتى يثبتوا صحة رأيهم هذا، ولذلك نجدهم يرجعون إلى نشأته في مراحل جاء فيه هذا الاستخدام للمجتمع المدني في تلك الحقبة الزمنية ليعبر عن حاجات مرحلية تخصّ تطوّر المجتمعات الأوروبية الداعية للتخلص من استبداد سلطة الكنيسة، كما سبق وأوضحنا.

اشتراط العلمانية لوجود المجتمع المدني أدى في بعض الكتّاب من حزب التحرير وبعض المفكرين الإسلاميين الذين يوصفون "بالأصوليين" أو "بالمتشددين"، إلى رفض مصطلح المجتمع المدني من انطلاقات فقهية، حيث اعتبر هذا الرأي أن مصطلح المجتمع المدني جاء ليصف المجتمع، وقد أُقْصِيَ عنه الدين. ويجادل هذا الرأي بأن لفظ المدني (secular) يطلق صفة على كل ما ليس إكليريكيا أي كنسياً (ecclesiastical)، أي هي بمعنى غير ديني أو بمعنى دنيوي. واعتبارهم أن العلمانية شرط للمجتمع المدني، أدى بهم إلى اعتبار أن المجتمع المدني هو الذي لا سيطرة للدين عليه، ولا يتصف بالصفة الدينية، وإنما يسيّر بالفكر الرأسمالي الذي يعتبر المجتمع مجموعة من المؤسسات سميت بمؤسسات المجتمع المدني، ومنها الدولة، والنقابات، والاتحادات، والجمعيات، والأحزاب ... الخ. وبذلك، نجد أن هذا الرأي يناقش ليعزز موقفه من رفض مفهوم المجتمع المدني بأن القانون المدني هو القانون غير الديني؛ أي القانون الذي يضعه البشر ولا صلة للدين به؛ ولهذا السبب يعتقد هذا الرأي أنه جرى تقسيم المحاكم في البلاد الإسلامية بعد سقوط الخلافة إلى محاكم نظامية، أي "مدنية" للفصل في الخصومات المتعلقة بالقانون المدني، ومحاكم شرعية، أي "دينية" للفصل في الخصومات المتعلقة بقانون الأحوال الشخصية المأخوذ من الفقه الإسلامي.

لم يكن المفكرون العلمانيون الوحيدين الذين اعتبروا أن العلمانية شرط للمجتمع المدني، فقد شاطرهم بهذا الرأي كتاب حزب التحرير والكتاب الإسلاميين الذين يوصفون "بالمتشددين" أو "الأصوليين"، وإن كانت أهدافهم من وراء هذا الاشتراط ليست واحدة. ولم يكتفِ بعض الكتّاب الإسلاميين "المتشددين" أو "الأصوليين" كما يوصفون أحياناً، برفض المجتمع المدني لاعتقادهم بأنه يستلزم العلمانية، وإنما وجه بعضهم نقداً شديداً لمن لا يعتبر أن العلمانية شرط للمجتمع المدني كما فعل بعض الكتّاب الإسلاميين الذي يوصفون "بالمعتدلين"؛ مثل الكاتب راشد الغنوشي على سبيل المثال. ومن الكتّاب الذين وجهوا نقداً للكاتب راشد الغنوشي لاعتباره أن العلمانية لا تستلزم المجتمع المدني الكاتب

سليمان بن صالح الخراشي الذي قال في نقده للغنوشي: "جاء آخر من "الترقيعيين" وهو الغنوشي مبشراً بالمجتمع المدني الذي سيخلصنا من "الدول المتسلطة"، وألف كتاباً بعنوان **مقاربات في العلمانية والمجتمع المدني**، أتى فيه بما لم تستطعه الأوائل! حيث خالف إجماع العارفين بالمجتمع المدني وأهله عندما قال (ص ١٠٤): "لا تعتبر العلمانية فكرة مساعدة على نشأة المجتمع المدني"! وعندما زعم (ص ١٠٨): "أن فكرة العلمانية ... ضد المجتمع المدني"! كل هذا لأجل تلميع صورة هذا المجتمع العلماني بين المسلمين" (الخراشي، ٢٠٠٥).

يبدو أن المفكرين العلمانيين في تمييزهم المجتمع المدني بـ"العلمانية"، واعتبار أن الأخيرة شرط لوجود الأول، افترضوا أن المجتمع الإسلامي "تقليدي"، وغير مطابق للمجتمع المدني، ذلك المفهوم "الحداثي" من وجهة نظرهم. فاستلزام العلمانية ضرورية بالنسبة إليهم لما لها من دلالات إيجابية؛ باعتبارها قرينة للعقلانية، وهو ما جعلها مفهوماً محورياً في فكر الاستنارة والحداثة في مباحثها المختلفة وأطروحتها بشأن النظام السياسي والرابطة الاجتماعية. فيما حمل الدين بالنسبة إليهم دلالات سلبية في فكر الحداثة؛ باعتباره مناقضاً للعقل وقيم الحرية. فهناك من يعتقد، كما هو الحال بالنسبة للمفكر الإسلامي فهمي هويدي، أن بعض المفكرين المصريين العلمانيين استعملوا مصطلح (مدني) لمواجهة التعبير الإسلامي. ويقول إن ذلك ظهر من ندوة عقدت في القاهرة تحت عنوان: "الدولة المدنية مقابل الدولة الإسلامية" (هويدي، ١٩٩٣:١٩٢). فيما يقول المفكر الإسلامي الغنوشي: "... وكنتيجة لنظرة بعض المفكرين العلمانيين المتطرفة في بعض البلدان، فإن مفهوم المجتمع المدني يستعمل لمواجهة الممارسة الدينية، لقد كان ذلك ثقافة فرانكفونية تحت تأثير التجربة الفرنسية نتيجة النزاع العنيف الذي حصل بين الكنيسة والثورة. وهذه الثقافة العلمانية المتطرفة مالت إلى استثناء الدين، من امتلاك أي تأثير على العملية الاجتماعية. البعض من خصوم الدين في مجتمع العالم العربي، الذي يعارض بقوة المشروع الإسلامي، بينهم "الفلاشفة" الذين هم أعداء الليبراليين

والمجتمع التعاقدي، تبنى التقليد الفرنسي وارتدى عباءة المجتمع المدني كي يقوض خصومه الإسلاميين" (Al-Ghannoushi, 2002:109-110). كما لاحظ على صعيد المناقشات العربية أنّ المجتمع المدني أصبح واحداً من المفاهيم السياسية الأكثر أهميةً التي يستخدمها المفكرون العرب العلمانيون ضدّ الحركة الإسلامية، وبخاصة في مصر وتونس.

بذلك، يكون الكتّاب العلمانيون عندما اشترطوا العلمانية لوجود المجتمع المدني، وظّفوا مفهوم المجتمع المدني ضد الحركات الإسلامية السياسية والإسلاميين. كما أن هناك توظيفاً آخر له أرادوا أن يحققوه من خلال هذا الاشتراط، فاستخدموه من أجل الوصول إلى ما حققه الغرب من حريات ومساواة وديمقراطية، حيث هناك من يعتقد أن العرب لن يحققوا ذلك إلا إذا سلكوا الطريق نفسه الذي سلكه الغربيون، لاسيما فيما يتعلق بالدين، لاعتقادهم أن العلمنة في الغرب أدت إلى تعزيز القيم الديمقراطية، وإلى الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية وبالحريات المدنية وتطوير آليات لضمان احترامها.

يوجد أيضاً رأي آخر يجد أن مفهوم المجتمع المدني لم يستخدم فقط دعاية لمواجهة أفكار الإسلامية السياسية في المجتمع في البلاد، وإنما اعتبر هذا الرأي أنه جزء من الحملة السياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة لصبغ العالم بالصبغة الأمريكية، لكن هذا الرأي الذي يتبناه الكتّاب من حزب التحرير وبعض المفكرين الذين يتم اعتبارهم من المفكرين "الأصوليين" أو "المتشددين" يعارض أساساً مفهوم المجتمع المدني كما سبق وأوضحنا، حيث يعتقدون أن "المجتمع المدني" والترويج له والدعاية الضخمة والواسعة له لم تكن فقط لمواجهة أفكار الإسلام السياسية في المجتمع في البلاد الإسلامية، وإنما هي جزء من الحملة السياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة لصبغ العالم بالصبغة الأمريكية تحت شعارات العولمة والانفتاح والديمقراطية، وأن هذه الحملة ليست حملة محلية أو إقليمية، وإنما هي حملة تستهدف تعزيز وجهة النظر الغربية وطريقة العيش الرأسمالية عالمياً، وهي جزء من السياسة

الخارجية الأمريكية لنشر المبدأ الرأسمالي بثوبه الجديد، لذلك فهم يناقشون: "الواضح للمراقب العادي أن هذه الدعاية الواسعة لما يسمى بـ "المجتمع المدني" إنما هي للتصدي لأفكار الإسلام السياسية التي بدأت تنمو بذورها بشكل واضح منذ السبعينيات من القرن الفائت، متزامنة مع نمو رأي عام لها في أوساط الأمة المختلفة. ذلك أنه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي مطلع التسعينيات من القرن الفائت وانتهاء المبدأ الشيوعي دولياً وعالمياً، وتركز التحول الواضح في الرأي العام على امتداد البلاد الإسلامية، الذي جعل الأفكار الإسلامية هي السائدة في المجتمع في العالم الإسلامي، نشطت أميركا دولياً وعالمياً لنشر أفكارها وحضارتها بين الشعوب والأمم، فأضافت إلى الأعمال السياسية والعسكرية التي كانت تستخدمها لبسط نفوذها وهيمنتها على دول العالم، أضافت إلى ذلك الأعمال الثقافية، لجعل الرأسمالية المبدأ المتفرد عالمياً، ولم تكتفِ بذلك، بل جندت الرأي العام العالمي لنشر فكرتها ووجهة نظرها في الحياة، واستخدمت لذلك المؤتمرات العالمية وسلطت عليها الأضواء، وأبرزت القرارات التي خرجت بها هذه المؤتمرات، وبخاصة القرارات المتعلقة بتبني الديمقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والطفل، وكذلك المتعلقة بحرية التجارة واقتصاد السوق، وجندت لذلك عملاءها عملاء الفكر والسياسة من السياسيين والكتّاب، وجندت لها كذلك ما يسمى بـ "المنظمات الإنسانية" لمتابعة تنفيذ تلك القرارات من قبل الدول المعنية، وبالتالي التدخل ولو بالقوة لتنفيذها بعد أن تُسن تشريعات على شكل قوانين وأنظمة، باعتبارها "إصلاحات" لبنية الكيانات السياسية القائمة" (صوت الأمة، ٢٠٠٦: ٢٥-٢٦). فيما يعتقد الخراشي أن مفهوم المجتمع المدني يستخدمه العلمانيون لإنقاذ الأمة من السلفيين، ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال قوله إن: "التبشير "بالمجتمع المدني" هو الموضة الجديدة على ألسنة وأقلام العلمانيين والعصرانيين من ذوي "اللحى الليبرالية"! فلا يكاد يخلو حديث أو مقال لهم دون الإشارة أو الدعوة إليه بصفته البلسم الشافي لجميع أدواء الأمة وخلافاتها، وإنقاذها من "الماضويين" "السلفويين"... الخ!" (الخراشي، ٢٠٠٥).

أما الكتّاب الذين لا يشترطون العلمانية للمجتمع المدني، فغالباً ما يكونون من الإسلاميين "المعتدلين" مثل الغنوشي على سبيل المثال، وغالباً ما تكون أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من عدم اشتراط العلمانية للمجتمع المدني، لتحسين صورة المجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية، وكي يثبتوا أن هذا المفهوم لا يتعارض مع الإسلام، وكذلك كي يثبتوا أن المجتمع الإسلامي "غير تقليدي"، ومن الممكن أن يتطابق مع مفهوم المجتمع المدني "الحداثي" الوافد من الغرب. ويدافعون عن هذا المفهوم لأنهم يجدون فيه العلاج للمشاكل التي تعاني الأمة الإسلامية، وتحديداً العربية منها، مثل السلطوية وغيرها من المشاكل.

إضافة إلى اختلاف الكتّاب حول اشتراط العلمانية لوجود المجتمع المدني أم عدم اشتراطها، هناك جدل آخر يتعلق بالتمييز بين مصطلحي "الأهلي" و"المدني"، أو عدم التمييز بينهما، وهذا الجدل في التمييز أو عدم التمييز جاء أيضاً نتيجة اختلافهم في المشاريع أو الأهداف التي أرادوا تحقيقها لأغراض أيديولوجية، وهو ما سنسعى إلى توضيحه.

توظيف المجتمع المدني لخدمة "مشاريع" مختلفة لها علاقة بالتمييز، أو عدم التمييز بين "الأهلي" و"المدني"

كما كان هناك اختلاف بين الكتّاب حول اشتراط العلمانية لوجود المجتمع المدني، اختلفوا أيضاً حول مصطلحي "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي". فما قام به الكتّاب العلمانيون من وصف المجتمع المدني بأنه يتميز بالعلمانية واشترطوها لوجوده، ووصفهم المجتمع الإسلامي بأنه تقليدي لا ينطبق مع مفهوم المجتمع المدني "الحديث"، دعا عدد من الكتّاب والمفكرين الإسلاميين، للتصدي إلى هذا الأمر، ومن هؤلاء محمد مورو الذي يرى أن مصطلح المجتمع المدني مستمد من سياق علم اجتماع وظروف مجتمعية مختلفة عن سياق المجتمعات الإسلامية والعربية ومفاهيمها ومرجعياتها. فهو يعتقد أن مضمون المجتمع المدني أمر ليس بالجديد على الحضارة الإسلامية، واعتبر أنه وجد في

علم الاجتماع الإسلامي المستند إلى الحضارة الإسلامية، ومن خلال النص والممارسة، مصطلح إسلامي وهو مصطلح "المجتمع الأهلي"، فحسب ما يناقش، فإن هذا المصطلح أفضل من مصطلح المجتمع المدني (مورو، ٢٠٠٣: ١٠٥-١٠٨).

إذن، لم تقف مجادلة الكتّاب الإسلاميين عند الدفاع عن المجتمع الإسلامي بأنه غير تقليدي وينطبق مع مفهوم المجتمع المدني "الحديث"، بل حاول عدد منهم أن يثبتوا أن مصطلح "الأهلي" وُجِد قبل مصطلح "المدني" بفترة طويلة، معتبرين أنه كان يستخدم مصطلح "الأهلي" لوصف المجالات من النشاطات المختلفة والمستقلة عن الدولة، ضمن ما عرفته التجربة الإسلامية التي أطلق عليها "نظام الوقف" الذي يهدف إلى تحقيق مبدأ "التكافل الاجتماعي" من خلال تقديم أعمال خيرية لخدمة النفع العام للمجتمع. وبذلك نجد أن كثيراً من هؤلاء يفضلون استخدام "المجتمع الأهلي" على استخدام "المجتمع المدني"، وحول أسباب هذا التفضيل يقول التميمي إن المفكر الإسلامي راشد الغنوشي يعتقد أن: "بعض الدوائر الإسلامية في مصر فضلت استخدام مصطلح المجتمع الأهلي على استخدام المجتمع المدني المقدم من المفكرين العرب المتحررين، وذلك لأنها افترضت أن المجتمع المدني ارتبط بالحداثة الغربية الطراز وبمفهوم العلمانية، أما المجتمع الأهلي فلقد افترضت أنه تعبير أكثر إسلامية، كما يعتقدون أنه كان أكثر أصالة" (Tamimi, 2001:129).

ما ذهب إليه عدد من المفكرين الإسلاميين بأن مصطلح „المجتمع الأهلي" مرادف لمصطلح "المجتمع المدني"، بل أفضل منه كما يرى بعضهم، أدى إلى التمييز بين المصطلحين. وهذا التمييز أدى بدوره إلى ظهور مجادلات من نوع جديد، وعلى أكثر من صعيد، تتفاوت بين من يميز بين المصطلحين وبين من لا يميز بينهما. وقد لاحظنا أن الكتّاب الذين يميزون بين المصطلحين -مع وجود بعض الاستثناءات أحياناً- ينقسمون إلى فريقين تتناقض الأسباب التي يقدمها كل فريق للتمييز بينهما، وهذا التناقض في الأسباب التي قدمها كل فريق يعود

إلى تناقض الأهداف أو "المشاريع" التي يريد أن يحققها كل منهم. والشيء نفسه يقال بالنسبة للكتّاب الذين لا يميزون بين المصطلحين، فهم ينقسمون إلى فريقين تتناقض الأسباب التي يقدمها كل فريق في عدم التمييز بينهما، بسبب اختلاف الأهداف أو "المشاريع" التي يريد أن يحققها كل فريق في بعض الأحيان، أو عدم إدراكهما لهذا التمييز في أحيان أخرى. ويمكن أن تتضح الفكرة أكثر من خلال الشكل (٢):

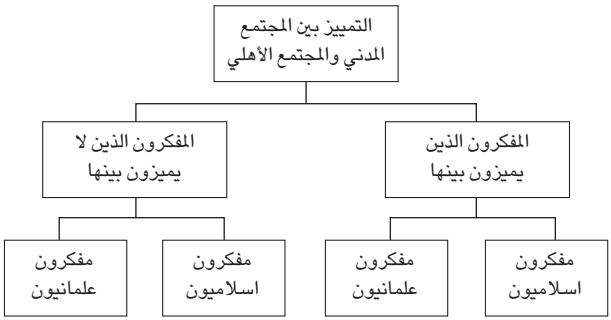

الشكل (٢)

بناء على هذا الشكل التوضيحي، يمكننا القول إن الفريق الأول من الذين يميزون بين المصطلحين يتمثل في عدد من الكتّاب والمفكرين الإسلاميين. ويعمد هذا النوع إلى التمييز بينهما لتحقيق أهداف أو "مشاريع" خاصة بهم، إما لأنهم يعتبرون أن مصطلح "أهلي" أكثر إسلامية من مصطلح "مدني"، وإما لإثبات أن "المجتمع الأهلي" يسبق المجتمع المدني، وبهذا فإنهم يرون أنهم يستطيعون أن „يؤصلوا" المفهوم في التجربة الإسلامية المبكرة، كي يثبتوا أن المفهوم ليس جديداً عليهم، وبهذا فإنهم لا يلجأون إلى استخدام "مفاهيم غربية" لا يفضلون استخدامها. لذلك، نجدهم يفضلون استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" ولا يفضلون استخدام مصطلح المجتمع المدني.

نذكر على سبيل المثال على هذا النوع من الكتّاب الإسلاميين محمد مورو، فمن خلال الكتاب الحواري الذي كان بعنوان **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، الذي دار بينه وبين عبد الغفار شكر، يُلاحظ أن مورو يميز بين مصطلحي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي"، ففي الفصل الأول من مداخلته لاحظنا أنه يركز على تحديد إشكاليات مصطلح المجتمع المدني، في حين أنه يصر على استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" ابتداء من الفصل الثاني وحتى نهاية مداخلته. ويمكننا أن نستدل على تمييزه بين المصطلحين في أكثر من موضع في الفصل الأول من مداخلته، ونذكر من تمييزه بين المصطلحين على سبيل المثال ما أورده: "بتأمل وتحليل المواقف والخطاب الذي أفرزته منظمات وجماعات (المجتمع المدني)، وهو المصطلح الذي تفضله تلك الجماعات تعبيراً عنها على الرغم من أنه مصطلح غير علمي ولا محدد هنا كما أثبتنا من قبل" (مورو، ٢٠٠٣:١١٣). كما يمكننا أن نستدل على المشروع الذي يسعى إلى تحقيقه من خلال التمييز بين المصطلحين مما قاله: "الفكرة ليست جديدة علينا، بل هي لدينا أقدم وأوسع مما عند الغرب..."، وأيضا مما قاله: "إن الفكرة مطلوبة دينياً واجتماعياً، ومن ثم لا يمكن اعتبارها طريقة لمواجهة الموروث الديني، اللهم إلا إذا كانت ليست جمعيات وهيئات أهلية تطوعية، بل ذراع لشيء ما، أو قفاز لشيء ما" (مورو، ٢٠٠٣:١٠٩). يمكن أن نلاحظ أن كلماته تفصح عن الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه باستخدام المفهوم، فهو يريد أن يثبت صحة وجهة نظره بأن فكرة المجتمع المدني ليست جديدة على المسلمين، وإنما كانت موجودة عند المسلمين قبل ظهورها عند الغرب، وأن الفكرة مطلوبة دينياً. وهناك أكثر من موضع يدل على هدفه هذا، لكننا أعطينا مثالاً واحداً لأن هدفنا من ذلك توضيح الفكرة وليس رصد جميع ما يثبت هذا الهدف.

أما الفريق الثاني من الكتّاب الذين يميزون بين المصطلحين فهم العلمانيون، لكن الأسباب، كما سبق وأن أشرنا، التي يقدمها هؤلاء مختلفة عن الأسباب التي ذكرها الفريق الأول، لأن "المشاريع" التي

يسعى كل فريق إلى تحقيقها مختلفة، وغالباً ما تتركز لإثبات صحة وجهة نظرهم بأن مصطلح المجتمع المدني ليس مرادفاً بأي حال من الأحوال لمصطلح المجتمع الأهلي الذي يعتبرونه مصطلحاً حديثاً ولا ينطبق على التجربة الإسلامية المبكرة، وأن مصطلح „المجتمع الأهلي" يعني شيئاً آخر مختلفاً عن ذلك الذي يعنيه المجتمع المدني، فمجادلاتهم غالباً تكون موجهة للرد على الفريق الأول.

ينبغي التنبه إلى أن الأسباب التي يقدمونها في التمييز بين المصطلحين تختلف من كاتب „علماني" إلى آخر، تبعاً للخلاف أصلاً بين العلمانيين في طبيعة فهمهم لما يعنيه مفهوم المجتمع المدني، وتبعا لخلافهم حول العناصر والشروط التي يرونها ضرورية حتى يتحقق المفهوم، والتي أصلاً هم يتجادلون فيما بينهم حولها.

هناك العديد من الكتّاب الذين يميزون بين المصطلحين مع اختلافهم في أسباب التمييز. نذكر منهم على سبيل المثال، عماد مجيد محمد، ويمكننا أن نستدل على تمييزه بين المصطلحين مما أورده: "هناك فروق لا حصر لها بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني. فمن ناحية الإنتاج، وبالتالي علاقات الإنتاج، المجتمع الأهلي مرتبط بالإنتاج الصغير (عائلي، أبوي، للاكتفاء الذاتي بالأساس...)، أما المدني فمرتبط بالإنتاج الكبير والموسع سواءً أفقياً أم عمودياً. سأستخدم تعبير أهلي ومدني فقط، للدلالة على المصطلحين للاختصار. وتختلف أهداف الأهلي بسعيه لتعزيز هيبة العشيرة والطائفة والعائلة والقومية، وليس كما يهدف المدني لتعزيز الحياة السلمية وتطويرها، التي تمثل حاجة لمجتمع المدينة لغرض تطوير إنتاجيته وازدهاره. بيئة الأهلي (ريف، صحراء، جبال) قاسية وخشنة، بينما بيئة المجتمع المدني مدينة كبيرة بشوارعها وبناياتها واتصالاتها. منظمات الأهلي بدائية، بينما المدني متطورة، تكاتف المجتمع الأهلي قاسمه المشترك مصالح عشائرية، طائفية، عائلية، بينما في إطار المجتمع المدني فهو تكاتف مدني متطور (مصالح مجموع مجتمع المدينة وفئاتها الاجتماعية).

إن ظهور الدساتير مرتبط بنشوء المجتمعات المدينية (حتى قانون حمورابي .. وديمقراطية أثينا..) بينما المجتمع الأهلي اعتماده على العرف الاجتماعي ولا يميل إلى صياغة دساتير أو قوانين عامة" (محمد، ٢٠٠٦).

يتبين لنا مما قاله أنه يحاول بهذا التمييز بين المصطلحين أن يثبت صحة وجهة نظره بأن المفهومين متناقضان، ولا يمكن اعتبارهما مترادفين، ويعني كل منهما شيئاً مختلفاً عما يعنيه الآخر، كما أراد أن يثبت أن مفهوم المجتمع المدني حديث، ومفهوم المجتمع الأهلي تقليدي، من خلال ما وضعه من افتراض أن مصطلح "المجتمع الأهلي" مكوناته وأهدافه لا تتناسب مع مصطلح المجتمع المدني.

بالإضافة إلى وجود من يميز بين مصطلح المجتمع المدني ومصطلح "المجتمع الأهلي"، نلاحظ أيضا أن هناك نوعاً آخر من الكتّاب الذين لا يميزون بين هذين المصطلحين، وينقسم هذا النوع من الكتّاب إلى أكثر من فريق. الفريق الأول الذي لا يميز بينهما يمثله الكتّاب "الإسلاميون"، وغالباً ما تشدد نقاشاتهم على أن المصطلحين مترادفان ولا حاجة للتمييز بينهما. وهذا النوع من الكتّاب يدرك الأهداف الحقيقية الكامنة وراء التمييز بين المصطلحين، لكنه مع ذلك يفضل استخدام مصطلح المجتمع المدني على استخدام مصطلح "مجتمع أهلي". ومن الذين لا يميزون بينهما ولكنه يفضل مع ذلك استخدام المجتمع المدني المفكر الإسلامي الغنوشي. ويرى التميمي أن العديد من المفكرين الإسلاميين، بالإضافة إلى المفكرين العلمانيين يختلفون مع زعم الغنوشي بأن المصطلحين مترادفان، لكنه مع ذلك يصر على استعمال المدني بدلا من الأهلي (Tamimi, 2001:130). أما السبب الذي يجعل الغنوشي ألا يميز بينهما وإصراره على الرغم من ذلك على استخدام مصطلح المجتمع المدني فيعود، حسبما عبر عنه التميمي، إلى رغبته في عدم الإذعان لادعاء بعض الكتّاب العلمانيين أن المجتمع المدني يستلزم تهميش الدين.

الفريق الثاني الذي لا يميز بين المصطلحين يمثله عدد من "العلمانيين"، لكن وبالتأكيد فإن الهدف الذي يسعى إليه هذا النوع من الكتّاب من عدم التمييز يختلف عن ذلك الهدف الذي يسعى إليه الفريق الأول من الإسلاميين الذين لا يميزون بين المصطلحين. ونذكر نموذجاً على هذا النوع برهان غليون، حيث يمكننا أن نلمس عدم تمييزه بين المصطلحين من خلال كلماته: "ليس هناك في هذا المعنى أي مجال ولا قيمة للتمييز بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي الذي يسعى من خلاله البعض إلى إدانة جزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء آخر. إذ على الرغم مما يمكن هذا التمييز أن يقدمه من وسيلة لإنكار شرعية وجود التكوينات والعادات والقيم القبلية أو الطائفية، فإنه يمنع من فهم طبيعة القوى الفعلية التي تحرك المجتمع كمجتمع مدني، وبالتالي من رؤية المهمات التي ينبغي على السياسة في المجتمعات العربية أن تعالجها وتقدم إليها الحلول" (غليون، ١٩٩٢:٧٣٨).

فإذا كان هدف الغنوشي من عدم التمييز بين المصطلحين كي يثبت أن المجتمع المدني لا يستلزم تهميش الدين، وبالتالي إثبات صحة رؤيته بوجود مجتمع مدني في المجتمعات الإسلامية، فإن غليون يهدف من عدم التمييز بينهما كي يثبت صحة رؤيته بأن المجتمع المدني ينبغي أن يشمل جميع المكونات القبلية والطائفية وغيرها من المكونات، لاعتقاده أن هذه المكونات لها قوى فعلية في تحريك المجتمع المدني، والنتيجة أن كلاً منهما استخدم المفهوم ولم يميز بين المصطلحات كي يثبت صحة رؤيته حول ما ينبغي أن يعنيه المجتمع المدني. فالكتّاب في تمييزهم أو عدم تمييزهم بين المصطلحين اتخذوا قراراً معيارياً بما يتوجب أن يكون عليه المفهوم.

نتبيّن مما سبق أنه وكما وظّف الكتّاب العرب مفهوم المجتمع المدني لتحقيق أهداف متعلقة بالديمقراطية بسبب خصوصية المجتمعات العربية، فإنهم كذلك وظّفوه لخدمة "مشاريع" مختلفة متعلقة بأغراض أيديولوجية بسبب طبيعة المجتمعات العربية "الإسلامية"

المختلفة عن غيرها من المجتمعات غير الإسلامية. وبذلك، فإن الكتّاب في اختلافهم حول حقيقة وجود مجتمع مدني في المجتمعات الإسلامية أم لا، وحول اشتراط العلمانية لوجود المجتمع المدني أم عدم اشتراطها، وكذلك حول التمييز بين مصطلحي المجتمع المدني والمجتمع الأهلي أو عدم التمييز بينهما، لم يقوموا بوصف نوع من التركيب المجتمعي، إنما من الواضح أنهم قرروا ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني وما لا ينبغي، فاستخدم كل منهم المفهوم لتحقيق صحة رؤيته حول ما ينبغي أن يعنيه.

البـــاب الـرابـــع

الجَدلُ الفِلَسطينيُّ حَولَ مَفهومِ المُجتمعِ المَدَنيّ

مقدمة

يتناول هذا الباب الجدل الفلسطيني حول مفهوم المجتمع المدني، وما نعنيه بالجدل الفلسطيني؛ هو ذلك الجدل الدائر على المستوى الفلسطيني أو بالنسبة للحالة الفلسطينية. فعلى الرغم من أن خلاف الكتّاب على المستوى العالمي، وكذلك على المستوى العربي، حول مفهوم المجتمع المدني قد انتقل بدوره إلى النقاش حوله بالنسبة للحالة الفلسطينية، لاسيما إلى نقاش الكتّاب الفلسطينيين، فإن الجدل حوله بالنسبة للحالة الفلسطينية لم يقتصر على النوع نفسه من الجدل الدائر على المستوى العربي، وإنما أدت خصوصية الحالة الفلسطينية –التي سنأتي على توضيحها لاحقاً– إلى ظهور نقاش حول المفهوم لا نجد مثله على مستوى العالم، حيث باتت الحالة الفلسطينية، وبسبب خصوصيتها، تثير مناقشات جديدة لم تكن مطروحة من قبل، فكان لها انعكاس مباشر على تشعب الجدل حول "المجتمع المدني الفلسطيني".

وفي هذا الباب سنسعى إلى توضيح خصوصية الحالة الفلسطينية، وانعكاسها على الجدل حول "المجتمع المدني الفلسطيني"، والجدل المثار حول حقيقة وجوده بسبب غياب دولة، وهو نقاش لا نشهد مثله لا على المستوى العربي ولا على المستوى العالمي. وكذلك سنسعى إلى توضيح جدل الكتّاب الفلسطينيين حول تعريف المجتمع المدني، واختلافهم حول مكوناته ودوره في التحول الديمقراطي بالنسبة للحالة الفلسطينية. لذلك، سنعمل على تقسيم هذا الباب إلى فصلين، الفصل الأول بعنوان: خصوصية الحالة الفلسطينية والجدل حول حقيقة وجود "المجتمع

المدني الفلسطيني"، وسيتضمن بداية النقاش حول مفهوم المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، وخصوصية الحالة الفلسطينية وانعكاسها على اختلاف الكتّاب حول "المجتمع المدني الفلسطيني"، واختلافهم حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" وعلاقته بغياب الدولة، والسيناريوهات السياسية المحتملة لتطور القضية الفلسطينية، وأثرها على أطروحات الكتاب بالنسبة "للمجتمع المدني الفلسطيني".

أما الفصل الثاني، الذي سيكون بعنوان: "الجدل حول تعريف المجتمع المدني ومكوناته ودوره بالنسبة للحالة الفلسطينية"، فسيتضمن اختلاف آراء الكتّاب الفلسطينيين حول تعريف المجتمع المدني، ومكوناته، ودوره في التحول الديمقراطي.

الفصل الأول

خصوصية الحالة الفلسطينية والجدل حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني"

الفصل الأول

خصوصية الحالة الفلسطينية والجدل حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني"

مقدمة

الجدل المستمر بين الكتّاب والمفكرين حول مفهوم المجتمع المدني على المستويين العالمي والعربي انعكس بدوره على النقاش حول المفهوم على المستوى الفلسطيني، لكن نقاشهم حول المفهوم بالنسبة للحالة الفلسطينية لم يقتصر على نوع النقاش نفسه الدائر على المستوى العربي، وإنما ظهر نوع جديد لا نجد مثله على مستوى العالم بسبب خصوصية الحالة الفلسطينية، ما يجعل من الحالة الفلسطينية حالة فريدة من نوعها لدارسة المجتمع المدني، الأمر الذي أدى إلى زيادة غموض هذا المفهوم وإحاطته بمزيد من الضبابية. وغالباً ما يرتبط النقاش حول مفهوم "المجتمع المدني الفلسطيني" بخصوصية الحالة الفلسطينية، وهو ما يثير تساؤلات جديدة حول مفهوم المجتمع المدني لم تكن مطروحة فيما مضى.

في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية أُثير تساؤل عن إمكانية وجود "مجتمع مدني فلسطيني"، وهو ما تسبب في اختلاف الكتّاب حول حقيقة وجوده، وأدى هذا الأمر إلى أن يتشعب نقاشهم حول كثير

من الأمور المتعلقة به. لكن هذا النقاش لم يثر في نهاية الثمانينيات كما كان الحال بالنسبة للجدل حول عودة مفهوم المجتمع المدني على المستوى العالمي أو العربي، وإنما ارتبط بتطور أحداث سياسية شهدتها القضية الفلسطينية، أدت إلى ظهور خصوصية جديدة بالنسبة للحالة الفلسطينية. فخصوصية الحالة الفلسطينية مستمدة من طبيعة القضية الفلسطينية نفسها، وتطور الظروف التي يمر بها المجتمع الفلسطيني. وبسبب هذا الارتباط بين خصوصية الحالة الفلسطينية وبين القضية الفلسطينية، فقد ارتبط مستقبل "المجتمع المدني الفلسطيني" أو الجدل حوله بالتطورات السياسية التي يمكن أن تحصل، ما يعني أن أي تطور على أحداث القضية الفلسطينية من شأنه أن يثير تساؤلات جديدة محتملة حول "المجتمع المدني الفلسطيني"، وبالتالي قد يغير من مستقبل النقاش حوله، وهو ما سنحاول أن نوضحه خلال هذا الفصل.

لذا، سيكون هدفنا في هذا الفصل أن نوضح كيف بدأ الجدل حول مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، وما علاقة هذه البداية بالتطورات السياسية على القضية الفلسطينية؟ وما هو النقاش الجديد الذي برز حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطينية" نتيجة خصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة، ولماذا؟ وما هي الأسئلة التي من الممكن أن يثيرها حدوث تطورات سياسية جديدة أو سيناريوهات سياسية متوقعة على القضية الفلسطينية؟ وسنبدأ بتوضيح كيف بدأ الجدل حول مفهوم المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، وما علاقة التطورات السياسية حول القضية الفلسطينية بذلك.

بداية الجدل حول مفهوم المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية

لم تكن ساحة النقاش الفلسطينية بين الكتّاب والمفكرين الفلسطينيين تشهد جدلاً حول مفهوم المجتمع المدني قبل العام ١٩٩٣، فعلى الرغم من أن عودة مفهوم المجتمع المدني على المستوى العالمي قد بدأت في نهاية الثمانينيات كما سبق أن أوضحنا في نشأة المفهوم، فإن النقاش

الفلسطيني حول مفهوم المجتمع المدني قد بدأ نتيجة ظهور تطورات سياسية شهدتها الساحة الفلسطينية، أهمها مفاوضات السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، التي أسفر عنها توقيع اتفاق أوسلو١١ بتاريخ ١٣/٩/١٩٩٣. وينص البند الأول فيه على "تشكيل سلطة فلسطينية انتقالية ذاتية" (اتفاق أسلو ١، ١٩٩٣). كذلك أكد اتفاق أسلو ٢ (اتفاق القاهرة) بتاريخ ٤/٥/١٩٩٤، على أن: "تنقل إسرائيل السلطة كما هو مبين في هذه الاتفاقية من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى سلطة فلسطينية ..." (اتفاق أسلو ٢، ١٩٩٤).

نتيجة لهذه التطورات السياسية، بدأت تظهر تساؤلات حول شكل النظام السياسي الفلسطيني ومدى مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في تحديد شكل هذا النظام، لاسيما عندما ظهرت مؤشرات جديدة بإمكانية تحقيق كيان فلسطيني في إطار دولة. ويعتقد مجدي المالكي أن اتفاق أسلو العام ١٩٩٣ ساهم في إحداث تحولات مهمة في الحياة السياسة الفلسطينية، أبرزها انتقال عملية صناعة القرار السياسي من أطر منظمة التحرير إلى مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها التي طمحت في التحول إلى دولة من خلال تركيزها على رموز الدولة الحديثة في المجالات المتاحة لها وفق اتفاق أسلو والاتفاقيات اللاحقة. ويرى أنه فُرضت على السلطة تحديات عديدة، أهمها التوفيق بين مهمات البناء الوطني، واستحقاقات العملية السلمية، ومتطلبات التحول الديمقراطي (المالكي، ١٩٩٩: ٣٤).

إذن، لم يشكل اتفاق أسلو منعطفاً تاريخياً مهماً في تاريخ الشعب الفلسطيني لأنه أدى إلى قيام سلطة فلسطينية لأول مرة منذ قيام دولة الاحتلال الإسرائيلي العام ١٩٤٨ على الأراضي الفلسطينية فحسب، وإنما شكّل أيضاً بداية انعطاف جديدة نحو بروز الجدل حول مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، حيث راج استخدام مصطلح "المجتمع المدني الفلسطيني" بشكل كبير منذ اتفاق أسلو. فقبل أسلو لم نكن نشهد نقاشاً حول المفهوم بالنسبة للحالة الفلسطينية كما لم يرج

استخدام مصطلح "المجتمع المدني الفلسطيني" بالصورة التي نشهدها اليوم. وبذلك ارتبط الجدل حول مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، ومنذ بداية ظهوره، بتطور أحداث سياسية شهدتها الساحة الفلسطينية، وبقي للأحداث السياسية أثر كبير على الجدل حول مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية.

اتفاق أسلو الذي أسفر عن تأسيس سلطة فلسطينية كان بالنسبة للعديد من السياسيين والكتّاب الفلسطينيين بمثابة خطوة أولى على طريق إقامة الدولة الفلسطينية. وقد أدى اتفاق أسلو وتأسيس السلطة الفلسطينية في تجربة جديدة للشعب الفلسطيني، وكذلك انعقاد الآمال الفلسطينية على إقامة الدولة الفلسطينية، إلى طرح تساؤلات جديدة حول شكل هذه الدولة المرتقبة وشكل النظام السياسي الفلسطيني القادم. فكثرت المجادلات حول هذا الأمر، وبدأت تظهر إلى العلن آمال الكتّاب وطموحاتهم ومطالباتهم بضرورة أن يكون النظام السياسي الفلسطيني نظاماً ديمقراطياً. فعلى سبيل المثال يطالب كمال الأسطل: "أن يكون النظام السياسي الفلسطيني نظاماً ديمقراطياً برلمانياً ومختلطاً" (الأسطل، ٢٠٠٠).

كما أعرب بعض الكتّاب عن آمالهم في ألا تكون تجربة الدولة الفلسطينية القادمة على غرار تجربة الدول العربية السلطوية. وبدأت تعقد مقارنة بين المجتمعات العربية الخاضعة تحت أنظمة سلطوية، وبين المجتمع الفلسطيني الخاضع تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي، حيث وجد العديد من الكتّاب الذين يعتقدون أن المجتمع الفلسطيني يحظى بحيز من الحرية والتعددية السياسية والفكرية على الرغم من أنه في ظل دولة احتلالية أكثر من ذلك الحيز الذي تحظى به المجتمعات العربية التي تحد كثيراً الأنظمة السلطوية فيها من هذا الحيز. ويعتقد جورج جقمان أن وجود الاحتلال لم يمنع تطور التعددية السياسية والفكرية في المجتمع الفلسطيني وتعدد الأطر الجماهيرية المساندة والمرافقة، ويعتقد أنه تم إنشاء مؤسسات وهيئات ومجالس وجمعيات مختلفة ومتنوعة تعنى

بجوانب متعددة من حياة المجتمع الفلسطيني، ويرى أن هذا الأمر مألوف في المجتمعات التي لا تكبل الدولة حركة المجتمعات كلياً. كما يرى أن الاحتلال الإسرائيلي كان انتقائياً في قمعه، وبموجب أولويات واضحة نسبياً، حيث يرى أنه هنا يكمن أحد الفروقات الأساسية بين عسف الاحتلال الخارجي وعسف الدولة "الوطنية"، إذ يعتقد أن تنظيم المجتمع يهدد سلطة الدولة "الوطنية" بدرجة أكبر مما يهدد الاحتلال الخارجي، لأن دولة المحتل لها تنظيمها الخاص بها غير المتداخل مع تنظيم المجتمع المحتل (جقمان، ١٩٩٥: ١٠٥-١٠٦).

اعتقاد بعض الكتّاب، لاسيما الفلسطينيين منهم، أن المجتمع الفلسطيني يحظى بهامش أوسع من الحرية من غيره من المجتمعات العربية، وبخاصة بعد إقامة السلطة الفلسطينية وبداية انعقاد آمالهم على إقامة دولة فلسطينية، دعا بعضهم إلى اعتبار أن وجود "مجتمع مدني فلسطيني" حقيقة واقعة، حتى وإن كان خاضعاً تحت الاحتلال الإسرائيلي، لاعتبارهم أن الحيز المتاح من الحرية والتعددية السياسية سمح بتشكل مؤسسات اعتبروا أنها مؤسسات "مجتمع مدني فلسطيني". وبذلك، بتنا نشهد ظهور مصطلح "المجتمع المدني الفلسطيني" يتردد بكثرة على ألسنة المثقفين الفلسطينيين والساسة ووسائل الإعلام، وكثر انعقاد المحاضرات والمؤتمرات والندوات بهدف دراسة هذا المفهوم، فراج استخدام هذا المصطلح بصورة كبيرة.

ربما تكون دراسة زياد أبو عمرو، التي اعتبر فيها أن المجتمع المدني الفلسطيني حقيقة واقعة، من أوائل الدراسات على الساحة الفكرية الفلسطينية التي أثارت جدلاً كبيراً حول المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية. وقد عرضت دراسته ضمن ندوة عقدتها **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية بتاريخ ٩/٤/١٩٩٥، حيث تضمنت الدراسة تعقيبين لكل من علي الجرباوي وعزمي بشارة رفضا خلال تعقيبهما ما اعتبره أبو عمرو أن "المجتمع المدني الفلسطيني" حقيقة واقعة. ويعتقد الجرباوي أن دراسة زياد أبو عمرو لها أهمية تنبع

من سببين من وجهة نظره، الأول، أنها من أولى الدراسات التي تعنى باستقراء واستشراف عملية التحول السياسي المجتمعي الفلسطيني في المرحلتين الحالية والمستقبلية، من خلال توظيف الآليات التحليلية الحديثة المرتبطة بمفهوم "المجتمع المدني" وعلاقته بتطور الديمقراطية. والسبب الثاني يكمن في كونها –وعن غير قصد من مؤلفها كما يقول الجرباوي– تأتي مثالاً صارخاً على مخاطر توظيف آليات تحليلية غربية المنشأ والسياق والحركة في تحليل حالات وأوضاع مغايرة، دون تمحيص وتدقيق بوجود التوافق المطلوب بين الواقع الموجود والآلية المستخدمة (الجرباوي، ١٩٩٥: ١١٩–١٢٠).

بعد أن عرضنا كيف أنه لم تكن ساحة النقاش الفلسطينية بين الكتّاب والمفكرين الفلسطينيين تشهد جدلاً حول مفهوم المجتمع المدني قبل العام ١٩٩٣، كذلك لم يكن قبل هذا التاريخ قد راج مفهوم "المجتمع المدني الفلسطيني"، كما أن الجدل حوله ارتبط بالتطورات السياسية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، لاسيما بعد اتفاق أسلو، سنعمل على توضيح كيف اختلف الكتّاب في كيفية رؤيتهم لخصوصية الحالة الفلسطينية وانعكاسها على الجدل حول "المجتمع المدني الفلسطيني".

ماهية خصوصية الحالة الفلسطينية بالنسبة للجدل حول مفهوم "المجتمع المدني الفلسطيني"

أشرنا إلى أن الحالة الفلسطينية تُعتبر حالة فريدة من نوعها لدارسة المجتمع المدني، لأن لها خصوصية تجعل من دراسة المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية تختلف عن غيرها من الحالات على مستوى العالم.

يشير معظم الكتّاب عند معالجتهم "للمجتمع المدني الفلسطيني" إلى أن هناك خصوصية للحالة الفلسطينية أحياناً بشكل صريح وأحياناً أخرى بشكل ضمني، وقد يندر أن نجد دراسة تعالج "المجتمع المدني الفلسطيني" دون أن تتطرق إليها. لكن وفي الوقت نفسه لا تذكر الدراسات التي تعالجه، في معظم الحالات، من أين استمدت الحالة

الفلسطينية خصوصيتها بشكل صريح، وإنما يمكن أن يُستدل على ذلك بشكل ضمني. وبالنسبة إلينا سنعمل على توضيح ذلك بشكل صريح، حيث نعتقد أن الحالة الفلسطينية بالنسبة لدراسة المجتمع المدني فيها، استمدت خصوصيتها من طبيعة القضية الفلسطينية ذاتها والظروف التاريخية التي مرت بالمجتمع الفلسطيني. وبالطبع، لن نقوم هنا باستعراض تاريخي لمراحل تطور القضية الفلسطينية، لأن هذا ليس هدف دراستنا كما أنه خارج حدودها، لكننا سنشير إلى أبرز المحطات التاريخية البارزة في حياة المجتمع الفلسطيني، التي من شأنها أن تساعد في توضيح خصوصية الحالة الفلسطينية.

على الرغم من تشابه طبيعة الظروف التاريخية بين المجتمع الفلسطيني مع غيره من المجتمعات العربية في الخضوع تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، ومن بعد ذلك للاستعمار الغربي الأوروبي –حيث خضع المجتمع الفلسطيني للانتداب البريطاني– فإن المجتمعات العربية استطاعت التحرر من الاستعمار الغربي الأوروبي، ونتج عن هذا التحرر إقامة الدول العربية، لكن المجتمع الفلسطيني خضع لاحتلال إسرائيلي لم يتحرر منه حتى اللحظة. ففي العام ١٩٤٨ أقامت إسرائيل دولتها على الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية بعد أن تسببت في تهجير أعداد كبيرة من الشعب الفلسطيني إلى مناطق مختلفة؛ مثل لبنان، وسوريا، والأردن، وغيرها، فعاش أغلبهم في مخيمات للاجئين الفلسطينيين على أراضي الدول التي استضافتهم وتحت سلطتها. وما تبقى من الأراضي الفلسطينية خضع تحت السيطرة العربية، حيث خضعت الضفة الغربية تحت سيطرة الأردن، وخضع قطاع غزة تحت سيطرة مصر.

في العام ١٩٦٤، تم إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية،[٢] وكان لها دور كبير في تأسيس حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة بهدف تحرير الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل العام ١٩٤٨، لكن وفي العام ١٩٦٧ قامت إسرائيل باحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية التي تولت إدارتها مصر والأردن، فخضعت الضفة الغربية وقطاع غزة

تحت الاحتلال الإسرائيلي، ومرة أخرى تسببت إسرائيل في تشريد جزء آخر من الشعب الفلسطيني.

في العام ١٩٨٧، اندلعت انتفاضة فلسطينية، وعلى أثرها جرت محاولات لحل المشكلة عن طريق مفاوضات ترعاها أطراف دولية، فبدأت مفاوضات مدريد متعددة الأطراف التي ضمت كلاً من الأردن وسوريا ولبنان والفلسطينيين –ممثلين بمنظمة التحرير الفلسطينية– وإسرائيل، تبعتها مفاوضات أوسلو وواشنطن التي انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو العام ١٩٩٣. وأسفر الاتفاق عن إقامة سلطة فلسطينية على أجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، لتنشأ بذلك أول سلطة فلسطينية على الأراضي الفلسطينية منذ الاحتلال الإسرائيلي. وبتاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، جرت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى، وانتخب ياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية، وتشكل المجلس التشريعي الفلسطيني ليكون أول مجلس تشريعي فلسطيني يمارس خلاله الشعب الفلسطيني، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، اختيار ممثليه بشكل ديمقراطي حر ومباشر وعلني، في ظل رقابة دولية على سير عملية الانتخابات (لجنة الانتخابات المركزية، ١٩٩٩). وبتاريخ ٢٠٠٠/٩/٢٨، اندلعت انتفاضة الأقصى التي جاءت ردة فعل شعبية على دخول أرئيل شارون إحدى باحات المسجد الأقصى المبارك.

بعد هذا العرض السريع لهذه النبذة المختصرة جداً عن أبرز محطات تطور القضية الفلسطينية، وبعد أن عرفنا أن الحالة الفلسطينية استمدت خصوصيتها من طبيعة القضية الفلسطينية والظروف التاريخية التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني، يبقى السؤال: ما هي خصوصية الحالة الفلسطينية؟

نعتقد أن خصوصية الحالة الفلسطينية التي استمدت أساساً من طبيعة القضية الفلسطينية والظروف التي مرّ بها المجتمع الفلسطيني، هي تلك الخصوصية المتعلقة بخصوصية المجتمع الفلسطيني نفسه، والمستمدة من ظروفه، أي بتطور المجتمع الفلسطيني دون أن يكون له دولة سيادية معترف بها كغيره من دول العالم، وفي الوقت نفسه وجود سلطة

فلسطينية معترف بها، تتكون من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، التي تعتمد مالياً لاستمرار وجودها على المساعدات الدولية المشروطة أولاً،[٣] وباستمرار وجود سلطة الاحتلال الإسرائيلي على أرضه على الرغم من وجود السلطة الفلسطينية المعترف بها ثانياً،٤ وبتشتيت الشعب الفلسطيني على عكس غيره من شعوب العالم ثالثاً،٥ وبوجود حرية التنظيم وممارسة التنظيمات المختلفة لنشاطها على الرغم من وجود سلطة احتلال إسرائيلية رابعاً. واختلف الكتّاب في كيفية رؤيتهم لهذه الخصوصية وانعكاسها على "المجتمع المدني الفلسطيني"، وفيما يلي نوضح هذا الاختلاف من خلال بعض الأمثلة.

اختلاف الكتّاب في رؤيتهم لانعكاس خصوصية الحالة الفلسطينية على كيفية تطور "المجتمع المدني الفلسطيني"

يُجْمِع الكتّاب على أن هناك خصوصية للحالة الفلسطينية، فعند معالجتهم لمفهوم "المجتمع المدني الفلسطيني" قد يدركون أنه لا خلاف بينهم حول وجود هذه الخصوصية، إلا أنهم يختلفون في كيفية رؤيتهم لانعكاسها على تطوره، فاتفاقهم على وجودها لا يعني أنهم يتفقون حول كيفية انعكاسها على تطوره ونموه. فهناك من يجعل من هذه الخصوصية سبباً لتطور "المجتمع المدني الفلسطيني"، وأنه نما وتطور لأنه كان المزود الرئيسي للقيادة والخدمات الاجتماعية لأمة مَحْرُومة من دولتها وحكومتها الخاصة (Said, 2005:69).

ويوجد من يعتقد أنها كانت سبباً في أن تلعب مؤسسات "المجتمع المدني الفلسطيني" دوراً موازياً لسلطة الاحتلال، حيث يعتقد أحمد مجدلاني أن التنظيمات السياسية، والمؤسسات الأهلية الفلسطينية لعبت دوراً أساسياً ومميزاً في مواجهة الاحتلال، وساهمت بشكل فعّال في بلورة الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، إلى جانب إسهامها المباشر في تقديم خدمات اجتماعية مباشرة، في حين أن بعضها شكل فروعاً اقتصادية، ساهمت في النهوض بقطاعات اقتصادية مهمة، ووفرت لها بنية تحتية ملائمة، إلى

جانب تطوير البنى اللازمة للمرافق العامة. ويرى أن مؤسسات المجتمع المدني، شكلت في إطار هذا الدور التاريخي الذي لعبته بديلاً عملياً، فرض نفسه كسلطة موازية لسلطة الاحتلال، الأمر الذي يفسر تعدد وتنوع مجالات عمل هذه المؤسسات، وكذلك توسع نطاقها لتشمل بخدماتها مختلف فئات الشعب الفلسطيني، ما يعكس نزوعاً وطنياً للخروج من سلطة الاحتلال، وتشكيل بديل شعبي وطني (مجدلاني، ٢٠٠٣).

كما يوجد من يعتقد أنها كانت سبباً في تكوين "نواة ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني حول الإصلاح والبناء"، حيث يعتقد إبراهيم البيومي غانم أن الحالة الفلسطينية تعتبر نموذجاً معبراً عن عمق علاقة المنظمات الأهلية بالعمل السياسي، وعن مدى تعقد أبعاد هذه العلاقة في الوقت نفسه. ويرى أن الممارسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني أدت إلى حفز المنظمات الأهلية في الأراضي المحتلة إلى تكثيف جهودها من أجل تعبئة المجتمع الدولي للوقوف ضد تلك الممارسات وحماية الشعب الفلسطيني منها. ولذلك، فهو يرى أن أهم مبادراتها جاءت في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، وجرى تطوير "برنامج الحماية الدولية الشعبية للشعب الفلسطيني"، مع السعي لاستقدام وفود دولية لرصد الانتهاكات الإسرائيلية، وفضحها أمام الرأي العام العالمي. كما يعتقد أن المنظمات الفلسطينية اهتمت أيضاً بالدعوة من أجل إصلاح السلطة الوطنية، وتم تكوين تجمع أطلق عليه "نواة ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني حول الإصلاح والبناء" (غانم، ٢٠٠٣).

إضافة إلى هذا النوع من الكتّاب، يوجد من يجعل لخصوصية الحالة الفلسطينية سبباً في تطور "مجتمع مدني سياسي فلسطيني"، ويجعل من المجتمع المدني المؤسس للدولة وللسلطة السياسية وليس العكس، وكذلك سبب في تداخل السياسي مع المدني. لذلك، نجد أن هذا النوع من الكتّاب يفضل استخدام مصطلح "المجتمع المدني السياسي الفلسطيني"، ومن هؤلاء إبراهيم أبراش الذي يعتقد: "أن ما يعطي للتجربة الفلسطينية الخصوصية، هو أن مرحلة الحكم الذاتي المحدود جاءت بين الاحتلال

والاستقلال، وهي مرحلة ضبابية على كل المستويات، فلا السلطة الفلسطينية سلطة سياسية بمعنى الكلمة، ولا المجتمع المدني مجتمع مدني بمعنى الكلمة، إذا اعتبرنا المجتمع المدني يعني تلمس نقاط تمفصل المدني أو الاجتماعي عما هو سياسي، أو ما هو عام –الدولة– عما هو خاص – العلاقات والتنظيمات التي يؤسسها الأفراد للتعبير عن مطالبهم والدفاع عنها. وفي الحالة الفلسطينية يتداخل العام مع الخاص والسياسي مع المدني، نظرا لأن الشعب الفلسطيني ومنذ أمد بعيد وحتى اليوم، يعيش تحت الاحتلال، وبالتالي لم يعرف دولة وسلطة يمكن في مواجهتها بلورة مجتمع مدني، فالسلطة القائمة هي دوماً سلطة احتلال. وهكذا تداخل ما هو سياسي بما هو مدني في التجربة السياسية الفلسطينية". لذلك فهو يرى أن المؤسسات المتعارف عليها كمكونات للمجتمع المدني كانت حاضرة وبكثافة في المجتمع الفلسطيني، إلا أن وظيفتها غير وظيفة مثيلاتها في البلدان الأخرى، ويعتقد أن غياب دولة فلسطينية غيّر من وظيفة "المجتمع المدني الفلسطيني" وجعلها تصب في اتجاه إبراز الهوية الوطنية الفلسطينية والحفاظ عليها وإعادة تأسيس الدولة، فالمجتمع المدني في هذه الحالة حسبما يناقش هو المؤسس للدولة وللسلطة السياسية وليس العكس، وبالتالي يستحق تسمية المجتمع المدني/السياسي، وليس المجتمع المدني المفارق للسياسي (أبراش، ٢٠٠٦).

أما الكاتب الطاهر لبيب، فهو يعتقد أن في خصوصية الحالة الفلسطينية في ظل غياب الدولة استثناء عربياً معاصراً، فهذا الاستثناء جعله يرى أن "المجتمع المدني الفلسطيني" يتأسس خارج فضاء أو فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة. ويعتقد أن "نسيجه الفكري والأيديولوجي السياسي متنوع المصادر والتوجهات بصورة تدعو إلى حد أدنى من التعامل الديمقراطي كضرورة للفعل، وهذا ما لم يتوفر في حركات التحرر الوطني العربي" (لبيب، ١٩٩٢:١٠٣).

كما أن هناك من يعتقد أن خصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة، تزيد من تعقيد استخدام المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، ومن

هؤلاء جميل هلال فهو يرى أن: "استخدام مفهوم "المجتمع المدني" يزداد تعقيداً في الحال الفلسطيني بحكم غياب الدولة الوطنية، وحداثة السلطة الوطنية، والمرحلة الانتقالية التي تمر فيها، والشروط المفروضة عليها. لذا، فإن أي تحديد لمكونات "المجتمع المدني" الفلسطيني، يجد نفسه مجبراً على تجاهل حقيقة غياب الدولة. ويزداد الارتباك عندما تُشمل المنظمات الإرثية في هذا المجتمع" (هلال، ١٩٩٨:١٧٧).

يتبين لنا مما سبق أن الكتّاب اختلفوا في كيفية رؤيتهم لخصوصية الحالة الفلسطينية في انعكاسها على "المجتمع المدني الفلسطيني"، حيث تراوحت رؤيتهم لهذه الخصوصية، بين من اعتبر أن غياب الدولة لم يمنع وجود "مجتمع مدني فلسطيني"، وبين من يرى أن غياب الدولة سبب لعدم وجود "مجتمع مدني فلسطيني"، وبين من يعتبر أن غياب الدولة سبب لنمو "المجتمع المدني الفلسطيني" وتطوره، لأنه كان المزود الرئيسي للقيادة والخدمات الاجتماعية لأمة مَحْرُومة من دولتها وحكومتها الخاصة، وبين من يرى أن خصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة جعل من مؤسسات "المجتمع المدني الفلسطيني" تلعب دوراً في مواجهة سلطة الاحتلال، وبين من يرى أنه سبب لتكوين نواة ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني حول الإصلاح والبناء وحقوق الإنسان، وبين من يرى أن غياب الدولة سبب في تطور "مجتمع مدني سياسي فلسطيني" هو المؤسس للدولة وللسلطة السياسية وليس العكس، وكذلك سبب لتداخل السياسي مع المدني، وبين من يرى أن غياب الدولة اعتبر استثناء بالنسبة للمجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، حيث يتأسس "المجتمع المدني الفلسطيني" خارج فضاء أو فراغ الإقصاء المتبادل مع الدولة، وأن غياب الدولة سبب لوجود "مجتمع مدني فلسطيني" نسيجه الأيديولوجي السياسي متنوع المصادر والتوجهات بصورة تدعو إلى حد أدنى من التعامل الديمقراطي كضرورة للفعل، وبين من يرى أن خصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة تزيد من تعقيد استخدام المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية.

إذن، اختلف الكتّاب في كيفية رؤيتهم لانعكاس خصوصية الحالة الفلسطينية على تطور "المجتمع المدني الفلسطيني"، وبعد أن بينا كيف اختلفوا حول هذا

الأمر، سنعمل على توضيح كيف أثارت خصوصية الحالة الفلسطينية، لاسيما في ظل غياب دولة جدلاً حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني".

الجدل حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" وعلاقته بغياب الدولة

في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية التي أشرنا إليها سابقاً والمتمثلة بغياب دولة فلسطينية، ووجود سلطة احتلال، ومن بعد ذلك تشكل سلطة فلسطينية على الرغم من استمرار وجود الاحتلال، وتشتت الشعب الفلسطيني، مع وجود حرية التنظيم وممارسة التنظيمات المختلفة لنشاطها على الرغم من وجود سلطة احتلال إسرائيلية، أُثير تساؤل عن حقيقة وجود "مجتمع مدني فلسطيني"، وارتبط النقاش حول حقيقة وجوده بالنقاش حول مقومات "المجتمع المدني" بالنسبة للحالة الفلسطينية. والمقصود بمقومات المجتمع المدني هنا، هو مقومات وجوده، أو بمعنى آخر الشروط التي يشترطها الكتّاب من أجل وجود مجتمع مدني أم لا، وكذلك الشروط التي يفترضون ضرورة وجودها من أجل تحديد ما هي المكونات التي ينبغي أن تكون من ضمن المجتمع المدني، وما هي التي لا ينبغي أن تكون ضمنه.

غالباً ما ينحصر جدل الكتّاب حول مقومات وجود "المجتمع المدني" بالنسبة للحالة الفلسطينية المختلف عليها في الديمقراطية، وكذلك في غياب دولة فلسطينية الذي يرتبط بخصوصية الحالة الفلسطينية نفسها. وإذا كان اختلاف الكتّاب حول شروط وجود المجتمع المدني المتعلقة بالديمقراطية في الحالة الفلسطينية شهدنا مثلها في الجدل على المستوى العربي، فإن جدلهم حول اشتراط وجود دولة هو نوع جديد من الجدل لم نشهد مثيله لا على المستوى العربي ولا على المستوى العالمي. وسنعمل على توضيح الجدل حول مقومات المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية المتعلقة بغياب الدولة، على أن نوضح جدلهم المتعلق باشتراط وجود الديمقراطية لوجود المجتمع المدني لاحقاً.

يؤدي خلاف الكتّاب حول ضرورة اشتراط وجود دولة فلسطينية من أجل وجود "مجتمع مدني فلسطيني" أم عدم ضرورة اشتراط دولة

لوجوده، إلى خلافهم حول رؤيتهم لحقيقة وجوده. وهذا الجدل مرتبط بخصوصية الحالة الفلسطينية كما سبق وأشرنا، ولا نجد مثل هذا النوع من الجدل أو مثل هذا النوع من الشروط في أية مناقشات جدلية أخرى بالنسبة للمجتمع المدني؛ سواء على المستوى العالمي أم العربي.

حتى نستطيع توضيح فهم الجدل الدائر حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" في ظل غياب دولة فلسطينية، سنعمل على تقسيم هذا الجدل إلى أقسام، وهذا التقسيم قد وضعناه بناء على تحليلنا لهذا الجدل، وإن كنا قد قسمنا الجدل بطريقة معينة، فإن هذا لا يعني أن الجدل حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" في ظل غياب دولة، قد يقتصر على هذا التقسيم الذي سنعمل على توضيحه، فقد نجد استثناء يشذ عنه. لكن وإن وجد بعض الاستثناءات فإنها لا تخرج عن التقسيم العام الذي وضعناه، فالاستثناءات قد توجد في الفروع.

بالنسبة إلى تقسيمنا للجدل حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني"، نجد في التقسيم العام أن الجدل قد انقسم إلى قسمين رئيسين، القسم الأول من الكتّاب يرى أنه لا وجود لما يسمى "مجتمع مدني فلسطيني"، وعادة يشترط عدداً من الشروط من بينها وجود دولة سيادية، وفي حال عدم توفر الشروط التي يشترطونها فإنهم يعتبرون أنه لا يوجد "مجتمع مدني فلسطيني".

أما الكتّاب من القسم الثاني فيعتقدون بوجود "المجتمع المدني الفلسطيني"، ولا يعتبرون أن وجود الدولة السيادية –التي يشترط وجودها القسم الأول من الكتّاب– شرطاً لوجود "مجتمع مدني فلسطيني"، إلا أنهم وإن لم يكونوا يشترطون وجود دولة في الحالة الفلسطينية، فإنهم يعتبرون وجود ما يعادل سلطة الدولة، وقد يعبرون عن ذلك بشكل صريح أو ضمني. لذلك، فهم يختلفون حول رؤيتهم لما يمكن أن يعادل وجود الدولة بالنسبة للحالة الفلسطينية، فهناك من يعتقد أن السلطة الفلسطينية يمكن أن تكون بمثابة دولة. وهناك من يعتقد أن سلطة الاحتلال تعادل سلطة الدولة، أو من يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" ومنظمة التحرير

وسلطة الاحتلال الإسرائيلي من الممكن أن تحل محل الدولة الوطنية. كما أنهم وعلى الرغم من اتفاقهم حول وجود "مجتمع مدني فلسطيني" حتى في ظل غياب دولة فلسطينية، فإنهم يختلفون حول تحديد متى تشكل "المجتمع المدني الفلسطيني"، وسنعمل على تقسيم الكتّاب من هذا القسم (أي القسم الثاني) –استناداً إلى جدلهم حول تحديد متى تشكل "المجتمع المدني الفلسطيني" – إلى ثلاثة أفرع:

- الفرع الأول يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل قبل النكبة الفلسطينية العام ١٩٤٨، في ظل الانتداب البريطاني، وقبل قيام دولة إسرائيل.
- الفرع الثاني يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل بعد العام ١٩٦٧.
- الفرع الثالث يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل بعد قيام السلطة الفلسطينية؛ أي بعد العام ١٩٩٤. لكنه قد لا يتضح في بعض الأحيان لدى بعض الكتّاب من الفرع الثالث بشكل صريح وواضح بالنسبة إلى زمن تشكل "المجتمع المدني الفلسطيني"، إلا أنه يفهم ضمنياً ذلك. وفيما يلي نوضح هذا الجدل من خلال الشكل (٣):

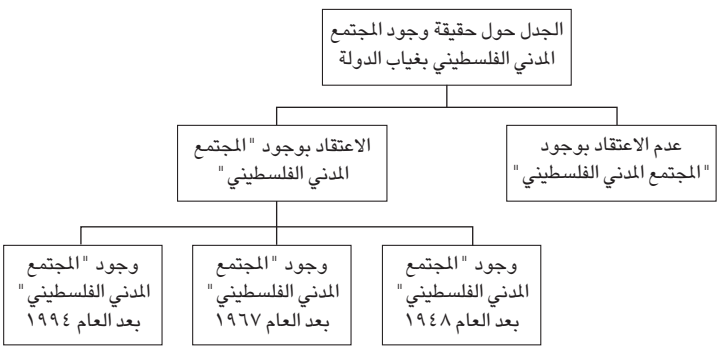

الشكل (٣)

سنوضح الجدل حول حقيقة وجود "مجتمع مدني فلسطيني" في ظل غياب دولة فلسطينية الذي أوردناه في هذا المخطط التوضيحي، وذلك من خلال أمثلة على كل قسم أو فرع من تلك التي ذكرناها. ويجدر التنويه بأننا سنعمل على توضيح سبب اختلاف الكتّاب حول حقيقة وجود المجتمع المدني الفلسطيني" من الفرعين الأول والثاني من القسم الثاني، على أن نوضح سبب اختلاف الكتّاب من القسم الأول والفرع الثالث من القسم الثاني عندما نتناول السيناريوهات السياسية المحتملة لتطور القضية الفلسطينية بإعلان الدولة الفلسطينية، أو بحل السلطة الفلسطينية، وأثرها على أطروحات الكتّاب الذين يشترطون وجود السلطة الفلسطينية أو الدولة، حيث أن الكتّاب من القسم الأول يشترطون وجود دولة من أجل وجود مجتمع مدني، والكتاب من الفرع الثالث من القسم الثاني يشترطون وجود برلمان من أجل وجود مجتمع مدني، وافتراض سيناريوهات محتملة الحدوث بإعلان دولة فلسطينية أو حل السلطة الفلسطينية، وما يمكن أن يترتب على حلها من حل المجلس التشريعي، من شأنه أن يساعد في الكشف عن توضيح أسباب الخلافات بينهم.

القسم الأول: عدم الاعتقاد بوجود "المجتمع المدني الفلسطيني"

يعتبر عزمي بشارة من كتّاب القسم الأول؛ أي الذين يرون ضرورة اشتراط وجود دولة فلسطينية لوجود "مجتمع مدني فلسطيني". ويعتقد بشارة أن الشرط التاريخي الضروري للبدء ببلورة فكرة المجتمع المدني كعلاقة بين مجتمع–دولة، هو تمييز المجتمع عن الدولة. ويرى أن المجتمع المدني، وبما أنه لا ينشأ إلا بتميز المجتمع عن الدولة، فإن الدولة كتجريد قائم بذاته من غير المجتمع، لا تنشأ إلا بنشوء المجتمع.

يعرّف بشارة الدولة بأنها مبنى إداري وقانوني يقوم عليه عمل منظم لطاقم إداري يتبع في عمله إجراءات وأنظمة. ولهذا النظام في الإدارة والقوانين سلطة على مواطنين (رعايا) وعلى أرض محددة بحدود، وعلى

النشاط الجاري على هذه الأرض. فالدولة كما يقول هي تنظيم قسري يحتكر استخدام القوى على أرضه وداخل حدوده. واحتكار الدولة للسلطة ينقسم إلى مجالات عدة، وهي التشريع، وضبط النظام العام، وتنظيم شؤون النقد والعملة، والدفاع القومي، وإدارة القضاء والحكم في الخلافات، وجمع الضرائب (بشارة، ١٩٩٦:٣٩). وبالنسبة له، فإن الحديث عن "المجتمع المدني الفلسطيني"، خارج دائرة الإقصاء المتبادل مع الدولة هو كلام لا معنى له، ويقول: "في غياب الدولة الفلسطينية (وهي ما زالت غائبة) فإن تطور المنظمات المجتمعية التي يود البعض تسميتها دون مبرر واضح "مجتمعاً مدنياً"، في فضاء الإقصاء المتبادل مع دولة الاحتلال. وفي تلك المرحلة كان المجتمع المدني هو المجتمع السياسي، ولم يكن من الممكن أن يكون غير ذلك" (بشارة، ١٩٩٥:١٤٥).

من الواضح أن بشارة يرفض اعتبار أن هناك وجوداً "لمجتمع مدني فلسطيني" في غياب دولة فلسطينية، ويرى أن ما يطلق عليه البعض "المجتمع المدني" في غياب الدولة الفلسطينية وفي ظل وجود احتلال هو المجتمع السياسي، ولا يمكن أن يكون غير ذلك. كما أنه يرفض اعتبار أن هناك وجوداً "لمجتمع مدني فلسطيني" حتى في ظل نشوء سلطة فلسطينية، حيث يعتقد أن هذه السلطة الفلسطينية ينظم عملها بالاتفاق مع سلطة أجنبية هي سلطة الاحتلال، تفتقر إلى السيادة، وتقتصر سلطتها على تنفيذ المهام المتفق عليها. ويناقش أنه، وفي الحالة الفلسطينية، فإن غياب سيادة الدولة يعني في الوقت ذاته غياب المقابلة بين الدولة والمجتمع التي ينشأ في سياقها المجتمع المدني بمعناه المتوسط غير المباشر.

بشارة يعتقد أن خصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة فلسطينية كانت سبباً لعدم وجود مجتمع مدني فلسطيني، كما يعتقد أيضاً أن خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني يدعو أصلاً للتساؤل حول وجود مجتمع فلسطيني قبل التساؤل حول وجود "مجتمع مدني فلسطيني".

يبدو أن هناك من يشاطر بشارة رأيه في أن خصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة فلسطينية سبب لعدم وجود مجتمع مدني فلسطيني، ومن هؤلاء علي الجرباوي، الذي يرى بضرورة وجود الدولة كشرط أساسي لتبلور المجتمع المدني، ويعتقد بهذا الرأي لاعتقاده أن المجتمع المدني ينبغي أن يكون ستاراً يقي الفرد من إمكانية اختراق الدولة وهيمنتها على المساحة الخاصة بحقوقه وحرياته، لهذا لزم من وجهة نظره اشتراط وجود الدولة (الجرباوي، ١٩٩٥:١٢٧). وكما سبق وأشرنا سنعمل على توضيح سبب هذا الشرط لاحقاً، عندما سنتناول السيناريو المحتمل بإعلان الدولة الفلسطينية.

القسم الثاني: الاعتقاد بوجود "المجتمع المدني الفلسطيني"

قلنا إن الكتّاب من القسم الثاني يختلفون مع الكتّاب من القسم الأول حول اعتبار أن وجود الدولة شرط ضروري لوجود "مجتمع مدني فلسطيني"، لكن على الرغم من الاتفاق فيما بينهم حول حقيقة وجود "مجتمع مدني فلسطيني" ورفضهم لاعتبار أن وجود الدولة شرط لوجود مجتمع مدني فلسطيني"، فإنهم يختلفون حول تحديد متى تشكل "المجتمع المدني الفلسطيني"؛ أي بين من يعتبر أن المجتمع المدني الفلسطيني تشكل قبل العام ١٩٤٨، وبين من يعتقد أنه تشكل بعد العام ١٩٦٧، وبين من يعتبر أنه تشكل بعد قيام السلطة؛ أي بعد العام ١٩٩٤. وحاولنا- استناداً لاختلافهم حول تحديد متى تشكل "المجتمع المدني الفلسطيني" تقسيم القسم الثاني من الكتاب إلى ثلاثة أفرع، وسنوضح هذا الاختلاف بينهم من خلال بعض الأمثلة.

الفرع الأول: وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" قبل العام ١٩٤٨

يعتبر إبراهيم أبراش من الفرع الأول من القسم الثاني من الكتّاب، وهو يرى أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل قبل النكبة الفلسطينية العام ١٩٤٨. ويعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" أصبح حقيقة لا يمكن

تجاهلها على الرغم من أنه يعتبر أن انتفاضة الأقصى كشفت هشاشته، ويرى أن "المجتمع المدني الفلسطيني" قد مرّ بمراحل عدة اعتبر أنها المنعطفات التي عرفتها القضية الفلسطينية، وبذلك فهو يرصد أربع مراحل في سياق تطور المجتمع المدني الفلسطيني:

المرحلة الأولى (ما قبل نكبة العام ١٩٤٨): يعتقد أنه خلال هذه المرحلة زالت الفوارق بين ما هو سياسي وما هو مدني اجتماعي، حيث يرى أنه في هذه المرحلة واجه الشعب الفلسطيني خطراً مزدوجاً تمثل في الانتداب البريطاني والحركة الصهيونية، فعرفت هذه المرحلة تعاظماً في تأسيس الأحزاب والنوادي بهدف تحقيق الاستقلال. ويرى أن العمل السري طغى على غالبية نشاط مؤسسات المجتمع المدني في هذه المرحلة، لكنه لا يرى أن ذلك كان يعني الغياب الكلي لأنشطة ذات طبيعة مدنية. ويشير إلى أنه في ذلك الوقت لم يكن يطلق عليها مؤسسات مجتمع مدني، بل إن هذا المصطلح لم يكن مستعملاً آنذاك لا في فلسطين ولا في بقية البلدان العربية. لكنه مع ذلك يذكر عدداً من المؤسسات التي اعتبرها من مؤسسات المجتمع المدني؛ مثل: المؤتمر العربي الفلسطيني ١٩١٨، الجمعيات الإسلامية – المسيحية ١٩١٨، الحزب الوطني ١٩٢٣، جمعية تعاون القرى ١٩٢٩، المؤتمر النسائي العربي ١٩٢٩، مؤتمر الطلبة ١٩٣٠، حزب الإصلاح ١٩٣٥، النادي الخيري لعمال سكك الحديد ١٩٢٣، اتحاد جمعيات ونقابات العمال العرب ١٩٤٢، وغيرها الكثير من النقابات والاتحادات والأحزاب التي ذكرها.

المرحلة الثانية (١٩٤٨ ـ ١٩٦٥): وأطلق عليها مرحلة التيه الوطني، وفي هذه المرحلة من وجهة نظره، أدى الاحتلال الصهيوني لفلسطين العام ١٩٤٨ إلى تقطيع أوصال المجتمع الفلسطيني وبعثرته في مواقع جغرافية متباعدة. وشهدت في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات نهوض الوطنية الفلسطينية بفعل الدور النشط للفلسطينيين المنضوين داخل الأحزاب القومية. ولكنه يرى أن الوضع العربي لم يكن يسمح بعد بعمل فلسطيني سياسي مستقل، فقد مارس الفلسطينيون نشاطهم

السياسي من خلال اتحادات وتنظيمات شعبية نقابية. فتأسس في العام ١٩٥٩ الاتحاد العام لطلبة فلسطين، وفي العام ١٩٦٣ تأسس الاتحاد العام لعمال فلسطين، وفي العام ١٩٦٥ تأسس الاتحاد العام للمرأة، إلى أن تم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية العام ١٩٦٤.

المرحلة الثالثة (من ١٩٦٤ إلى قيام الحكم الذاتي ١٩٩٤): فمن وجهة نظره، عرفت هذه المرحلة بروز العشرات من الأحزاب والتنظيمات السياسية، وكذا النقابات والجمعيات والنوادي، ساهم في تأسيسها م. ت. ف. في إطار حركة مقاومة شاملة لتحرير الوطن من الاحتلال، وهكذا نصت القوانين المؤسسة للاتحادات الشعبية بمختلف أنواعها، على أنها قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية، إلى أن جاء اتفاق أسلو.

المرحلة الرابعة (ما بعد اتفاقية أوسلو وقيام الحكم الذاتي): ويعتقد أن هذه المرحلة تمتد منذ دخول م. ت. ف مسلسل التسوية وتوقيعها اتفاقية أوسلو وبداية الحكم الذاتي الفلسطيني في مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرى أنه منذ توقيع اتفاقية أوسلو ظهر (مجتمع مدني) حيوي يمارس دور المعارضة في مواجهة السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، وقوات الاحتلال من جهة أخرى. ويعتقد أنه ومع بداية الحكم الذاتي في العام ١٩٩٤، قام وضع ملتبس لا هو وضع دولة مستقلة ولا هو وضع احتلال، وأصبح الشعب يواجه سلطتين؛ سلطة الاحتلال من جهة، والسلطة الوطنية من جهة أخرى، وبالتأكيد لا يمكن وضع السلطتين في سلة واحدة (أبراش، ٢٠٠٦).

يبدو أن أبراش الذي يرى أن المراحل الأولى لتشكل المجتمع المدني الفلسطيني بدأت قبل العام ١٩٤٨، يعتقد أن خصوصية الحالة الفلسطينية والمتمثلة بغياب دولة، وبوجود سلطة احتلال إسرائيلي، وحالة التشتت التي عاشها الشعب الفلسطيني في أماكن تواجده المختلفة، لم تحل دون تشكل "مجتمع مدني فلسطيني"، وهذا يعني أنه لا يتحدث عن "مجتمع مدني فلسطيني" في مكان محدد، (وهو أمر يعتبره غيره من الكتّاب، عائقاً لتشكل "مجتمع مدني فلسطيني"

كما هو الحال بالنسبة لعزمي بشارة)، وإنما يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تواجد حتى في اللجوء والشتات، كما تواجد في جميع فلسطين التاريخية. كما يعتبر أن الشعب الفلسطيني، ومنذ أمد بعيد وحتى اليوم، يعيش تحت الاحتلال، وبالتالي لم يعرف دولة وسلطة يمكنٍ في مواجهتها بلورة مجتمع مدني، لذلك يعتبر السلطة القائمة هي دوماً سلطة احتلال.

أبراش عندما قال أن السلطة القائمة التي يواجهها "المجتمع المدني الفلسطيني" هي دوماً سلطة الاحتلال؛ سواء الاحتلال الإسرائيلي أم البريطاني، يعني أنه –وإن لم يعتبر أن الدولة الفلسطينية شرط لوجود "المجتمع المدني الفلسطيني"– وجود ما يعادل الدولة وهي سلطة الاحتلال. وهو بذلك يكون قد وضع نموذجاً معيناً في ذهنه للمجتمع المدني قاس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه "المجتمع المدني الفلسطيني"، وهذا النموذج يفترض أولاً وجود علاقة بين "المجتمع المدني" والدولة، ويفترض ثانياً أن نوع هذه العلاقة بينهما هي المواجهة. ويسعى أبراش من خلال ما طرحه إلى إثبات وجهة نظره بحقيقة وجود "مجتمع مدني فلسطيني" في ظل وجود خصوصية للحالة الفلسطينية؛ أي في ظل غياب دولة فلسطينية، وفي ظل تشتت الشعب الفلسطيني، وفي ظل خضوع المجتمع الفلسطيني لسلطة احتلال.

على ما يبدو، فإن غياب الدولة الفلسطينية، جعلته يفترض أن السلطة التي تعادل وجود دولة هي سلطة احتلال، ولأن سلطة الاحتلال هي "سلطة أجنبية بالنسبة للفلسطينيين وسلطة غير شرعية"، وهي في حالة عداء مع المجتمع الفلسطيني، دفعت به إلى اختيار النموذج الذي يحقق له إثبات وجهة نظره بوجود علاقة مواجهة بين "المجتمع المدني" والدولة؛ أي قرر اعتبار أن سلطة الاحتلال تعادل سلطة الدولة، ويُغني وجودها عن وجود دولة كي يواجهها هذا المجتمع الذي افترض أنه "المجتمع المدني"، حتى لو كانت هذه السلطة أجنبية وغير شرعية. لكن –وحسبما أوضحنا سابقاً– يوجد من يعتقد أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة

"موازاة" وليست علاقة "مواجهة"؛ أي أن أبراش قرر انتقاء النموذج الذي يتناسب مع أهدافه، وبناء على هذا النموذج قرر ما ينبغي وما لا ينبغي أن يكون عليه "المجتمع المدني الفلسطيني"، وهو في حقيقة الأمر، وفيما افترضه أو قرره، لم يكن يصف تركيباً مجتمعياً معيناً للمجتمع المدني، ولا نمطاً لسلوك مجتمعي معين.

الفرع الثاني: وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" بعد العام ١٩٦٧

يعتبر الكاتب زياد أبو عمرو مثالاً على كتّاب الفرع الثاني من القسم الثاني، فهو يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل بعد العام ١٩٦٧. ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال ما أورده من أن "المجتمع المدني الفلسطيني" في الضفة الغربية وقطاع غزة نشأ وتطور ومارس نشاطاته بعد العام ١٩٦٧ في ظل غياب بنية أو سلطة لدولة وطنية أو كيان مستقل. وعلى الرغم من أنه يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" في الضفة الغربية وقطاع غزة هش، فإنه يرى أنه يمتلك من الناحية الشكلية على الأقل، معظم خصائص المجتمع المدني. ويعتبر أن المجتمع المدني في الضفة والقطاع هو "المجتمع المدني الفلسطيني" الوحيد، حيث يرى أن الفلسطينيين في الشتات لا يشكلون مجتمعاً مدنياً واحداً، أو مجتمعات مدنية خاصة بهم، وذلك على الرغم من اعتقاده بحالة التنظيم التي عرفتها التجمعات الفلسطينية، والتي تمثلت في تشكيل أحزاب أو تنظيمات سياسية أو الانخراط فيها، أو نقابات عمالية، أو جمعيات مهنية، أو عدد آخر من المنظمات التي تنضوي في العادة –كما يقول– في إطار المجتمع المدني (أبو عمرو، ١٩٩٥:٢٧).

أبو عمرو عندما قال أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل بعد العام ١٩٦٧، وأن مجتمع الضفة وغزة هما "المجتمع المدني الفلسطيني" الوحيد، يعني هذا أنه يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل في غياب الدولة، وحتى قبل تشكل السلطة الفلسطينية. ويعني أيضاً

أنه يعتبر خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني تشكل عائقاً أمام تشكّل "مجتمع مدني فلسطيني" في الشتات، على عكس ما يراه أبراش من الفرع الأول من كتّاب القسم الثاني، لذلك فهو يجعل من الضفة الغربية وقطاع غزة هما "المجتمع المدني الفلسطيني الوحيد". كما يعني كذلك أنه يعتبر أن خصوصية الحالة الفلسطينية بوجود سلطة احتلال لم تمنع تشكل "مجتمع مدني فلسطيني"، لكنه يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" في ظل سلطة احتلال تشكل فقط في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العام ١٩٦٧، وهو بذلك يرفض اعتبار تشكل "مجتمع مدني فلسطيني" على كامل فلسطين التاريخية، أو اعتبار وجود مجتمع مدني فلسطيني في ظل سلطة الاحتلال البريطاني كما فعل أبراش.

في هذه الحالة، فإن "أبو عمرو"، لا يقوم بوصف تركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني، ولا لنمط سلوك مجتمعي معين، وإنما كان لديه هدف بإثبات صحة رؤيته بوجود "مجتمع مدني فلسطيني". ولكن ولأن "أبو عمرو" يدرك أن هناك خصوصية للحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني، وحتى يثبت بإمكانية وجود "مجتمع مدني فلسطيني" على الرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني، قرر اعتبار أن غزة والضفة تشكلان "المجتمع المدني الفلسطيني" الوحيد، وعلى هذا الأساس فقد استثنى إمكانية وجود مجتمع مدني في الشتات أو في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ (على عكس أبراش)، وقرر أيضاً أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل فقط بعد العام ١٩٦٧، مستثنياً بذلك إمكانية أن يكون هناك مجتمع مدني قبل العام ١٩٤٨، وذلك على الرغم من اعتقاده بحالة التنظيم التي عرفتها التجمعات الفلسطينية، والتي تمثلت في تشكيل أحزاب أو تنظيمات سياسية أو الانخراط فيها، أو نقابات عمالية، أو جمعيات مهنية، أو عدد آخر من المنظمات التي تنضوي في العادة –كما يقول– في إطار المجتمع المدني.

هذا يعني أن أياً من تلك التنظيمات أو النقابات التي من الممكن أن تنضوي في إطار المجتمع المدني، كما يقول، والتي تشكلت قبل العام ١٩٦٧ لا يمكن أن يتم ضمها إلى المجتمع المدني الفلسطيني حسب وجهة نظره. وهذه العملية الانتقائية المعيارية التي يقوم بها أبو عمرو أوقعته في تناقضات، حيث حاول أن يثبت صحة رأيه بوجود "مجتمع مدني فلسطيني" على الرغم من خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني. ففي الوقت الذي يرى فيه أن "المجتمع المدني الفلسطيني" نشأ وتطور بعد العام ١٩٦٧، وأنه "المجتمع المدني الفلسطيني" الوحيد هو ذلك الموجود في الضفة وغزة، يعتبر أن حركة "فتح" على سبيل المثال من منظمات "المجتمع المدني الفلسطيني" ولربما واحدة من أهمها، وهو نفسه يعترف بأنها تشكلت قبل العام ١٩٦٧، وكذلك فإن هذه الحركة نشأت في الشتات ولم تنشأ داخل المجتمع المدني الوحيد الذي حدده في الضفة وغزة. فكيف أمكنه إذاً اعتبار حركة "فتح" من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وهي لم تنشأ ولم تتطور داخل الضفة وغزة، وكذلك لم تنشأ بعد العام ١٩٦٧؟ وهل هذا يعني أن علينا معرفة تواريخ تأسيس جميع الأحزاب والنقابات والجمعيات والمنظمات التي من الممكن أن تنضوي في إطار المجتمع المدني، كما يقول، حتى نعرف إن كانت هذه المنظمات ضمن "المجتمع المدني الفلسطيني" أم لا؟

إذن، من الواضح أن "أبو عمرو" يستند إلى قرارات معيارية انتقائية اتخذها، ولم يستند إلى وصف لتركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني أو نمط سلوكي معين، حدد بناء على قراراته متى تشكل "المجتمع المدني الفلسطيني"، وما هو "المجتمع المدني الفلسطيني" الوحيد، وأين تشكّل وأين لم يتشكّل، وما ينبغي أن يشتمل عليه وما لا ينبغي أن يشتمل عليه؟ من الواضح أن "أبو عمرو" كان لديه هدف بإثبات صحة وجهة نظره بوجود "مجتمع مدني فلسطيني" وفي الوقت نفسه يدرك خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني، فمحاولته أن يثبت هدفه، وفي الوقت نفسه تهربه من الإشكالية التي قد تخلقها خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني، أدى ذلك إلى أن يوقع نفسه في تناقضات.

كما أن "أبو عمرو" وعلى الرغم من أنه لا يعتبر أن الدولة الفلسطينية شرط لوجود "مجتمع مدني فلسطيني" فإنه يعتقد بوجود ما يعادل سلطة الدولة، وأنه كان هناك ثلاثة مصادر للسلطة تفاعلت أو تصارعت في ما بينهما من ناحية، ومع المجتمع المدني من ناحية أخرى، وهذه المصادر –حسب رأيه– هي: الحكم العسكري الإسرائيلي، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية المتواجدة في الضفة والقطاع، قيادة م. ت. ف. فهو يعتبر قيادة م.ت.ف. قد شكلت المرجعية السلطوية المعنوية العليا للفلسطينيين في الأرض المحتلة، وكانت لهم بمثابة دولة. أما الاحتلال الإسرائيلي بالنسبة إليه فقط كان أقرب "إلى سلطة دولة" من حيث تدخله الواسع والمباشر والمتعدد الجوانب في المجتمع، حيث يعتقد أنه، ومن بين مصادر السلطة الثلاثة التي جاءت لتحل محل سلطة الدولة الوطنية الغائبة في المجتمع الفلسطيني، تمتع الاحتلال العسكري الإسرائيلي بنفوذ فعلي واسع، وتحكم إلى حد بعيد وبدرجات متفاوتة، في منظمات المجتمع المدني المختلفة، وأخضعها لنوع من الانتقائية في سياسة التضييق عليها.

أبو عمرو وإن لم يعتبر أن الدولة الفلسطينية شرط لوجود "المجتمع المدني الفلسطيني"، فإنه قد وضع نموذجاً معيناً في ذهنه للمجتمع المدني قاس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه "المجتمع المدني الفلسطيني"، وهذا النموذج يفترض وجود علاقة بين "المجتمع المدني" والدولة. لكن، ولأن لديه هدفاً بإثبات "وجود مجتمع مدني فلسطيني" في ظل خصوصية للحالة الفلسطينية بغياب الدولة، وحتى يوفق بين النموذج الموجود في ذهنه الذي يفترض بوجود علاقة بين مجتمع مدني وبين الدولة، وبين هدفه بإثبات "وجود مجتمع مدني فلسطيني" في ظل غياب الدولة، قرر أن يعتبر أن هناك ما يمكن أن يعادل وجود الدولة.

لكن، ولإدراكه لخصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة، نجد أنه ميّز بين "دولة" و"سلطة دولة"، ويمكن أن ندرك هذا التمييز من خلال ما أورده. ففي الوقت الذي قرر أن يعتبر أن الاحتلال الإسرائيلي الأقرب

إلى "سلطة الدولة" من حيث تدخله الواسع والمباشر والمتعدد الجوانب في المجتمع، اعتقد أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي من بين السلطات الثلاث التي ذكرها جاءت لتحل محل سلطة الدولة الوطنية الغائبة في المجتمع الفلسطيني، وقرّر أن م.ت.ف. بمثابة الدولة التي شكلت المرجعية السلطوية المعنوية العليا للفلسطينيين في الأرض المحتلة في حل مشاكلهم.

وبسبب طبيعة علاقة المواجهة بين المجتمع الفلسطيني وسلطة الاحتلال غير الشرعية الدائمة، جعل أبو عمرو سلطة الاحتلال تحل محل سلطة الدولة الوطنية الغائبة؛ أي تلك التي يفترض أن المجتمع المدني ينبغي أن يواجهها أو يعمل للحد من سلطتها. في حين اعتبر م.ت.ف من ناحية أخرى بمثابة الدولة والسلطة المرجعية العليا لحل مشاكل الناس، وهنا لم يفترض في هذه الحالة أن م.ت.ف. هي بمثابة "الدولة" التي تعمل على حل مشاكل الناس وتمثل سلطتهم العليا؛ أي أنه لا يفترض أن "المجتمع المدني الفلسطيني" يواجهها، وإنما يفترض أن "المجتمع المدني الفلسطيني" يواجه "سلطة الدولة" المتمثلة بالاحتلال الإسرائيلي.

أبو عمرو أراد أن يثبت أن "المجتمع المدني الفلسطيني" موجود وله دور في مواجهة سلطة الاحتلال، لذلك اختار الموقف الذي يثبت صحة رؤيته، وهو الموقف الذي يفترض أن طبيعة العلاقة بين "المجتمع المدني" والدولة هي علاقة "المواجهة". ولم يختر الموقف الآخر الذي يعتبر أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني هي علاقة "موازاة" وليست علاقة "المواجهة".

إذا كان أبو عمرو قرر أن يعتبر أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل بعد العام ١٩٦٧ دون أن يحدد مراحل لتطوره، فهناك من حاول أن يرصد مراحل تطور "المجتمع المدني الفلسطيني" من العام ١٩٦٧ وحتى اليوم، ومن هؤلاء أحمد الكرد الذي يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" مرّ بثلاثة مراحل أساسية: المرحلة الأولى من العام ١٩٦٧-١٩٩٣، والثانية من العام ١٩٩٣-٢٠٠١، والمرحلة الثالثة من العام ٢٠٠١ إلى اليوم. ويرى أن المرحلة الأولى اتسمت بطغيان

الجانب السياسي على تلك المؤسسات، وكان لها الدور السياسي إلى جانب الاجتماعي والثقافي، كما كان لها دور كبير في الحفاظ على الهوية الفلسطينية. أما المرحلة الثانية فقد اتسمت، من وجهة نظره، بتراجع الدور السياسي فيها لصالح الدور الاجتماعي، ومورست عليها ضغوط وقيود كبيرة حدت من تأثيرها وساهمت في خضوع الكثير منها للممول الأجنبي ولأجندته، ما أضعفها. فيما غلب على المرحلة الثالثة، حسب رأيه، الدور الإغاثي مع تقدم في تأثيرها على الصعيد المجتمعي وإعادة تسييس بعضها (الكرد، ٢٠٠٦). لكن حتى وإن حاول الكرد رصد مراحل لتطور "المجتمع المدني الفلسطيني" فإن محاولته هذه لم تخرج عن الإطار الانتقائي المعياري كما كان الأمر بالنسبة لـ"أبو عمرو".

من خلال ما عرضناه عن الفرق بين النوعين الأول والثاني من كتّاب القسم الثاني، نتبيّن أن الفرع الأول يختلف مع الفرع الثاني حول تحديد متى تشكل "المجتمع المدني الفلسطيني"، حيث اختلفا في التحديد الزماني لتشكل المجتمع المدني الفلسطيني"، فبينما نجد أن الفرع الأول يحدد نشأة "المجتمع المدني الفلسطيني" قبل العام ١٩٤٨، حدد الفرع الثاني نشأته بعد العام ١٩٦٧. ويبدو أن الخلاف على التحديد الزماني ليس هو الخلاف الوحيد بينهما، حيث يبدو أن هناك خلافاً آخر حول التحديد المكاني، فنلاحظ على سبيل المثال أن "أبو عمرو" من الفرع الثاني الذي حدد "نشأة المجتمع المدني الفلسطيني" بعد العام ١٩٦٧، اعتبر أن "المجتمع المدني الفلسطيني" في الضفة الغربية وقطاع غزة هو المجتمع المدني الوحيد؛ أي أنه استثنى المجتمع الفلسطيني الذي يعيش في الشتات، كما استثنى المجتمع الفلسطيني الذي يعيش داخل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل العام ١٩٤٨، وأقامت دولتها عليها. بينما نلاحظ أن أبراش من الفرع الأول لم يقم بتحديد "المجتمع المدني الفلسطيني" مكانياً كما فعل أبو عمرو، حيث يبدو، ومن خلال تحديده للمرحلة الأولى، أنه يتحدث عن "المجتمع المدني الفلسطيني" على جميع حدود فلسطين التاريخية قبل أن يتم تقسيمها، وفي المرحلة الثانية يبدو أنه يتحدث عن "المجتمع المدني الفلسطيني" في أماكن لجوء الشعب الفلسطيني.

على الرغم من أن الكتاب من الفرعين اتفقوا حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة، فإنهم اختلفوا حول خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني، فبينما لم يعتبر الكتّاب من الفرع الأول أنّ خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتيت المجتمع الفلسطيني كانت عائقاً أمام تشكيل "المجتمع المدني الفلسطيني" في جميع أنحاء فلسطين التاريخية وفي الشتات، اعتبر الكتّاب من الفرع الثاني أنّ خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتيت الشعب الفلسطيني كانت عائقاً أمام تشكيل "المجتمع المدني الفلسطيني" على جميع أراضي فلسطين التاريخية وفي الشتات؛ أي أنهم اتفقوا حول إمكانية وجود مجتمع مدني فلسطيني في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية بغياب دولة، واختلفوا حول إمكانية وجود مجتمع مدني فلسطيني في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية بتشتت الشعب الفلسطيني، لذلك نشأ الاختلاف بينهم حول التحديد الزماني والمكاني لنشأة "المجتمع المدني الفلسطيني" وأماكن تواجده.

الفرع الثالث: وجود "المجتمع المدني الفلسطيني" بعد العام ١٩٩٤

يمكننا أن نعتبر جورج جقمان من الفرع الثالث من القسم الثاني من الكتّاب الذين يعتقدون أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكّل بعد قيام السلطة الفلسطينية؛ أي بعد العام ١٩٩٤. وقد يكون من الصعب أن نستدل، ومن خلال ما قاله بشكل صريح وواضح، أنه يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" قد تشكل بعد قيام السلطة، لكننا يمكن أن نستدل على هذا الأمر بشكل ضمني من خلال الشروط التي يشترطها لوجود مجتمع مدني، فهو وإن كان يرى أن المجتمع المدني يشكل ذلك الحيز المجتمعي الذي يعمل فيه الفرد كفاعل اجتماعي من خلال تنظيمات المجتمع بانفصال نسبي عن الدولة، لكنه وفي الوقت نفسه يرى أن البرلمان والقضاء المستقل يشكلان عنصرين من عناصر الدولة الديمقراطية، وشرطين ضروريين لوجود مجتمع مدني لمنع إقصائه

من قبل الدولة أو هيمنة الدولة عليه؛ أي أنهما –حسبما يرى– ليسا من عناصر المجتمع المدني، وإنما من مقومات وجوده وشروط ديمومته (جقمان، ١٩٩٥:١٠٨).

إذن، يمكننا أن نفهم من خلال ما اعتبره جقمان أن القضاء المستقل والبرلمان عنصران من عناصر المجتمع المدني ومن مقومات وجوده، أنه يشترط وجودهما لوجود مجتمع مدني، وإذا كان يشترط وجود البرلمان والقضاء لوجود المجتمع المدني، يعني هذا أنه يرى أن "المجتمع المدني الفلسطيني" لم يتشكل إلا بعد تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني والقضاء الفلسطيني، وهذان لم يحدثا إلا بعد قيام السلطة الفلسطينية. وبناء على ذلك، نستنتج أنه وإن لم يعتبر أن الدولة شرط لوجود "مجتمع مدني فلسطيني"، لكنه يشترط ولو بشكل ضمني وجود سلطة سياسية حتى وإن لم تكن دولة، من أجل وجود "مجتمع مدني فلسطيني"، ويكون بذلك يعتقد بوجود "مجتمع مدني فلسطيني" في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية بوجود سلطة فلسطينية على الرغم من وجود سلطة الاحتلال، وفي ظل عدم وجود دولة. وسنوضح أكثر حول أطروحة جقمان بالنسبة لتصوره لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني عند تناولنا للسيناريوهات المحتملة حدوثها على تطور القضية الفلسطينية.

نتبيّن مما عرضنا أنه يوجد خلاف كبير بين الكتّاب حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني". ويتراوح هذا الخلاف بين من يقر بحقيقة وجوده، وبين من لا يقر بذلك، وحتى الذين يقرون بحقيقة وجوده اختلفوا فيما بينهم حول تحديد متى تشكل. فإذا حاولنا التدقيق جيداً في جميع أطروحاتهم وآرائهم على اختلافها؛ سواء المُقِرّة أو المشككة بحقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني"، سنلاحظ أن جميع هذه الأطروحات تتمحور حول اختلافهم حول كيفية رؤيتهم لخصوصية الحالة الفلسطينية وانعكاسها عليه، وخصوصية الحالة الفلسطينية كما سبق وبينا مستمدة من طبيعة

القضية الفلسطينية، فأي تغيّر على القضية الفلسطينية من شأنه أن يحدث تغيّراً في خصوصية الحالة الفلسطينية، فإذا كانت خصوصية الحالة الفلسطينية مرتبطة بالوضع السياسي والتطورات السياسية للقضية الفلسطينية، فإن النتيجة التي يمكن التوصل إليها هي أن الجدل حول "المجتمع المدني الفلسطيني" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات السياسية للقضية الفلسطينية.

يجد بعض الكتّاب أن هناك علاقة قوية بين التطورات السياسية وبين "المجتمع المدني الفلسطيني"، بل يوجد منهم من ربط بين مستقبل المجتمع المدني الفلسطيني وبين التطورات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، ومن هؤلاء مناويل حساسيان (Manuel Hassassian) الذي يرى أن مراقبي علم الاجتماع لاحظوا أنّ المجتمع الفلسطينيّ يتحول من مجتمع تقليدي/ريفي إلى مجتمع حضري/أبوي جديد. ويعتقد أن موضوع المجتمع المدني في الشرق الأوسط عُموماً، وفي المجتمع الفلسطينيٍّ خصوصاً، يشكل بؤرة جديدة في البحث العلمي. لكنه مع ذلك يرى أن مستقبل المجتمع المدني الفلسطينيٍّ وتأثيره على عملية الدمقرطة مرتبط ارتباطاً عضوياً بالتطورات السياسية في المنطقة (Hassassian, 2002:134).

إذا كان هناك ربط بين التطورات السياسية وبين مستقبل "المجتمع المدني الفلسطيني" أو الجدل حوله، فإن ذلك يعني أن أي تطور على أحداث القضية الفلسطينية من شأنه أن يثير تساؤلات جديدة محتملة حول "المجتمع المدني الفلسطيني"، وبالتالي قد يغير من مستقبل "المجتمع المدني الفلسطيني"، ومن هنا يمكننا أن نضع سيناريوهات سياسية محتملة حول تطور القضية الفلسطينية، ومحاولة معرفة كيف يمكن لهذه السيناريوهات المحتملة أن تؤثر على الأطروحات المختلفة للكتّاب حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني".

السيناريوهات السياسية المحتملة لتطور القضية الفلسطينية وأثرها على أطروحات الكتّاب الذين يشترطون وجود السلطة الفلسطينية أو الدولة

قد يكون من الصعب التنبؤ بما يمكن أن يحدث من تطورات على القضية الفلسطينية، لارتباط هذه القضية بالتطورات السياسية العالمية وبالتطورات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك بالتطورات التي تحدث داخل الساحة السياسية الإسرائيلية. وبالتالي، فإن عملية وضع سيناريوهات سياسية محتملة للقضية الفلسطينية سيعتمد بشكل كبير على تطور المجريات السياسية العالمية، أو تلك التي قد تحدث في منطقة الشرق الأوسط، وكذا داخل إسرائيل. لكننا لن نخوض في التحليلات السياسية المختلفة التي قد تُبنى على تطور الأحداث السياسية، فليس هدفنا من وضع سيناريوهات سياسية محتملة لتطور القضية الفلسطينية وضع تصور سياسي لمستقبل هذه القضية، ولكن هدفنا أن نضع سيناريوهات محتملة مختلفة لا يستحيل حدوثها، وإن لم يكن حدوثها بالأمر السهل، وأحياناً قد يكون قد سبق لعدد من هذه السيناريوهات أن طرحت، وأثير حولها نقاشات مختلفة، وبالطبع لن نقوم بمناقشة هذه السيناريوهات، لأن ذلك ليس هدفنا، لكننا نهدف إلى معرفة أثر حدوث مثل سيناريوهات كهذه على أطروحات الكتّاب بالنسبة لحقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني"، وينبغي ملاحظة أن جميع ما سنطرحه من سيناريوهات محتملة هو في حقيقة الأمر عبارة عن افتراضات نضعها ولا نجزم بحدوثها، فهي ستبقى مجرد افتراضات من المحتمل أن تحدث، ومن الممكن ألا تحدث أبداً، لكن احتمال عدم حدوثها لا يمنعنا من التفكير في احتمالات حدوثها، وما يمكن أن يكون لها من أثر على الجدل بالنسبة "للمجتمع المدني الفلسطيني". فسيؤدي طرح مثل هذه السيناريوهات إلى طرح أسئلة افتراضية مبنية على السيناريوهات المفترضة، ولن نسعى من خلال ما سنطرحه من أسئلة، إلى التوصل إلى نتائج حول "المجتمع المدني الفلسطيني"، لكنها تبقى أسئلة تثار حتى نفهم أكثر حول كيفية بناء هؤلاء الكتّاب أطروحاتهم حول "المجتمع المدني الفلسطيني".

ننوه إلى أننا لن نقوم بالإجابة عن التساؤلات التي قد تثار بفعل السيناريوهات التي نضعها والتي قد تحدث تطورات على القضية الفلسطينية فتغير من خصوصية الحالة الفلسطينية. فمثل هذه التساؤلات من شأنها أن توضح كيف أن اشتراط عدد من الكتّاب لبعض الشروط إنما هو اشتراط معياري انتقائي، يسعى الكاتب من خلاله إلى تحقيق أهداف معينة، فتساعده الشروط على إثبات صحة نظره، وكي يثبت وجهة نظره حول تلك الشروط التي يشترطها فإنه غالبا ما ينتقي أو يختار من نشأة تاريخ المفهوم ليدلل على صحة نظره. فعملية الاشتراط التي يقوم بها لا تستند إلى وصف تركيب مجتمعي معين، وإنما إلى عملية انتقائية ينتقي خلالها من نشأة تاريخ المفهوم ما يناسبه، أو معيارية؛ أي يحمل الكاتب في ذهنه نموذجاً معيناً للمجتمع المدني يقيس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه، وسنتدرج في طرح السيناريوهات الافتراضية من الأكثر تفاؤلاً إلى الأكثر تشاؤماً.

سيناريو حول الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية المعترف بها

لقد سبق وأوضحنا أن خصوصية الحالة الفلسطينية قد انعكست على جدل الكتّاب حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني"، كما أوضحنا أن الجدل حول حقيقة وجوده مرتبط بالجدل حول مقومات وجوده، ومنها اشتراط بعضهم ضرورة وجود دولة فلسطينية من أجل وجوده. وسنحاول أن نعرف كيف سيكون تأثير السيناريو المحتمل بالإعلان عن إقامة دولة فلسطينية معترف بها على أطروحات بعض الكتّاب الذين يشترطون وجود دولة فلسطينية من أجل وجود "مجتمع مدني فلسطيني" كما هو الحال بالنسبة لبشارة.

وينبغي أن نشير إلى أن قضية إعلان الدولة الفلسطينية قد أثيرت مرات عدة، فسيناريو إعلان الدولة الفلسطينية ليس مستحيلاً، فهناك إمكانية لحدوثه، حتى وإن كان احتمال تحقيقه ضعيفاً. فكان الفلسطينيون يعتقدون أن الدولة الفلسطينية ستقام بعد إقامة السلطة الفلسطينية،

وبدأت تثار مناقشات حول إعلان الدولة الفلسطينية في نهاية التسعينيات، حيث كان يتوقع الفلسطينيون أن يتم الإعلان عن الدولة الفلسطينية نهاية السنوات الخمس المخصصة للمرحلة الانتقالية؛ أي بانتهاء المرحلة الانتقالية في ٤/٥/١٩٩٩، لكن كان هناك رفض من الجانب الإسرائيلي لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ونتيجة تعثر التسوية السياسية والمفاوضات بين الجانبين، لوّح الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات مرات عدة بإعلان الدولة من جانب واحد، وقد أثيرت مرات عدة نقاشات جدلية سياسية حول تهديدات عرفات بإعلان الدولة الفلسطينية من جانب واحد، وبخاصة عندما تصل عملية التسوية إلى طريق مسدود. وحسبما يعتقد ناصر الوليد، فإن الجدل كان يتراوح بين من يرى أن ورقة إعلان الدولة هي الأكثر قوة للضغط على الجانب الإسرائيلي، وبين من يرى أن الأوضاع السياسية لا تشجع على اتخاذ خطوة كهذه (الوليد، ٢٠٠٢). لن يعنينا الخوض في الجدل حول إعلان الدولة، لكن ما يهمنا هو أن احتمال إقامة دولة فلسطينية لم يكن مستبعداً، وعلى هذا الأساس أقيمت سلطة فلسطينية أصلاً. ومن هنا، نطرح السيناريو التالي: في حال، مثلاً، جرت تطورات سياسية أدت إلى اتفاق بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني حول جميع القضايا الخلافية بينهما المتعلقة بالعملية السلمية، وأسفر هذا الاتفاق عن الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية، واعترف بها المجتمع الدولي، وبذلك أصبح هناك دولة فلسطينية ذات سيادة معترف بها دولياً، كيف من الممكن أن يؤثر حدوث مثل هذا السيناريو على أطروحات الكتّاب الذين يشترطون وجود دولة فلسطينية من أجل وجود "مجتمع مدني فلسطيني"؟

حتى يسهل علينا دراسة كيف يمكن أن يؤثر هذا السيناريو بالإعلان عن إقامة دولة فلسطينية على أطروحات بعض الكتّاب الذين يشترطون وجود دولة فلسطينية من أجل وجود مجتمع مدني فلسطيني، سنعتمد على ما تضمنته أطروحات بعضهم، فعلى سبيل المثال عزمي بشارة كما سبق وأوضحنا، من الكتّاب الذين يرون أن وجود دولة فلسطينية

شرط من أجل وجود "مجتمع مدني فلسطيني"، لذلك سنطرح بعضاً من الأسئلة التي قد يثيرها سيناريو الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية بالنسبة لما طرحه بشارة.

على الرغم من أن بشارة يشترط أن وجود دولة فلسطينية شرط لوجود "مجتمع مدني فلسطيني" نجد أنه يقول: "في حالة الاعتراف النظري على الأقل باستمرار وجود احتلال، قام المجتمع السياسي الفلسطيني، وحركة التحرير الوطني على وجه العموم، بدور المجتمع المدني، وهذا أيضاً لا يعني أنه أصبح مجتمعاً مدنياً. ولكن منذ أوسلو لا يرافق غياب الدولة السيادية مواجهة مجتمعية شاملة مع الاحتلال، ولذلك لم تعد الحركة الوطنية تؤدي هذا الدور" (بشارة، ١٩٩٥: ١٥٠–١٥١).

بشارة إذن، من خلال قوله هذا قد يعترف ولو نظرياً حسب قوله، وفي ظل استمرار وجود الاحتلال أن المجتمع السياسي الفلسطيني قام بدور المجتمع المدني، وبغض النظر عن النتيجة التي توصل إليها في النهاية، فمجرد إقراره النظري بأن المجتمع السياسي الفلسطيني قام بدور المجتمع المدني، يعني أن هناك دوراً للمجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، لكن قام به المجتمع السياسي الفلسطيني، ويترتب على هذا الاعتراف أمران، الأول، أنه يقر بوجود دور للمجتمع المدني في ظل وجود احتلال؛ أي في ظل عدم وجود دولة، والأمر الثاني أنه يقر بأن المجتمع السياسي الفلسطيني قد قام بهذا الدور.

وبالتدقيق مرة أخرى فيما قاله بشارة بشأن الحديث عن "المجتمع المدني الفلسطيني"، خارج الإقصاء المتبادل مع الدولة كلام لا معنى له، وأن تطور المنظمات المجتمعية في غياب الدولة الفلسطينية التي يقول إن البعض سماها دون مبرر "مجتمعاً مدنياً"، في مرحلة كانت هذه المنظمات، حسب قوله، في فضاء الإقصاء المتبادل مع الاحتلال هي المجتمع السياسي ولم تكن غير ذلك، نجد أن بشارة يسمي بعض المنظمات المجتمعية التي تطورت في فضاء الإقصاء المتبادل مع الاحتلال، والتي سماها البعض "مجتمعاً مدنياً"، كما يقول، المجتمع

السياسي الفلسطيني. كما يقر في موقع آخر بأن الأحزاب والاتحادات النقابية تشكل جزءاً مهماً من عملية المجتمع المدني.

إذن، فإذا كانت بعض المنظمات المجتمعية التي تطورت في فضاء الإقصاء المتبادل مع الاحتلال، والتي يسميها بشارة المجتمع السياسي الفلسطيني، معترفاً بأنها قامت بدور المجتمع المدني، فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا –استنادا إلى السيناريو الذي قدمناه في حال لو تم الإعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية ذات سيادة معترف بها– هل المنظمات المجتمعية والأحزاب والاتحادات النقابية الفلسطينية التي يرى أنها تشكل جزءاً مهماً من عملية المجتمع المدني كما يقول، ستتحول بين عشية وضحاها، وفي حال الإعلان عن الدولة الفلسطينية ذات السيادة المعترف بها بنظر بشارة إلى "مجتمع مدني" على الرغم من أن دور المنظمات المجتمعية والاتحادات النقابية والأحزاب قد لا يختلف في أي شيء عن طبيعة دورها الذي ستقدمه بعد تشكل دولة فلسطينية؟

على ما يبدو، فإن بشارة طرح شرطه بضرورة وجود دولة فلسطينية لوجود "مجتمع مدني فلسطيني"، لأن له أهدافه الخاصة برفض مقولة المجتمع المدني الفلسطيني خوفاً من الإرباك وخلط الظواهر الاجتماعية والسياسية التي قد تحدثها هذه المقولة، ويعبر عن خوفه هذا بقوله: "السؤال الذي لا يمكن تجنبه هو لماذا نحتاج إلى مقولة المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية، ألا تثير هذه المقولة الإرباك وخلط الظواهر الاجتماعية والسياسية بدلاً من فصلها. كيف تساعد هذه المقولة على فهم أفضل للمجتمع الفلسطيني وللتحولات السياسية والاجتماعية الجارية فيه" (بشارة، ١٩٩٥: ١٥٧–١٥٨). ولإثبات صحة وجهة نظره في أن المجتمع المدني يشترط وجود دولة، حاول أن يدلل على هذا الشرط بالرجوع إلى مراحل تطور مفهوم المجتمع المدني كي يثبت أن جميع مراحل تطور مفهوم المجتمع المدني كانت دائماً في علاقة مع الدولة، وبذلك يكون قد وظّف اشتراطه هذا من أجل أن يحقق أهدافه. وإذا كان لا يرى "فائدة نظرية وعملية مرجوة من إطلاق تسمية المجتمع

المدني على ظواهر قائمة ونعرفها"، فسيبرز التساؤل التالي: فيما لو قامت الدولة الفلسطينية ما الذي سيتغير على حقيقة الدور الذي تقوم به ما يسميه المنظمات المجتمعية والاتحادات التي هي قائمة قبل وجود دولة فلسطينية، وتقوم بدور المجتمع المدني كما أقر بذلك، فهل سيغير وجود دولة من حقيقة وجودها أو دورها في شيء؟

لن نقوم بالإجابة عن هذا التساؤل الذي أثرناه بفعل سيناريو وضعناه بشكل افتراضي من الممكن أن يحدث ومن الممكن أن لا يحدث، على الرغم من أنه وفيما لو حدث هذا السيناريو فمن الممكن أن تكون له انعكاسات على القضية الفلسطينية، فتغير من خصوصية الحالة الفلسطينية، لكننا أثرناه حتى نثبت أن اشتراط عزمي بشارة بضرورة وجود دولة فلسطينية من أجل وجود مجتمع مدني هو اشتراط معياري، سعى الكاتب من خلاله إلى تحقيق أهداف لرفض مصطلح "المجتمع المدني الفلسطيني" خوفاً مما يمكن أن يخلفه هذا المصطلح، حسب وجهة نظر بشارة، من إرباك وخلط الظواهر الاجتماعية والسياسية. فاشتراطه بضرورة وجود دولة سيساعده على تحقيق هدفه بنفي إمكانية وجود "مجتمع مدني فلسطيني". وكي يثبت وجهة نظره حول هذا الشرط الذي يشترطه، انتقى أو اختار من نشأة تاريخ المفهوم ليدلل على صحة نظره في أن المجتمع المدني ارتبط بوجود الدولة. فعملية الاشتراط التي يقوم بها لم تستند إلى وصف تركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني، وإنما إلى عملية انتقائية انتقى خلالها بشارة من نشأة تاريخ المفهوم ما يناسبه. كما أن شرط بشارة كان معيارياً، فمن الواضح أن بشارة كان يحمل في ذهنه نموذجاً معيناً للمجتمع المدني يقيس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني.

سيناريو حول الإعلان عن حل السلطة الفلسطينية

طرح سيناريو آخر حول إمكانية حل السلطة الفلسطينية من شأنه أن يساعدنا في الكشف عن حقيقة الاشتراطات المعيارية والانتقائية التي يقوم بها بعض الكتّاب لإثبات صحة وجهة نظرهم حول المجتمع المدني، حيث سنحاول أن نعرف كيف سيكون تأثير سيناريو كهذا على

أطروحات بعض الكتّاب وتحديداً أطروحة جقمان الذي يشترط تشكيل البرلمان والقضاء المستقل لوجود مجتمع مدني.

حل السلطة الفلسطينية أمر ليس بالمستحيل حدوثه، وقد أثيرت قضية حل السلطة الفلسطينية مرات عدة. وقد دخلت قضية حل السلطة دائرة النقاش، كما يعتقد ياسر زعاترة منذ ربيع العام ٢٠٠٢، إثر عملية السور الواقي، عندما تبين أن الواقع الجديد لا يقدم خدمة للفلسطينيين، بقدر ما يشكل خدمة رائعة للاحتلال (زعاترة، ٢٠٠٦).

تجددت الدعوة إلى طرح قضية حل السلطة في الأروقة الفلسطينية بعد فوز حركة "حماس" في المجلس التشريعي وتشكيلها حكومة فلسطينية، حيث رفضت كثير من دول العالم، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي، التعامل مع هذه الحكومة، إلا بعد موافقة "حماس" بالاعتراف بإسرائيل، وهو ما لم توافق عليه "حماس"، وتحديداً تجددت الدعوة لحل السلطة إثر قيام سلطات الاحتلال باعتقال عدد كبير من نواب المجلس التشريعي من أعضاء "حماس"، إضافة إلى العديد من وزرائها في الحكومة، فظهرت دعوات من سياسيين، وكذلك من مثقفين لضرورة التفكير في مسار حل السلطة لتكون أحد الخيارات والبدائل المطروحة لإخراج النظام السياسي الفلسطيني من أزمته التي عانى ولا زال يعاني منها نتيجة دخول العلاقة بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي في نفق المواجهة السياسية والعسكرية، وجمود عملية السلام فترة من الزمن، ومن ثم انتهاؤها. وتباينت وجهات النظر؛ سواء المؤيدة أم المعارضة لهذه الفكرة.

ترى الكاتبة رولا سرحان أن مجمل الآراء المؤيدة لحل السلطة الفلسطينية تستند إلى فكرة أساسية مفادها أن السلطة الفلسطينية لا تمتلك أية "سلطة" حقيقية لإدارة أمورها أو السيطرة على أوضاعها الداخلية، وأنها سلطة باتت مرهونة بسلطة الاحتلال الإسرائيلي، وبمخططاته أحادية الجانب، وأنها لم تعد قادرة على تطوير المشروع الوطني الفلسطيني والنهوض به، بل أصبحت عقبة أمام تطويره وتفعيله، كما أصبحت عقبة أمام تفعيل البنى الفلسطينية الداخلية التي تشكل أرضية لقيام

دولة فلسطينية مستقبلية، وتشكل عقبة أيضاً أمام بنى المقاومة ونهجها، بحيث أخذ يُصار إلى التأكيد على أن السلطة الفلسطينية قد أصبحت عاجزة عن تحديد نهج واضح للكيفية المثلى لإدارة الدفة الفلسطينية على مستوى العلاقة مع الداخل الفلسطيني، وعلى مستوى العلاقة مع الكيان الإسرائيلي، وعلى مستوى العلاقة مع المجتمع الدولي. في المقابل، تعتقد سرحان أن وجهة النظر المعارضة لحل السلطة الفلسطينية، تؤكد بمجملها على أهمية السلطة كوحدة وككيان، باعتبارها إنجازاً وطنياً يستأهل الدفاع عنه، ومنحه الفرص الكاملة والكافية ليتطور وينهض بنفسه وبمقوماته، فضلاً عن كونه الحجر الأساس والأول في مشروع بناء الدولة الفلسطينية، فهو نتيجة ومحصلة صراع وكفاح وطني طويل ومرير، أكد على الهوية الفلسطينية من الناحية العملية، كما أكد على أهمية إيجاد حل عادل وشامل لقضية الفلسطينيين. كما أن مؤيدي وجهة النظر هذه، حسبما تقول سرحان، ينطلقون من النتائج والتداعيات والتبعات المحتملة لحلّ السلطة الفلسطينية، إذ سيكون لأمر مماثل تأثيرات على أكثر من صعيد تتوزع بين الوضع الإنساني والاجتماعي والاقتصادي والقانوني، وجميعها تعود بشكل سلبي على وضع الفلسطينيين المقيمين في أراضي السلطة الفلسطينية (سرحان، ٢٠٠٦).

نحن بالطبع لا يهمنا الخوض في هذا الجدل، لكن ما يهمنا معرفته هو ما سيترتب على سيناريو حل السلطة بالنسبة لما اشترطه جقمان بضرورة وجود البرلمان والقضاء المستقل لوجود المجتمع المدني، لاسيما أن جقمان نفسه تساءل في مقالته "ما وراء الجدل حول حل السلطة الفلسطينية" عن مبرر استمرار وجود السلطة الفلسطينية، في ظل توقف مسار أوسلو الذي كان يأمل الفلسطينيون أن يؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي ظل تعذر الحل السياسي بسبب رفض إسرائيل للمبادرة العربية التي أقرت في بيروت في العام ٢٠٠٢، وفي ظل غياب أي مسار سياسي يؤدي إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له منذ انهيار محادثات "كامب ديفيد" في صيف ٢٠٠٠، حيث يرفض جقمان أن يكون الهدف من إنشاء السلطة

الفلسطينية هو أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة (جقمان، ٢٠٠٦: ١٥).

إمكانية حل السلطة سيترتب عليه حل جميع مؤسسات السلطة الرسمية، بما فيها القضاء والمجلس التشريعي، وعلى اعتبار أن جقمان يشترط وجود برلمان وقضاء مستقل لوجود مجتمع مدني، فهل هذا يعني أنه لن يكون هناك ما يطلق عليه جقمان مجتمعاً مدنياً فلسطينياً؟ كما أن سؤالاً آخر قد يطرح نفسه هنا، هل يعني اشتراطه هذا أنه لم يكن هناك مجتمع مدني قبل وجود مجلس تشريعي وقضاء في فلسطين؟

إذا دققنا فيما قاله جقمان: "إن المجتمع المدني في مضمون فلسطيني يعني، أو ينبغي أن يعني، مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع" (جقمان، ١٩٩٥:١١١)، نجد أن هذه التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وأحزاب وغيرها من التنظيمات المجتمعية تعني بالنسبة لجقمان "مجتمعاً مدنياً"، لكن على الرغم من ذلك نجد أن جقمان يشترط ضرورة وجود برلمان وقضاء مستقل لوجود مجتمع مدني.

التنظيمات المجتمعية التي تعني بالنسبة إليه مجتمعاً مدنياً، قد يكون صحيحاً أن بعضها قد تأسس بعد قيام السلطة الفلسطينية، لكن كثيراً منها وجدَ قبل قيام السلطة الفلسطينية مثل الأحزاب والكثير من المؤسسات والَجمعيات، والتنظيمات المجتمعية التي تأسست قبل قيام السلطة.

استناداً إلى السيناريو الذي قدمناه في حال لو تم الإعلان عن حل السلطة الفلسطينية وما سيترتب على هذا الأمر من حل المجلس التشريعي والقضاء الفلسطيني، ما الذي سيتغير على المنظمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات، وغيرها من التنظيمات المجتمعية الفلسطينية التي يرى أنها تشكل جزءاً مهماً من المجتمع المدني، وهذه الأحزاب التي يرى أنها أهم مكونات المجتمع المدني. فهل في حال تم حل السلطة، بين عشية وضحاها، لن تعود مرة أخرى من وجهة نظر جقمان مجتمعاً مدنياً، على الرغم من

أن هذه المنظمات المجتمعية والاتحادات النقابية والأحزاب قد لا يتغير على طبيعة الدور الذي تقدمه بعد انحلال السلطة الفلسطينية أي شيء تماماً، كما أن عملها لم يتغير عليه أي شيء بعد قيام السلطة الفلسطينية؟

مرة أخرى، لن نقدم إجابة عن هذا التساؤل الذي أثرناه بفعل سيناريو وضعناه بشكل افتراضي من الممكن أن يحدث ومن الممكن ألا يحدث، على الرغم من أنه وفيما لو حدث فمن الممكن أن تكون له انعكاسات على القضية الفلسطينية، فتغير من خصوصية الحالة الفلسطينية، وتعيد الحالة الفلسطينية إلى سابق عهدها قبل وجود سلطة فلسطينية، مع استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار وجود هذه التنظيمات المجتمعية التي يسميها بعض الكتّاب مجتمعاً مدنياً، ويرفض تسميتها كذلك بعضهم الآخر. لكننا أثرناه حتى نثبت أن اشتراط جقمان بضرورة وجود برلمان وقضاء مستقل لوجود مجتمع مدني هو اشتراط معياري، وليس اشتراطاً مبنياً على وصف معين لتركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني، لأن المجتمع المدني كما سبق وأشرنا تطور عبر مراحل، وفي كل مرحلة كان يتم توظيفه لتحقيق هدف معين، وغالباً ما ينسجم هذا الهدف مع طبيعة المرحلة التاريخية وحاجتها كما سبق وأوضحنا.

يبدو أن هذا الاشتراط المعياري الذي قام به جقمان يستند إلى نموذج معين عن المجتمع المدني موجود في ذهنه، وهذا النموذج يفترض ضرورة إما وجود دولة، ويمكن أن نستدل على افتراضه هذا بضرورة وجود دولة استناداً إلى قوله: "وبحكم التعريف فإن حيز المجتمع المدني يبدأ حيث ينتهي حيز الدولة، وإن كان الحيز الأول يملك استقلالاً نسبياً وليس استقلالاً مطلقاً عن الثاني" (جقمان، ١٩٩٧:٢٩)، أو على أقل تقدير فإنه يفترض وجود سلطة سياسية شرعية. ولأن الحالة الفلسطينية وبسبب خصوصيتها لا يوجد بها دولة، فهو يكتفي بوجود سلطة سياسية شرعية كحد أدنى لتحقيق هذا النموذج الموجود في ذهنه. فافتراضه بضرورة وجود برلمان وقضاء يعني افتراضه ضرورة وجود سلطة سياسية شرعية، فتصور شروطاً افترضها بما يقيس على أساسها

ما ينبغي أن يكون عليه مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية استنادا إلى هذا النموذج. وهذا النموذج الموجود في ذهنه لا يفترض وجود دولة، وإنما يكتفي بوجود سلطة سياسية شرعية لوجود مجتمع مدني، وهذه السلطة السياسية الشرعية تفترض وجود برلمان وقضاء.

حتى يثبت جقمان وجهة نظره حول ضرورة اشتراط المجتمع المدني سلطة سياسية شرعية وليس بالضرورة اشتراطه دولة، نجد أنه ينتقي من تاريخ نشأة المفهوم من خلال عودته إلى مرحلة تاريخية معينة. فقرر الاختيار من وجهة نظر مفكر معين دون غيره حول المجتمع المدني، وهذا المفكر هو غرامشي، حيث يقول جقمان أن غرامشي ميز بين "المجتمع السياسي أو الدولة" من جهة، و"المجتمع المدني" من جهة أخرى. وحتى يثبت وجهة نظره نجده يستدل بما قاله غرامشي في كتابه دفاتر السجن: "إن فصل السلطات ... بما في ذلك العقائد القانونية التي نجمت عن ذلك، هو نتاج للصراع بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في حقبة تاريخية محددة".

من خلال هذا القول، أراد جقمان أن يثبت أن المجتمع السياسي ليس هو الدولة، وكذلك أراد أن يثبت أن تطور المجتمع المدني لا يشترط بالضرورة وجود دولة، حيث أنه مرّ بمرحلة صراع مع المجتمع السياسي في حقبة تاريخية معينة وليس مع الدولة. وقد يكون يرى في الحالة الفلسطينية حالة شبيهة بمرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع المدني في صراعه مع المجتمع السياسي، وليس بالضرورة صراعه مع الدولة. ومن خلال ذلك لقد كان جقمان انتقائياً، قرر أن يختار من تاريخ نشأة المفهوم ما يثبت وجهة نظره المعيارية المستندة إلى نموذج معين موجود في ذهنه بافتراضه بضرورة وجود دولة، وإن لم تتوفر الدولة فبضرورة وجود سلطة شرعية؛ أي أن النموذج الموجود في ذهن جقمان يرضى بحد أدنى وهو وجود سلطة سياسية شرعية لوجود مجتمع مدني، لكن الموجود في ذهن بشارة الذي يشترط وجود دولة من أجل وجود مجتمع مدني، ويرفض هذا الحد الأدنى، والنتيجة النهائية أن اشتراطهما كان معيارياً انتقائياً ولم يقم على وصف لتركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني.

الفصل الثاني

الجدل حول تعريف المجتمع المدني ومكوناته ودوره بالنسبة للحالة الفلسطينية

الفصل الثاني

الجدل حول تعريف المجتمع المدني ومكوناته ودوره بالنسبة للحالة الفلسطينية

مقدمة

على الرغم من أن خصوصية الحالة الفلسطينية أدت إلى جدل حول "المجتمع المدني الفلسطيني" لا نشهد مثله على المستوى العربي، فإن كثيراً من الأمور التي يتجادل عليها الكتّاب الفلسطينيون –لاسيما المتعلقة بالجدل حول دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، والجدل حول الجمعيات الإرثية وعلاقته بالتمييز بين "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي"– لا تختلف كثيراً عن الجدل الموجود حولها الذي ناقشناه عندما تناولنا الجدل على المستوى العربي؛ وذلك لأن المجتمع الفلسطيني، ومع وجود خصوصيته، يعتبر جزءاً من المجتمعات العربية، ويشترك مع هذه المجتمعات في كثير من صفاتها وتركيبتها، وكذلك في كثير من المشاكل التي تعانيها؛ لذلك يلاحظ أن الجدل حول المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، تأثر كثيراً بخصوصية الجدل الدائر حول مفهوم المجتمع المدني في المستوى العربي.

جدل الكتّاب الفلسطينيين، حول المجتمع المدني تأثر إضافة إلى تأثره بالجدل الدائر على المستوى العربي، بالجدل الدائر على المستوى العالمي، حيث انعكس عدم اتفاق الكتّاب على المستويين العالمي والعربي حول مفهوم المجتمع المدني على عدم اتفاق الكتّاب الفلسطينيين حول هذا المفهوم، فكما أنه لا يوجد اتفاق حول تعريف المجتمع المدني ومكوناته ودوره على المستويين العالمي والعربي، فإن الأمر كذلك بالنسبة لمفهوم المجتمع المدني على المستوى الفلسطيني، أو بالنسبة للحالة الفلسطينية. وقد أدى عدم اتفاق الكتاب حول تعريف المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، وكذلك عدم اتفاقهم على كيفية رؤيتهم لما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني من مكونات وما لا ينبغي، وعدم اتفاقهم على دوره بالنسبة للتحول الديمقراطي، إلى زيادة غموض مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، لاسيما في ظل وجود خصوصية للحالة الفلسطينية، وأدى هذا الغموض إلى زيادة الفوضى حول مفهوم "المجتمع المدني الفلسطيني".

قد نساهم في توضيح بعض من هذا الغموض إذا عرفنا كيف يختلف الكتّاب الفلسطينيون حول تعريف المجتمع المدني ومكوناته ودوره في التحول الديمقراطي، فمعرفة سبب اختلافهم ستؤدي إلى مزيد من توضيح هذا الغموض. لذا، سيكون هدفنا خلال هذا الفصل أن نوضح كيف يختلف الكتّاب حول تعريف المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، ومكوناته ودوره في التحول الديمقراطي، ولماذا؟ فهل المجتمع المدني المختلف عليه، مصطلح وصفي لنوع خاص من التركيب المجتمعي، أم نمط لسلوك مجتمعي، أم نموذج لما ينبغي أن يتشكل بموجبه المجتمع سياسياً أو مدنياً؟

جدل الكتّاب الفلسطينيين حول تعريف المجتمع المدني

لن يكون صعباً ملاحظة عدم اتفاق الكتّاب الفلسطينيين على تعريف موحد لمفهوم المجتمع المدني، وعدم اتفاقهم على تعريف موحد للمفهوم يؤدي إلى زيادة الجدل فيما بينهم حوله بالنسبة للحالة الفلسطينية. وينبغي أن نتذكر أن عدم الاتفاق على تعريف موحد

لمفهوم المجتمع المدني لا ينحصر فقط في الكتّاب الفلسطينيين، بل إنه لا يوجد اتفاق على تعريف المفهوم على المستويين العربي والعالمي أيضاً كما سبق وأوضحنا.

فوضى معاني مفهوم المجتمع المدني انطلقت أساساً من الكتابات الغربية التي بدأت بإثارة الجدل حول مفهوم المجتمع المدني، حيث يعتبر المجتمع المدني من المصطلحات الغربية الوافدة إلى المجتمعات العربية والفلسطينية، شأنها في ذلك شأن مفاهيم أخرى وافدة إلى المجتمعات العربية مثل الديمقراطية كما سبق وأشرنا. وعدم وجود اتفاق بالأساس حول تعريف المجتمع المدني في الكتابات الغربية بسبب تعدد المعاني للمصطلح وغموضه في الكتابات الغربية ذاتها انعكس على الكتابات العربية ومنها الفلسطينية؛ أي أنه انعكس على الجدل حول المفهوم بالنسبة للحالة الفلسطينية.

حتى نستطيع أن نفهم هذه الفوضى في استخدام التعريفات المختلفة لمفهوم المجتمع المدني، ينبغي التنبه إلى أنه وعندما يريد أن يعرّف كاتب ما المجتمع المدني تعريفاً معيناً، فإنه لا يعرّف مصطلحاً وصفياً لنوع خاص من التركيب المجتمعي، ولا لسلوك مجتمعي معين. فالمجتمع المدني، وكما سبق وبينا في مراحل نشأته، لم يكن يتم استخدامه في كل مرحلة الاستخدام نفسه، فاختلفت الكيفية التي استخدم بها الفلاسفة المفهوم، فكان استخدامهم له يعبر عن حاجات مرحلية تخصّ تطوّر المجتمع في زمن معين، كي يبحثوا عن حلول لمشاكلهم. ولم يكونوا في اختلافهم حول رؤيتهم للمفهوم يعرّفون نوعاً خاصاً من التركيب المجتمعي، ولا سلوكاً مجتمعياً معيناً، لكن كلاً منهم حمل في ذهنه تصوراً مختلفاً عن غيره لما ينبغي أن يكون عليه المفهوم.

في عصرنا الحالي، وعندما يريد أحد الكتّاب أن يعرّف مفهوم المجتمع المدني أو يستخدم أحد التعريفات الموجودة أصلاً، فإنه لا يعرّف مصطلحاً وصفياً لنوع خاص من التركيب المجتمعي، ولا لسلوك مجتمعي معين، وإنما قد يختار أو ينتقي من أحد تعريفات المفكرين

للمفهوم الذين ساهموا في نشأة تطوره أو غيرهم من الكتّاب المعاصرين الذين قد يجد أن في تعريفهم ما يمكن أن يخدم أهدافه، ويقدم تبريراته وحججه، حتى يثبت صحة رأيه حول استخدامه أو انتقائه للتعريف، وحول كيفية معالجته لما ينبغي أن يتشكل عليه المجتمع المدني استنادا إلى هذا التعريف الذي انتقاه. وقد يعرّف المفهوم بناء على نموذج ما في ذهنه يقيس عليه ما ينبغي أن يتشكل بموجبه المجتمع المدني، بحيث يخدم تعريفه، بناء على النموذج الموجود في ذهنه، هدفاً معيناً يريد أن يحققه الكاتب، وهو ما قد يطلق عليه التعريف المعياري، فالتعريف المعياري يحدد ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم من معنى. ويختلف النموذج الموجود في ذهن كل كاتب من كاتب لآخر، وهو بذلك ينتقي أو يختار تعريفه بناء على ما يفترض بأنه ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. وفي كلتا الحالتين، فإن الكاتب في النهاية يكون قد اتخذ قراراً شخصياً في أن يستخدم تعريفاً معيناً أو يعرّف المفهوم بناء على نموذج معين موجود في ذهنه. وعدم تبرير الكتّاب في بعض الأحيان، سبب اتخاذهم قرارهم في تعريفهم للمفهوم تعريفاً معيناً بناء على نموذج معين يوجد في أذهانهم، أو باستخدام تعريف ما قد يزيد من الجدل ومن فوضى المعاني. ولا يختلف الكتّاب الفلسطينيون عن غيرهم في هذا الأمر، حيث أنهم ينتقون من أحد التعريفات السابقة، أو يعرّفون المفهوم بناء على نموذج معين يوجد في أذهانهم، يقيسون استناداً إلى هذا النموذج ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني، أو ما ينبغي أن يتشكل على أساسه المجتمع المدني.

يختلف الكتّاب الفلسطينيون في تعريفهم لمفهوم المجتمع المدني، فبينما يوجد كتّاب يبررون سبب اختيارهم أو استخدامهم تعريفاً ما لمفهوم المجتمع المدني، لا يبرر آخرون ذلك، وعدم تبرير بعض الكتّاب استخدامهم تعريفاً ما دون غيره قد يؤدي إلى زيادة تشعب الجدل حول المفهوم. كما قد يستخدم كاتب ما مصطلح المجتمع المدني دون حتى أن يعطي تعريفاً للمفهوم، حيث يضع الكاتب غالباً في هذه الحالة تعريفاً معيناً في ذهنه يقيس استناداً إليه مكونات المجتمع المدني

ومقوماته دون أن يعبر عن ذلك صراحة؛ أي أن تعريفه يكون ضمنياً، تاركاً للقارئ أن يستنتج وحده ما هو التعريف الذي يقصده الكاتب. وقد يظن الكاتب أنه بهذه الطريقة قد يريح نفسه من عناء الدخول في متاهة فوضى معاني مفهوم المجتمع المدني، حيث لا يوجد اتفاق موحد على تعريفه، لكنه وعندما لا يعطي تعريفاً صريحاً لمفهوم المجتمع المدني ويبدأ بمعالجة المفهوم استنادا إلى تعريف في ذهنه ويحاكم على أساسه المجتمع المدني، ومكوناته، ومقوماته؛ أي ما ينبغي أن يتشكل على أساسه المجتمع المدني، فإن ذلك يؤدي إلى مزيد من تشعب الجدل حول المفهوم، وبالتالي زيادة غموضه وفوضى معانيه. كما أن ما يزيد من تشعب الجدل حوله عدم تمييز بعض الكتّاب أحياناً بين تعريفه وبين مكوناته ومقوماته، فعلى الرغم من أن هناك ارتباطاً قوياً بينها، فإنها لا يعنيان الشيء نفسه.

حتى تتضح الصورة أكثر حول جدل الكتّاب الفلسطينيين حول تعريف مفهوم المجتمع المدني وكيفية استخدامهم تعريفات صريحة أو ضمنية، وكيف يبرر بعضهم سببٍ اختيارهم لتعريف ما دون غيره، ولا يبرر آخرون ذلك، سنطرح عدداً من الأمثلة.

لا يعرّف الكاتب زياد أبو عمرو، في دراسته **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مفهوم المجتمع المدني بشكل واضح وصريح. فعلى الرغم من أنه يقرّ بعدم وجود اتفاق موحد حول تعريف مفهوم المجتمع المدني بقوله: "إذا كانت هناك صعوبة في التوصل إلى رأي موحد بشأن مفهوم المجتمع المدني عموماً، وفي المجتمعات العربية خصوصاً، فإن هذه الصعوبة تصبح مضاعفة إذا ما تعلق الأمر بإيجاد تعريف للمجتمع المدني الفلسطيني" (أبو عمرو، ١٩٩٥:٢٦)، لكنه مع ذلك يتهرب من إعطاء تعريف للمفهوم، ويبدأ بمعالجة مفهوم "المجتمع المدني الفلسطيني" وبتوضيح مكوناته دون أن يقدم تعريفاً واضحاً وصريحاً لمفهوم المجتمع المدني، حيث يرى أن "المجتمع المدني الفلسطيني" يتشكل كغيره من المجتمعات المدنية في الوطني العربي، من

عدد من المنظمات كالأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والاتحادات الطلابية والشبابية، والمنظمات النسائية، والجمعيات المهنية، والمنظمات الطوعية، والمنظمات الإرثية (أبو عمرو، ١٩٩٥: ٣٠).

يبدو أن الجرباوي، وعندما انتقد أبو عمرو، باعتبارٍ أن "أبو عمرو" قد وقع في مغالطة منهجية باعتماده تعريفاً توفيقياً فضفاضاً لمفهوم المجتمع المدني، لم يتنبه إلى أن "أبو عمرو" لم يقدم أصلاً تعريفاً صريحاً لمفهوم المجتمع المدني حتى يعتبر الجرباوي أنه اعتمد تعريفاً فضفاضاً، وإنما اكتفى بتعداد مكونات المجتمع المدني الفلسطيني، معتمداً على تعريف ضمني يوجد بذهنه دون أن يصرح ما هو هذا التعريف، وتاركاً للقارئ أن يستنتجه. فمكونات المجتمع المدني أمر، وتعريفه أو ما هو المقصود به أمر آخر، على الرغم من أنه يوجد بينهما ترابط قوي، حيث هناك من يعتبر، كما هو الحال بالنسبة لجقمان، أن ماهية المجتمع المدني تعني ما هو المقصود به وما هي مكوناته.

أبو عمرو وعلى الرغم من أنه يقر بعدم وجود اتفاق موحد على تعريف لمفهوم المجتمع المدني وبتعدد تعريفاته وتباينها، وعلى الرغم من أنه استعرض في بداية دراسته بعضاً من التعريفات لعدد من الكتّاب الأجانب والعرب والفلسطينيين مثل تعريف نورتون (A.R. Norton)، والمفكر الإيطالي انطونيو غرامشي، ومحمد عابد الجابري، وجورج جقمان، وكذلك استعرض ما يتضمنه المجتمع المدني من مكونات عند بعض الكتّاب العرب مثل سعد الدين إبراهيم، وبرهان غليون، فإنه لم يتبنَّ أياً من تلك التعريفات التي ذكرها.[٦]

يقول عزمي بشارة في نقده لـ"أبو عمرو" حول التعريفات التي ذكرها أبو عمرو: "لا يكلف الباحث نفسه عناء خوض النقاش حول نظرية المفهوم وتاريخه، بل يكتفي بسرد بعض التعريفات الغربية بالسرعة الممكنة واختيار ما يلائمه منها. بصيغة: "المجتمع المدني هو..."، ثم يبدأ بمحاولة المزواجة بين هذه الصيغة وبين الظواهر الاجتماعية التي يختارها" (بشارة،١٩٩٥: ١٥٨-١٥٩). عزمي بشارة المعقب على

دراسة أبو عمرو لم يتنبه أيضاً إلى أن "أبو عمرو" لم يقدم تعريفاً صريحاً للمجتمع المدني، ولم يختر حتى أياً من تلك التعريفات الغربية كما يقول بشارة بشكل صريح، وإنما فعل ذلك بشكل ضمني، واكتفى بتعداد ما يتشكل منه "المجتمع المدني الفلسطيني" من وجهة نظره.

أبو عمرو وإن كان لم يقدم تعريفاً صريحاً لمفهوم المجتمع المدني، فإنه من الواضح قرر ضمناً ما هو المجتمع المدني بالنسبة إليه؛ أي أنه اتخذ نموذجاً معيناً في ذهنه لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. فمن الواضح أن "أبو عمرو" قرر على أساس هذا النموذج للمجتمع المدني الموجود في ذهنه، بأنه يوجد في فلسطين مجتمع مدني، وبدأ بتعداد مكوناته، دون أن يذكر تعريفاً لمفهوم المجتمع المدني صراحة، وإنما ترك للقارئ أن يستنتج هذا التعريف. وربما أنه ظن أن ذلك قد يبعده عن الوقوع في إشكالية فوضى معاني المفهوم، لكن عدم اعتماده تعريفاً صريحاً معيناً للمجتمع المدني واكتفاءه بتعداد مكونات "المجتمع المدني الفلسطيني" أدّيا إلى زيادة الجدل حول المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية وبالتالي أديا إلى زيادة غموض المفهوم وفوضى معانيه.

أما بالنسبة للجرباوي، فلم يفعل كما فعل أبو عمرو، الذي ترك المجتمع المدني دون تعريف صريح مكتفياً بتعداد مكوناته، وإنما عرّف مفهوم المجتمع المدني عندما قال: "المجتمع المدني هو الحيّز الذي يتشكل ضمن المجتمع المدني العام من خلال مجهود جماعي مكتسب ومنظم يشترك به الأفراد طواعية، من أجل وقاية حقوقهم وحرياتهم ضمن مساحة خاصة يسعى دوماً للحفاظ عليها، محمية من إمكانية اختراق الدولة وتسلطها" (الجرباوي، ١٩٩٥:١٢٣). فهو وإن عرّف مفهوم المجتمع المدني، فإنه لم يقدم تبريراً لماذا عرّف المفهوم على هذا النحو، لكنه استند إلى تعريفه هذا لنقد "أبو عمرو" الذي اعتبر أن المجتمع المدني الفلسطيني حقيقة واقعة، فمن وجهة نظر الجرباوي واستناداً إلى تعريفه فإنه يعتقد أن التمحيص في دراسة "أبو عمرو" يثبت يقيناً حالة من الوهن الشديد، وإن لم يكن العدم الكامل، للمجتمع المدني في الحالة الفلسطينية. فمن

خلال تعريفه، نلاحظ أن الجرباوي قد وضع شروطاً يحاكم على أساسها ما ينبغي أن يكون عليه مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، وما ينبغي أن يشتمل عليه من مكونات وما لا ينبغي، واستناداً إليه فقد قرر أنه لا يوجد مجتمع مدني فلسطيني؛ أي أنه عرّف المفهوم تعريفاً معيارياً متخذاً نموذجاً معيناً في ذهنه لما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. لكنه، ومع ذلك، لم يترك للقارئ أن يستنتج ما هو التعريف الذي يقصده كما فعل أبو عمرو.

إن كان أبو عمرو قد تهرب من إعطاء تعريف للمجتمع المدني، وإن كان الجرباوي عرّف مفهوم المجتمع المدني، ولكنه لم يبرر سبب اختياره لتعريفه، فإن جورج جقمان قدم تعريفه للمجتمع المدني، وبرّر سبب استخدامه لهذا التعريف. لكن نلاحظ أن جقمان، وعندما أورد تعريفه للمجتمع المدني في ورقته التي قدمها بعنوان "المجتمع المدني والسلطة"، أورده بصورة تختلف قليلاً –اختلافاً لا يكاد يلاحظ– عما أورده في مقالته بعنوان "حالة المجتمع المدني في فلسطين". فخلال ورقته قال: "المجتمع المدني يشكل ذلك الحيز المجتمعي الذي يعمل فيه الفرد كفاعل اجتماعي من خلال تنظيمات المجتمع بانفصال نسبي عن الدولة" (جقمان، ١٩٩٥:١٠٨).

أما في مقالته فقال: "المجتمع المدني هو ذلك الحيز الذي يعمل فيه الفرد باستقلال نسبي عن الدولة" (جقمان، ١٩٩٩:٩٢). وعلى الرغم من أن الفرق قد لا يكون ملاحظاً بين الحالتين الأولى والثانية، فإن ما قد يعنيه المفهوم في الحالة الأولى سيختلف اختلافاً كبيراً عما قد يعنيه في الحالة الثانية. ففي الحالة الأولى يحدد جقمان للفاعل الاجتماعي، وهو الفرد، أن يعمل فقط من خلال تنظيمات المجتمع، أي أن يكون ضمن إطار تنظيمي مجتمعي معين. وهو وإن لم يحدد ما هي هذه التنظيمات وتركها بشكل مفتوح، فإن الفرد لا يكون من ضمن المجتمع المدني ما لم يكن ضمن إطار تنظيمي معين، وليس كما في الحالة الثانية التي لا يشترط فيها أن يكون ضمن إطار تنظيمي. فعبارة "من خلال تنظيمات

المجتمع" التي قد يكون جقمان أسقطها سهواً من تعريفه في الحالة الثانية، قد تؤدي إلى اختلاف في معنى المفهوم المقصود في الحالة الأولى عنه في الحالة الثانية، وقد يترتب عليها اختلاف المكونات التي سيتضمنها المجتمع المدني في الحالتين.

نحن بدورنا اقتبسنا تعريف جقمان كما جاء في الحالتين من أجل الأمانة العلمية أولاً، وحتى نبين ثانياً، أن مجرد عبارة واحدة قد تؤدي إلى أن يختلف معنى المفهوم، وما قد يترتب عليه من مكونات أو شروط، وبالتالي يؤدي إلى زيادة فوضى معانيه.

كما أننا لاحظنا أن جقمان استخدم تعريفاً آخر لمفهوم المجتمع المدني في المضمون الفلسطيني، ويمكن أن نستدل على هذا التعريف من خلال ما أورده: "المجتمع المدني في مضمون فلسطيني يعني، أو ينبغي أن يعني، مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع؛ أي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي في المجتمع" (جقمان، ١٩٩٥:١١١).

تعدد التعريفات التي قد يستخدمها الكاتب قد تزيد من فوضى معاني المفهوم، الأمر الذي قد يزيد من الجدل حول المفهوم بالنسبة للحالة الفلسطينية، ونلاحظ هذه الفوضى من خلال ما فهمه أبو عمرو من تعريف جقمان عن المجتمع المدني، الذي اختلف عما فهمه جميل هلال من تعريف جقمان. ويمكن أن نستدل على هذا الاختلاف في كيفية فهم كل من الكاتبين لما يقصده جقمان من تعريفه للمجتمع المدني من خلال ما أورداه.

يقول أبو عمرو: "يشير أستاذ الفلسفة الفلسطيني، "جورج جقمان"، إلى وقوع البعض في الخلط بين مفهومي المجتمع المدني، والديمقراطية، مفسراً ذلك بكون "المجتمع المدني يشكل ذلك الحيز المجتمعي الذي يعمل فيه الفرد كفاعل اجتماعي من خلال تنظيمات المجتمع بانفصال نسبي عن الدولة.. " (أبو عمرو، ١٩٩٥:١٢). أما هلال فيقول: "...

ونجد تعريفاً مشابهاً عند جورج جقمان الذي يعتبر أن "المجتمع المدني في مضمون فلسطيني يعني، أو ينبغي أن يعني، مجموع التنظيمات المجتمعية من مؤسسات وجمعيات وهيئات ومجالس ونقابات وأحزاب ووسائل إعلام وشرائح اجتماعية لها تعبير تنظيمي في المجتمع؛ أي مجموع التنظيمات المجتمعية التي لها مصلحة في التحول الديمقراطي في المجتمع". ولا يغير من ماهية التعريف اشتراط وجود "مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي"، إلا إذا تحدد مضمون المصلحة وارتباطه بالديمقراطية وحددت آلية للقياس. ففي الساحة الفلسطينية، كما في غيرها، أحزاب وجمعيات ومنظمات لا تجد مصلحة لها في التحول الديمقراطي، وهناك أحزاب وقوى تتبنى الديمقراطية (السياسية) لكنها ترتد عن ذلك عند توليها للسلطة" (هلال، ١٩٩٨: ١١٧–١١٨).

لكن على الرغم من ذلك، نجد أن جقمان يحاول تقديم حجة تفسر سبب اختياره لتعريف معين دون غيره. يقول نايغل بارسونز (Nigel Craig Parsons) إن جقمان يُعرّف مفهوم المجتمع المدني في ثلاثة أجزاء بين الدولة، والمجتمع المدني، والعائلة. ويقتبس عن جقمان قوله: "إذا كانت العائلة تدل على المجال الخاص، والدولة على المجال العام، إذن، فالمجتمع المدني يقع بينهما، فيحتل حيزاً يكون كلا الخاصّ والعامّ، هو الحيز الذي يتصرف ضمنه الأفراد والمجموعات المنظمة باستقلال نسبي عن الدولة". ويضيف بارسونز أن من وجهة نظر جقمان، هذا الاستقلال يخصّ الحقوق في مجالين من الحياة العامة، الحقوق المدنية والحقوق الاقتصادية، وجميعها مضمونة خلال المجتمع المدني المستقل ذاتياً (Parsons, 2005:176).

إن كان جقمان قد أعطى مبرراً لاختياره تعريفاً معيناً دون غيره للمجتمع المدني، فإن ذلك المبرر الذي قدمه لم يمنع جقمان من انتقاء تعريف للمجتمع المدني، وقرر على أساسه أن هناك "مجتمعاً مدنياً فلسطينياً"، وكذلك قرر على أساسه ما هي مكوناته وشروطه.

لكن، وفي جميع الأحوال، فإن تقديم مبرر أو حجة أو سبب، يفسر لماذا اختار أو استخدم كاتب ما تعريفاً معيناً لمفهوم المجتمع المدني يبقى أفضل من عدم تقديم حجة أو مبرر. فالحجج والبراهين في الأمور الجدلية من شأنها أن تعمل على توضيح الفكرة بصورة أفضل، وتعمل على إزالة الغموض الذي قد يحيط بالفكرة الجدلية، ولا تترك المجال مفتوحاً لاستنتاج ما يريد أن يطرح الكاتب، وهذا الأمر قد يعمل على التقليل من الفوضى الحاصلة في الكيفية التي يتم على أساسها استخدام المفهوم دون تبرير، ودون تقديم حجج وبراهين، وهو ما قد يؤدي إلى تقليل غموض المفهوم بصورة أفضل تساعد على التقليل من حدة الجدل، فلا شك أن الحوار الذي يعتمد على الحجة الواضحة والدليل المنطقي القوي من شأنه أن يؤدي إلى الحرية في التفكير، والتخلص من التعصب والانحياز لرأي ما أو لتعريف ما دون غيره، وهذا يعمل على تقليل تشعب الجدل.

مما سبق، يتبيّن لنا أن الكتّاب الذين عالجوا مفهوم المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، قد يعرّفون مفهوم المجتمع المدني، إما بشكل صريح وإما بشكل ضمني، والتعريف الضمني للمفهوم قد يؤدي إلى زيادة تشعب الجدل حوله، لأن الكاتب في هذه الحالة يعالج المجتمع المدني ويحدد مكوناته دون أن يكون واضحاً ما هو التعريف الذي استند إليه في تعريفه، فيترك المجال لاستنتاج التعريف الذي يقصده، وهو يؤدي إلى زيادة غموض المفهوم. وعندما يتم تعريف المفهوم تعريفاً صريحاً، فإنه إما أن يتم تقديم حجج ومبررات تفسر لماذا يتم استخدام تعريف محدد دون غيره، وإما لا يتم تقديم مبررات، وفي الحالة الأولى، وسواء أكانت الحجة مقنعة أم غير مقنعة، فإن تقديم الحجج والمبررات من شأنها أن تعمل على توضيح غموض المفهوم بصورة أفضل، مما لو لم يتم تقديم الحجج، وهذا قد يعمل على التقليل من تشعب الجدل حول المفهوم. وفي جميع الأحوال، فإنهم لا يقومون بتعريف مصطلح وصفي لنوع خاص من التركيب المجتمعي، ولا لنمط سلوك مجتمعي معين، وإنما يقررون أن يعرّفوا المفهوم بناء على نموذج معين موجود

في أذهانهم، أو يقرروا استخدام تعريف معين دون غيره. واستناداً إلى انتقائهم أو قرارهم الشخصي هذا، فإنهم يختلفون فيما إذا كان المجتمع المدني الفلسطيني حقيقة واقعة أم لا.

جدل الكتّاب الفلسطينيين حول تعريف المجتمع المدني وعدم اتفاقهم حول تعريف موحد للمفهوم، لم يؤدِّ فقط إلى جدلهم حول حقيقة وجود "المجتمع المدني الفلسطيني"، وإنما أيضاً يعمل على زيادة جدلهم حول مكوناته ومقوماته، وترتبط أحياناً المقومات التي يشترطها بعضهم استناداً لتعريفاتهم، بجدلهم حول حقيقة وجوده. كما أن لخصوصية الحالة الفلسطينية أثراً على بروز نوع جديد من الجدل أدى إلى طرح تساؤلات جديدة، وكان له دور في زيادة غموض المفهوم، وجميع ذلك يؤدي إلى زيادة الجدل حول المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية، ويزيد من فوضى معاني المفهوم، وفيما يلي سنعمل على توضيح كيف ينعكس عدم اتفاق الكتّاب الفلسطينيين حول تعريف موحد لمفهوم المجتمع المدني، وكيف ينعكس اختلافهم لكيفية رؤيتهم لخصوصية الحالة الفلسطينية على زيادة الجدل حول المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية؛ أي ما ينبغي أن يكون عليه "المجتمع المدني الفلسطيني"، لاسيما بالنسبة لمقوماته ومكوناته.

الجدل حول مكونات المجتمع المدني بالنسبة للحالة الفلسطينية

كما أن الكتّاب اختلفوا حول حقيقة وجود المجتمع المدني ومقوماته وتعريفه، وكذلك حول دوره في التحول الديمقراطي بالنسبة للحالة الفلسطينية، فإنهم اختلفوا أيضاً حول مكوناته. وقد كان لاختلافهم حول تعريف المجتمع المدني، وكذلك اختلافهم حول مقوماته، انعكاس كبير على اختلافهم حول مكوناته، حيث سبق وأوضحنا أن مقوماته تعني، في جزء منها، الشروط التي يفترض الكتّاب ضرورة وجودها من أجل تحديد ما هي المكونات التي ينبغي أن يشتمل أو لا يشتمل عليها. ويقصد بمكونات المجتمع المدني –عادة– العناصر التي يتكون

منها، فهناك من يعتقد أن بعض الكتّاب الفلسطينيين يخلطون بين عناصر أو مكونات "المجتمع" وبين مقومات "المجتمع المدني"، وهذا الخلط يزيد من فوضى معاني المفهوم بالنسبة للحالة الفلسطينية. ولن نتناول جدل الكتّاب حول جميع مكونات "المجتمع المدني الفلسطيني"، وإنما سنركز على أهم المكونات التي يختلفون حولها، وهي الأحزاب السياسية، والجمعيات الإرثية.

جدل الكتاب حول الأحزاب السياسية

يوجد جدل كبير بين الكتّاب الفلسطينيين حول الأحزاب السياسية، فبينما يعتبر بعضهم أن الأحزاب السياسية لا يمكن اعتبارها من مكونات المجتمع المدني، يعتبر بعضهم الآخر أن الأحزاب السياسية تشكّل أحد مكوناته، بل ذهب بعضهم إلى حد الاعتبار أنها أهم مكوناته، وتختلف الأسباب التي قدمها كل منهم حول اعتبارهم أنها من مكوناته أم لا، وسنعمل على توضيح هذا الجدل الدائر حول الأحزاب السياسية والسبب الكامن وراءه.

يعتبر عدد من الكتّاب الفلسطينيين أن الأحزاب السياسية هي من مكونات "المجتمع المدني الفلسطيني"، ومن هؤلاء الكاتب أبو عمرو، فهو يذهب إلى حد الاعتبار أن التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية تعتبر العنصر الأهم من بين منظمات المجتمع المدني الأخرى، لاسيما بالنسبة لدورها في عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني. فهو يعتقد أن هذه التنظيمات، وبخاصة الفصائل التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، قامت بتأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني لأهداف وطنية وسياسية في غالب الأحيان، ولتعزيز مكانة الفصائل سياسياً وجماهيرياً في سياق التعبئة الوطنية أو التنافس التنظيمي والسياسي في ما بين الفصائل بعضها بعضاً (أبو عمرو، ١٩٩٥: ٨٠).

يشاطر جقمان "أبو عمرو" رأيه في أن الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني، بل وفي اعتبارها كذلك أهم مكونات "المجتمع المدني

الفلسطيني"، لكن يختلف السبب الذي يقدمه جقمان عن ذلك الذي يقدمه أبو عمرو لضرورة تضمين الأحزاب السياسية في المجتمع المدني، لاسيما أحزاب المعارضة. فحسب ما يقول غراهام أشير (Graham Usher)، فإن جقمان يعتقد أن "قوّة المجتمع المدني من ناحية قدرته للحد من سلطة الحكومة وتأثيره على السياسة يستمد نفوذه من وجود حيوية ودينامية المعارضة السياسية ... دون معارضة سياسية منظمة تكافح من أجل إبعاد الانتهاكات الحكومية للمجتمع، عمل المنظمات غير الحكومية يمكن أن يتم تقليصه بسهولة بالوسائل القانونية وغير القانونية" (Usher, 1995:49). وكذلك يعتقد أن: "المعارضة لن تكون قادرة على البقاء على قيد الحياة إلا تحت السلطة الوطنية الفلسطينية التي تضمن حرية التجمع والنشاط السياسي، وتدافع عن الحريات المدنية، وتسمح باتخاذ القرارات العامة، وتحكم بحكم القانون، بدلاً من الحكم العشوائي للفرد أو للحزب" (Usher, 1995:52).

جقمان إذن، يعوّل كثيراً على دور الأحزاب، لاسيما الأحزاب المعارضة في الدفاع عن الحريات، لكن هناك من يرى أن الأحزاب السياسية وغيرها من منظمات المجتمع المدني، لم تكن قوية كفاية لمقاومة فرض عرفات حكومة سلطوية، ومن هؤلاء إمكو بروير (Imco Brouwer) الذي يعتقد: "الحكم الذاتي أَثّرَ على غالبية منظمات القاعدة. الأحزاب السياسية، واتحادات العمال، ومنظمات تسليم الخدمة، فقدت مُعظم قوتها. المجتمع المدني الفلسطينيّ يَبْدو أقل حيوية عما كان عليه قبل خمس أو عشر سنوات. إنّ المجموعات الأقوى اليوم هي منظمات تسليم الخدمة ومعظمها إسلامية. ومجموعات الدفاع على الطريقة الغربية، بما فيها منظمات حقوق الإنسان. لكن هذه لم تكن قوية بما فيه الكفاية لمقاومة فرض عرفات الحكومة السلطوية" (Brouwer, 2000:31-32).

يشاطر إبراهيم أبراش كذلك كلاً من جقمان و"أبو عمرو" في رؤيتهما بالنسبة لضرورة اعتبار الأحزاب السياسية جزءاً من المجتمع المدني، ويعتقد أبراش أن الكتّاب لا يتفقون حول موقع الأحزاب السياسية، هل

هي من المجتمع المدني أم من المجتمع السياسي، حيث يرى أن كثيراً منهم لا يعتبرون الأحزاب من مكونات المجتمع المدني، لكنه مع ذلك يتفق مع الموقف الأول؛ أي أنه يرى أن الأحزاب من مكونات المجتمع المدني. أما الأسباب التي يبديها من أجل تضمين الأحزاب السياسية في المجتمع المدني، حسب وجهة نظره، تتمثل في أن الأحزاب السياسية هي الأكثر فعالية وتنظيماً للمجتمع والأكثر تعبيراً عن مطالبه في مواجهة السلطة، ما دام الحزب خارج السلطة. ويقول يمكن أن يتم لمس هذا الدور جلياً في الدول حديثة العهد بالديمقراطية والتحديث السياسي، حيث تكون الأحزاب أكثر تنظيمات المجتمع المدني فعالية، بل هي المؤسسة في كثير من الأحيان لمؤسسات المجتمع المدني الأخرى؛ كالنقابات، والجمعيات، والنوادي ... الخ. ويرى أن كون الأحزاب تتناوب على السلطة أو تسعى لها، فإن ذلك لا يمنع من القول بأهميتها كمكون من مكونات المجتمع المدني، فحيث أنها تعرف أن وجودها في السلطة أمر مؤقت يجعلها لا تقطع مع المجتمع المدني، بل تحافظ على وجودها فيه إن لم يكن من خلال القواعد الحزبية فمن خلال نقابات وجمعيات تابعة لها (أبراش، ٢٠٠٦).

لا يختلف كذلك رأي بشارة حول اعتبار الأحزاب جزءاً من المجتمع المدني، فهو يعتقد أن هناك، ولاعتبارات القوة والسيطرة القائمة في الدولة، من يخرج الأحزاب السياسية من إطار المجتمع المدني. لكن بالنسبة لبشارة، فهو يرى أنه من غير الممكن أن يتم إقصاء الأحزاب السياسية عن المجتمع المدني في العالم الثالث والدول غير الديمقراطية بشكل عام. كما يعتقد أن الحديث من منطلق توفر الديمقراطية الليبرالية والتعددية الحزبية يختلف عن منطلق غياب الأحزاب أو منعها من ممارسة نشاطها بحرية، حيث يرى أن هناك فرقاً جوهرياً بين المجتمع المدني كونه مفهوماً بعد تأسيس الديمقراطية، والمجتمع المدني كونه مفهوماً في مرحلة ما قبل تأسيس الديمقراطية (بشارة، ١٩٩٥:١٥٥). ومن خلال ما يناقشه بشارة، يتضح أنه يميز بين مفهومين للمجتمع المدني، الأول قبل تأسيس الديمقراطية، والثاني بعد تأسيسها.

على العكس من هذا الرأي الذي يرى بضرورة أن تكون الأحزاب جزءاً من المجتمع المدني، يرى الجرباوي أنه يجب أن يتم تجنب اعتبار الحزب السياسي جزءاً من منظمات المجتمع المدني، ويعلل سبب رفضه لاعتبار الأحزاب السياسية جزءاً من المجتمع المدني، أن مثل هذا الضم، يؤدي، وعلى وجه الخصوص في دول العالم الثالث كما يعتقد، إلى تشريع مستتر لهيمنة "السياسي" على "المدني"، وانتفاء إمكانية التفريق بينهما. ويرى أن الحزب السياسي في مثل هذه البلدان، وبخاصة حزب السلطة، يستحوذ على الكثير من مصادر القوة والنفوذ، وبذلك يكون على الأرجح، واقعياً وفعلياً –كما يعتقد– أن لا تتمكن منظمات المجتمع المدني على مضاهاته في الإمكانيات. ويرى أنه إذا تم تشريع اعتباره جزءاً من المجتمع المدني، وإذا كانت إمكانياته تفوق غيره من منظمات ذلك المجتمع، فإنه من المتوقع أن يبسط سطوته على هذه المنظمات، ويستحوذ على معظم مساحة المجتمع المدني وإن لم يكن على كلها. ويقول إن هذه المساحة تبين عن طريق الإلحاق الطوعي أو القسري لمختلف المنظمات "المدنية" بالأحزاب السياسية، ويصبح المجتمع المدني من الناحية الفعلية مجتمعاً سياسياً لا يشكّل حاجزاً بين الفرد والدولة، وإنما يكون الامتداد الطبيعي لسلطتها وسطوتها.

ينتقد الجرباوي "أبو عمرو" لاعتباره الأحزاب السياسية جزءاً من المجتمع المدني، ويقول في نقده: "يبحث أبو عمرو في دراسته جدوى اعتبار الحزب السياسي جزءاً من منظمات المجتمع المدني، بل يخلص منذ البداية إلى الاستنتاج بأنها أهم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قاطبة، وذلك لأن هذه التنظيمات والأحزاب هي المنظمات الأقدم أو الأكثر نفوذاً في المجتمع، وهي التي أيضاً نادت بتأسيس معظم منظمات المجتمع المدني الأخرى أو تحكمت في تطورها ونشاطاتها". ويضيف الجرباوي في نقده لـ"أبو عمرو": "ومع أن أعظم نفوذ الأحزاب السياسية في المجتمع، أو مجرد الانتباه إلى أنها المسؤولة عن تأسيس والتحكم بتطور ونشاطات ما يعتبره المؤلف "المنظمات الأخرى" للمجتمع المدني الفلسطيني، يلقي بظلال كثيفة من الشك على مدى وجود واستقلالية

وفاعلية مثل هذا المجتمع، فإن ذلك لا يدفع (أبو عمرو) إلى أخذ الحيطة والحذر والتروي قبل القبول غير المشروط بالحزب السياسي جزءاً من المجتمع المدني. ويبدو أنه يتبنى، وقد يكون عن غير قصد، موقف المدرسة الأوروبية الشرقية بهذا الخصوص. فالدراسات عن المجتمع المدني التي ظهرت في أوروبا الشرقية نتيجة أحداث بولندا، ومن ثم انهيار الكتلة الشرقية، جاءت متأثرة بنفحة ماركسية، واعتبرت على عكس التقليد الليبرالي الغربي، الحزب السياسي جزءاً أساسياً من المجتمع المدني. وبالطبع، فإن لهذه المدرسة استنتاجات أساسية مترتبة على منطلقاتها" (الجرباوي، ١٩٩٥: ١٢٥-١٢٦).

يعتبر الكاتب عاطف أبو سيف أن بعض الباحثين رأوا ضرورة استبعاد الأحزاب السياسية من دائرة التعريف لأنها تسعى للسلطة، وهي في سعيها هذا تستخدم المصلحة العامة لمآرب خاصة، وهي بدورها بين لحظة وأخرى قد تصبح الدولة وصانعة القرار الذي لا بد أن يحاول المجتمع المدني التأثير عليه (أبو سيف، ٢٠٠٣).

إذن، كان هناك وجهتا نظر فيما يتعلق بالأحزاب واعتبارها من مكونات المجتمع المدني أم عدم اعتبارها، الأولى ترى أن الأحزاب جزءاً من المجتمع المدني، والثانية ترى عكس ذلك. وكل من وجهتي النظر في اعتبارها أن الأحزاب ينبغي أو لا ينبغي اعتبارها من مكونات المجتمع المدني، لم تكن تصف تركيباً مجتمعياً معيناً للمجتمع المدني، وإنما ما قام به كل كاتب من وجهتي النظر المختلفة بضرورة اعتبار أو عدم اعتبار الحزب السياسي من مكونات المجتمع المدني، هو قرار معياري انتقائي، فمن الواضح أن كل كاتب كان يحمل في ذهنه نموذجاً معيناً يقيس بناء عليه ما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني وما لا ينبغي أن يشتمل عليه، فقرر كل كاتب، واستناداً إلى هذا النموذج الموجود في ذهنه، انتقاء ما ينبغي أو لا ينبغي أن يشتمل علية المجتمع المدني من مكونات.

ينتقد الجرباوي "أبو عمرو" لأنه اعتبره قد تبنى موقف المدرسة الأوروبية الشرقية التي تعتبر الحزب السياسي جزءاً من المجتمع

المدني، فإذا كان أبو عمرو اتخذ نموذجاً معيارياً في ذهنه وهو نموذج موقف المدرسة الأوروبية الشرقية التي تعتبر الحزب السياسي جزءاً من المجتمع المدني، فقرر استناداً إلى هذا النموذج اعتبار أن الحزب السياسي من مكونات المجتمع المدني، فإن الجرباوي لم يختلف هو الآخر عما قام به أبو عمرو من اتخاذ نموذج معياري يقيس بناء عليه ما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني. فمن الواضح أن الجرباوي يتبنى موقف التقليد الليبرالي الغربي، الذي يرى عكس ما يراه موقف المدرسة الأوروبية؛ أي أن الجرباوي يوجد في ذهنه نموذج معين يستند إلى موقف الليبرالي الغربي الذي يرى بعدم اعتبار الأحزاب جزءاً من المجتمع المدني، وقاس استنادا إلى هذا النموذج ما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني من مكونات، فقرر استناداً إلى هذا النموذج أنه لا ينبغي أن يكون الحزب السياسي من مكونات المجتمع المدني.

قد انتقى كل كاتب من هؤلاء الكتّاب النموذج الذي يتناسب مع أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها نتيجة اعتباره الأحزاب جزءاً من المجتمع المدني أم عدم اعتبارها؛ أي أن الكاتب يقرر اختيار النموذج الذي يدعم موقفه ويحقق أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها. فالسبب الذي يجعل الجرباوي يقرر على أساسه تبني الموقف الليبرالي الغربي الرافض لاعتبار الأحزاب السياسية جزءاً من المجتمع المدني، وعدم تبني موقف المدرسة الأوروبية الشرقية التي ترى عكس ذلك، لأن له أهدافاً خاصة بعدم ضم الأحزاب السياسية إلى المجتمع المدني، وهذه الأهداف متعلقة بتخوفه من أن يؤدي تضمين الأحزاب إلى المجتمع المدني، إلى "تشريع" مستتر لهيمنة "السياسي" على "المدني"، وانتفاء إمكانية التفريق بينهما، والاستحواذ على مصادر القوة والنفوذ، لاسيما بالنسبة لحزب السلطة، بحيث لا تتمكن منظمات المجتمع المدني على مضاهاته في الإمكانيات. وكذلك تخوفه، وفي حال تم "تشريع" اعتباره جزءاً من المجتمع المدني، من بسط سطوته على هذه المنظمات، وأن يستحوذ على معظم مساحة المجتمع المدني. وتخوفه أيضاً من الإلحاق الطوعي أو القسري لمختلف المنظمات "المدنية" بالأحزاب السياسية، بحيث يصبح المجتمع المدني

مجتمعاً سياسياً لا يشكّل حاجزاً بين الفرد والدولة، وإنما يكون الامتداد الطبيعي لسلطتها وسطوتها.

هذه التخوفات التي يبديها الجرباوي من هيمنة السياسي على المدني، وعدم مضاهاة باقي منظمات المجتمع المدني لإمكانيات الأحزاب، وإمكانية بسط سطوة الحزب السياسي على المنظمات المدنية ... الخ، قد تحدث سواء اعتبر الجرباوي الأحزاب جزءاً منه أم لا، فالأحزاب حقيقة واقعة موجودة، فمجرد اعتبارها أنها ليست جزءاً من المجتمع المدني، لن يغير من حقيقة وجودها، وما قد تملكه من إمكانيات ونفوذ أكثر من غيرها من المنظمات المجتمعية الأخرى. فهل يعتقد الجرباوي أن مجرد اعتباره الأحزاب ليست من مكونات المجتمع المدني سينفي إمكانية أن تقوم بالسيطرة والهيمنة على المنظمات المجتمعية الأخرى؟

لن نقوم بالإجابة عن هذا التساؤل، لكننا نطرحه كي نبين أن الجرباوي وما يقرره من عدم اعتبار الأحزاب السياسية جزءاً من المجتمع المدني، إنما هو عملية انتقائية ومعيارية لا تستند بحقيقة الواقع إلى وصف لتركيب مجتمعي للمجتمع المدني. كما أن الجرباوي، وعندما استخدم كلمة "تشريع"، فإنه بذلك يقرر ضمناً في ذهنه أن هناك ما يشرع أو لا يشرع اعتبار الحزب السياسي جزءاً من المجتمع المدني أو لا. لكن، في الواقع، لا وجود لما يشرع أو لا يشرع اعتبار الحزب السياسي جزءاً من المجتمع المدني، وإنما هو قرار يتخذه كل كاتب استناداً إلى نموذج معين موجود في ذهنه يقيس على أساسه ما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني أم لا، ويتناسب هذا النموذج مع الأهداف التي يريد أن يحققها الكاتب من ضم مكون ما أو عدم ضمه إلى المجتمع المدني، وقد يختلف النموذج الذي يحمله كاتب معين في ذهنه عن ذلك الذي قد يحمله كاتب آخر.

لم يكن الجرباوي الذي استبعد الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني الوحيد الذي لديه أهداف أراد تحقيقها فقام بهذا الاستبعاد، وإنما كان اعتبار كل من "أبو عمرو" وأبراش وجقمان وبشارة الأحزاب السياسية جزءاً من المجتمع المدني لأن لديهم أهدافاً يسعون إلى

تحقيقها، فجاء تبنيهم لموقف المدرسة الأوروبية الشرقية التي تعتبر الأحزاب من مكونات المجتمع المدني، لأنهم وجدوا في موقف المدرسة الأوروبية الشرقية ما يتناسب مع تحقيق أهدافهم؛ أي أن هؤلاء قرروا اختيار النموذج الذي يدعم موقفهم ويحقق الأهداف التي يسعون إليها. ويبدو أن السبب وراء ما ذهب إليه هؤلاء الكتّاب من اعتبار الأحزاب السياسية جزءاً من المجتمع المدني، أن لديهم أهدافاً يسعون إلى تحقيقها متعلقة بالتحول الديمقراطي في فلسطين، فهم يعتقدون أن الأحزاب قد تلعب دوراً مهماً في هذا التحول، كما له علاقة بما يعتقده بعضهم –كما هو الحال بالنسبة لجقمان– أن قوّة المجتمع المدني من ناحية قدرته للحد من سلطة الحكومة، وتأثيره على السياسة، يستمد نفوذه من وجود حيوية وديناميةأحزاب المعارضة.

إن ما يعوّل عليه جقمان فيما يتعلق بقدرة أحزاب المعارضة وأثرها على قوة المجتمع المدني للحد من سلطة الحكومة وتأثيره على السياسة، لن يتغير بمجرد اعتباره أن الأحزاب السياسية جزء من المجتمع المدني، فسواء اعتبر أنها جزء من المجتمع المدني أم لم يعتبر ذلك، فإن أحزاب المعارضة قد يكون لها أثر للحد من سلطة الحكومة وتأثيرها على السياسة. فأحزاب المعارضة حقيقة واقعة موجودة، فمجرد تسميتها بأنها جزء من المجتمع المدني أم لا، لن يغير من حقيقة وجودها، وما قد يكون لها تأثير للحد من سلطة الحكومة وتأثيرها على السياسة. فمن الواضح أن جقمان وما يقرره هو وأبراش وأبو عمرو وبشارة من اعتبار الأحزاب السياسية من مكونات المجتمع المدني، إنما هو عملية انتقائية ومعيارية، لا تستند في الواقع إلى وصف لتركيب مجتمعي معين.

الجدل حول الجمعيات الإرثية

كما كان هناك جدل بين الكتّاب الفلسطينيين حول اعتبار الأحزاب من مكونات المجتمع المدني أو عدم اعتبارها، يوجد كذلك جدل بينهم حول اعتبار الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني أم لا، حيث يوجد

من يعتبر أنها تشّكل أحد مكوناته، ومن هؤلاء أبو عمرو، الذي يعتقد أن الجمعيات الإرثية في المجتمع الفلسطيني هي تلك التي تقوم على أسس دينية أو عرقية أو لغوية، أو تقوم على قرابة الدم، والعضوية بها لا تكتسب اكتساباً، بل تأتي بالتوارث. ومن الأمثلة التي يضربها أبو عمرو على هذه الجمعيات الإرثية استناداً إلى الدين مثل الأقليات الدينية من بعض الطوائف المسيحية، ومن التي تستند إلى العرق أو اللغة مثل الأقلية الأرمنية. أما التي تستند إلى صلة القرابة والدم، فمثل العائلة الممتدة أو الحمولة أو العشيرة. أما الأسباب التي يبديها أبو عمرو لاعتبار هذه الجمعيات جزءاً من المجتمع المدني فهو اعتقاده أنها لعبت دوراً إيجابياً في ظل الخصوصيات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني. وأنها أسهمت بطريقة ما في المحافظة على درجة من "مدنية" المجتمع الفلسطيني في وقت غابت فيه السلطة الفعلية أو هياكلها أو أدواتها في المجتمع، كما كانت الحال أثناء الانتفاضة. ويرى أن مراعاة العائلات والحمائل والعشائر للعادات والأعراف والتقاليد شكّل رادعاً متبادلاً لكي لا تقع التجاوزات على حقوق الآخرين. إضافة إلى ما يراه في أن كل عائلة أو حمولة تستخدم بناءها العمودي والسلطة الأبوية فيها في ضبط العلاقات الخارجية لأبنائها عن الانجرار للمشاركة في النزاعات الحزبية.

ويرى أن للجمعيات الإرثية دوراً في انتزاع المكاسب لأفرادها، كمساعدتهم في الفوز في الانتخابات بحشد الأصوات لهم. وعلى الرغم من أن "أبو عمرو" يرى أن الجمعيات الإرثية لعبت دوراً إيجابياً في جميع هذه النواحي التي أشرنا إليها، فإنه يرى أن وجود هذه الجمعيات وتزايد نفوذها قد يعرقل تطور المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع عصري، ويعرقل عملية التحول الديمقراطي فيه. لذلك، فهو يدعو إلى التعامل مع الجمعيات الإرثية بشكل خلاق، بحيث يتم استيعابها في إطار عملية التحول إلى المجتمع المدني الحديث، وعدم تعزيز مثل هذه الجمعيات، وما تقوم عليه من علاقات تقليدية من خلال تجنيد آليات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي لخدمتها (أبو عمرو، ١٩٩٥: ٧٢-٧٤).

يختلف الجرباوي مع "أبو عمرو" في اعتبار أن الجمعيات الإرثية جزء من المجتمع المدني، فهو يميز بين ما هو "مدني" عما هو "سياسي" وعما هو "أهلي" في المجتمع. ويعتقد أن التنظيمات "الأهلية" هي التي يُطلق عليها "المجتمع الأهلي". والمجتمع الأهلي بالنسبة إليه يرتكز على علاقات إرثية مفروضة على الفرد بفعل روابط وعصبويات يجد نفسه مرتبطاً بها بحكم المولد، كتلك القائمة على الدم، والعرق، والدين، واللغة، والجهة. ويرى أنه بما أن هذه الروابط والعصبويات ليست من اختيار الفرد، فإن التنظيمات التي تنبثق عنها لا تحقق شرط الطواعية الضروري لانبثاق المجتمع المدني. ويعتقد أنه حتى لو شكلت هذه التنظيمات حاجزاً أمام هيمنة الدولة على مقدرات الفرد، فإنه لن يكون الحاجز المبتغى لإيجاد النظام الديمقراطي وتعزيزه، حيث يعتقد أن مثل هذا الحاجز يكون تقليدياً، ويعزز النزعة التقليدية داخل المجتمع. وبالتالي، حسبما يرى، فإنه يعرقل، وبصورة موضوعية، من عملية انبثاق المنظمات "المدنية"، ويقلّص من فاعلية الموجود منها. ولذلك، فهو يجد أن قوة "المجتمع الأهلي" تتناسب عكسياً مع قوة "المجتمع المدني" (الجرباوي، ١٩٩٥: ١٢٢-١٢٤).

النقد الذي وجهه الجرباوي لـ"أبو عمرو" بخصوص أطروحته باعتبار الجمعيات الإرثية جزءاً من المجتمع المدني هو أنه وفي هذه الحالة، فإن عناصر المجتمع المدني تبدو مطابقة مع عناصر المجتمع، دون أن يكون أي تمييز بين ما هو "أهلي" أو "مدني" أو "سياسي".

ويوضح جقمان هذه الإشكالية الأساسية التي ترتبط عادة -حسبما يرى- بتعريف المجتمع المدني عن طريق طرح التساؤل التالي: "ما هو التمييز بين "المجتمع" و"المجتمع المدني"، بحيث يختلف المفهومان على الأقل في بعض مكوناتهما وعناصرهما؟" ويقول إنه إذا تعذرت الإجابة الواضحة عن هذا التساؤل، تصبح العبارتان مترادفتين، ويمكن استبدال واحدة بالأخرى، ولا يوجد تبرير خاص للحديث عن "مجتمع مدني" عدا عن كون العبارة صرعة لغوية، افتتن البعض بها وتستر وراءها البعض الآخر لأغراض محددة يمكن كشفها بالتحليل النقدي.

وللإجابة عن السؤال الذي طرحه بالتمييز بين عناصر "المجتمع" وعناصر "المجتمع المدني"، يعتقد جقمان أن تبيان الفرق بين المفهومين يمكن أن يكون من خلال طريقتين الأولى، من خلال سرد وصفي تاريخي لاستخدام مفهوم "المجتمع المدني" ابتداء من بداية العصر الحديث عن كتّاب ومفكرين ومنظرين متنوعين، وانتهاء بالقرن العشرين. ويقول أنه وعلى الرغم من فائدة دراسة هذا النوع، فإنها وبحد ذاتها لن تُسعِف الحائر المعاصر الذي يتعين عليه اتخاذ قرار فيما إذا كان سيستخدم العبارة، وبخاصة إذا تعين عليه أيضاً تبرير استخدامها. والطريقة الثانية للإجابة عن هذا التساؤل الذي طرحه من وجهة نظره، تكمن في إعطاء تعريف غير وصفي للعبارة يتضمن تحديد مكونات وعناصر المجتمع المدني، وسيكون عندها بالضرورة، حسبما يرى، تعريفاً معيارياً (normative)، لا يحدد معنى وصفياً للمفهوم، وإنما يحدد ما ينبغي أن يكون عليه المفهوم من معنى.

يعتقد أنه ينبع من اختيار الطريقة الثانية أمران: الأول، أن الاختلاف الحاصل حول ماهية "المجتمع المدني" هو في المقام الأول اختلاف حول المكونات والعناصر المرتبطة بأهداف محددة ضمنية أو غير ضمنية. ويضرب مثالاً حتى يثبت صحة اعتقاده أن من يرى أنه ينبغي استثناء المنظمات الإرثية من مكونات المجتمع المدني لأنها تقلل من أهمية الحقوق الفردية، وتشدد على أهمية الحقوق الجماعية، يفترض ضمناً أهدافاً محددة يمكن على أساسها استثناء التنظيمات الإرثية. والأهداف في هذه الحالة، حسبما يعتقد جقمان، إما تصور معين عن المجتمع الحديث، وإما تصور معين عن المجتمع الديمقراطي يقوم على أساس وجود حقوق فردية كشرط من شروط وجوده. ويتعلق الأمر الثاني بالأهداف والغايات التي تملي اختيار بعض عناصر وتنظيمات المجتمع على أنها من مكونات المجتمع المدني، واستثناء عناصر أخرى. فإن كان الهدف هو كيفية الوصول إلى مجتمع ديمقراطي في مضمون تاريخي واجتماعي محدد، يصبح تعريف المجتمع المدني وتحديد مكوناته تعريفاً نسبياً مرتبطاً بطبيعة وخصوصية المجتمع أو المجتمعات قيد البحث

ومرحلة تطورها التاريخية. ويتوصل إلى أن تنظيمات المجتمع المدني من منظور هذا الهدف هي التنظيمات والهيئات والأطر والجمعيات والمؤسسات التي لها مصلحة في وجود نظام ديمقراطي، وتتوفر لها إمكانية الازدهار في وجود حيز مجتمعي تعمل فيه باستقلال نسبي عن الدولة (جقمان، ١٩٩٥: ١٠٨-١٠٩).

يثير جقمان، من خلال تحليله هذا، تساؤلاً حول التمييز بين عناصر "المجتمع" وعناصر "المجتمع المدني"، حيث يعتقد أن تعذر التمييز بين عناصر "المجتمع" وعناصر "المجتمع المدني" يؤدي إلى أن تصبح العبارتان مترادفتين، ويمكن استبدال واحدة بالأخرى، ولا يوجد تبرير خاص للحديث عن "مجتمع مدني" عدا عن كون العبارة صرعة لغوية افتتن البعض بها وتستر وراءها البعض الآخر لأغراض محددة يمكن كشفها بالتحليل النقدي. وبدورنا، سنحاول اكتشاف الأهداف التي تجعل الكتّاب يعتبرون الجمعيات الإرثية جزءاً من المجتمع المدني أو عدم اعتبارها جزءاً منه؛ أي بين من يميز بين "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي" وبين لا يميز بينهما، وذلك من خلال الأمثلة التي أوردناها.

لقد أوضحنا أن هناك وجهتي نظر بين الكتّاب الفلسطينيين فيما يتعلق بالجمعيات الإرثية واعتبارها من مكونات المجتمع المدني أم عدم اعتبارها، الأولى ترى أن الجمعيات الإرثية جزء من المجتمع المدني، والثانية ترى عكس ذلك. وبهذا نكون قد عرفنا على ماذا يختلف الكتّاب الفلسطينيون بالنسبة للجمعيات الإرثية، لكن يبقى أن نعرف لماذا هم مختلفون؟ وهل اختلافهم حول الجمعيات الإرثية سيغير من حقيقة الواقع في شيء؟

إذا دققنا جيداً في الأسباب التي أبداها الكتّاب حول اعتبارهم أن الجمعيات الإرثية جزء من المجتمع المدني أم لا، سندرك أن هناك أهدافاً يسعون إلى تحقيقها من خلال اعتبارهم أن الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني أم لا، وهذه الأهداف كانت سبباً في خلافهم حول الجمعيات الإرثية.

الأمثلة التي أوردناها، تظهر أن الكتّاب لديهم أهداف يسعون إلى تحقيقها، وتتوافق مع اعتبارهم الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني أو عدم اعتبارها من مكوناته. فعلى سبيل المثال، عندما قرر أبو عمرو أن يعتبر الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني، يتضح أن لديه أهدافاً يسعى إلى تحقيقها، وتنسجم هذه الأهداف مع الدور الذي يرى أن الجمعيات الإرثية من الممكن أن تلعبه، لذلك قرر اعتبارها من مكوناته. فهو يرى أن الجمعيات الإرثية أسهمت بطريقة ما في المحافظة على درجة من "مدنية" المجتمع الفلسطيني في وقت غابت فيه السلطة الفعلية أو هياكلها أو أدواتها في المجتمع. كما يرى أنها تشكّل رادعاً متبادلاً لكي لا تقع التجاوزات على حقوق الآخرين، إضافة إلى ما يراه من قدرتها على ضبط العلاقات الخارجية في الانجرار للمشاركة في النزاعات الحزبية، ومن قدرتها على انتزاع المكاسب لأفرادها، كمساعدتهم في الفوز في الانتخابات بحشد الأصوات لهم. ولأن "أبو عمرو" لديه أهداف في المحافظة على مدنية المجتمع الفلسطيني، وكذلك حرصه على عدم المنازعات الحزبية، وعدم الاعتداء على حقوق الآخرين، لاسيما في ظل عدم وجود دولة فلسطينية، ولأنه يعتقد أن الجمعيات الإرثية تقوم بهذا الدور، لذلك التقت أهدافه مع الدور الذي تقوم به الجمعيات الإرثية، فوجد بضرورة ضمها إلى المجتمع المدني وعدم استثنائها؛ أي أنه وظف الجمعيات الإرثية بضمها إلى المجتمع المدني لتحقيق أهدافه، وبذلك نجده لا يميز بين "المجتمع الأهلي" و"المجتمع المدني".

ما ذهب إليه أبو عمرو في أن الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني، لم يستند في الواقع إلى وصف لتركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني، ولكنه قام بعملية انتقائية معيارية؛ أي أنه اتخذ قراراً باعتبار الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني، استناداً إلى نموذج معين عن المجتمع المدني موجود في ذهنه، يقيس على أساسه ما ينبغي وما لا ينبغي أن يشتمل عليه من مكونات. ويتوافق هذا النموذج الموجود في ذهنه مع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، على الرغم مما قد يبديه

من تخوف بما قد يؤدي وجود هذه الجمعيات وتزايد نفوذها من عرقلة تطور المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع عصري، ويعرقل عملية التحول الديمقراطي فيه؛ أي أن كل ما ذهب إليه أبو عمرو من اعتباره أن الجمعيات الإرثية من مكونات "المجتمع المدني الفلسطيني"، لم يخرج عن الإطار المعياري الانتقائي. لكن في حقيقة الأمر، فإن اعتبار "أبو عمرو" أن الجمعيات الإرثية من مكونات "المجتمع المدني الفلسطيني"، لن يغير من حقيقة الدور الذي تقوم به شيئاً، فالجمعيات الإرثية حقيقة موجودة في المجتمع الفلسطيني، ولها دور تقوم به وتشكل جزءاً من تركيبته.

أما بالنسبة للجرباوي الذي يعتبر أن الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني، فهو أيضاً لديه أهداف يسعى إلى تحقيقها. فعلى ما يبدو، فإن لديه أهدافاً متعلقة برغبته في أن يتطور المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع "حديث" أو "عصري"، وعدم رغبته في مجتمع فلسطيني "تقليدي". ولأنه يخشى من الدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الإرثية في تعزيز النزعة التقليدية داخل المجتمع، ومن عرقلة عملية انبثاق المنظمات "المدنية"، وتقليص من فاعلية الموجود منها، اعتبر أنها ليست من مكونات المجتمع المدني.

استثنى الجرباوي الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني، وذلك على الرغم من إمكانية الدور الإيجابي الذي لعبته، أو من الممكن أن تلعبه في تشكيل حاجز أمام هيمنة الدولة على مقدرات الفرد، لأنه يعتقد أن هذا الحاجز لن يكون الحاجز المبتغى لإيجاد النظام الديمقراطي وتعزيزه، حيث يعتقد أن مثل هذا الحاجز يكون تقليديا، ويعزز النزعة التقليدية داخل المجتمع.

وحتى يدلل على صحة رأيه بضرورة استثناء الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني، قام بالتمييز بين ما أطلق عليه "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي"، فافترض أن قوة "المجتمع الأهلي" تتناسب عكسياً مع قوة "المجتمع المدني". كما أنه وضع شرطاً ضرورياً لانبثاق "المجتمع المدني"؛ أي ذلك المجتمع الذي استثنى منه "المجتمع الأهلي"،

وهذا الشرط هو "الطواعية". فبالنسبة إليه، فإن العلاقات القائمة على "الطواعية" هي عكس العلاقات الإرثية "المفروضة" على الفرد بفعل روابط يجد نفسه مرتبطاً بها بحكم المولد؛ مثل القائمة على الدم والعرق، والدين، واللغة. بمعنى آخر، يضع الجرباوي شرطاً لما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني من مكونات وما لا ينبغي أن يشتمل عليه، وهذا الشرط هو العلاقات القائمة على الطواعية بمحض اختيار الفرد وليست المفروضة عليه.

عندما اعتبر الجرباوي أن الجمعيات الإرثية ليست جزءاً من المجتمع المدني، لم يستند في الواقع إلى وصف لتركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني، ولكنه قام بعملية انتقائية معيارية؛ أي أنه اتخذ قراراً بعدم اعتبار الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني، استناداً إلى نموذج معين عن المجتمع المدني موجود في ذهنه، يقيس على أساسه ما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني من مكونات، وما لا ينبغي أن يشتمل عليه. ويتوافق هذا النموذج الموجود في ذهنه مع الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها؛ أي أن كل ما ذهب إليه الجرباوي بعدم اعتباره أن الجمعيات الإرثية من مكونات المجتمع المدني، لم يخرج عن الإطار المعياري الانتقائي، كما أن تميزه بين "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي" واعتباره أن الطواعية شرط ضروري لانبثاق "المجتمع المدني"، وبالتالي استثناء "المجتمع الأهلي" منه، هو اشتراط معياري لا يستند إلى وصف تركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني، فقد وضعه استناداً إلى المعيار الموجود في ذهنه، يقيس –استناداً إليه– ما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني.

تخوف الجرباوي الذي أبداه كي يبرر استثناءه للجمعيات الإرثية من المجتمع المدني، والمتعلق بالدور السلبي الذي يمكن أن تلعبه الجمعيات الإرثية في تعزيز النزعة التقليدية داخل المجتمع، ومن عرقلة عملية انبثاق المنظمات "المدنية"، والتقليص من فاعلية الموجود منها، لن يتغير بمجرد عدم اعتبار الجرباوي أن الجمعيات الإرثية ليست من مكونات المجتمع المدني. فمن الممكن أن تلعب هذه الجمعيات الإرثية في المجتمع

هذا الدور السلبي؛ سواء تم اعتبارها من مكونات المجتمع المدني أم لم يتم، فمجرد اعتبارها أو عدم اعتبارها لن يغير من حقيقة وجودها، ولن يغير من إمكانية أن تلعب مثل هذا الدور السلبي، لأنها حقيقة موجودة في المجتمع الفلسطيني، وتشكل جزءاً من تركيبته. وتقوم هذه الجمعيات الإرثية بدورٍ داخل المجتمع الفلسطيني أحياناً قد يكون إيجابياً وأحياناً يكون سلبياً.

لقد كان هدفنا من هذا الكشف والتحليل أن نثبت أن اختلاف الكتّاب حول الجمعيات الإرثية واعتبارها جزءاً من المجتمع المدني أم لا، نابع من خلافهم حول كيفية توظيف المجتمع المدني أو مكوناته لتحقيق أهدافهم أو مشاريعهم التي يسعون إلى تحقيقها من هذا التوظيف. وهذا الاختلاف الناتج عن هذا التوظيف، لا يقوم في النهاية على عملية وصفية لتركيب مجتمعي للمجتمع المدني، ولا لنمط سلوكي معين، وإنما عن عملية انتقائية معيارية تستند إلى نموذج معين في ذهن كل كاتب يقيس بناء عليه ما ينبغي أن يشتمل عليه المجتمع المدني، وما لا ينبغي.

جدل الكتّاب الفلسطينيين حول دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي

يوجد جدل بين الكتّاب الفلسطينيين حول دور المجتمع المدني بالنسبة للتحول الديمقراطي، ولا يختلف هذا النوع من الجدل كثيراً عن غيره من الجدل الدائر في النقاشات العربية التي وضّحناها سابقاً. وتراوح الجدل بين من يرى أن المجتمع المدني يقود للتحول الديمقراطي، وبين من يرى أن المجتمع المدني لا يقود للتحول الديمقراطي، بل إن هذا النوع اشترط أساساً وجود الديمقراطية قبل وجود المجتمع المدني، وفيما يأتي نوضح حقيقة هذا الجدل الدائر وسببه.

يجد بعض الكتّاب الفلسطينيين في "المجتمع المدني الفلسطيني" الحل السحري والضمانة اللازمة لتطور المجتمع الفلسطيني باتجاه نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، من الممكن –حسبما يأملون– أن يكون هذا في المستقبل نواة دولة ديمقراطية فلسطينية، معتبرين أنه

قد يكون "للمجتمع المدني الفلسطيني" الدور الأكبر في الوصول نحو نظام سياسي ديمقراطي، فافترضوا –بناء على ذلك– أن المجتمع المدني الفلسطيني أصبح حقيقة واقعة من الممكن أن يقود إلى نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي، لاسيما بسبب اعتبار بعضهم بوجود حرية تنظيم وحرية فردية أوسع من تلك الموجودة في الدول العربية. ومن هؤلاء جورج جقمان الذي يرى: "أن تطور المجتمع المدني الفلسطيني باتجاه نظام ديمقراطي تصان فيه حقوق الإنسان، وتضمن فيه الحريات المدنية، ويسود فيه حكم القانون، وتسود فيه المحاسبة والمساءلة، وتستقر فيه المقومات البنيوية والاقتصادية لذلك النوع من النظام، لن يتأتى إلا كنتيجة لصراع مستمر بين المجتمع المدني والدولة، وبين المجتمع المدني والمجتمع السياسي" (جقمان، ١٩٩٥:١١١).

معنى ذلك أن جقمان يعتقد أن للمجتمع المدني دوراً فاعلاً في التحول الديمقراطي، ونستدل على ذلك من خلال اعتباره أن مجموع التنظيمات المجتمعية التي يمكن أن تعني بالنسبة إليه مجتمعاً مدنياً في المضمون الفلسطيني، هي تلك التي لها مصلحة فعلية في التحول الديمقراطي في المجتمع.

يشاطر أبو عمرو رأي جقمان في أن للمجتمع المدني الفلسطيني دوراً فاعلاً في التحول الديمقراطي. وعلى الرغم من أن "أبو عمرو" يرى أنه لا يوجد نظام سياسي ديمقراطي فلسطيني، فإنه يعتقد بوجود نظام تعددي (سياسي/اجتماعي) فلسطيني، ويرى أنه لا بد من الإقرار بوجود بعض السمات أو البدايات أو الممارسات الديمقراطية التي لا تشكل نظاماً ديمقراطياً متكاملاً (أبو عمرو، ١٩٩٥:١٠٥). كما يعتقد أن الساحة الفلسطينية لا تعيش حالة من الديمقراطية السياسية الأصيلة، ولكنه يرى أن الذي يسود الساحة الفلسطينية هو نوع من التعددية السياسية والفكرية الديمقراطية السياسية، هذه التعددية السياسية من وجهة نظره سمحت بتطور "المجتمع المدني الفلسطيني" الذي يعتقد أن له دوراً في عملية التحول الديمقراطي. وهو يعتقد أن

التعددية والمشاركة والمعارضة التي هي من المقومات الرئيسية للتحول الديمقراطي تختلف في ظل مرحلة التحرر الوطني عنها في ظل مرحلة بناء الكيان. كما يرى أن من خصوصية الوضع الفلسطيني أن المجتمع المدني والتحول الديمقراطي فيه يخضعان بشكل مباشر أو غير مباشر لعوامل خارجية (أبو عمرو، ١٩٩٥: ١٠٢-١٠٣).

يتضح مما يراه جقمان وأبو عمرو أنهما ينظران إلى أن المجتمع المدني هو فاعل في عملية التحول الديمقراطي وليس ناتجاً عنها، أي أنهما يجدان أن التحول الديمقراطي يمكن أن يحصل من الأسفل. وهذا الاعتقاد يخالف نظريات التحول الديمقراطي التي تعتقد أن التحول ينبغي أن يكون من الأعلى. وعلى هذا الأساس، فهما لا يعتقدان أن وجود الديمقراطية شرط لوجود المجتمع المدني. وبهذا يكونان قد وظّفا مفهوم "المجتمع المدني الفلسطيني" لتحقيق هدفهما المتعلق بالتحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني. كما أنهما بهذا يكونان قد قررا اتخاذ "معيار" يقيسان على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. وهذا "المعيار" تشكل لديهما استناداً إلى قرارهما باختيار نظريات التحول التي ترى في المجتمع المدني فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي، وليس ناتجاً دون أن يقررا اختيار النظريات التي ترى العكس.

أصبح ينظر عدد من الكتّاب الفلسطينيين إلى أن المجتمع المدني أداة لازمة من أجل تحقيق التحول الديمقراطي، حيث يرى عبد العليم دعنا، أنه: "يمكن النظر لمنظمات المجتمع المدني على أنها الأداة اللازمة من أجل إنجاز التحول الديمقراطي من خلال مداخل متعددة: قوة المجتمع المدني، تعددية منظمات المجتمع المدني وتنوعها، تحفيز المجتمع المدني للمشاركة السياسية، ولمستوى الفاعلية السياسية الممارسة من المواطنين الديمقراطيين، وقيامه باختيار قادة سياسيين جدد وتدريبهم، ومقاومة لسيطرة النظام المتسلط، وبالتالي التسريع للتخلص منه" (دعنا، ٢٠٠٥). كما أن هناك اعتقاداً لدى بعض الكتّاب

في أن الوصول إلى الديمقراطية يتطلب أولاً مجتمعاً مدنياً. يقول الكاتب بلال الشوبكي: "صحيح أن مؤسسات المجتمع المدني خطت خطوات واضحة في مجال نشر القيم الديمقراطية، والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، إلا أن الرابط الضمني بين مؤسسات المجتمع المدني والديمقراطية، أصبح يشكل رؤية، بل نظرية تبناها الأوروبيون، إذ أن الوصول إلى الديمقراطية من وجهة نظرهم يتطلب أولاً مؤسسات مجتمع مدني فاعلة" (الشوبكي، ٢٠٠٥).

ليس جميع الكتّاب الفلسطينيين يجدون أن للمجتمع المدني دوراً في التحول الديمقراطي، فهناك من يعتقد أن المجتمع المدني لا يمكن له أن يوجد دون وجود الديمقراطية، فعلى العكس مما يراه كل من جقمان وأبو عمرو، يعتقد علي الجرباوي بضرورة التمييز بين عناصر المجتمع المدني ومقوماته، ويرى أن المقومات شرط ضروري لوجود المجتمع المدني. لذا، فهو يرى أن من مقومات وجود المجتمع المدني وجود عناصر الدولة الديمقراطية، والبيئة المدنية، والثقافة السياسية المشاركة الضرورية لتوفير حيز مكفول بالقانون يستطيع بواسطته المواطن أن يتحرك بحرية كاملة، ليقي نفسه إمكانية اختراق الدولة لحقوقه وتسلطها عليه (الجرباوي، ١٩٩٥:١٢٢).

باشتراط الجرباوي بضرورة وجود الديمقراطية لوجود المجتمع المدني، فإنه بذلك يرى أن المجتمع المدني قد ينتج عن عملية التحول الديمقراطي، ولا يكون فاعلاً فيها. بمعنى آخر، يعتقد أن المجتمع المدني ينتج بعد أن تحقق الديمقراطية وليس العكس، واستناداً إلى ذلك، نجد أنه يشترط وجود الديمقراطية حتى يتشكل المجتمع المدني. وبهذا يكون الجرباوي قد قرر اتخاذ "معيار" يقيس على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. وهذا "المعيار" تشكل لديه استناداً إلى قراراه باختياره نظريات التحول التي ترى في المجتمع المدني ناتجاً عن عملية التحول الديمقراطي وليس فاعلاً فيه، دون أن يقرر اختيار النظريات التي ترى العكس.

إذن، يتبين لنا أن الكتّاب الفلسطينيين اختلفوا في رؤيتهم لدور المجتمع المدني بالنسبة للتحول الديمقراطي في الحالة الفلسطينية، فبينما وجد بعضهم أن للمجتمع المدني دوراً في التحول الديمقراطي ولم يعتبروا أن وجود ديمقراطية شرط لوجوده، اعتبر آخرون أن المجتمع المدني لا يمكن أن يوجد إلا بوجود الديمقراطية، واشترطوا وجود الديمقراطية لوجود المجتمع المدني. وسواء أكان الكتّاب الذين اعتبروا أن للمجتمع المدني دوراً في التحول الديمقراطي ولم يشترطوا وجود الديمقراطية لوجوده، أم الذين لم يعتبروا أن للمجتمع المدني دوراً في التحول الديمقراطي واشترطوا وجود الديمقراطية لوجوده، فإنهم لم يكونوا يصفون تركيباً مجتمعياً معيناً للمجتمع المدني، وإنما قرروا اتخاذ "معيار" معين موجود في أذهانهم، يقيسون استناداً إليه ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني. وقد اختلف هذا "المعيار" بين من قرر انتقاء نظريات التحول التي ترى في المجتمع المدني فاعلاً في عملية التحول الديمقراطي، وليس ناتجاً عنها، وبين من قرر انتقاء النظريات التي ترفض هذا الطرح، وتعتبر أن المجتمع المدني ينتج عن الديمقراطية وليس العكس، وبالتالي اشترط هذا النوع من الكتّاب وجود الديمقراطية لوجود المجتمع المدني، فيما لم يشترط الكتّاب الذين يرون أن له دوراً فاعلاً في التحول الديمقراطي ذلك.

هوامش الباب الرابع:

[١] عُرف باتفاق "أوسلو ١" أو اتفاق "غزة – أريحا" للحكم الذاتي الفلسطيني.

[٢] في مؤتمر القمة العربي الأول الذي انعقد في القاهرة بتاريخ ١٣/١/١٩٦٤ استجابة لدعوة الرئيس جمال عبد الناصر لمواجهة عزم "إسرائيل" تحويل نهر الأردن، تم إصدار قرار يقضي بإنشاء كيان فلسطيني يعبر عن إرادة شعب فلسطين، ويقيم هيئة تطالب بحقوقه لتمكينه من تحرير وطنه وتقرير مصيره، وكلف المؤتمر أحمد الشقيري ممثل فلسطين في جامعة الدول العربية الاتصال بأبناء فلسطين لهذه الغاية، وإبلاغ مؤتمر القمة بالنتيجة. وقام الشقيري بجولة زار خلالها الدول العربية، واتصل بأبناء فلسطين فيها، وأثناء جولته، تم وضع مشروعي الميثاق والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتقرر عقد مؤتمر فلسطيني عام، واختار الشقيري اللجان التحضيرية للمؤتمر في جميع البلاد العربية المضيفة للفلسطينيين. وانعقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس العام ٢٨/٥-٢/٦/١٩٦٤، وكان أحد قراراته قيام منظمة التحرير الفلسطينية قيادةً معبئةً لقوى الشعب العربي الفلسطيني لخوض معركة التحرير، ودرعاً لحقوق شعب فلسطين، وطريقاً للنصر. انظر: نشأة منظمة التحرير الفلسطينية وتأسيسها، موقع الاستعلامات:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/plo_1.html.

[٣] عقب فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت في ٢٥/١/٢٠٠٦، وتشكيلها حكومة بمفردها، اتضح مدى ضعف السلطة الفلسطينية بسبب اعتمادها بشكل كلي على المساعدات الدولية، فقد دخلت الحكومة الجديدة في أزمة لعدم قدرتها على توفير الرواتب لمائة وأربعين ألفاً من الموظفين الحكوميين في السلطة، التي تقدر قيمتها بـ ١١٨ مليون دولار، إثر مقاطعة إسرائيلية ودولية، حيث أوقفت المعونات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المادية للسلطة الفلسطينية، وتم الاشتراط ما لم تقم "حماس" بالاعتراف بدولة إسرائيل، وإلقاء السلاح، والقبول باتفاقات السلام المؤقتة السابقة، فإنها ستستمر بوقف المعونات المادية. ويعتمد الفلسطينيون على معونات مالية من الدول المانحة قيمتها مليار دولار سنوياً منذ توقيع اتفاقية أوسلو العام ١٩٩٣. خبر منقول عن رويترز بعنوان: حكومة "حماس" بين أزمة مالية وفوضى أمنية، ١٣/٤/٢٠٠٦.

[٤] كانت فلسطين وحتى بداية الألفية الثانية؛ أي قبل أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال أفغانستان العام ٢٠٠١، ومن بعد ذلك العراق العام ٢٠٠٣، الدولة الوحيدة في جميع دول العالم الخاضعة تحت الاحتلال.

[٥] عاش جزء من المجتمع الفلسطيني في الأراضي التي احتلتها إسرائيل وأقامت دولتها عليها العام ١٩٤٨، فأصبح يُعرف هذا الجزء فيما بعد بفلسطينيي ٤٨، ويعتبرون من مواطني دولة إسرائيل، يخضعون لسلطتها (وإن كان هناك تمييز عنصري تمارسه إسرائيل بحقهم). وهناك جزء من المجتمع الفلسطيني استقر به الحال بسبب لجوئه في

مخيمات داخل أراضي دول عربية استضافتهم، وهم يخضعون لسلطتها، والجزء الآخر الذي هاجر إلى دول غربية، فقد اندمج بمجتمعات تلك الدول بعد حصوله على جنسيتها، وبالتالي فقد خضع لسيطرة تلك الدول. أما الجزء الأخير الذي تبقى فهو الموجود على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو لا يزال خاضعاً تحت سلطة الاحتلال الإسرائيلي على الرغم من وجود سلطة فلسطينية منتخبة ومعترف بها دولياً.

[٦] لمعرفة المزيد حول تعريفات الكتاب انظر: زياد أبو عمرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مصدر سابق، ص ٩-١٢.

الخـاتمـة

مفهوم "المجتمع المدني" من أكثر المفاهيم الخلافية التي توصف بـ"الغموض" و"الضبابية" و"الزئبقية"، ويوجد حوله جدل كبير ومتشعب بين الكتّاب، حيث لا يتفقون على تعريفه ومكوناته وشروطه ودوره، والمصطلحات المستخدمة التي يعتبرها بعضهم مرادفة لمفهوم المجتمع المدني، ولا يعتبرها آخرون كذلك، فعمت فوضى في معانيه وفوضى في استخدامه واستخدام مصطلحاته.

وعلى الرغم من الاختلاط والتشويش المتعلق بمفهوم المجتمع المدني، فإن الكتّاب في معالجتهم للمفهوم لا يبحثون في أسبابها أو يحللون السبب الكامن وراءها، لكنهم يسعون إلى إثبات وجهة نظرهم المتعلقة بالمجتمع المدني، فيوظفونه لخدمة أهدافهم أو "مشاريعهم" المختلفة، فيتشعب نقاشهم حوله، فيزيد من غموضه وفوضى معانيه. فعندما يقدمون تعريفاً معيناً له، أو عندما يقررون ما ينبغي وما لا ما ينبغي أن يشتمل عليه المفهوم من مكونات، وما هي الشروط التي ينبغي أو لا ينبغي توافرها لوجوده، وما هو الدور الذي يقوم به، أو يتوقعون أن يقوم به، فإنهم بذلك لا يستندون إلى وصف "مصطلح" لنوع خاص من التركيب المجتمعي، ولا إلى نمط لسلوك مجتمعي معين. لكن ما يقومون به من تعريفهم له ووضع شروطه وتحديد مكوناته ودوره، يستند إلى عملية معيارية يقررون على أساسها ما ينبغي أن يكون عليه. وكثيراً ما يتشكل "معيار" أو مقياس في ذهن كل كاتب، نتيجة ما يقومون به من "انتقاء" ما يناسبهم من نشأته وبما يخدم أهدافهم، كي يثبتوا صحة

رؤيتهم حول ما ينبغي أن يعنيه. ويختلف المعيار الذي يختاره كل كاتب عن غيره من الكتّاب بما يتناسب مع أهدافه، وتختلف الأهداف التي يتم توظيف المجتمع المدني لتحقيقها من كاتب إلى آخر.

تعددت معاني مفهوم "المجتمع المدني" وتنوعت باختلاف "مشاريع" أو "جداول أعمال" الدول والحكومات التي من أجل تحقيقها يتم توظيفه، أو باختلاف أهداف الكتّاب التي يسعون إلى تحقيقها باستخدامه. ولا يقتصر تجنيده لخدمة أهداف الكتّاب، فالسياسيون والحكومات والمؤسسات تستخدمه لتحقيق أجندات وجداول أعمال وأهداف خاصة بها. كما لا يقتصر توظيفه على النطاق الوطني؛ أي داخل حدود دولة معينة، فهناك توظيف له يتم على مستوى عالمي، فأصبح مجنداً لخدمة أهداف متنوعة عديدة إما على مستوى وطني وإما على مستوى عالمي. وكلما ازداد توظيفه واستخدامه لخدمة "المشاريع" أو "الأهداف أو "جداول الأعمال" المختلفة، يتسع الجدل حوله وتزداد فوضى معانيه.

على هذا الأساس توصلنا إلى أن تعدد "المشاريع" أو الأهداف أو "جداول الأعمال" المختلفة وتنوعها التي يتم توظيف أو استخدام مفهوم المجتمع المدني لتحقيقها، هو السبب الكامن وراء تشعب الجدل حوله وزيادة فوضى معانيه.

مراحل نشأة مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث

توصلنا أيضاً إلى أن عدم الاتفاق حول ما يعنيه المجتمع المدني بدأ مع الفلاسفة والمفكرين الأوائل الذين ساهموا في تطور استخداماته، حيث اختلفوا في رؤيتهم له ولدوره. وغالباً ما كانت رؤيتهم له منسجمة مع ظروف المراحل الزمنية التي عاصروها وحاجتها. فاستخداماته المتعددة جاءت منسجمة مع سياق متغير بنيوياً وتاريخياً عبر مراحل مختلفة، فتعتبر مرحلة الظهور الأول له في الفكر السياسي الحديث، في القرنين ١٧ و١٨ أساس نشوئه، التي تمخض عنها ظهور نظرية "العقد الاجتماعي" مرسياً مبادئها هوبس ولوك وروسو. والفكرة الرئيسية

التي كانت تدور حولها هذه النظرية هي كيفية انتقال المجتمعات من "حالة الطبيعية" إلى المجتمع "السياسي" أو المجتمع "المدني"، حيث لم يكن قد تحدد الفصل بينهما. وأهم ما يميز هذه المرحلة نشوء مفهوم المجتمع المدني نتيجة التعاقد لدحض نظرية "الحق الإلهي للملوك".

كانت نتيجة التعاقد التي تصورها هوبس، والتي تفضي إلى إنشاء المجتمع المدني هي الحكم المطلق، ونظر إلى دوره في حماية الأفراد وتحقيق أمنهم فجاءت رؤيته منسجمة مع حاجة الظرف التاريخي الذي كانت تمر به أوروبا من حروب وثورات، وتحديداً بريطانيا موطن هوبس، والحاجة لدحض نظرية "الحق الإلهي للملوك". لكن المجتمع المدني بالنسبة للوك ينتج عن التعاقد ويحمي الأفراد وممتلكاتهم وينظمها، ويدافع عن الدولة من العدوان الخارجي في سبيل الصالح العام، وأفضت نتيجة التعاقد الذي تصوره إلى شرعنة الثورة ضد الحكم الاستبدادي. وجاءت رؤيته له منسجمة مع ظروف مرحلية عاصرها، فتشريعه حق الشعب بالثورة ومناهضة الحكم المطلق جاء منسجماً مع حاجة تلك المرحلة التي تمر بها إنجلترا. وجاءت رؤيته لدور المجتمع المدني بحماية الأفراد والملكية وتنظيمها منسجمة مع ظروف عاصرها في تلك الفترة، حيث كان من مؤيدي الطبقة البرجوازية الصاعدة التي كانت تسعى إلى بناء سلطتها ودولتها الجديدة، وتقويض دور الكنيسة التي تحكمت في مختلف مجالات الحياة، وكانت البرجوازية ترفض الحكم الفردي وتدعو إلى حماية الملكية. وبالنسبة لروسو، فالمجتمع المدني الناتج عن التعاقد الذي تصوره، يكون له دور في حماية كل القوة المشتركة التي تشكله والمتكونة من اتحاد الأفراد على أساس الحرية والعدالة والمساواة. وعلى ما يبدو، فإن رؤية روسو للمجتمع المدني انسجمت مع ظروف الظلم الاجتماعي والاستبداد التي عاصرها، والتي كانت سائدة فيه، فجاءت أفكاره معبرة عن رفضه لهذا الواقع وداعية إلى تغييره.

في مرحلة التمييز بين المجتمع السياسي عن المجتمع المدني في القرن ١٩، كان أبرز ما يميزها هو التمييز بين "المجتمع السياسي" أو "الدولة" وبين المجتمع المدني، وجاء هذا التمييز على يد هيجل، عندما

ميز بين مؤسسات ثلاث في الحياة الاجتماعية هي: الأسرة، المجتمع المدني، الدولة. كما كان لهيجل دور في ظهور الأهمية الاقتصادية بالنسبة للمجتمع المدني، عندما اعتبر أن اللحظة الأولى من تشكيله "نسق الحاجات"، حيث أشير إلى "نسق الحاجات" لاحقاً باسم البنية الاقتصادية أو المستوى الاقتصادي في البنية الاجتماعية القائم على شكل تاريخي محدّد للملْكية الخاصة. كما كان له الفضل –حسب اعتقاد بعض الكتّاب– في تفسيره الجديد للمجتمع البرجوازي.

في مرحلة اعتبار المجتمع المدني مكوناً من مكونات البنية التحتية، فإن أبرز ما يميزها، ما قام به ماركس من تمييز بين البنية التحتية والفوقية، بعد أن كانت خليطاً دون تمييز عند هيجل، وكذلك يميز هذه المرحلة من حياة تطور المفهوم اعتبار ماركس المجتمع المدني من مكونات البنية التحتية، وهناك اعتقاد أن ماركس أعطى المفهوم معنى جديداً عندما اعتبره ساحة الصراع الطبقي، وعندما اعتبره سابقاً على نشأة الدولة، على عكس ما رأى هيجل الذي اعتبر أن الدولة سابقة على نشأته. لكن على الرغم من ذلك، فإن بعض الدراسات اعتبرت أن الإسهام الماركسي فيما يتعلق به ضعيف، واعتبرت دراسات أخرى أن الإسهام الماركسي كان سلبياً عليه. وجاءت رؤيته للمجتمع المدني لاسيما بالنسبة لعلاقته بالنسبة للاقتصاد منسجمة مع ظروف مرحلة زمنية معينة عاصرها في أوروبا، حيث شهدت تلك المرحلة صعوداً لطبقة البرجوازية والرأسمالية، المستغلة للعمال الذين عانوا ظروفاً قاسية بسبب هذا الاستغلال.

وفي مرحلة عودة المفهوم وتطوره كفضاء للتنافس الأيديولوجي في القرن العشرين، أعاد غرامشي إحياءه بعد فترة التوقف على تداوله، وكان من أبرز ما يميز هذه المرحلة، اعتباره مكوناً من مكونات البنية الفوقية، بعد أن كان من مكونات البنية التحتية، وكذلك اعتباره فضاء للتنافس الأيديولوجي، وإعطاؤه وظيفة جديدة للوصول إلى السلطة عن طريق الهيمنة الأيديولوجية على مكونات المجتمع المدني، بما أسماه بـ"حرب المواقع"، وليس عن طريق السيطرة المباشرة التي أسماها بـ"بحرب الحركة".

في المرحلة المعاصرة بعد أحداث أوروبا الشرقية، وتحديداً بولندا، أُعيد إحياؤه مجدداً بعد فترة التوقف الجديدة في تداوله واستخدامه، وأبرز ما يميز هذه المرحلة، انتشاره ورواجه بصورة كبيرة جداً لم يسبق لها مثيل. وكذلك ظهور استخدامات جديدة له لم تكن موجودة في مراحل سابقة أدت إلى تشعب الجدل حوله، مثل استخدامه في التحول الديمقراطي، واستخدامه "ضد" الدولة أو في "مواجهتها. وتختلف المرحلة المعاصرة من مراحل تطوره عن غيرها من مراحل نشأته، في أن أحداثاً تاريخية معينة أثرت على تطوره، ولم يتطور على يد فلاسفة ومفكرين.

الجدل العالمي حول المجتمع المدني

توصلنا إلى أن خصوصية المنطقة في بعض الأحيان تؤثر على نوع النقاش الدائر حول مفهوم المجتمع المدني فيها، ويكون لها انعكاس على الأهداف التي يوظف من أجل تحقيقها. فيختلف نوع الجدل حوله في الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية عن غيرها من الدول النامية، لاسيما العربية؛ ذلك لأن حاجة الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية ومجتمعاتها وكتّابها من توظيفه، تختلف عنها في الدول العربية. فغالباً ما يتناول نقاش الكتّاب في الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية، التي توصف أنظمتها غالباً بالديمقراطية، حول المجتمع المدني العالمي ونقاشهم حول علاقة المجتمع المدني بكل من الاقتصاد والدولة، لحاجتها إلى نظام اقتصادي يوفر لها أكبر قدر من الرفاهية، وحرصها على تطور اقتصادها، ولسعي مجتمعاتها في توسيع الحريات.

يتلخص الجدل العالمي بالنسبة لعلاقة المجتمع المدني بالدولة والاقتصاد عادة بين وجهة النظر الأولى التي تدافع عن دور الدولة في المجتمع المدني، وترى أن دور الاقتصاد فيه سلبي، فتستثني السوق من مكوناته لاعتبار أنه يحتاج إلى حماية من تدخلات الاقتصاد، وأن علاقات السوق يمكن أن تكون مدمرة على مصادر التضامن الضرورية لوجود الحياة التجمعية، وتحد من الاستقلالية والتوازن التي تتمنى التجمعات المدنية

أن تحميها، ومن الممكن أن تهدد تجزئة العلاقات الاجتماعية الموجودة ضمنه، حيث أن السوق يمكن أن تضع الأسس للاستبداد. وبين وجهة النظر الثانية التي ترى أن دور الدولة سلبي ويؤثر على الحريات في المجتمع المدني، وتعتبر السوق من مكوناته وتدافع عن دور الاقتصاد فيه، لما ترى في أنه يعمل على حماية المجتمع المدني من انتهاكات الدولة، ويحمي كذلك استقلاليته، وأن اقتصاد السوق أصبح القوة المحركة لظهوره، فيتم الاعتبار في بعض الأحيان أن الرأسمالية من متطلباته. وتلاقت وجهة النظر الأولى في بعض الأحيان، مع أهداف بعض الكتّاب، لاسيما المؤمنين بالسوق الحرة، الذين يدعون إلى الحد من تدخل الدولة في المجتمع والاقتصاد، فاستخدموا المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم من أجل حماية الحقوق الفردية، وتحديداً حقوق الملكية. فيما تلاقت وجهة النظر الثانية مع أهداف بعض الكتّاب، لاسيما المؤمنين بتدخل الدولة في كل من المجتمع والاقتصاد لتخوفهم من تحكم السوق بالمجتمع، فاستخدموا المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم.

أما فيما يتعلق بنقاشهم حول المجتمع المدني العالمي، فغالباً ما يتلخص هذا النقاش بين وجهة النظر المتفائلة حوله التي تقر بوجود "مجتمع مدني عالمي" لاعتقادها أن انتشاره يدل على وجوده، وأنه يمثل حكماً عالمياً جديداً بلا حدود، وتقلل من أهمية الدولة القومية وسيادتها وتأثيرها، مقابل دوره وقوة تأثيره، فتفضل استخدام هذا المصطلح على غيره من المصطلحات. وبين وجهة النظر الثانية الأقل تفاؤلاً التي تشكك في حقيقة وجود مثل هذا الحكم العالمي، وتؤكد على أهمية سيادة الدولة، وعدم قناعتها بتأثير الدور الذي يقوم به أو من المفترض أن يقوم به في ظل تركيبة المجتمع الدولي الحالية، التي لا يتم تمثيل جميع مناطق العالم في المنظمات العالمية، وتفضل وجهة النظر هذه غالباً استخدام مصطلح المجتمع المدني العابر. وتلاقت وجهة النظر الأولى مع أهداف بعض الكتّاب في مناهضة الدولة القومية وسيادتها، والتنظير لحكم عالمي جديد "بلا حدود"، يساعد على حل المشاكل التي تعجز أو لا ترغب الحكومات في معالجتها، فاستخدموا مفهوم المجتمع

المدني من أجل تحقيق أهدافهم. فيما تلاقت وجهة النظر الثانية مع أهداف بعضهم الآخر لإثبات صحة وجهة نظرهم بالنسبة لتأكيدهم على سيادة الدولة القومية، وعدم تأثير المجتمع المدني العالمي في ظل تركيبة المجتمع الدولي الحالي، أو على الأقل وجود حدود لقدرة تأثيره، فاستخدموه لتحقيق أهدافهم.

ظهور مصطلح المجتمع المدني "العالمي" أو "العابر"، أدى إلى زيادة غموض مصطلح المجتمع المدني وتشعب الجدل حوله، عندما تم توظيفه في مشاريع مختلفة على مستوى عالمي؛ أي خارج نطاق حدود الدولة، بعد أن كان يتم توظيفه على مستوى محلي؛ أي داخل حدود الدولة. وهذا التوظيف العالمي له بدأ بالظهور بعد أن راج مؤخراً وبشكل كبير استخدام مصطلح "المجتمع المدني العالمي".

الجدل العربي حول المجتمع المدني

خصوصية منطقة الدول العربية بتركيبتها الاجتماعية والدينية أدت إلى وجود نوع مختلف من الجدل حول مفهوم المجتمع المدني، يندر أن نجد مثله في مناطق أخرى؛ ذلك لأن حاجة الدول العربية ومجتمعاتها وكتّابها من توظيف مفهوم المجتمع المدني، تختلف عن غيرها من الدول، لاسيما الصناعية ذات الأغلبية الحضرية. فغالباً ما يتناول نقاش الكتّاب في الدول العربية، التي توصف أنظمتها بالسلطوية، حول دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، بسبب حاجة مجتمعات تلك الدول وكتّابها في التخلص من أنظمتها السلطوية. وكذلك حول علاقة المجتمع المدني بالعلمانية والتمييز أو عدم التمييز بين "المجتمع المدني" و"المجتمع الأهلي"، لاختلاف طبيعة تلك المجتمعات وتركيبتها وحاجتها وحاجة كتّابها من توظيف المفهوم.

يتلخص اختلاف الكتّاب حول علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية بين وجهة النظر الأولى التي تشترط وجود الديمقراطية من أجل وجود المجتمع المدني، ولا ترى أنه يقود إلى الديمقراطية، بل تجد أنه ينتج عنها

ويلعب دوراً في تعزيزها، وترى أنه يكون في "مقابلة الدولة أو موازٍ لها". وبين وجهة النظر الثانية التي لا تشترط وجود الديمقراطية منً أجل وجود المجتمع المدني، وترى أنه يلعب دوراً في التحول الديمقراطي، ويكون "ضد الدولة أو في مواجهتها". وجهة النظر الأولى سعت إلى إثبات صحة رؤيتها في أن للمجتمع المدني دوراً في "التعزيز الديمقراطي" وليس في "التحول الديمقراطي"، فاستخدمت المجتمع المدني كي تثبت صحة رؤيتها، فاشترطت وجود الديمقراطية لوجوده. فيما أن وجهة النظر الثانية، التي تلاقت أحياناً مع أهداف بعض الكتّاب، لاسيما العرب الذين يسعون إلى التخلص من أنظمتهم السلطوية، سعت إلى إثبات صحة رؤيتها في أن له دوراً في التحول الديمقراطي، ولم تشترط وجود الديمقراطية لوجوده. وغالباً ما يستند الكتّاب من وجهة النظر الثانية إلى أحداث أوروبا الشرقية، حيث تعتبر أن المجتمع المدني كان له دور في التحولات الديمقراطية التي حدثت لاسيما في بولندا.

أما نقاش الكتّاب حول علاقة المجتمع المدني بالعلمانية، فيتلخص بين وجهة النظر الأولى التي تعتبر أن العلمانية شرط لوجود المجتمع المدني، وبين وجهة النظر الثانية التي لا تشترط ذلك. وغالباً ما يكون أصحاب وجهة النظر الأولى من الكتّاب العلمانيين أو الكتّاب الإسلاميين "الأصوليين" لكن أهداف كل منهم كانت مختلفة. أما الكتّاب من وجهة النظر الثانية، فغالباً ما يكونون من الكتّاب الإسلاميين "المعتدلين". فالكتاب العلمانيون كانت لهم من هذا الاشتراط أهداف، فأرادوا أن يثبتوا أن المجتمع الإسلامي "تقليدي" وغير مطابق للمجتمع المدني ذلك المفهوم "الحداثي"، وأحياناً أرادوا مواجهة خصومهم الإسلاميين، وتحديداً الحركات الإسلامية السياسية، أو لإنقاذ الأمة من السلفيين، وأحياناً أرادوا من هذا الاشتراط الوصول إلى ما حققه الغرب من حريات ومساواة وديمقراطية، حيث هناك من يعتقد أن العرب لن يحققوا ذلك إلا إذا سلك العرب الطريق نفسه الذي سلكه الغربيون، لاسيما فيما يتعلق بالدين، فوظفوا مفهوم المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم. وكانت أهداف المفكرين الإسلاميين "المتشددين" أو "الأصوليين" من هذا الاشتراط

مختلفة عن أهداف العلمانيين، فأرادوا رفض هذا المفهوم الوافد من الغرب الذي اعتبروا أنه دعاية لمواجهة الأفكار الإسلامية السياسية في المجتمع، وجزء من الحملة السياسية التي تقوم بها الولايات المتحدة لصبغ العالم بالصبغة الأمريكية. وكي يثبتوا صحة رأيهم برفضه من انطلاقات فقهية، اعتبروا أن مصطلح المجتمع المدني جاء ليصف المجتمع وقد أُقْصِيَ عنه الدين، وأنه يتعارض مع الدين الإسلامي، وهو غير مقبول إسلامياً من جهة نظرهم، فوظفوه لتحقيق أهدافهم. أما الكتّاب الذين لا يشترطون العلمانية للمجتمع المدني، لاسيما من الكتّاب الإسلاميين "المعتدلين"، وغالباً ما تكون أهدافهم التي يسعون إلى تحقيقها من عدم اشتراط العلمانية للمجتمع المدني، لتحسين صورة المجتمع المدني في المجتمعات الإسلامية، وكي يثبتوا أن هذا المفهوم لا يتعارض مع الإسلام، وكذلك كي يثبتوا أن المجتمع الإسلامي "غير تقليدي"، ومن الممكن أن يتطابق مع مفهوم المجتمع المدني "الحداثي" الوافد من الغرب. ويدافعون عن هذا المفهوم لأنهم يجدون فيه العلاج للمشاكل التي تعاني الأمة الإسلامية وتحديداً العربية منها، مثل السلطوية وغيرها من المشاكل، فوظفوا مفهوم المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم.

فيما يتلخص نقاشهم حول التمييز بين المصطلحين "المجتمع الأهلي" و"المجتمع المدني" بين وجهة النظر الأولى التي تميز بينهما، وبين وجهة النظر الثانية التي لا تميز بينها. وتضم وجهة النظر الأولى كتّاباً من العلمانيين وآخرين من الإسلاميين. وكذلك تشمل وجهة النظر الثانية على كتّاب من العلمانيين وآخرين من الإسلاميين، وتختلف أهداف كل منهم من كلتا وجهتي النظر. فالكتّاب الإسلاميون من وجهة النظر الأولى يميزون بينهما لتحقيق أهداف أو "مشاريع" خاصة بهم، لأنهم يريدون إثبات أن مصطلح "أهلي" أكثر إسلامية من مصطلح "مدني"، أو لإثبات أن "المجتمع الأهلي" يسبق المجتمع المدني، وبهذا الإثبات فإنهم يرون أنهم يستطيعون أن "يؤصلوا" المفهوم في التجربة الإسلامية المبكرة، وبذلك يثبتون أن المفهوم ليس جديداً عليهم، وبالتالي سيثبتون أنهم لا يلجأون إلى استخدام "مفاهيم غربية" لا يفضلون استخدامها. لذلك، نجدهم يفضلون

استخدام مصطلح "المجتمع الأهلي" ولا يفضلون استخدام مصطلح المجتمع المدني. ولتحقيق أهدافهم، يوظفون المجتمع المدني. بينما تختلف أهداف الكتّاب العلمانيين من وجهة النظر الأولى، فهم يريدون أن يثبتوا من هذا التمييز أن مصطلح المجتمع المدني ليس مرادفاً بأي حال من الأحوال من وجهة نظرهم لمصطلح المجتمع المدني الذي يعتبرونه مصطلحاً حديثاً ولا ينطبق على التجربة الإسلامية المبكرة، وأن مصطلح "المجتمع الأهلي" يعني شيئاً آخر مختلفاً عن ذلك الذي يعنيه المجتمع المدني، فيوظفون المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم. والكتّاب من وجهة النظر الثانية من الإسلاميين، وغالباً ما يهدفون من عدم التمييز بين المصطلحين إلى إثبات أنهما مترادفان ولا حاجة للتمييز بينهما. وتختلف الأسباب التي يبدونها في عدم التمييز، فأحياناً يهدفون من عدم التمييز إلى عدم الإذعان لادعاء المفكرين العلمانيين أن المجتمع المدني يستلزم تهميش الدين، فيوظفون المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم. أما الكتّاب العلمانيون من وجهة النظر الثانية، فيهدفون من عدم تميزهم بين المصطلحين إلى الرد على الذين يسعون من خلال التمييز إلى إدانة جزء من النشاط المدني وتحبيذ جزء آخر. وكي يثبتوا شرعية وجود جميع التكوينات الإسلامية والعربية في المجتمع المدني التي يعتبرون أنها سيكون لها دور فاعل ومحرك في المجتمعات المدنية العربية والإسلامية، لذلك فإنهم يوظفون المجتمع المدني لتحقيق أهدافهم.

الجدل الفلسطيني حول المجتمع المدني

خصوصية حالة أو منطقة الدول العربية أثارت نوعاً من الجدل حول مفهوم المجتمع المدني لا يثار مثله في مناطق أو حالات أخرى. لكن، على الرغم من أن الحالة الفلسطينية تعتبر جزءاً من المنطقة العربية، وتشترك معها في كثير من صفاتها وتركيبتها، وكذلك في كثير من المشاكل التي تعانيها، وبالتالي تشترك معها في خصوصيتها، وكذلك في نوع النقاش نفسه حول دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي، والتمييز بين "المجتمع الأهلي" والمجتمع المدني"، فإن الحالة الفلسطينية تتمتع بخصوصية إضافية لتلك الموجودة في المنطقة العربية، وهذه

الخصوصية مستمدة من القضية الفلسطينية نفسها، التي أدت إلى أن يتطور المجتمع الفلسطيني دون أن تكون له دولة سيادية معترف بها كغيره من دول العالم، وفي الوقت نفسه وجود سلطة فلسطينية معترف بها، وباستمرار وجود سلطة الاحتلال الإسرائيلي على أرضه على الرغم من وجود السلطة الفلسطينية المعترف بها، وبتشتيت الشعب الفلسطيني على عكس غيره من شعوب العالم. والنقاش الفلسطيني حول مفهوم المجتمع المدني بدأ نتيجة ظهور تطورات سياسية شهدتها الساحة الفلسطينية. وأهم هذه التطورات توقيع اتفاقية أوسلو العام ١٩٩٣ التي أسفرت عن إقامة السلطة الفلسطينية العام ١٩٩٤، فارتبط النقاش الفلسطيني حول "المجتمع المدني الفلسطيني" ومستقبله بالتطورات السياسية التي من الممكن أن تحصل على القضية الفلسطينية، فقبل اتفاقية أوسلو لم يكن هناك جدل حول المفهوم في الساحة الفلسطينية، كما أن أي تطور على أحداث القضية الفلسطينية مثل حل السلطة الفلسطينية، أو إقامة دولة فلسطينية معترف بها، من شأنه أن يغير في مستقبل الجدل حول المفهوم في الساحة الفلسطينية.

يختلف الكتّاب في كيفية انعكاس خصوصية الحالة الفلسطينية على "المجتمع المدني الفلسطيني"، ويتلخص هذا الخلاف بين من اعتبر أن خصوصية الحالة الفلسطينية، لاسيما بسبب غياب الدولة، لم تمنع من وجود "مجتمع مدني فلسطيني"، وبين من يعتقد أن هذه الخصوصية كانت سبباً لعدم وجود "مجتمع مدني فلسطيني"، أو من يعتقد أنها سبب لنموه وتطوره، لأنه كان المزود الرئيسي للقيادة والخدمات الاجتماعية لأمة مَحْرُومة من دولتها وحكومتها الخاصة، أو من يعتقد أنها سبب لأن يكون مؤسساً للدولة وللسلطة السياسية وليس العكس، وكذلك سبب لتداخل السياسي مع المدني، وسبب في تطور "مجتمع مدني سياسي فلسطيني"، أو من يرى أنها أدت إلى أن يلعب دوراً في مواجهة سلطة الاحتلال، أو من يعتقد أنه سبب لتكوين نواة ائتلاف مؤسسات المجتمع المدني حول الإصلاح والبناء وحقوق الإنسان، وبين من يرى أنها تزيد من تعقيد استخدام المجتمع المدني في الحالة الفلسطينية.

كما أدت خصوصية الحالة الفلسطينية إلى ظهور نوع جديد من الجدل لا نشهد مثله في أية حالة أو منطقة من المناطق حتى العربية منها. ويتعلق بحقيقة وجود "مجتمع مدني فلسطيني" في ظل خصوصية الحالة الفلسطينية. ويتلخص هذا الجدل بوجهة النظر الأولى التي تعتقد أنه لا وجود لما يسمى "مجتمع مدني فلسطيني" في ظل غياب دولة فلسطينية، لذلك اشترطت وجود دولة لوجوده. وبين وجهة النظر الثانية التي تعتقد بوجود "مجتمع مدني فلسطيني" في ظل غياب دولة، لذلك فهي لا تشترط وجودها لوجوده، لكن وجهة النظر الثانية اشترطت ما يعادل وجود الدولة، إما بشكل صريح وإما ضمني، واختلف كتابها حول ما يمكن أن يعادلها، إن كانت السلطة الفلسطينية، أم سلطة الاحتلال، أم ما يعادلها يتشكل من ثلاث سلطات من سلطة الاحتلال، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والأحزاب السياسية. فانقسم الكتّاب من وجهة النظر الثانية بين من يعتقد أن "المجتمع المدني الفلسطيني" تشكل قبل العام ١٩٤٨، وبين من يعتقد أنه تشكل بعد العام ١٩٦٧، وبين من يعتقد أنه تشكل بعد العام ١٩٩٤. والكتّاب من كل من وجهتي النظر لم يستندوا في اشتراطاتهم حول المجتمع المدني إلى وصف تركيب مجتمعي معين للمجتمع المدني، ولا إلى نمط سلوك مجتمعي، وإنما إلى عملية انتقائية انتقى خلالها الكتّاب من نشأة تاريخ المفهوم ما يتناسب مع تحقيق أهدافهم. وكانت اشتراطاتهم هي اشتراطات معيارية تستند إلى نموذج معين للمجتمع المدني، يحمله كل منهم، و على أساسه ما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المدني وما لا ينبغي، فوظفوه من أجل تحقيق هذه الأهداف.

التوظيف الحكومي للمجتمع المدني

توصلنا كذلك إلى أنه إضافة إلى ما يقوم به الكتّاب من توظيف بشكل فردي لمفهوم المجتمع المدني لخدمة أهدافهم ومشاريعهم، يوجد توظيف حكومي أو سياساتي للمفهوم. وقد ظهر هذا التوظيف مع بروز مصطلح المنظمات غير الحكومية بعد الحرب العالمية الثانية. واختلاف توظيف العديد من المنظمات غير الحكومية لتحقيق مشاريع وأهداف وأجندات

مختلفة، أدى إلى تشعب الجدل حول مفهوم المجتمع المدني، وزيادة فوضى معانيه، لارتباطها بشكل وثيقٍ مع مفهوم المجتمع المدني، التي ينظر إليها على أنها أحد مكوناته، وأحياناً ينظر إليها على أنها أهم مكوناته، وأحياناً يتم التعامل معها على أن المجتمع المدني يقتصر عليها.

المقصود بالتوظيف الحكومي أو السياساتي هو ما تقوم به الحكومات، تحديداً الدول العظمى، أو المؤسسات المانحة، من توظيف لبعض المنظمات غير الحكومية تحت غطاء "إنساني" لتحقيق "مشاريع" "وجداول أعمال" متعددة. وتختلف مشاريع الحكومات والمؤسسات المانحة وجداول أعمالها مع تغير مصالح تلك الحكومات التي تتغير تبعاً للتغيرات الدولية. وهذا الغطاء له العديد من الأوجه؛ مثل نشر حقوق الإنسان، أو الديمقراطية، أو غيرها. و"التنمية" كان الغطاء الأكثر استخداماً الذي تتستر تحته غالباً جداول أعمال الحكومات والمؤسسات التي استخدمت عدداً من المنظمات غير الحكومية لتحقيقها.

فظهور العديد من "المنظمات غير الحكومية" التي انتشرت في الدول المنكوبة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، قد يبدو أن لها علاقة بإغاثة الدول المتضررة من الحرب والمساعدة في القضاء على الفقر ودعم التنمية في تلك الدول، لكنها في حقيقة الأمر تم توظيفها لخدمة أهداف و"مشاريع" مختلفة، ومن بينها مشروع مارشال، الذي كانت له أهداف بصدّ الشيوعية وخلق سوق للسلع الاستهلاكية الأمريكية.

بعد إعادة بناء أوروبا، بدأ اهتمام الدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية يتجه نحو العالم النامي، وظهر مصطلح "المنظمات غير الحكومية الدولية"، وكان لها دور مهم في خلق المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث، حيث أن النظر إلى دور "المنظمات غير الحكومية" لاسيما "المتلقية" والمتواجدة في الدول النامية، على أنها لاعب رئيسي في حقل التنمية الدولية زاد بشكل كبير، ولكن على الرغم من أن إنشاء مثل هذه المنظمات كان يبدو أنه من أجل تنمية الدول النامية، فإن الهدف الحقيقي من وراء إنشاء العديد منها كان بهدف صد الشيوعية وعدم دخولها إلى تلك المناطق.

تغير الهدف من توظيف العديد من المنظمات غير الحكومية مع تغير أجندات الحكومات والمانحين التي تغيرت بتغير الظروف الدولية، وقد حدث هذا التغير بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي الشيوعي العام ١٩٨٩، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي إلى اختفاء بعض الأجندات أو تراجعها؛ مثل أجندة "صد الشيوعية ومحاربتها"، وظهور أجندات أخرى لها علاقة بالليبرالية الجديدة. ولوحظ وجود زيادة سريعة في عدد المنظمات غير الحكومية المتلقية في الدول النامية، وسرعة انتشارها مع اهتمام المجتمع الدولي بها، لاسيما الولايات المتحدة، وهذا الاهتمام ترافق مع أهداف الليبرالية الجديدة التي وظفت عدداً من المنظمات غير الحكومية المتواجدة في الدول النامية لخدمة أهدافها وأجندتها، ومنها تقليص دور الدولة؛ سواء في تقديم الخدمات أم في التنمية ونشر مبادئ السوق الحرة لتحقيق أعلى الأرباح. وساعد الليبرالية الجديدة لتحقيق أهدافها مؤسسات مالية قوية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، التي استخدمت التمويل وسيلة لإملاء شروطها على المنظمات غير الحكومية "المتلقية" في الدول النامية لتحقيق أهدافها تحت غطاء "التنمية"، وانكشف ادعاء الليبرالية الجديدة في أن هدفها هو تحقيق تنمية الدول النامية، من خلال أجندتها التي تعرف "بإجماع واشنطن" في بعض الدول التي طبقته بعد أزمة الدين في الثمانينيات، لاسيما في بعض دول أمريكيا اللاتينية. فاستخدمت تلك المنظمات في تلك الدول لتحقيق أهداف الليبرالية الجديدة بحجة أن المنظمات غير الحكومية، لاسيما في بعض دول أمريكيا اللاتينية، وكذلك في عدد من الدول النامية، يمكن أن تقدم خدمات اقتصادية بصورة أكثر عملية من البيروقراطية المنتفخة والفاسدة. وتبين أن الهدف من هذه الأجندة كان من أجل مصالح الليبرالية الجديدة الاقتصادية، ولم يكن الهدف منها، كما تم الإدعاء، لتنمية الدول النامية التي طبقت "إجماع واشنطن"، أو إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية فيها، ومساعدتها على الخروج من أزمة الدين، والدليل على عدم صحة هذا الإدعاء ازدياد الدول التي طبقت إجماع واشنطن فقراً.

بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ظهرت أجندة جديدة للحكومات، وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، وهي "محاربة الإرهاب"، وكذلك فرض "الهيمنة الأمريكية" على العالم، فقامت بتوظيف عدد من المنظمات غير الحكومية لتحقيق هذه الأجندات. وتم استخدام المنظمات غير الحكومية المتلقية، لاسيما في الدول الإسلامية بأكثر من طريقة، الطريقة الأولى عبر استخدام الأموال والمساعدات المشروطة المقدمة للمنظمات غير الحكومية المتلقية في الدول الإسلامية لنشر مبادئ الديمقراطية الليبرالية الغربية وحقوق الإنسان، وكذلك تشجيع الانفتاح الاقتصادي على السوق الحرة في الدول "العدوة" للدول الصناعية ذات الأغلبية الحضرية، وبخاصة للولايات المتحدة الأمريكية، بهدف صد "المد الإسلامي الإرهابي ومفاهيمه الإرهابية الجديدة" واحتوائها ومحاربتها وعدم السماح لها بالانتشار في الدول الإسلامية. والطريقة الثانية من خلال محاربة "المنظمات غير الحكومية الإسلامية" التي اتهمت بأنها تعمل غطاءً لحركة المال والموارد "للإرهابيين"، حيث برز استخدام "مصطلح المنظمات غير الحكومية الإسلامية" فقط بعد أحداث أيلول ٢٠٠١.

أما الأجندة الثانية والمتعلقة بفرض "الهيمنة الأمريكية على العالم"، فعلى الرغم من أنها ظهرت بعد انهيار القطب الموازي لها (الاتحاد السوفييتي)، فإنها برزت بشكل واضح بعد أحداث أيلول ٢٠٠١. فقد جندت الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من كبرى المنظمات غير الحكومية المتلقية للدعم الأمريكي كي تكون ذراعاً دبلوماسياً جديداً للحكومة الأمريكية، التي تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلد ما، فمنذ وصول جورج دابليو بوش إلى السلطة في العام ٢٠٠١، أدمج عدد من المنظمات غير الحكومية الرئيسة في الولايات المتحدة شيئاً فشيئاً داخل جهاز التدخل الأمريكي، وبذلك تم توظيف المنظمات غير الحكومية بهدف تحقيق أهداف حكومة بوش.

قائمة المصادر والمراجع

١. المراجع باللغة العربية

أ) الكتب:

أبو عمرو، زياد. "المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين"، في زياد أبو عمرو نقاش عزمي بشارة وعلي الجرباوي. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

إسماعيل، سيف الدين عبد الفتاح. "مقاربة المجتمع المدني والأهلي من منظور إسلامي: بين الفكر والممارسة"، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣.

إمام، إمام عبد الفتاح. "مقدمة الترجمة العربية"، في ج.ف. ف.هيجل **أصول فلسفة الحق**، إمام عبد الفتاح (مترجماً ومعلقاً ومقدماً)، المجلد الأول، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

بشارة، عزمي. "أي مجتمع مدني؟"، في زياد أبو عمرو نقاش عزمي بشارة وعلي الجرباوي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

بشارة، عزمي. **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٦.

بشارة، عزمي. "واقع وفكر المجتمع المدني: قراءة شرق أوسطية"، في محمد السيد سعيد وآخرين، **إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي**. رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

تورين، ألان. **ما هي الديمقراطية؟: حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية**، حسن قبيسي (مترجماً)، بيروت: دار الساقي، ١٩٩٥.

الجرباوي، علي. "المجتمع المدني" في فلسطين: الحاجة لإعادة النظر في المفهوم والواقع"، في زياد أبو عمرو نقاش عزمي بشارة وعلي الجرباوي. **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

جقمان، جورج. "المجتمع المدني والسلطة"، في موسى البديري وآخرين، **الديمقراطية الفلسطينية: أوراق نقدية**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٥.

جقمان، جورج. "خطر الماضي على المستقبل: نقد لنموذج منظمة التحرير الفلسطينية"، في مي الجيوسي (محررة)، **التحرر، التحول، الديمقراطي، وبناء الدولة في العالم الثالث**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٧.

الجنحاني، الحبيب. "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة"، في الحبيب الجنحاني وسيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، **المجتمع المدني وأبعاده الفكرية**، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣.

حنفي، ساري، وليندا طبر. **بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.

خليفة، فريال. **المجتمع المدني عند توماس هوبس وجون لوك**، القاهرة: عربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

دوستايفسكي، فيودور. **قراءة في فكر غرامشي السياسي: الثورة، السلطة، التحالف**، مازن الحسيني (مقدماً ومعداً)، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠٠١.

روسو، جان جاك. **في العقد الاجتماعي**. ذوقان قرقوط (مترجماً)، بيروت: دار القلم، ١٩٧٣.

ستيس، ولتر. **فلسفة هيجل**، إمام عبد الفتاح إمام (مترجماً)، المجلد الثاني: **فلسفة الروح**، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٢.

شريف، معن أحمد. **فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين: دراسة مقارنة**، العراق: دار الرشيد، ١٩٨٠.

شكر، عبد الغفار. "المجتمع المدني ودوره في بناء الديمقراطية"، في عبد الغفار شكر ومحمد مورو، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣.

الصبيحي، أحمد شاكر. **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

عاصي، جوني. **نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٦.

عبد اللطيف، كمال. "تعقيب على: نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث". في سعيد بنسعيد العلوي وآخرين، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.

العظمة، عزيز. "العلمانيّة في الخطاب العربي المعاصر"، في عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة، **العلمانية تحت المجهر**. دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠.

العلوي، سعيد بنسعيد. "نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر العربي الحديث"، في سعيد بنسعيد العلوي وآخرون، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

غليون، برهان. "بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية"، في سعيد بنسعيد العلوي وآخرين، **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

المسيري، عبد الوهاب. "مصطلح العلمانية"، في عبد الوهاب المسيري وعزيز العظمة، **العلمانية تحت المجهر**، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٠.

مكسينزوود، ألين. "توظيف وإساءة توظيف مفهوم المجتمع المدني"، في صلاح العمروسى (محرراً) وخليل كلفت وآخرين (مترجمين)، **المجتمع المدني والصراع الاجتماعي**، القاهرة: مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٧.

مورو، محمد. "المجتمع المدني: إشكاليات المصطلح والممارسة"، في عبد الغفار شكر ومحمد مورو، **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية**، دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٣.

هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أسلو**، رام الله: مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨.

هلال، علي الدين، ونيفين مسعد. **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

هوريو، أندريه. **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، علي مقلد وشفيق حداد وعبد الحسن سعد (مترجمين)، الجزء الأول، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٧٧.

هويدي، فهمي. **الإسلام والديمقراطية**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٣.

هيجل، ج.ف.ف. **أصول فلسفة الحق**، إمام عبد الفتاح إمام (مترجماً ومعلقاً ومقدماً)، المجلد الأول، بيروت: دار التنوير للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

ب) الدوريات

برنوصي، عمر. "مفهوم المجتمع المدني بين الفلسفة السياسية الغربية والسوسيولوجيا المعاصرة: محاولة في التركيب"، **فكر ونقد**، مارس، ٣٧,٤: ١٩-٣٥، ٢٠٠١.

جقمان، جورج. "حالة المجتمع المدني في فلسطين"، **السياسة الفلسطينية**، ٢٤: ٩١-٩٦، ١٩٩٩.

الجنحاني، حبيب. "المجتمع المدني بين النظرية والممارسة"، **عالم الفكر**، يناير/مارس، ٢٧,٣، ١٩٩٩.

صوت الأمة. "المجتمع المدني واقع المصطلح والموقف الشرعي منه". **صوت الأمة**، آذار، ٨: ٢٥-٣١، ٢٠٠٦.

عقل، شوقي علي. "مصطلح جديد قديم نحن والمجتمع المدني"، **مجلة وجهات نظر**، أيار ٦٤,٦: ٦٠-٦٣، ٢٠٠٤.

غليون، برهان. "العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتي: تجديد الفكر الاشتراكي"، **شؤون الشرق الأوسط**، ٧٧: ٤٥-٥٧، ١٩٩٨.

المالكي، مجدي. "الديمقراطية والمجتمع المدني: مراجعة للأدبيات الفلسطينية"، **السياسة الفلسطينية**، ٢٤: ٣٣-٥٦، ١٩٩٩.

ياسين، السيد. "في مفهوم العولمة"، **المستقبل العربي**، شباط، ٢٨٨: ٤-١٣، ١٩٩٨.

ج) وثائق ومصادر من الانترنت

أبراش، إبراهيم. "المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة إلى تأسيس الدولة"، **رؤية**، شباط ٢٠٠٦:

www.sis.gov.ps/arabic/roya/6/page4.html

أبو سيف، عاطف. "قراءة نظرية وتأصيلية مع إشارة للواقع الفلسطيني: المجتمع المدني والدولة"، **رؤية**، كانون الأول ٢٠٠٣:

www.sis.gov.ps/arabic/roya/26/page3.html

اتفاق أسلو ١. "البند ١"، **المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي ومقاومة الاستيطان**، ١٣ أيلول ١٩٩٣:

www.nbprs.net/link2html.php?sections=Sections-html/a.html

اتفاق أسلو ٢. "البند ٢"، **المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي ومقاومة الاستيطان**، ٤ أيار ١٩٩٤:

www.nbprs.net/link2html.php?sections=Sections-html/b.html

أحمد، سيد محمد. "مقولة المجتمع المدني والدولة في الخطاب الهيجلي: تاريخية المفهوم"، **المدونة الفلسفية**، ٢٨ حزيران ٢٠٠٦:

http://www.enashir.com/blogs/tarik/8970/

الأسطل، كمال. "إعلان الدولة الفلسطينية قضايا تحتاج إلى رؤية وحسم"، **رؤية**، آب ٢٠٠٠:

www.sis.gov.ps/arabic/roya/1/page2.html

بالروين، محمد. "مجتمعنا المدني"، **ليبيا وطننا**، ٣٠ أيار ٢٠٠٦:

www.libya-watanona.com/adab/mberween/mb30056a.htm

بعثة المفوضية الأوروبية في سورية. "الاتحاد الأوروبي دور عالمي"، بعثة المفوضية الأوروبية في سورية، ٢٠٠٦:

www.delsyr.cec.eu.int/ab/eu_global_player/2.htm

البنك الدولي "التعاون مع البلدان: برنامج الاقراض"، **البنك الولي،**

web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARBIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116-pagePK:220503-piPK:220476-theSitePK:1153968.00.html

البنك الدولي "تعريف المجتمع المدني"، **البنك الولي،**

web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARBIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20581116-pagePK:220503-piPK:220476-theSitePK:1153968.00.html

البنك الدولي "ما هو البنك الدولي؟"، **البنك الولي،**

web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTTOPICSARBIC/EXTCSOARABIC/0,,contentMDK:20357526-menuPK:676338-pagePK:50004410-piPK:136602-theSitePK:676331.00.html

تيار المجتمع المدني اللبناني. "الوثيقة (ب) لتيار المجتمع المدني اللبناني: العلمانية الشاملة"، **تيار المجتمع المدني اللبناني،** بدون تاريخ:

www.secularist.org/Doc%20N%204%20(B).htm

الجابري، محمد عابد. "المجتمع المدني: المعنى والمفهوم"، **الاتحاد،** ٣ أيار ٢٠٠٥:

www.wajhat.com/details.php?id=10932&journal=1999-11-30

الجباعي، جاد الكريم. "الأسس الليبرالية للمجتمع المدني"، **الحوار المتمدن،** ١٨ شباط b ٢٠٠٥:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=31923

الجباعي، جاد الكريم. "مفهوم المجتمع المدني وراهنيته"، **المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،** ٢٥ حزيران a٢٠٠٥:

http://airss-forum.com/Details.asp?id=120370

جقمان، جورج. "ما وراء الجدل حول حل السلطة الفلسطينية"، ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٦، **الأيام**، ٣٨٦٦,١١: ١٥

www.un.org/News/Press/docs/2006/ecosoc6197.doc.htm

جونسون، جوردون أو. إف. "الدروس المستفادة من مشروع مارشال"، **مركز المشروعات الدولية الخاصة**، كانون الثاني ٢٠٠٢:

www.cipe-arabia.org/files/html/art0803.htm

حافظ، عبد العظيم جبر. "جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني"، **الإسلام والديمقراطية**، أيار ٢٠٠٦:

www.demoislam.com/modules.php?name=News&file=article&sid=489

حسين، معتز محمد أحمد. "بناء أنظمة اقتصاد المشروعات." [مراجعة مقالة] Building Entrepreneurial Economies **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، تموز/آب ٢٠٠٤:

www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ141.HT

الخراشي، سليمان بن صالح. "ثقافة التلبيس" (٤) "المجتمع المدني" الموضة الجديدة لأصحاب اللحى الليبرالية"، **صيد الفؤاد**، ٣ حزيران ٢٠٠٥:

http://saaid.net/Warathah/Alkharashy/m/16.htm

دايموند، لاري. "التعايش في ظل الاختلاف"، **مركز العراق لمعلومات الديمقراطية**، تموز ٢٠٠٥:

www.iraqdemocracyinfo.org/volume3/8.html

زعاترة، ياسر. "خيار حل السلطة الفلسطينية إذ يزداد رواجاً"، **الجزيرة نت**، ٢٠ آب ٢٠٠٦:

www.aljazeera.net/NR/exeres/0CCD6802-6368-4D0D-8140-2BCA7DECC717.htm

زهير، أحمد. "المقومات النظرية لمفهوم المجتمع المدني"، **الحوار المتمدن**، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٥:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=50376

سرحان، رولا. "حل السلطة الفلسطينية: ضرورة أم ترف فكري"، **مركز البراق للبحوث والثقافة**، ٨ آب ٢٠٠٦

www.alburaq.org/showdetails.aspx?type=ess&id=61&dt=y

سعيد، محمد السيد. "(٢) المجتمع المدني والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي"، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، ٢٠٠٥:

www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/RARB100.HTM

سعيد، محمد السيد. "المجتمع المدني العالمي: الصعود والتحديات"، **إسلام أون لاين**، ١ نيسان ٢٠٠٤:

www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/04/article01.shtml

سلوم، نايف. "المجتمع المدني عودة المفهوم"، **الحوار المتمدن**، ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٣:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=13078

شبكة الصحافة غير المنحازة. "المنظمات غير الحكومية الذراع الدبلوماسي الأمريكي"، ياسمينة صالح (مترجمة)، **شبكة الصحافة غير المنحازة**، ٢٠٠٥:

www.voltairenet.org/article90188.html

الشوبكي، بلال. "المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني"، **دنيا الوطن**، ٢١ تشرين الأول ٢٠٠٥:

www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=29156

عزت، هبة رءوف. الليبرالية أيديولوجية مراوغة أفسدها رأس المال"، **إسلام أون لاين**، ٨ آب ٢٠٠٤:

www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/08/article01e.shtml

غانم، إبراهيم البيومي. "المجتمع المدني العربي: التعاون مع الحكومات أجدى"، **إسلام أون لاين**، ١٠ حزيران ٢٠٠٣

www.islamonline.net/Arabic/politics/2003/06/article09.shtml

غليون، برهان. "نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية"، **مفهوم**، ١٤–١٧ أيار ٢٠٠١

www.mafhoum.com/press/49Sghal.htm

الغيلاني، محمد. "المجتمع المدني: مقاربة نقدية"، **تنمية**، ٦ كانون الثاني ٢٠٠٦

www.tanmia.ma/article.php3?id_article=4153

فهمي، شيرين. "الإصلاح العربي والخارج: مقايضة لا ديمقراطية"، **إسلام أون لاين**، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٦:

www.islamonline.net/Arabic/politics/2006/01/article09.shtml

الكرد، أحمد. "دور المجتمع المدني في مواجهة التحديات"، ٢٩ نيسان، برنامج دراسات التنمية–بيرزيت. [سلسلة لقاءات الرؤى التنموية المعاصرة: اللقاء السادس] ٦:٢٠٠٦

home.birzeit.edu/dsp/arabic/news/6thworkshop.html

كيلة، سلامة. "مشكلات مفهوم المجتمع المدني"، **الحوار المتمدن**، ٤ أيلول ٢٠٠٤

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=22940

لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية. "نتائج الانتخابات الفلسطينية الأولى"، **لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية**، ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٦:

www.elections.ps/pdf/elections96.pdf

مجدلاني، أحمد. "مسؤوليات أساسية للمجتمع المدني الفلسطيني"، **مفهوم**، ١٦ نيسان ٢٠٠٣:

www.mafhoum.com/press5/142S24.htm

محرر ليبيا العدالة. "الشعب البولندي بقيادة حركة "تضامن" يهزم الحزب الشيوعي الحاكم بسلاح الإضراب الشامل"، **ليبيا العدالة**، ٢٠٠٦:

www.justice4libya.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1132&Itemid=194

محمد، عماد مجيد. "مقارنة بين المجتمع الأهلي والمجتمع المدني"، **الحوار المتمدن**، ١ آذار ٢٠٠٦:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=58455

المغيربي، محمد زاهي. "الدولة والمجتمع المدني في ليبيا (الحلقة الأولى)"، **ليبيا اليوم**، ٢٤ أيلول ٢٠٠٤:

www.libya-alyoum.com/data/aspx/d8/1088.aspx

المقدادي، كاظم. "إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية"،[مراجعة كتاب بعض إشكاليات المجتمع المدني والمجتمع السياسي والديمقراطية]، **الحوار المتمدن**، ٩ شباط ٢٠٠٦:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=56855

نافع، إبراهيم وآخرون. "ماذا يحدث في شرق أوروبا؟: بولندا التجربة الأنجح في التحول إلى اقتصاد السوق والديمقراطية"، **الأهرام**، ٢٣ أيار ٢٠٠١:

www.bolanda.org/Main/17.htm

هلال، جميل. "حول إشكاليات مفهوم المجتمع المدني"، Heinrich Böll Foundation، تشرين الأول ٢٠٠٤:

www.boell-meo.org/ar/web/219.html

هيلد، ديفيد. "العولمة: المخاطر والردود"، **ثروة**، ٢٧ أيار ٢٠٠٤:

http://arabic.tharwaproject.com/AffSec/OD/Selected%20Articles/held.htm#2- إجماع – واشنطن

وزارة الشؤون الخارجية للجمهورية البولندية. "بولندا في كبسولة: تعريف بجمهورية بولندا (٥)"، **أرابيا بي أل**، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٦:

www.arabia.pl/arabic/index.php?option=com_content&task=view&id=285518&Itemid=54

الوليد، ناصر. "بعد تعثر عملية التسوية: إعلان الدولة هل يحل المشكلة؟"، **إسلام أون لاين**، ٥ شباط ٢٠٠٢:

www.islamonline.net/Arabic/politics/2002/02/article4.shtml

٢. المراجع الأجنبية

A) Books

Aldrich, Richard J. (2003) "Putting Culture into the Cold War: The Cultural Relations Department (CRD) and British Covert Information Warfare." in Giles Scott-Smith, Hans Krabbendam (eds). *The Cultural Cold War in Western Europe 1945-60*. London: Frank Cass Publishers.

Al-Ghannoushi, Rachid (2002) "Secularism in the Arab Magreb." in Azzm Tamimi and John L. Esposito (eds). *Islam and Secularism in the Middle East*. London: Hurst & Company Publishers.

Anderson, James (2002) "Questions of democracy, territoriality and globalization." in James Anderson (ed). *Transnational Democracy: Political Spaces and Border Crossings*. London: Routledge.

Anheier, Helmut K. (2004) *Civil Society: Measurement, Evaluation, Policy*. London: Earthscan.

Anheier, Helmut K. and Wolfgang Seibel (1990) "Introduction." in Anheier, Helmut K. and Wolfgang Seibel (eds). *The Third Sector: Comparative Studies of Nonprofit Organizations*. Berlin: Walter de Gruyter.

Anheier, Helmut K., Lisa Carlson and Jeremy Kendall (2001b) "Third sector policy at crossroads: continuity and change in the world of nonprofit organizations." in Helmut K. Anheier and Jermy Kendall (eds). *Third Sector Policy at the Crossroads: An International Nonprofit Analysis*. London: Routledge.

Anheier, Helmut, Marlies Glasius and Mary Kaldor (2001a) Measuring Global Civil Society." in Helmut Anheier, Marlies Glasius, and Mary Kaldor (eds.). *Global Civil Society 2001*. Oxford: Oxford University Press.

Aubrey, Lisa (1997) *The Politics of Development Cooperation: NGOs, Gender and Partnership in Kenya*. London: Routledge.

Baker, Gideon (2002) *Civil Society and Democratic Theory: Alternative Voices*. London: Routledge.

Baum, Gregory (1996) *Karl Polanyi on Ethics and Economics*. Montreal: McGill-Queen's University Press.

Baum, Gregory (2000) Solidarity with the Poor." in Sharon Harper (ed). *The Lab, Temple and Market: Reflections at the Intersection of Science, Religion, and Development*. Ottawa: Development Research Center.

Bingham, Nick and Roger Blackmore (2003) "What to do? How risk and uncertainty affect environmental responses." in Steve Hinchliffe, Andrew Blowers and Joanna Freeland (eds). Understanding Environmental Issues. New York: Wiley.

Bloom, David, David Canning and Jaypee Sevilla (2003) *The Demographic Dividend: A New Perspective on the Economic Consequences of Population on Change*. Santa Monica: Rand.

Breitmeier, Helmut and Volker Rittberger (2002) "Environmental NGOs in an emerging global civil society." in Pamela S. Chasek (ed). *The Global Environment in the Twenty-First Century: Prospects for International Cooperation*. Tokyo, New York and Paris: The United Nations University.

Brouwer, Imco (2000) "Weak Democracy and Civil Society Promotion: The Case of Egypt and Palestine." in Thomas Carothers and Marina Ottaway (eds). *Funding Virtue: Civil Society Aid and Democracy Promotion*. Washington, D.C: Camegie Endowment for International Peace.

Bruyn, Severyn T. (2000) *A Civil Economy: Transforming the Marketplace in the Twenty-First Century.* USA: The University of Michigan Press.

Burki, Shahid Jayed (1998) *Beyond the Washington Consensus: Institutions Matter.* Washington, DC: World Bank.

Buss, Doris E. (2004) "The Christian Right, Globalization, and the "Natural Family"." in Mary Ann Tetreault, Robert A Denemark (eds). *Gods, Guns, and Globalization: Religious Radicalism and International Political Economy.* Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Caporaso, James A. and David P. Levine (1992) *Theories of Political Economy.* Cambridge: Cambridge University Press.

Carter, April (2001) *The Political Theory of Global Citizenship*. London: Routledge.

Chambers, Simone (2002) "A Critical Theory of Civil Society." in Simone Chambers and Will Kymlicka, (eds). *Alternative Conceptions of Civil Society,* New Jersey: Princeton University Press.

Chiriboga V., Manuel. (2001) "Constructing a southern constituency for global advocacy: the experience of Latin American NGOs and the World Bank." in Michael Edwards and John Gaventa (eds). *Global Citizen Action*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Cohen, Jean L. and Andrew Arato (1992) *Civil Society and Political Theory*. Cambridge: MIT Press.

Cox, David and Manohar Pawar (2006) *International Social Work: Issues, Strategies, and Programs*. London: Sage Publications.

Dahlberg, Gunilla, Peter Moss and Alan R Pence (1999) *Beyond Quality in Early Childhood Education and Care: Postmodern Perspectives*. London: Falmer Press.

Defourny, J. (2001) "Introduction: from sector to social enterprise." in Carlo Borzoga and Jacques Defourny (eds). *The Emergence of Social Enterprise*. London: Routledge.

Dichter, Thomas W.(2003) *Despite Good Intentions: Why Development Assistance to the Third World has Failed*. Amherst: University of Massachusetts Press.

Doyle, Timothy (2000) *Green Power: The Environmental Movement in Australia*. Sydney: University of New South Wales Press.

Drache, Daniel (2001) "Introduction: the fundamentals of our time, values of goals that are inescapably public." in Daniel Drache (ed). The *Market or the Public Domain?: Global Governance and the Asymmetry of Power*. London: Routledge.

Dubbink, Wim (2003) *Assisting the Invisible Hand: Contested Relations Between Market, State and Civil Society*. Dordrecht: Kluwer Academic.

Dunne, Tim and Nicholas J. Wheeler (1999) "Introduction: human rights and the fifty years' crisis." in Tim Dunne and Nicholas J. Wheeler (eds). *Human Rights in Global Politics*. Cambridge: Cambridge University Press.

Ebrahim, Alnoor (2003) *NGOs and Organizational Change: Discourse, Reporting, and Learning*. Cambridge: Cambridge University Press.

Edwards, Michael (2001) "Introduction." in Michael Edwards and John Gaventa (eds). *Global Citizen Action*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Faist, Thomas (2000) *The Volume and Dynamics of International Migration and Transnational Social Spaces*. Oxford: Oxford University Press.

Falck, Hans (2001) "The Post-Washington Consensus in Mozambique." in Mats Lundahl (ed) *From Crisis to Growth in Africa?* London: Routledge.

Falk, Richard (2003) "On The Political Relevance of Global Civil Society." in John H Dunning (ed). *Making Globalization Good: The Moral Challenges of Global Capitalism*. Oxford: Oxford University Press.

Falk, Richard A. (2000) *Human Rights Horizons: The Pursuit of Justice in a Globalizing World*. London: Routledge.

Florini, Ann (2003) *The Coming Democracy: New Rules for Running a New World*. Washington D.C.: Island Press.

Florini, Ann M. (2001) "Transnational Civil Society." in Michael Edwards and John Gaventa (eds). *Global Citizen Action*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Florini, Ann M. and P.J. Simmons (2000) "What the World Needs Now? " in Ann M. Florini (ed). *The Third Force: The Rise of Transnational Civil Society*. Tokyo: Japan Center for International Exchange, Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace.

Fraser, Nancy (1992) "Rethinking the Public Sphere: A Contribution to the Critique of Actually Existing Democracy." in Craig Calhoun (ed). *Habermas and the Public Sphere*. Cambridge: MIT Press.

Goodwin, Jeff and James M. Jasper (eds) (2003) *Social Movements Reader: Cases and Concepts*. Oxford: Blackwell.

Gowan, Peter (1999) *The Global Gamble: Washington's Faustian Bid for World Dominance*. London: Verso.

Gummesson, Evert (2002) *Total Relationship Marketing*. Oxford: Butterworth-Heinemann.

Hailey, John (2000) "Characteristics of Effective Development partnerships." in Stephen P Osborne (ed). *Public-Private Partnerships: Theory and Practice in International Perspective*. Routledge London.

Harasim, Linda M. (1993) "Global Networks: An Introduction." in Linda M. Harasim (ed). *Global Networks: Computers and International Communication*. Cambridge: The MIT Press.

Harbeson, John W. (1994) "Civil Society and Political Renaissance in Africa." in John W. Harbeson, Donald Rothchild and Namomi Chazan (eds). *Civil Society and the State in Africa*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Hassassian, Manuel (2002) "NGOS in the context of national struggle." in Benjamin Gidron, Stanley N. Katz and Yeheskel Hasenfeld (eds). *Mobilizing for Peace: Conflict Resolution in Northern Ireland, Israel/Palestine, and South Africa*. Oxford : Oxford University Press.

Hobbes, Thomas (1950) *Leviathan*. [Reprinted from the edition of 1651]. Introduction By A.D. Lindsay. New York: EP Dutton.

Holton, Robert J. (1992) *Economy and Society*. London: Routledge.

Howard, Marc Morjé (2003) *The Weakness of Civil Society in Post-Communist Europe*. Cambridge: Cambridge University Press.

Howell, Jude and Jenny Pearce (2002) *Civil Society & Development: A Critical Exploration*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Hurrell, Andrew (2002) "Norms and Ethics in International Relations." in Walter Carlsnaes, Thomas Risse and Beth A Simmons (eds). *Handbook Of International Relations*. London: Sage Publications.

Hurrell, Andrew (2005) "Power, institutions, and the production of inequality." in Michael Barnett and Raymond Duvall (eds). *Power in Global Governance*. Cambridge: University of Cambridge.

Iriye, Akira (2002) *Global Community: The Role of International Organizations in the Making of the Contemporary World*. Berkley, California: University of California Press.

Jacobson, Thomas L and Won Yong Jang (2003) "Mediated War, Peace, and Global Civil Society." in Bella Mody (ed). *International and Development Communication: A* 21st-Century Perspective. London: Sage Publications.

Johnson, Debra and Colin Turner (2003) *International Business: Themes and Issues in the Modern Global Economy*. London: Routledge

Jones, Kent Albert (2004) *Who's Afraid of the WTO?*. Oxford: Oxford University Press.

Kaviraj, Sudipta and Sunil Khilnani (eds.) (2001) *Civil Society: History and Possibilities*. Cambridge: Cambridge University Press.

Keane, John (2003) *Global Civil Society?* Cambridge: Cambridge University Press.

Kendall, Jeremy (2003) *The Voluntary Sector: Comparative Perspectives in the UK*. London: Routledge.

Kim, Sung Ho (2004) *Max Weber's Politics of Civil Society.* Cambridge: Cambridge University Press.

Kubicek, Paul J. (2003) "International norms, the European Union, and democratization: tentative theory and evidence." in Paul J. Kubicek (ed). *The European Union and Democratization*. London: Routledge.

Lafferty, George and Jacques Bierling (1998) "Politics and Governance in the Anglo states." in Richard Maidment, Jeremy Mitchell, and David Goldblatt (eds). *Governance in the Asia-Pacific*. London: Routledge.

Lewis, David (2001) *The Management of Non-Governmental Organizations: An Introduction*. London: Routledge.

Lindblom, Anna-Karin (2005) *Non-Governmental Organisations in International Law.* Cambridge: Cambridge University Press.

Lipschutz, Ronnie D. with Judith Mayer (1996) *Global Civil Society and Global Environmental Governance: The Politics of Nature from Place to Planet*. Albany: State University of New York Press.

Locke, John (1959) *Two Treatises of Government* [Reprinted from the edition of 1690]. Thomas I. Cook (ed.) With a supplement by Robert Filmer and Patriarcha. New York: Hafner.

Lyons, Mark (2001) *Third Sector: The Contribution of Nonprofit and Cooperative Enterprises in Australia*. Crows Nest, Australia : Allen & Unwin.

Magno, Cathryn S. (2002) *New Pythian Voices: Women Building Capital in NGO's in the Middle East*. New York: Routledge.

Malena, Carmen (1995) Working with NGOs: A *Practical Guide to Operational Collaboration between the World Bank and Non-*

governmental Organisations. Washington, D.C.: World Bank Operations Policy Department.

Matthes, Claudia- Yvette (2003) "The Economic Foundations of Civil Society: Empirical Evidence from New Democracies in the Baltic Sea Region." in Norbert Götz and Jörg Hackmann (eds). *Civil Society in the Baltic Sea Region*. England: Ashgate Publishing Limited, USA: Ashgate Publishing Company.

McFaul, Michael, Nikolai Petroy and Andrei Ryabov (2004) *Between Dictatorship and Democracy: Russian Post-Communist Political Reform*. Washington D.C.: Carnegie Endowment For International Peace.

Moser, Caroline O. N. (1993) *Gender Planning and Development: Theory, Practice and Training*. London: Routledge.

Mundy, Karen and Lynn Murphy (2001) "Beyond the Nation-State: Educational Contention in Global Civil Society." in Heinz-Dieter Meyer and William L. Boyd (eds). *Education Between State, Markets, and Civil Society: Comparative Perspectives*. Mahwah, New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.

Mutua, Makau (2002) *Human Rights: A Political and Cultural Critique*. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press.

O'Brien, Robert (2005) "Global civil society and global governance." in Alice D. Ba., Matthew J. Hoffmann (eds). *Contending Perspectives On Global Governance: Coherence, Contestation and World Order*. London: Routledge.

O'Brien, Robert, Anne Marie Goetz, Jan Aart Scholte and Marc Williams (2002) *Contesting Global Governance: Multilateral Economic Institutions and Global Social Movements*. Cambridge: Cambridge University Press.

O'Connell, Brian (1999) *Civil Society: The Underpinnings of American Democracy.* Hanover: University Press of New England.

O'Hara, P. (2001) "Social enterprises and local development." in Carlo Borgaza and Jacques Defourny (eds). *The Emergence of Social Enterprise*. London: Routledge.

Parsons, Nigel (2005) *The Politics of the Palestinian Authority:* From Oslo to Al-Aqsa. New York: Routledge.

Pillar, Paul R. (2001) *Terrorism and U.S. Foreign Policy.* Washington D.C.: The Brookings Institution.

Piper, Nicola and Anders Uhlin (2004) "New perspectives on transnational activism." in Nicola Piper and Anders Uhlin (eds). *Transnational Activism in Asia: Problems of Power and Democracy.* London: Routledge.

Prendergast, John and Emily Plumb (2002) "Building Local Capicity: From Implementations to Peace building." in Stephen John Stedman, Donald Rothchild and Elizabeth M. Cousens (eds). *Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Rittberger, Volket, Christina Shrade, and Daniela Schawrzer (1999) "Introduction." in Muthia Alagappa and Takashi Inoguchi (eds). *International Security Management and the United Nations*. Tokyo: United Nations University Press.

Robertson, Roland and Kathleen E. White (2003) "Globalization: An Overview." in Roland Robertson and Kathleen E. White (eds.) *Globalization: Critical Concepts in Sociology.* Vol. 1: Analytical Perspectives. London: Routledge.

Said, Mohamed EL-Sayed (2005) "Global Civil Society: An Arab Perspective." in Marlies Glasius, Helmut K. Anheier and Mary Kaldor (eds.) *Global Civil Society 2004/5*. London: Sage Publications.

Schwartz, Frank (2003) "What Is Civil Society?." in Frank J. Schwartz and Susan J. Pharr (eds). *The State of Civil Society in Japan*. Cambridge: Cambridge University Press.

Serbin, Andres (2003) "Latin American Foreign Policies: Incorporating Civil Society Perspectives." in Jacqeline Anne Braveboy- Wagner (ed). *The Foreign Policies of the Global South: Rethinking Conceptual Frameworks*. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

Shaw, Martin (1997) "The theoretical challenge of global society." in Dwayne Winseck, Jim McKenna and Oliver Boyd-Barrett (eds). *Media in Global Context: A Reader.* London: Arnold.

Stiles, Kendall W. (2002) *Civil Society by Design: Donors, Ngos, and the Intermestic Development* Circle in Bangladesh. Westport: Praeger Publishers.

Tamimi, Azzam S.(2001) *Rachid Ghannouchi :A Democrat Within Islamism*. Oxford: Oxford University Press.

Thomas, Alan (2001) "NGOs and their influence on environmental policies in Africa: a framework." in Alan Thomas, Susan Carr and David Humphreys (eds). *Environmental Policies and NGO Influence: Land Degradation and Sustainable Resource Management in Sub-Suharan Africa*. London: Routledge.

Til, Jon Van (2000) *Civil Society: From Nonprofit Sector to Third Space*. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press.

Uhlin, Andres (2002) "Globalization, democratization and civil society in Southeast Asia: observations from Malaysia and Thailand." in Catarina Kinnval and Kristina Jonsson (eds). *Globalization and Democratization in Asia: The Construction of Identity*. London: Routledge.

Uphoff, Norman (1995) "Why NGOs are not a Third Sector: a Sectoral Analysis with some Thoughts on Accountability, Sustainability and Evaluation." in Michael Edwards, David Hulme (eds). *Non-Governmental Organisations - Accountability and Performance: Beyond the Magic Bullet*. London: Earthscan.

Usher, Graham (1995) *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence After Oslo*. London: Pluto Press.

Varty, John (1997) "Civic or Commercial? Adam Ferguson's Concept of Civil Society." in Robert Fine and Shirin Rai (eds). *Civil Society: Democratic Perspectives*. London: Frank Cass & CO.LTD.

Verma, Vidhu (2002) *Malaysia: State And Civil Society In Transition*. Bolder: Lynne Rienner Publishers.

Wainwright, Hilary (2003) *Reclaim the State: Adventures in Popular Democracy*. London: Verso.

Wapner, Paul (2004) "The Campaign to Ban Antipersonnel Landmines and Global Civil Society." in Richard A. Matthew, Bryan McDonald and Kenneth R Rutherford (eds). *Landmines and Human Security: International Politics and War's Hidden Legacy*. Albany: State University of New York Press.

Werther, Jr., William B. and Evan M. Berman (2001) *Third Sector Management: The Art of Managing Nonprofit Organizations*. Washington, D.C.: Georgetown University Press.

Wrong, Dennis H. (2003) *Reflections on a Politically Skeptical Era*. New Bunswick and London: Transaction Publishers.

Young, Iris Marion (2000) *Inclusion and Democracy.* Oxford and New York: Oxford University Press.

Young, Oran R. (1999) *Governance in World Affairs*. London: Cornell University Press.

B) Encyclopedias and Dictionaries

Bottomore, Tom (ed.) (19993) *Dictionary of Marxist Thought*. 2nd edn. Oxford: Blackwell.

Harrington, Austin, Barbra I. Marshall and Hans-Peter Muller (eds) (2006) *Encyclopedia Of Social Theory.* London: Routledge.

Lipset, Seymour Martin (ed.) (1995) *The Encyclopedia of Democracy.* Vol. 1. London: Routledge.

Mango, Anthony (ed.) (2003) *Encyclopedia of the United Nations and International Agreements*. 3rd edn. Vol. 3: N-S. New York: Routledge.

Union of International Associations (2006) *Encyclopedia of World Problems and Human Potential Projec:t Notes and Commentaries*. http://www.uia.org/encyclopedia/encycom_bodies.php?kap=18

C) Periodicals

OECD (2002) *Policy Brief:* Civil Society and the OECD- November 2002 update." Paris: OECD.

Pontara, Pontara (1998) "No Marshall Plan For War Torn Developing Countries" *IUPIP News Letter,* December, 2.2: 1.

Rustow, Dankwart A. (1970) "Transitions to Democracy: Toward a Dynamic Model." *Comparative Politics,* April, 2.3: 337-363.

Weigle, Marcia A. and Jim Butterfield (1992) "Civil Society in Reforming Communist Regimes: The Logic of Emergence." *Comparative Politics,* October, 25.1: 1-25.

D) Charters, and Resource from internet

The Anglosphere Primer (2003) "Civil Society, Democracy, Prosperity, and the Anglosphere." *The Anglosphere Institute,* July 24, www.anglosphereinstitute.org/record.jsp?type=pamphlet&ID=1

Bianchi, Stefania (2006) "POLITICS-EU: War on Terror 'Threatens Aid." March 25, *IPS News,* www.ipsnews.net/interna.asp?idnews=23031

Carapico, Sheila (2000) " NGOs, INGOs, GO-NGOs and DO-NGOs: Making Sense of Non- Governmental Organizations." *Middle East Report,* www.merip.org/mer/mer214/214_carapico.html

De Ceukelaire, Wim (2004) " Aid as a weapon in the "war on terror"." Health Now, June 10, www.health-now.org/site/article.php?articleId=267&menuId=1

The Financial Express (2005) "Lack of transparency makes people suspicious about Islamic NGOs." December 2, *The Financial Express,* www.financialexpress-bd.com/index3.asp?cnd=12/2/2005&section_id=1&newsid=8671&spcl=no

Gang, GUO (1998) "Civil Society: Definitions, Causes, and Functions, Department of Political Science." *The University of Mississippi,* May, http://home.olemiss.edu/~gg/paperhtm/civlsoct.htm

Gouldner, Alvin W. (1980) "Civil Society in Capitalism and Socialism." [Chapter 12 from The Two Marxisms. Published in 1980]. *Pfeiffer University,* www2.pfeiffer.edu/~lridener/DSS/Marx/ch12.htm

GPF (2006) "Funding for NGOs." *Global Policy Forum* [GPF], www.globalpolicy.org/ngos/role/fundindx.htm

IFM (2005) "The IFM and Civil Society Organizations." *International Monetary Fund [IFM],* September, www.imf.org/external/np/exr/facts/civ.htm

Ismael, Tareq Y. and Jacqueline S. Ismael (1997) "Civil Society in the Arab world: historical traces, contemporary vestiges." *Find Articles.* www.findarticles.com/p/articles/mi_m2501/is_n1_v19/ai_19956657

Marshall, George C. (1947) "The Marshall Plan Speech: Speech Delivered by General George Marshall at Harvard University" *Biz Net Technologies,* June 5, www.bnt.com/marshall/speech.html

Natsios, Andrew (2003) "Natsios: NGOs Must Show Results; Promote Ties to U.S. Or We Will 'Find New Partners'." May 19-20, *Inter Action,* www.interaction.org/forum2003/panels.html#Natsios

OECD (2006a) "Organisation for European Economic Co-operation." *Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD],* www.oecd.org/document/48/0,2340,en_2649_201185_1876912_1_1_1_1,00.html

OECD (2006b) "Civil Society and Parliamentarians." *Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD],* http://www.oecd.org/department/0,2688,en_2649_34495_1_1_1_1_1,00.html

Paris Declaration on Aid Effectiveness (2005) Ownership by: Harmonistion, Alignment, Results and Mutual Accountability. High Level Forum. February 28- March 2. Paris: OECD/ DAC.

Powell, Colin L. (2001) "Speech Delivered by Secretary Colin L. Powell at Loy Henderson Conference Room: To the National Foreign Policy Conference for Leaders of Nongovernmental Organizations." Yale Law School, October 26, www.yale.edu/lawweb/avalon/sept_11/powell_brief31.htm

Stop Violence Against Women (2003) "NGOs and the Human Rights Movement." Stop Violence Against Women, August 31, www.stopvaw.org/NGOs_and_the_Human_Rights_Movement.html

The United Nations Charter (1945) "Chapter X: The Economic and Social Council." [The Charter of the United Nations was signed on 26 June 1945, and came into force on 24 October 1945]. San Francisco.

USAID (2003) "Foreign Aid in the National Interest: Promoting Freedom, Security, and Opportunity." July 8, Washington DC: USAID.

USAID (2006) "This is USAID." *U.S. Agency for International Development [USAID],* www.usaid.gov/about_usaid/

The White House (2002) "Introduction."The National Security Strategy of the United States of America." September 17. Washington DC: The White House.

Willetts, Peter (2002) "What is Non-Governmental Organization?." City University, April 1, www.staff.city.ac.uk/p.willetts/CS-NTWKS/NGO-ART.HTM

Williamson, John (2002) "What Washington Means by Policy Reform." [Chapter 2 from Latin American Adjustment: How Much Has Happened? Edited by John Williamson. Published in 1990]. *Institute for International Economics,* November, www.iie.com/publications/papers/paper.cfm?ResearchID=486

Williamson, John (2004) "Evaluating the "Washington Consensus: Speech Delivered by John Williamson at the World Bank." *World Bank,* January 13, http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS0,,contentMDK:20153468~menuPK:34457~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تَمْكِينُ الأَجْيَالِ الفِلَسطينيةِ التعليمُ والتعلُّمِ تَحتَ ظروفٍ قَاهِرَة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانيه – مزيدة)
جميل هـــلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨–١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحداثة المتقهقرة طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد: في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير: وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر شلبي

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ١٩٦٧–٢٠٠٠
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨–١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو: حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير: جورج جقمان

ما بعد الازمة: التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

المُجتمعُ المَدنيُّ "بَينَ الوَصفيِّ والمِعياريّ" تَفكيكُ إِشكاليةِ المفهومِ وفَوضَى المَعَاني
ناديا أبو زاهر

النَّقْدُ والثَّوْرَة دِرَاسةٌ فِي النَّقدِ الاجتِمَاعيِّ عِنْدَ عَلِي شَرَيعَتي
خالد عودة الله

حركةُ "فَتْح" والسُّلطَةُ الفِلَسطِينيةُ تَدَاعِيَاتُ أُوسلُو والانتفاضةُ الثَّانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أَحكام العِلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري .. سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني: هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى بديريي واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصـــار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير: سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير: سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥ -١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عـودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨- ٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشـة: قصـة الحرب على المخيمات فـي لبنـان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عـودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية
سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهـاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال،عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض